

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٨٠. السنة الثامنة. صدر في كانون الثاني / يناير ١٩٨١



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع - السنة الثامنة - كانون الثاني / يناير ١٩٨١

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالعلوم الاجتماعية والطبيعية في مختلف فروع العلوم الاجتماعية ونشرتها جامعة الكويت بالإنجليزية

رئيس التحرير د. أسعد عبد الرحمن

سكرتير التحرير عبد الرحمن فايز المصري

ميشة التحرير :

د. حسن إبراهيم الرئيس

د. هشام شرابي

د. خالدون النقيب

د. اسمعيل الزابصري

د. عبد الوهاب الأمين

د. حليم بشاي

د. إميليا زريق

د. أسعد عبد الرحمن

توجه جميع المراسلات والأبحاث بإيتم رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

ص.ب. ٥٤٨٦ - الكويت - ت: ٥٠١٨٨ / ٢٧٣ - ٢٥٠

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلساكو يتيا أو مايعادلها في الخارج.

• الاشتراكات :

للأفراد سنويا، دينار في الكويت، ديناران كويتييان أو ما يعادلها في الوطن العربي (باليريد الجوي)؛ ثلاثة دينار أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (باليريد الجوي). وللطلبة أسعار خاصة مخفضة. أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى. ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى.

المحتوى

- كلمة العدد**
- **ابحاث بالعربية**
- ١ - مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية
٢ - اثر اهمال الام على النمو النفسى للطفل
٣ - دراسة سوسيولوجية عن انماط الجريمة
في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية
٤ - علم النفس البيئى: ميدان جديد للدراسات النفسية
- ١٧ د . محمد سلامة آدم
١٩ د . حامد الفقى
- ٤٥ د . عواطف عبدالرحمن
٦٢ د . طلعت منصور
- ندوة العدد**
- **الاغتراب**
- ١٠٧ تنظيم وتحرير
د . حليم بشاى
- مراجعات بالعربية**
- ١ - التحليل النفسى والدين
- تأليف : اريك فروم
- مراجعة : د . فرج احمد فرج ١٢٧
- ٢ - مبادئ القياس النفسى والتقييم التربوى
للطالب الجامعى والمعلم العربى
- تأليف د. سبع أبولبدة
- مراجعة : هيام دهمش ١٣٦
- تقارير**
- ١ - اسلوب يسمى الاستقصاء
٢ - هل يختلف القائد عن المدير
- ١٤٢ كولن و يلسون - بيير
أبراهام زاليزنيك
١٦١ ترجمة حسنى عايش
- **دليل الرسائل الجامعية**
- الحرب الثورية : مفهومها وتطوراتها المعاصرة
- اسامة الغزالي ١٧٧
- ١٨٣
- ١٩٥
- **ملخصات**
- **قواعد النشر بالمجلة**

● ببليوغرافيا

التنمية الادارية

٢٠٣

نسيم حسن الداود

● فهرس المجلة

● ابحاث بالانجليزية

١ - دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في

المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات

٢ - مفهوم الشخصية القومية العربية :

دراسة نقدية

٣ - الهجرة غير العربية في الكويت مع اشارة

خاصة الى الهجرة الآسيوية

٢١١

ج . هاريس

سليم حريق

د. فريد صفري

د . عبدالرسول الموسى

كلمة العدد

يبدو ان نجاح مجلة العلوم الاجتماعية في انتظام اعدادها وتطور مضمونها على مدى السنوات القليلة الماضية يجعلها - هذه الايام - تدفع «ضريبة الشهرة». فقد تدفقت الدراسات على المجلة هذا العام على نحو لم يسبق له مثيل .

ورغم ان «هيئة المحكمين» ماتزال - في سعيها لرفع مستوى المجلة الى آفاق اعلى - حريصة على التقيد بالشروط العلمية للنشر مما استتبع «رفض» نسبة عالية من الابحاث الواردة، فإن الدراسات ماتزال تتدفق على المجلة بل ربما ان التمسك بالمستوى العلمي هو احد «الجواذب» الرئيسية التي حدت بالكثير من الباحثين للحرص على نشر دراساتهم عن طريق هذه المجلة .

غير ان لمثل هذا التدفق مشاكله . فعلاوة على الجهد التحريري والاداري المتأتي عن ذلك التدفق، وبالإضافة الى المصاريف المالية المترتبة عليه (والتي جابهتها ادارة الجامعة بكرم) ، ادى ذلك التدفق الى التزامم. وهكذا، بات على الباحث ان ينتظر شهوراً عديدة قبل ان ترى دراسته النور على صفحات المجلة. فمثلاً، لن يكون بإمكان المجلة الآن نشر اي بحث يجاز اليوم قبل عدد ايلول/ سبتمبر ١٩٨١. وهذا امر يستدعي منا جميعاً - باحثين وهيئة تحرير - الصبر والانتظار. ذلك ان من اجيزت ابحاثهم قبل غيرهم لهم اولوية النشر. وادارة المجلة وهيئة تحريرها - كعهدها في الماضي - متمسكة بذلك وعلى صعيد مختلف، لامناص من ان يتأخر نشر بعض المقالات نتيجة قرار هيئة التحرير القاسي بمحاولة جعل كل عدد يتمحور حول حقل او حقلين من العلوم الاجتماعية كي نحقق «وحدة الموضوع». وبهذا المعنى، سنجد عدداً - كما هو هذا العدد - يركز على حقل علم الاجتماع وعلم النفس. وستصدر اعداد لاحقة تركز على الاقتصاد، او السياسة ... الخ .

ومع ذلك، اتخذت هيئة التحرير قراراً جريئاً لمساعدة في تخفيف «وطأة» ذلك التدفق وما ينتج عنه من التزامم. فقد قررت الهيئة البدء في اصدار اعداد خاصة

اضافية. وضمن هذا النطاق، سيصدر قريباً عدد خاص عن فلسطين. كما انه، تكرر بما من المجلة لبدء القرن الهجري الخامس عشر، اتخذت هيئة التحرير الاجراءات اللازمة لاصدار عدد خاص بالمناسبة . كما ان هيئة التحرير تنظر في امكانية اصدار اعداد خاصة اخرى .

أملين ان تكون هذه السلسلة الجديدة عاملاً في تحويل «نقمة» نجاح المجلة الى «نعمة».

وراجين ان يكون هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكااديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

مفهوم «الاتجاه» في علوم النفس والاجتماعية

د. محمد سلامة آدم*

تمهيد:

يكاد يكون مفهوم «الاتجاه» Attitude « من أهم المفاهيم النفسية والاجتماعية، كما انه مدخل ضروري الى فهم عدد كبير من المفاهيم الاخرى: كمفهوم الرأى العام، ومفهوم القيم، ومفهوم الطابع القومى للشخصية (National Character) وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بسلوك الافراد في علاقاتهم ببعض وبنظم الجماعة واعرافها وتقاليدها ومثلها العليا. لهذا اعتبر البورت (Allport, G.W., 1954, P. 45) مفهوم «الاتجاه» كحجر الاساس في بناء علم النفس الاجتماعى. كذلك شاع استخدام هذا المفهوم في كثير من نواحى التطبيق العلمى في مجالات التعليم والصناعة والعمل والدعاية والاعلام والادارة والتدريب وما الى ذلك (مليكه، ١٩٦٥، ص ٢٢٢).

ويعتبر مفهوم «الاتجاه» واحدا من المفاهيم المركبة التى تحتوى على قدر كبير من التعميم والتجريد، ولهذا فان تحديد هذا المفهوم تحديدا واضحا مازال يحتاج الى مزيد من الجهود. وليس ادل على ذلك من أن كبرى توماس (K. Thomas) استاذ علم النفس الاجتماعى بجامعة لندن، حينما اشرف عام ١٩٧١ على نشر كتاب عن «الاتجاهات والسلوك» نجده يخصص قسما بأكمله لبعض الدراسات التى تناولت تحديد هذا المفهوم، سواء بالدراسة او بالمناقشة وجميعها ينتمى الى الستينات فقط من هذا القرن.

وهذا المقال اسهام متواضع لتحديد هذا المفهوم الاساسى، فى العلوم النفسية، والاجتماعية، لتحديد نظريا، واجرائيا معا: تحديد لا يغفل التراث العلمى في المجال، كما لا يكتفي بالتحليل في حدود التعريفات المنطقية، وانما يمتحن التعريف على محك التطبيق في دراسة علمية ميدانية وعربية معا.

اطار تاريخى لمفهوم الاتجاه:

يعتبر البورت من اوائل المهتمين بتحديد مفهوم «الاتجاه» وذلك في مقالته الشهيرة عن «الاتجاهات» التى نشرها مورشيزون (C. Murchison) في (المرجع لعلم النفس الاجتماعى) عام ١٩٣٥، ففي هذه المقالة نجده يتتبع هذا المفهوم بدءا بما ورد في معجم بولدوين (Baldwin) للفلسفة وعلم النفس (١٩٠١)

© مدرس علم النفس بكلية التربية في جامعة القاهرة

— ١٩٠٥) من أن الاتجاه هو استعداد للانتباه (المعرفة) أو السلوك وانتهاء بتعريف مورفي ومورفي (Murphy, G. & Murrphy, L.B.) في كتابهما «علم النفس الاجتماعي التجريبي» عام ١٩٣١ من أن «الاتجاه هو أن يكون لك موقف نحو أو ضد شيء من الأشياء» وكانت حصيلة هذا الاستقرار ستة عشر تعريفاً. وقد لاحظ البورت أن ثمة فكرة أساسية مشتركة بين هذه التعريفات هي:

«أن الاتجاه استعداد للاستجابة»؛ بمعنى أن الاتجاه ليس هو السلوك، وإنما هو شرط سابق على السلوك. ثم شرع في تقديم تعريف أكثر شمولاً من تلك التعريفات التي قدمها كما يلي:

«الاتجاه حالة من الاستعداد العقلي والعصبى، تنتظم خلال خبرة الشخص وتمارس تأثيراً توجيهياً أو ديناميكياً على استجابة الفرد نحو جميع الموضوعات أو المواقف المرتبطة بهذه الاستجابة.» (Allport, G.W. 1935, p. 810)

ومع أن هذا التعريف قد وجد قبولاً لدى كثير من الباحثين إلا أنه كذلك قد وجد من يوجه إليه بعض الانتقادات. ومن هؤلاء ديفليور ويستى (Defleur & Westie) في مقالتهما عن «الاتجاه كمفهوم علمي» عام ١٩٦٣ والذي أعاد نشره كبرى توماس عام ١٩٧١ في كتابه سالف الذكر. وقد جاءت هذه المقالة محاولةً منهما لتخليص مفهوم الاتجاه من بعض الشوائب التي تبعده عن الصياغة العلمية. وقد وضع الكاتبان شرطين للوصول إلى مثل هذه الصياغة (Defleur et al, 1971, P. 309):

١) البعد عن استخدام بعض التصورات الغامضة كتعبير «الاستعداد العصبى» — الذى استخدمه البورت — وهى تعبيرات لا فائدة من استخدامها، والتي تشبه إلى حد كبير تعبير «الغريزة» (Instinct) الذى مضى إوانه.

٢) أن يكون التعريف مرتبطاً تماماً بمناهج القياس التى نستخدمها. وقد صف الباحثان — فى تلك المقالة — التعريفات المختلفة للاتجاه فى فئتين كبيرتين:

١ — تعريفات تتصل بتصورات الاحتمال

(Probability conceptions)

أو الاتساق فى السلوك (Behavioral consistency) تلك التعريفات التى تنظر إلى الاتجاه على أنه مجرد الترابط أو الاتساق الموجود بين عدد من الاستجابات المتعلقة بمجموعة متشابهة من المثيرات أو المواقف الاجتماعية، بحيث

نستطيع أن نتنبأ باحتمال صدور استجابة معينة اذا واجه الفرد موقفاً او مشيراً اجتماعياً معيناً. ومن أمثلة هذا النمط تعريف كامبل (Campbell) الذى جاء فيه: ان الاتجاه الاجتماعى هو ما يعبر عنه الفرد باستجابات متسقة فيما بينها ولها قدر من الديمومة او الثبات (enduring) بالنسبة الى (مجموعة) من الموضوعات الاجتماعية». (Ibid, 297) .

٢ - تعريفات تتصل بتصورات العمليات الكامنة:

(Latent process conceptions)

وهذا النمط من التعريفات ينطوى على نوعين من المفاهيم:

(أ) مفاهيم ترجع الاتجاه الى ميكانيزم داخلى (Inner mechanism) له وجود فعلى امبريقي (Impirical) يصدر عنه سلوك الفرد ومن هذا النوع تعريف البورت السالف الذكر.

(ب) مفاهيم تنظر الى الاتجاه كتكوين افتراضى (Hypothetical construct) او كمتغير وسيط (Mediating variable) يتوسط ما بين المثيرات او المواقف وما بين الاستجابات او السلوك الذى يصدر عن الفرد نتيجة لمواجهة هذه المواقف. ومن هذا النوع تعريف جرين الذى جاء فيه: «ان الاتجاه، شأنه شأن كثير من المتغيرات النفسية متغير افتراضى او متغير كامن (Latent) اكثر منه كمتغير يمكن ملاحظته مباشرة بمعنى ان مفهوم الاتجاه لا يشير الى فعل أو استجابة معينة للفرد، بل انه مجرد تجربة لعدد كبير من الافعال او الاستجابات التى ترتبط فيما بينها». (Green, B.F., 1954, P. 303)

و يرى ديفليرو ويستى ان جميع هذه التعريفات بنمطها السابقين تنتمى الى اطار «المثير - الاستجابة» الا ان النمط الثانى قد ذهب خطوة ابعد حينما سلم بوجود متغير كامن او مفترض يعمل داخل الفرد ويشكل سلوكه الظاهرى. و يرى الباحثان ان النمط الاول من التعريفات قد بالغ في تبسيط ظاهرة الاتجاهات، على حين أن النمط الثانى قد تورط في كثير من الغموض، ووقع في بعض التناقضات. اما الغموض فهو القول بالميكانيزمات الداخلية او الخفية، واما التناقضات فتترتب على القول بوجود متغير ضمنى او كامن خلف سلوكنا الظاهرى، اذ ان ذلك يعنى وجود تطابق بين سلوك القول وسلوك الفعل عند الفرد الواحد طالما ان نوعى السلوك يصدران عن مصدر واحد (ايا كان اسمه، الميكانيزم الداخلى او الاستعداد العقلى او حتى التكوين الافتراضى او المتغير الكامن او الوسط) على حين ان بعض الدراسات قد بينت انه لا يوجد دائما اتساق (Consistency) بين السلوك اللفظى

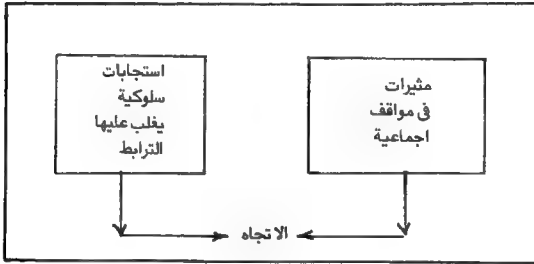
وبين السلوك الفعلي Action Behavior فالشخص يقول شيئا، ولكنه حين يأتي وقت العمل يفعل شيئا آخر ... هكذا أظهرت دراسات لند سميث وشتراوس Lindesmith & Straus وكاتنر (Kutner) وزملاؤه، بل ان دراسات لابيير La Pierre المبكرة عام ١٩٢٤ بينت امكان حدوث تناقض واضح «بين ما يقوله الناس أنهم سيفعلونه حيال احدى جماعات الاقلية كالزنوج، وبين ما يفعلونه حقيقة عندما يواجهون بموقف عملي ازاء هذه الجماعة».

وهنا يتساءل الباحثان: اى هذين النوعين من السلوك - السلوك اللفظي او السلوك الفعلي - يكون بمثابة المظهر الحقيقي The True manifestation للاتجاه الكامن (Defleur & Wastie, 1971, P. 305) Latent attitude

لكننا نجد الكسندر (Alexander in) Thomas, 1971, P. 319) يرد على ديفليير وزميله في هذه النقطة فيحيلهما الى اعمال ثرستون Thurstone المتقدمة حيث يبين ثرستون انه حينما نقيس اتجاه فرد ما كما يعبر عنه في آرائه، قبولا او رفضا، فانه لا يعني ان يسلك هذا الفرد «بالضرورة» على نحو معين؛ اى اننا لا نملك الا ان نتنبأ بأن هذا الشخص صاحب الاتجاه المعين سوف يسلك على هذا النحو حينما يواجه بالموقف المتعلق بهذا الاتجاه.

ويبدو ان التصنيف الذى قدمه كل من ديفليير و ويستى لمفاهيم الاتجاه لا يخلو من بعض التعسف. فجزء من مثالا، الذى صنف الباحثان تعريفه ضمن تعريفات المتغير الكامن، نجده في مقالته عن «قياس الاتجاه» (Green, B.F., 1954, P. 336) ينكر ان تعبير المتغير الكامن ليس الا وصفا للاتساق أو التغير المتلازم (Covariation) بين عدد من الاستجابات، ويضيف (جرين) الى ذلك قوله: ان لمفهوم «المتغير الكامن» فائدة هامة لانه ينظم لنا هذا الحشد الكبير من الوقائع الملاحظة (Data) (ويوحدها في نسق، او نظام يسمح لنا بأن ننظر اليها على أنها سمات، أو عوامل، أو متغيرات بسيطة). ثم نجده كذلك يستعين بتعريف (كامبل) الذى وضعه الباحثان ضمن تعريفات الاحتمال او الاتساق في السلوك، ليوضح رأيه، وهو التعريف الذى أشرنا اليه من قبل، والذى يقول فيه (كامبل) بأن الاتجاه هو «ما يعبر عنه الفرد من استجابات متسقة فيما بينها ولها قدر من الديمومة أو الثبات تجاه بعض الموضوعات الاجتماعية». و يصف «جرين» تعريف (كامبل) هذا، بأنه تعريف اجرائى operational، ثم ينتهى الى القول: بأننا لا نستطيع ان نعرف الاتجاه الا بما نقيسه مقاييس الاتجاهات، من استجابات ذات ارتباطات فيما بينها، وأن ما يميز الاتجاه، كمتغير بسيط عن غيره من المتغيرات النفسية الاخرى، كالعادة والدافع، والنكاء... الخ،

هو مجموعة الموضوعات الاجتماعية التي يرتبط بها اتجاه من الاتجاهات، وعلى ذلك فإن محتوى إتجاه ما يتحدد بما يشتمل عليه من استجابات معينة. (Ibid, P. 336) و يوضح الشكل التالى تصور (جرين) لمفهوم الاتجاه:



(الاتجاه كمتغير وسيط بين المواقف والسلوك)

اطار نظرى لتعريف اجرائى:

من العرض السابق يبدو لنا أن «جرين» كان أكثر الذين تناولوا تحديد مفهوم الاتجاه وضوحاً، لكننا مع ذلك، لا نريد أن نتجاهل تعريف البورت الذى أبرز البعد الديناميكي للاتجاه النفسى، على الرغم من غموض بعض عباراته.

ونقدم فيما يلى صياغة لمفهوم الاتجاه تضع فى اعتبارها الجانب النظرى الذى اهتم به البورت فى تعريفه كما تحقق الجانب الاجرائى الذى عنى به جرين، فضلاً عن استكمال بعض مكونات الاتجاه التى لم تبرز بالقدر الكافى فى التعاريف المشار اليها. ونقترح أن تكون هذه الصياغة على النحو التالى:

«الاتجاه مفهوم نفسى اجتماعى، وهو تكوين افتراضى، أو متغير وسيط تعبر عنه مجموعة من الاستجابات المتنسقة فيما بينها، سواء فى اتجاه القبول أو فى اتجاه الرفض، ازاء موضوع نفسى اجتماعى جدلى معين. وعلى ذلك يظهر اثر الاتجاه فى المواقف التى تتطلب من الفرد

**تحديد اختباراته الشخصية او الاجتماعية او الثقافية معبرا بذلك عن
جماع خبرته الوجدانية والمعرفية والنزوعية.**

وتمثل هذه الصياغة في نظرننا، نوعا من الوحدة والاتساق بين الاطار النظرى
والاسلوب الاجرائى، و يبدو الاطار النظرى في هذا التعريف فيما يلى:.

(١) انه لا يبسط السلوك الانسانى - من المستوى النفسى والاجتماعى - فى مقولة
«المثير - الاستجابة» مثلا، وانما يجعله محصلة لخبرة الشخص المعرفية والوجدانية
والنزوعية او الارادية، وهى محصلة تتلاقى فيها مكونات أو ابعاد الزمان والمكان
والثقافة والشخصية.

(٢) انه يستخدم مفهوم المتغير الوسيط الذى يسمح لنا بامكانية التنبؤ بالسلوك
وامكانية البحث عن العلاقة بين هذا المتغير - الاتجاه - ومن العديد من المتغيرات
النفسية الاخرى وذلك كالبحث عن العلاقة بين الاتجاهات وسمات الشخصية، او
بين الاتجاهات والميول المهنية أو بينها وبين بعض القدرات العقلية الخاصة او
الابتكارية او التحصيل وغير ذلك.

(٣) يبرز هذا التعريف الدور الحيوى للاتجاه فى توجيه سلوك الافراد، وتحديد
اختياراتهم الاجتماعية والثقافية (الايديولوجية). ومن هنا تأتى اهمية قياس
الاتجاهات فضلا عن دراسة اساليب تغييرها وتعديلها وتوجيهها.

كذلك يبدو الجانب الاجرائى فى هذا التعريف فى انه يتيح امكانية القيام
بقياس موضوعى، لانه يربط الاتجاه بالاستجابات السلوكية قولاً و عملاً وهو مما
يمكن ملاحظته وتسجيله وقياسه، فضلاً عن انه يتطلب قدراً من الاتساق بين هذه
الاستجابات حتى يمكن الاطمئنان الى انها تعبر عن شئ واحد هو الاتجاه المراد
قياسه.

تطبيق هذا الاطار:

وإذا امتحنا هذا الاطار النظرى الاجرائى معاً، قمنا بتطبيقه فى دراسة واحد
من اهم الاتجاهات النفسية الاجتماعية وهو اتجاه «التحرر - المحافظة».*
(Liberalism - Conservatism Attitude) وذلك على النحو التالى:

(١) - ان اتجاه التحرر - المحافظة يظهر فى سلوك الافراد حينما يكونون بازاء مواقف
ذات طابع اجتماعى، وهذا - فى الواقع - ما يميز الاتجاه عن غيره من المتغيرات
النفسية كما سبق ان لاحظ (جرين)، وليس هذا العنصر الاجتماعى فى اتجاه
التحرر - المحافظة هو المكون الوحيد لهذا الاتجاه، إذ انه لا يرتبط بالتكوين

هـ هذا المثال مستمد من الدراسة التي اجراها الكاتب للحصول على درجة الماجستير فى علم النفس
(١٩٧٧) باشراف الاستاذة الدكتوراة رمزية الغريب - كلية البنات، جامعة عين شمس.

الاجتماعى أو بالتنشئة الاجتماعية للفرد فحسب وانما هو يرتبط كذلك بكل من التكوين الانفعالى المزاجى، وبالتكوين العقلى المعرفى وهذا ما اظهرته مثلا دراسة ايزنك (١٩٥١) حينما طبق مجموعة اختبارات شملت قياس اتجاهات اجتماعية وسمات شخصية ودرجة الوعى والاستبصار الاجتماعى.

فقد تبين «ايزنك» فى هذه الدراسة ان ما اسماء بعامل «التحرر — المحافظة» يرتبط بعامل آخر، وان كان مستقلا عنه، هو عامل المرونة العقلية فى مقابل الجمود العقلى (Tendermindedness Toughmindedness) كما ظهرت له علاقات اخرى متعددة بين هذا الاتجاه ودرجة الوعى الاجتماعى وسمات العصائية وبالأستقرار الانفعالى .. الخ.

٢) — واتجاه التحرر/ المحافظة: كائى متغير نفسى آخر، هو تكوين افتراضى او متغير وسيط فهنا لا نستطيع ان نلاحظ هذا المتغير او نقيسه بشكل مباشر، وانما نستدل عليه من ملاحظة او قياس مظاهره التى تبدو فى سلوك الفرد ومواقفه فى شكل استجابات يغلب عليها الترابط والاتساق، سواء فى اتجاه التأييد او فى اتجاه الرفض. وفى مثال اتجاه التحرر فالمحافظة تمثل نوعا من التأييد لمواصفات قائمة او كانت قائمة، كما يمثل التحرر نوعا من الدعوة الى التغيير لمواصفات قائمة او تقليدية.

و يتضح ذلك حينما نتصور الاتجاه كمتصل (Continuum) ينتهى احد طرفيه بقطب موجب وينتهى طرفه الاخر بقطب سالب إذ يتجمع حول الطرف الموجب اكثر المؤيدين لموضوع الاتجاه وحول الطرف السالب اكثر الرافضين وحول نقطة الوسط يتجمع الحياديون ويتوزع المعتدلون بين هذه النقاط الثلاثة، وذلك كما يبين فى الشكل التالى مطبقا على اتجاه التحرر — المحافظة:



و بذلك يأخذ الاتجاه شكل البعد Dimension النفسى الذى يمثل مختلف سمات الشخصية حيث تتضمن السمة فى محتواها على مختلف الدرجات والتموجات: من ادنى درجات السمة ظهورا الى اقواها وضوحا وبروزا.

٣) يأتى بعد ذلك ان نضع تعريفا لمفهوم الاتجاه المراد قياسه يصلح اطارا لمجموعة

من المواقف السلوكية التى يحدد الفرد ازاءها اختياراته التى تعبر عن درجة اتجاهه: نحو التحرر أو نحو المحافظة.

وقد أمكن لنا ان نعرف التحرر بأنه» الميل الى التغيير، وعدم الخضوع للاوضاع المعتادة، وقبول الآراء الحديثة، واتسام التفكير والسلوك بطابع الاستقلال Independency وأما المحافظة فهي»الميل الى الاحتفاظ بالوضع القائمة، أو التى كانت قائمة، ومعارضة التغيير فيها، والتحيز للآراء والمعتقدات التقليدية، واتسام التفكير والسلوك بطابع المسابرة "Conformity"

لكن هذا التعريف هو تحديد للمفهوم من حيث الشكل أو الصورة Form لكن من المهم أيضا ان نتساءل عن المحتوى أو المضمون Content حتى يمكن ان نجيب عن سؤال قد يوجه إلينا مؤداه: تحرر من ماذا أو محافظة على ماذا؟ وهنا لابد وان ينصب هذا المحتوى على بعض القضايا أو المواقف الحياتية التى يحياها مجموعة معينة من الناس فى مجتمع معين وزمان محدد وتشغل اهتمامهم وتبين حيالها اختياراتهم.

وقد اختيرت موضوعات الملكية والسلطة والطبقية لتكون المحتويات أو المواقف التى تكشف عن اتجاه الأفراد حولها تحررا أو محافظة وبالتالى أعيدت صياغة مفهوم التحرر على أنه:

«التحرر من سيطرة الأفكار أو القيم التى كانت تنشب بتقديس الملكية الفردية على إطلاقها، وتفضل ديمقراطية القلة على ديمقراطية الكثرة، وتحافظ على الفواصل الطبقة قائمة بين البشر، والعكس صحيح بالنسبة الى المحافظة».

٤) وقد صمم اختباران لقياس هذا الاتجاه:

أ - الاختبار الاول يقيس مدى الموافقة أو المعارضة لعدد من الأمثال الشعبية المصرية، منها:

- الفقير لا يتهادى، ولا يدارى، ولا تقوم له فى الشرع شهادة.
- اذا مات الغنى يجرى الخبر واذا مات الفقير مفيش خبر.
- انا اول من طاع وأخر من عصى.
- الميه متطلعش فى العالى ... وهكذا.

ب - الاختبار الثانى يقيس اتجاه الفرد ازاء بعض المواقف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو عبارة عن مجموعة من المواقف السلوكية بلغت ثمانية عشر موقفا، يشتمل كل موقف منها على اختبارات ثلاثة تمثل التحرر أو المحافظة أو

المحايدة. ومن أمثلة هذه المواقف.

- فيه ارض كثيرة حصلحها الدولة، بمية السد العالي، ياترى ايه الى نعمله فيها من الحاجات دى:
- * تتوزع على المزارعين الى عندهم ملك علشان يقدروا يصرفوا عليها.
- * تأجرها الحكومة للى يطلبها سواء كان موظف او فلاح.
- مين من الرجالة دول ينفع عمدة فى البلد:
- * اى فلاح يقدر يخدم البلد حتى ولو كان معندوش ولا قيراط
- * راجل يكون من اكبر عيلة فى البلد علشان الناس تهابه.
- * الراجل الى تختاره الحكومة بمعرفتها وهكذا.

كما اتخدت الاجراءات السيكومترية التى تضمن سلامة تطبيق هذين الاختبارين كالتاكيد من توفر عوامل الصق والثبات والقدرة على التمييز ... الخ.

٥) تم تطبيق هذين الاختبارين على مجموعات من العمال والفلاحين المصريين فى فترتين زمنيتين متباعدتين نسبيا ١٩٦٩، ١٩٧٦ وأسفر هذا التطبيق عن عدد من النتائج نكتفى هنا بالإشارة الى نتيجتين اساسيتين تؤكدان كفاءة هذين الاختبارين فى قياس هذا الاتجاه النفسى الاجتماعى من ناحية، وبالتالى كفاءة الاطار النظرى والاجرائى الذى وضع لتحديد هذا المفهوم من ناحية اخرى.

١— مقارنة بين تحرر العمال والفلاحين على اختبارى الامثال والمواقف:
يمثل الجدول التالى نتائج تطبيق مقياس (كا^٢) للمقارنة بين (وسيط) أداء كل من العمال والفلاحين على الاختبارين:

المجموعة المقارنة	الاختبار	العينة كا ^٢	الدالة	المجموعة الأكثر تحرراً
بين عمال ٦٩	الامثال	٩٠	غير دالة	عمال ٦٩
وفلاحين ٦٩	المواقف	٩٠	دالة عند ٠.٠١	عمال ٦٩
بين عمال ٧٦	الامثال	٦٠	غير دالة	عمال ٧٦
وفلاحين	المواقف	٦٠	دالة عند ٠.١	عمال ٧٦

و يظهر في هذا الجدول ان العمال يتجهون الى التحرر اكثر من الفلاحين وهى نتيجة تبدو منطقية في ضوء نتائج كثير من الدراسات النفسية والاجتماعية.

٢ - تغيير اتجاهات العمال والفلاحين بين عامى ٦٩، ٧٦:

وحينما اعيد تطبيق اختبارى الامثال والمواقف مرة اخرى بعد مضى حوالى ثمان سنوات من التطبيق الاول تغير شكل النتائج . وذلك كما يبدو من الجدول التالى.

مجموعات المقارنة	الاختبار	العينة	كا ^٢	الدالة	المجموعة الأكثر تحرراً
بين عمال ٦٩	الامثال	٦٠	٨,٦٨	دالة عند ٠,١ ر	عمال ٦٩
وعمال ٧٦	المواقف	٦٠	٠,٠٦	غير دالة	—
بين فلاحين ٦٩	الامثال	٦٠	١,٦٨	غير دالة	فلاحين ٦٩
وفلاحين ٧٦	المواقف	٦٠	٢,١٨	غير دالة	فلاحين ٧٦

وقد ظهر في هذا الجدول تراجع في مستوى تحرر العمال كما يقيسه اختبار الامثال (اذا كان الفرق بين اداء عمال ٦٩ وعمال ٧٦ جوهرى عند مستوى (٠,١ ر) لصالح عمال ٦٩)، كما ظهر عدم نمو في الاتجاه التحررى للعمال كما يقيسه اختبار المواقف حيث لم تظهر أية فروق بين اداء عمال ٦٩، وعمال ٧٦ على اختبار المواقف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ازاء قضايا الملكية والسلطة والطبقية.

وقد اختلف الموقف بعض الشيء بالنسبة للفلاحين فبينما كان فلاحو ٦٩ اكثر تحرراً من فلاحى ٧٦ على اختبار الامثال (وان كانت الفروق غير دالة) الا ان فلاحى ٧٦ تفوقوا نسبياً على فلاحى ٦٩ في ادائهم على اختبار المواقف (وان كان الفرق غير دال ايضاً).

وقد فسرت هذه النتائج في ضوء ما طرأ من تغيير في التركيب النفسى والاجتماعى والسياسى والايدىولوجى للمجتمع المصرى في الفترة التى فصلت بين تطبيقى الاختبارين.

وهناك نتائج أخرى تفصيلية تتعلق بطبيعة كل من الاختبارين، وبالمقارنة بين بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية مثل فئات العمر، ومستويات التعليم، والدخل، والمهنة مما يمكن الرجوع اليه في موضعه. لكن الذي يعيننا هنا هو أننا استطعنا من خلال تصميم مقياسين وضعنا في اطار تعريف محدد (نظريا واجرائيا معا) ان نحصل على استجابات امكن تصنيفها وتفسيرها في ضوء هذا الاطار النظرى الاجرائى وفي ضوء بعض المتغيرات التى وضعت في الاعتبار، الى جانب الدراسات الاخرى التى اجريت حول هذا الموضوع.

ومما نود ان نخلص اليه هو أن تحديد المفاهيم في العلوم النفسية والاجتماعية ينبغي له ان يستند الى تصور نظرى واضح، يشق من استقراء نتائج البحوث والدراسات المتصلة بالمفهوم المراد تحديده، كما يستند الى استبصار الباحث نفسه، وتصوره لموقع هذا المفهوم بالنسبة الى اطار بحثه، وخطة وأهداف هذا البحث.

مراجع عربية

- لويس كامل مليكه (١٩٦٥). «قراءات في علم النفس الاجتماعى». (المجلد الاول)، القاهرة، الدار القومية.
- محمد سلامة آدم (١٩٧٧). «دراسة مقارنة لاتجاه التحرر — المحافظة بين العمال والفلاحين».
- رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- «دراسة مقارنة تنبؤية لاتجاه التحرر/ المحافظة بين العمال والفلاحين للمصريين».
- لويس كامل مليكه: قراءات في علم النفس الاجتماعى في الوطن العربى. (المجلد الثالث) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٧٩ — ٤٩٨.
- نجيب اسكندر، لويس كامل، رشدى فام (١٩٦٢). الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى. (الطبعة الثانية) القاهرة مؤسسة للطبوعات الحديثة ص ٢٩٢ — ٢٩٨.

المراجع الاجنبية

Alexander, C.N. (1971). "Further Commentary on Defleur and Westie's "Attitude as a Scientific Concept"," **Attitudes and Behaviour**, Edited by K. Thomas, Pengwin Books.

Allport, G. (1935). "Attitudes", **A Handbook of Social Psychology**, Edited by K. Thomas, Clark Univ. Press, pp. 798-844.

(1954). "The Historical Background of Social Psychology". **"Handbook of Social Psychology"**, Edited by G. Lindzey, Cambridge. Mass: Addison-Wesley, PP. 3-56.

Defleur, M.L. & Westie. F.R. (1971). "Attitudes as a Scientific Concept". **"Attitudes and Behaviour"**, Edited by K. Thomas, Penguin Books.

Eysenck, H.J. (1951). "Primary Social Attitudes and the Social Insight Test", **B.J. Psychol. Gen. Sect.** Vol. 62, pp. 114-112.

Green, B.F. (1954). "Attitude Measurement", **Handbook of Social Psychology**, Edited by G. Lindzey, Cambridge, Mass.: Addison - Wesley, pp. 335.369.

أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل

د: حامد الفقي*

١ - مظاهر التعبير عن الأمومة:

الأمومة استعداد بيولوجي ونفسي معين زود الله به الأنثى من أجل استمرار الحياة. و يتحقق التعبير البيولوجي والنفسي عن هذا الاستعداد عن طريق الحمل والولادة وحماية الصغير وحبه ورعايته. وقد لا تختلف الأنثى من الانسان عن انثى الحيوان في هذا الصدد، ففي عالم الحيوان أمثلة كثيرة للتعبير البيولوجي والنفسي عن الأمومة يطول المقام بذكرها وتكفي الإشارة هنا الى أن بعض أنواع القرود مثل (Apex) والخور يلا تحمل الأم صغيرها الرضيع لمدة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة لأنه في هذه الفترة لا يستطيع الاعتماد على نفسه أو الوقوف على قدميه. ويختلف الطفل الانساني عن الحيواني من حيث شدة حاجته الى الرعاية والحماية والى طول الفترة التي يقضيها قبل أن يستطيع الاعتماد على نفسه و يصبح قادراً على مواجهة الحياة وتحمل مسؤولياتها. ويختلف الطفل الانساني عن الحيواني من حيث طبيعة الرعاية التي يحتاجها كما تختلف المجتمعات في أساليب ومستوى الرعاية التي توفرها للطفل الصغير تبعاً لاختلاف المستوى الحضارى للمجتمع وقد تختلف هذه الرعاية باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادى والثقافي داخل المجتمع الواحد.

وفي بعض المجتمعات القبلية البدائية والتي يضطرب فيها الأوبان الى الخروج للصيد تحمل الأمهات الأطفال الصغار على ظهورهن بينما في المجتمعات المتحضرة يوضع الرضيع في الفراش عقب الولادة و يتم الاتصال البدني بينه وبين الأم على فترات خلال عمليات الرضاعة والتنظيف ونحوها (Bowlby, John, 1969)

٢ - حاجة الطفل الى الأمومة والى التعلق بالأم:

يرى بعض الباحثين أن هناك حاجة فطرية لدى الرضيع للتصاق بالأم والملازمة البدنية لها و يثبتون ذلك عن طريق بعض التجارب التي اجريت على القرود حديثة الولادة وخيرت خلالها بين نموذج لأم مصنوعة من السلك المكشوف أو الالتجاء الى نموذج لأم مكسوة في مواقف الجوع والخوف والالم وفي المواقف

* استاذ مساعد بقسم علم النفس في جامعة الكويت.

العادية وقد لوحظ أن القردة اختارت الالتصاق بالأم المكسوة حتى بعد وضع اللبن على صدر الأم المكشوفة كما انها كانت تلجأ الى صدر الأم المكسوة عند تعرضها للآلم أو الخوف أو القلق. وكانت تبدو أكثر شجاعة في مواجهة المخاوف كلما كانت أقرب الى الأم المكسوة. ولما كانت كل من الأم المكشوفة والمكسوة في هذه التجارب مصدرا للبن والغذاء فقد استنتج هارلو (Harlow, 1959) أن الجوع ليس هو السبب الوحيد الذى يدفع الرضيع الى الالتصاق بالأم. وليس معنى ذلك أن مثل هذا النموذج غير الحي يستطيع أن يقوم بدور الأم أو أن يشبع حاجة الطفل الى الأمومة بليل أن القردة حديثة الولادة والتي لازمت الأم المكسوة فترة طويلة خلال التجربة المشار إليها أظهرت أنماطا من السلوك السلبى مثل العدوان والميل الى العزلة ونحو ذلك، مما يؤكد أن اشباع الدوافع المرتبطة بالأمومة يتوقف على التفاعل الطبيعى بين الأم بخصائصها البيولوجية والنفسية وبين طفلها الرضيع. وتفيد نتائج دراسات ريبيل (Ribble, 1944) أن هناك حاجة فطرية للالتصاق بالأم لدى الأطفال الصغار وأن هذا الالتصاق يتيح للطفل فرصة النمو النفسى السليم، وقد لاحظت الباحثة أن حمل الطفل وتناوله باليدتين والترتيب عليه وهزه في رفق كان يؤدي الى الشعور بالمتعة وأن الأطفال الذين كانوا يعانون من القلق والتوترات العضلية كانوا يشعرون بالراحة والاسترخاء بمجرد الالتصاق بصدر الأم ومص الثدي وكان يعود اليهم التوتر وعدم انتظام التنفس والاصابة بالاضطرابات المعوية على أثر حرمانهم من الالتصاق بالأم (سلامه وجابر ١٩٧٠).

ويرى البعض أن سلوك التعلق بالأم تبدأ ملاحظته بعد الشهر الرابع من الولادة حيث يبتسم الطفل في وجه الأم ويتابعها بعينه أكثر من غيرها. ويرى البعض أن هذا لون من الادراك التمييزى وليس تعبيراً عن الحاجة الفطرية الى التعلق بالأم.

وقد لاحظت اينسورث (Ainsworth, 1967) أن سلوك التعلق بالأم كان يلاحظ في بكاء الطفل عند مغادرة الأم للمكان الذى يوجد فيه أو عندما كان يحاول اللحاق بها وهويكى و يصرخ. وسلوك اللحاق بالأم كان سلوكا عاما في الشهر السادس وخاصة بعد أن أصبح الأطفال من عينة الدراسة قادرين على الحبو، وتعزز دراسات شايفر وامرسون (Schaefer and Emerson, 1964) ما توصلت اليه دراسة اينسورث. كما تقرّر الدراستان وجود فروق فردية بين الأطفال في الوقت الذى يظهر فيه السلوك المعبر عن الحاجة الى الالتصاق بالأم والتعلق بها فقد يظهر مبكرا في الشهر الرابع لدى قلة من الأطفال وقد يتأخر الى الشهر الثانى عشر لدى قلة أخرى بينما يظهر لدى الغالبية فيما بين الشهر السادس والتاسع بعد الولادة.

٢ - تطور تعلق الطفل بالأم خلال مراحل نموه:

أفادت بعض الملاحظات العلمية عدم وجود تغير في السلوك الدال على تعلق الطفل بالأم خلال السنة الثانية من حياة الطفل وخلال معظم السنة الثالثة لا من حيث طبيعته ولا من حيث العوامل المؤثرة فيه غير أن الظروف التي تثير هذا السلوك لدى الطفل تزداد نظراً للنمو وعيه ونمو ملاحظاته واتساع عالمه فخلال السنة الثانية وكذلك الثالثة يدرك الطفل بعض التصرفات التي تجعله يتوقع خروج الأم من المنزل وغيبابها عنه ويبدأ سلوك الاحتجاج عن طريق البكاء في الظهور حتى قبل أن تفارقه وقد تلجأ بعض الأمهات إلى أساليب الاختفاء عن عيني الطفل في هذا السن بطريقة هروبية. ويبدأ التغير والتطور في سلوك التعلق والمصاحبة للأم بعد تمام العامين وخلال الثالثة والرابعة من عمر الطفل. وتفيد ملاحظات معلمات الحضانات أنه حتى قرب نهاية العام الثالث لا يزال يظهر على الأطفال القلق والحزن بسبب ترك الأم لهم ولكن البكاء لا يستمر في هذه السن لمدة طويلة كما كان الحال من قبل. ويعبر طفل الثالثة عن حزنه لفراق الأم له بالأنزواء وقلة النشاط واهتمام الرغبة في الحصول على اهتمام المعلمة وغير ذلك من ألوان السلوك الذي يختلف عما يقوم به في وجود الأم.

وبعد تمام الثالثة يستطيع معظم الصغار احتمال غياب الأم لفترات وجيزة ويساعدهم على ذلك توافر خبرات اللعب وخاصة مع الأطفال الآخرين في أماكن مألوقة يشعر فيها بالأمان أو مع أفراد تربطه بهم مودة وألفة بشرط أن يكون سليماً معافى وغير معرض للشعور بالخوف أو توقع الألم وأن يكون على يقين من عودة الأم أو عودته إلى الأم بعد تلك الفترة الوجيزة، ولكنه رغم انخفاض حدة التعلق بالأم والرغبة في مصاحبتها بعد تمام الثالثة إلا أن الطفل يشعر من وقت لآخر بالرغبة في مصاحبتها والالتصاق بها وكأنه يريد أن يؤكد لنفسه أنه مازال محبوباً لـديها. وقد يؤدي تطور العلاقات الاجتماعية والرغبة في صحبة الأبوين والأخوة والأطفال الآخرين إلى اختلال في عادة النوم والأكل وإلى الرغبة في السير بالليل مع الكبار ومعاناة التعب والارهاق في سبيل ذلك (Bowlby, John, 1969). وعلى الرغم من أهمية العلاقة الإيجابية بين الطفل والأم وضرورة التفاعل الطبيعي بينهما خلال مراحل النمو المختلفة إلا أنه ينبغي عدم تشجيع سلوك الاعتماد الكامل على الأم خلال مرحلة الحضانة والروضة أو من سن ثلاثة ونصف إلى سن ٦ وما بعدها. وتفيد الدراسات التي أجريت على سلوك الاعتماد الكبير على الأم والتي قام بها كرانندال وبرستون ورابسون (Crandall, Preston, and Rabson, 1960) أن الأطفال الأكثر اعتماداً

على الأم كانوا أقل انجازاً وأقل ألفة بين أقرانهم كما أن الأطفال الأكثر اعتماداً على أنفسهم في مرحلة الحضانة والروضة كانوا أعلى تحصيلاً وأقل طلباً للمساعدة من جانب الكبار.

كما أوضحت الدراسات المشار إليها أن المكافأة المباشرة على التحصيل وإشعار الطفل بالتقبل والاستحسان له علاقة بارتفاع هذا التحصيل. وثبتت الدراسات أن انخفاض سلوك التعلق والالتصاق بالأم والاعتماد عليها خلال الحضانة والروضة وسهولة الانسجام مع الأطفال الآخرين دليل على النضج الانفعالي للطفل (Medinnus, G.R., 1967) ويستمر سلوك التعلق بالأم بدرجة معقولة خلال مرحلة الطفولة المتأخرة أي من سن ٦ إلى ١٢ ولكن خلال المراهقة يبدأ في الاضمحلال و ينمو في الوقت ذاته التعلق بالآخرين بدرجة قد تفوق التعلق بالأبوين ويساعد النضج الجنسي في المراهقة على التحول نحو الجنس الآخر والتعلق به والرغبة في صحبته. وتزداد الفروق الفردية بين المراهقين في التعلق بالأم كما يختلف الاناث عن الذكور في هذا التعلق ويكون الاناث عادة أكثر تعلقاً بالأبوين من الذكور. وترغب قلة من المراهقين والمراهقات في الانفصال عن الأبوين خلال هذه المرحلة. كما يستمر التعلق بهما بدرجة لا تختلف عما كان عليه الحال في الطفولة المبكرة لدى قلة أخرى. ولكن الغالبية العظمى من المراهقين والمراهقات تتحول طبيعة العلاقة بينهم وبين الأبوين في هذه المرحلة بصورة ايجابية ويظهر الارتباط والتعلق لديهم بدرجة معقولة في الظروف الصحية والنفسية الطبيعية. وتستمر الرابطة بين الأبناء والآباء خلال مرحلة الرشد وتكون أقوى بين الاناث والأبوين منها بين الذكور والأبوين بصفة عامة كما تكون أقوى بين البنات والأمهات منها بين الذكور والآباء وهناك فروق بين الأفراد والمجموعات في هذا الصدد. أما في مرحلة الكهولة والشيخوخة فيتجه سلوك التعلق بالآخرين نحو الصغار من الأبناء أو الأحفاد. وفي ساعات الضيق وأوقات الشدة خلال الأزمات النفسية يتجه سلوك التعلق بالآخرين نحو من هم موضع الثقة ومن يتوقع على أيديهم تخفيف الأزمة أو حل المشكلة، ويعتبر هذا السلوك عاملاً بالنسبة لأي سن (Bowlby, John, 1969).

٤ - أثر تعلق الطفل بالأم على نموه الاجتماعي:

يولد الطفل وليس له علاقات ايجابية أو سلبية مع أحد. وتبدأ علاقته بالأم والاعتماد المطلق عليها عقب الولادة مباشرة، وعلى ضوء هذه العلاقة تنمو وتتحدد الملامح الأولى لعلاقته النفسية والاجتماعية بالآخرين، إذ بعد ظهور السلوك الدال على التعلق بالأم بفترة وجيزة يبدأ ظهور السلوك الدال على الرغبة في التعلق

بالآخرين وخاصة التعلق بالأب والأخوة والآخرين من أعضاء الأسرة أو من غيرهم، ومع ازدياد التعلق بالآخرين ووضوحه في سلوك الطفل منذ الشهر الثامن عشر تقر يبا يبدأ الالتصاق البدني أو اللمسي بالأم يقل تدريجيا ولكن التعلق القلبي والنفسي بها لا تقل حدته ولكن تختلف درجته وحدته باختلاف الأطفال وباختلاف المواقف والظروف الصحية والنفسية للطفل. فشعور الجوع أو التعب أو الخوف أو الألم يزيّد من حدة شعور الطفل بالحاجة إلى مصاحبة الأم والالتصاق بها وتلمس الأمان والراحة على صدرها (اينسورث Ainsworth, 1967). وقد لوحظ من دراسات امرسون وشليفر أن التعلق بالأم يزداد إذا تكرّر غياب الأم عن الطفل ثم عودتها اليه. كما أن طبيعة الأم وشخصيتها وخصائصها النفسية وكذلك نوع الرعاية التي تقدمها للطفل وأساليبها في تنشئة والتفاعل معه يحدد سلوك التعلق بالأم لدى الطفل الصغير ويؤثر في طبيعته وحدته وفي المظاهر المعبرة عنه كما أن مبادرات الطفل للتفاعل مع الأم مثل مناداته لها والابتسام في وجهها والاتجاه نحوها وشدة انتباهها اليه بمختلف الأساليب التي تؤدي إلى إثارة بعض الاستجابات المحببة اليه من جانب الأم كل ذلك يقوى من طبيعة العلاقة ويزيد من سلوك التعلق والارتباط بين الأم والطفل (Schaefer, Emerson, 1967 Ainsworth, 1964) وتشير دراسات ريبيل (Ribble, 1944) والتي سبقت الإشارة إليها أن الأمهات المضطربات انفعاليا أو اللائي يتصفن بالنبذ أو الكراهية لأطفالهن لا يستطعن إشباع حاجة الطفل الرضيع إلى العلاقة الدافئة ولا يقدمن نموذجا صالحا للأمومة السليمة. وقد يؤدي الحرمان من الأمومة المشبعة من وجهة نظر ريبيل إلى تنمية نمطين من الاستجابات الأولى: السلبية (Negativism) والتي تأخذ صورا متعددة منها الامتناع عن الرضاعة أو فقد الرغبة في تناول الطعام وقد يرتفع ضغط الدم وتتوتر عضلات جسم الصغير ويضطرب تنفسه ويتعرض للامسك الشديد ونحو ذلك.

الثاني: النكوص (Regression) وفيه يغلب على الطفل الهدوء الاكتئابي والنوم الطويل الذي يشبه الغيوبة وارتخاء العضلات ونقص الانتباه والاضطرابات المعوية التي قد تؤدي إلى القيء أو الاسهال. وأشد مظاهر هذا النمط النكوصي هو مرض الذبول (Marasmus) والذي يبدو في الذبول والخمول الشديد وفقد الرغبة في الأكل والشحوب وارتخاء العضلات وقلة الاستثارة.

ويتصف سلوك الأم النابذة بالتوتر والقلق وعدم الصبر وقلة الاحتمال لما تقتضيه تربية الطفل من المشقة والخشونة في معاملته وابعاده كلما حاول الالتصاق بها والتمسك الأمان والدفع على صدرها وعدم الاستجابة لبيكائه أو

توسلاته فاذا تكررت معاملة الطفل من الأم على هذا النحو أصبحت رمزا للالم بدل أن تكون مصدرا للمحبة (Ribble, 1944).

والخطورة التي يشكلها سلوك الأم النابذة أو المضطربة انفعاليا على شخصية الطفل ومستقبله تأتي من أن الطفل الصغير يعمم استجاباته فاذا ارتبطت الأم في نفسه بالاشباع والدفء وتخفيف الألم والخوف والقلق والتوتر فسوف تعمم هذه الاستجابة بالنسبة لكل من يشبه الأم من الكبار سواء الأمهات والمعلمات والمربيات وقد تنقسم نظرتة الى الجنس الآخر بسمة ايجابية تكون أساسا للنجاح كزواج أو أب في المستقبل والعكس صحيح اذا ارتبطت صورة الأم بالالم والحرمان والخوف والعقاب والتهديد في نفس الطفل الصغير واستمرت هذه الصورة وثبتت لمدة طويلة فقد يتعلم الطفل الهروب من الأم و يرغب في الابتعاد عنها والنفور منها ثم يعمم هذه الاستجابة على كل من يشبه الأم من الكبار و يصعب عليه أن يقترب منهم طلبا للاشباع و يعجز بالتالي عن التوافق معهن معلمات كن أو زميلات عمل أو زوجات. ويؤكد ذلك خطورة اضطراب العلاقة بين الأم والطفل وخاصة في السنوات الأولى من الحياة. وقد ذهب ار يكسون. (Erickson, E. 1950) الى ان الاتجاهات الاجتماعية الايجابية للطفل والثقة بالنفس وبالأخرين والميل اليهم والرغبة في التقرب منهم وكذلك الاتجاهات السلبية كعدم الميل الى الآخرين والنفور منهم والشعور بالكراهية أو العداء نحوهم توضع بذورها الأولى من خلال علاقة الطفل الصغير بالأم وبالحيطين به خلال السنة الأولى من حياته (سلامة وجابر ١٩٧٠).

٥ - اهمال الأم وأثره على النمو النفسي للطفل:

يقصد بالاهمال في هذه الدراسة حرمان الطفل من حقه في الأمومة وما يرتبط بها من اشباع وخبرات تفاعلية ضرورية لنموه سواء اكان ذلك بسبب جهل الأم وعدم وعيها أو بسبب ما تتصف به من اتجاهات أو سمات سلبية تحوقها عن القيام بدورها بصورة ايجابية أو بسبب الأساليب السلبية في التتشتة والتفاعل مع الطفل. وبهذا المعنى العام للاهمال كما تبنته هذه الدراسة فان الآثار السلبية المترتبة عليه يمكن أن تتناول مظاهر النمو المختلفة.

أن جهل الأم بدورها ومسؤولياتها وخاصة اثناء مرحلة الحمل وخلال مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة يمكن أن يكون ظاهرة عامة في البلاد النامية، فنسبة الأمية مرتفعة بين الأمهات والبرامج التربوية في هذه البلاد لا تهتم كثيرا باعداد الاناث والذكور للقيام بدور الأمومة والأبوة في المستقبل وكذلك الدراسات

الخاصة برعاية الأمومة والطفولة لا تكاد توجد والمؤسسات الصحية والاجتماعية غير كافية والحصولية هي ما يثبتته الواقع المشاهد وما تؤكدته الأرقام والحقائق العلمية من ارتفاع نسبة المولودين موتى والمولدين مشوهين أو ضعاف العقول بالإضافة الى ما يستهدف له الرضع من الحوادث والنزلات المعوية أو غيرها بسبب اهمال الأم. وتؤكد الكثير من الدراسات الحديثة أن كثيراً من حالات المعوقين والمتأخرين دراسيا والمنحرفين اجتماعيا والمضطربين انفعاليا ترجع الى الأساليب الخاطئة التي تتبعها الأم في التفاعل مع أطفالها وخاصة خلال مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة (الباحث: دراسات ١٩٧٧، الباحث: التأخر الدراسي ١٩٧٤، الباحث وآخرون: تقويم واقعي لطفل ما قبل المدرسة ١٩٧٩) وسوف نتناول الدراسة فيما يلي أثر اهمال الأم باللعنى المشار اليه على بعض مظاهر النمو عند الطفل:

٦ - أثر اهمال الأم على نمو الذات:

ان الولادة البيولوجية والغطام البيولوجي لا يقتضيان بالضرورة تحقق الولادة النفسية والغطام النفسي كما انهما لا يتطابقان في الزمن كذلك فالولادة البيولوجية حدث درامي يمكن ملاحظته وتحديد ابعاده والاعداد له بصورة جيدة. ولكن الولادة النفسية عملية داخلية معقدة تبدأ وتتم ببطء دون أن تلاحظ ولكن يمكن ملاحظة آثارها السلوكية الخارجية فقط ويقصد بالولادة النفسية والغطام النفسي (Separation and Individuation Process) عملية نمو الذات وتفردا واستقلالها عن ذات الأم. وتستمر هذه العملية من حوالي الشهر الرابع والخامس بعد الولادة البيولوجية الى حوالي الشهر الثلاثين أو السادس والثلاثين ويتوقف نجاح عملية الولادة النفسية ونمو الذات على قدرة الطفل على القيام بالنشاط والحركة المستقلة خلال وجوده بالقرب من الأم من ناحية وعلى درجة الحنان والدفء التي توفرها الأم كاستجابة تشجيعية لرغبته في الاستقلال من ناحية أخرى.

وتتدرج عملية نمو الذات وتفردا واستقلالها على النحو التالي:

أولاً: مرحلة الانسحاب السوى (Normal Dutistic Phase)
وتستغرق الأسابيع الأولى بعد عملية الولادة البيولوجية ولا يميز الطفل خلالها بين ذاته وبين الأم وهي حالة أشبه بالنوم يكاد يكون الغطام النفسي للطفل فيها مغلقاً أمام المثيرات الخارجية. ويشع فيها حاجاته وهو على هذه الصورة. ويرى علماء التحليل النفسي أن الطفل خلال هذه الأسابيع الأربعة يشبه من الناحية النفسية البيضة التي تحتوى على جميع ضمانات الحياة للفرخ الصغير في داخلها، وكل ما يحتاجه لكي ينضج ويخرج للحياة النفسية الجديدة هو دفء الأمومة.

وكثيراً ما يستيقظ الطفل خلال هذه الفترة بسبب الجوع أو غيره ثم يستسلم للنوم بمجرد الحصول على الأشباع والدفء والراحة. والنشاط الفسيولوجي في هذه الأسابيع الأربعة أوضح من النشاط النفسي وكل ما يحتاجه الرضيع في هذه الفترة هو الهدوء والراحة والبعد عن المثيرات الحادة حتى تسير العمليات الفسيولوجية في طريقها الطبيعي.

ومن المعلوم أن الطفل يولد ولديه بعض الاستعدادات الفطرية التي تعاونه في تحقيق الأشباع وتنمى لديه بالتدرج ادراك المثيرات الخارجية. وخلال هذه الأسابيع الأربعة يكتسب الطفل التوازن الهوموستاسي Homeostasis equilibrium وهو نوع من التكيف الجسمي للبيئة الجديدة. وردود الأفعال الإدراكية في هذه الأسابيع تعتبر عامة وغير متميزة ويتم الأشباع فيها دون جهد شعوري كبير يبذله الطفل ولكن توجد درجة ضئيلة من التمييز (Differentiation) ولا يعني عدم وجود تركيز نفسي على شيء ما خارج الذات وتكون علاقة عاطفية معه خلال هذه المرحلة عدم وجود أي نوع من الاستجابة للمثيرات الخارجية حيث سجل ولف، Wolff (1961, Frantz 1959) وجود نوع من الاستجابات غير النشطة للمثيرات الخارجية وهذه الاستجابات غير النشطة هي التي تمهد للمرحلة التالية مرحلة النمو البدائي أو الغامض للذات والوعي بأن الأشباع يأتي من مصدر خارجي عن هذه الذات.

ثانياً: مرحلة الاعتماد الكبير على الأم في اشباع الحاجات البيولوجية والنفسية تبدأ عقب انتهاء الأسابيع الأربعة الأولى تقريباً والتي سبقت الإشارة إليها وتستمر حتى الشهر الرابع أو الخامس عقب الولادة وتسمى عند علماء التحليل النفسي بمرحلة التعاضد أو التعايش التعاضدي (Symbiosis) بين الأم والطفل وفي بداية هذه الفترة لا تكاد تتميز صورة الذات لدى الطفل عما كانت عليه قبل الولادة، وفيها يسلك الرضيع وينشط كما لو كان هو والأم وحدة نفسية ذات تكوين مزدوج. ويعتبر وجود الأم بالقرب من الطفل في هذه المرحلة وقيامها على اشباع حاجاته واستعدادها للانتماج معه في علاقة تعاضدية والتفاعل مع ما يبدئه من طاقة ونشاط يعتبر أمراً ضرورياً لولادة الذات في هذه المرحلة ثم نموها واستقلالها خلال المرحلة التالية. ونتيجة للأزمة الدافئة خلال هذه الأشهر الأربعة أو الخمسة الأولى من حياته تبدأ الولادة النفسية للذات وذلك عن طريق الربط الشعوري الداخلي بين الأشباع وبين صورة الأم وصوتها وجسمها وملامحها وذلك يعني انتقال العلاقة النفسية من الوضع الأول الذي يعتبر امتداداً لما كان عليه قبل الولادة الى وضع خارجي تظهر فيه صورة الأم كمركز أو موضوع تتركز

حوله العلاقة النفسية (Cathexis) للطفل — ومعنى ذلك أن النشاط الإدراكي انتقل من حالة يبدو فيها الطفل كالمخدر الى حالة من الشعور المبني اليقظ بالذات.

ولما كانت الذات في صورتها المبدئية في هذه المرحلة المبكرة لا تستطيع تنظيم الحاجات الداخلية والخارجية بصورة تضمن حفظ الحياة وبقاءها فإن البديل الوحيد خلال هذه الفترة هو وجود علاقة بيولوجية نفسية دافئة بين الأم والطفل تساعد على نمو الذات وذلك عن طريق الخبرة التفاعلية الايجابية المتكررة بين الطفل والأم والتي تؤدي الى اشباع الجوع وتخفيف الألم والقلق والتوتر Benjamin

الثالثة: مرحلة نمو الذات وتفرداها واستقلالها Separation & Individuation Phase

ذهبت كل من مرجريت ماهر وفريد باين وأني برجمان Mahler, Pine, & Bengman الى أن عملية نمو الذات وتفرداها واستقلالها تبدأ بصورة بدائية غامضة منذ الشهر الرابع او الخامس وتستمر في النمو حتى الشهر الثلاثين أو السادس والثلاثين وتندرج خلال هذه المدة في أربع فترات متتابعة وهي:

أ — مرحلة التمييز (Differentiation)

وهي اولى مراحل نمو الذات وتقع بين الشهر الخامس والتاسع وخلالها يقل الاعتماد الكامل على الأم كلما تقدم الطفل في عملية الحبو والقدرة على الحركة. والسلوك الذي يساعد الطفل على تمييز ذاته من غيرها هو سلوك الاستكشاف البصري واللمسي للامام وجه الأم وخصائصها الجسمية فهو يتحرك بعيداً عنها ليستكشف الأشياء ثم يتوقف ثم ينظر الى الأم ويعود اليها ويكرر التردد بينها وبين الأشياء الأخرى والناس الآخرين ومن خلال عملية القرب من الأم والالتصاق بها بعد البعد عنها يبدأ يتكون الشعور بتميز الذات واستقلالها.

ب — مرحلة الممارسة (Practicing)

وتقع بين الشهر التاسع والرابع عشر ويستطيع الطفل خلالها التحرك بعيداً عن الأم والعودة اليها بسهولة أكبر وتتسع البيئة التي يستكشفها الرضيع في هذه المرحلة كما يزداد النشاط ويستطيع الطفل خلالها ممارسة بعض المهارات الحركية مع قدر أكبر من الطاقة الجسمية و يساعد ذلك على تضخم الشعور بالذاتية.

ج — مرحلة التقرب (Rapprochement)

وتقع بين الشهر الرابع عشر والرابع والعشرين وربما بعد ذلك وفيها يكتشف الطفل أنه فرد مستقل عن الأم ولكنه يحاول التقرب اليها ليقاسمها خبراته

وحاجياتها ولكنها تنظر اليه الآن على أنه فرد مستقل حيث بلغ مرحلة الفطام وبالتدريج ترسخ لديه هذه الحقيقة وتنمو معها القابلية للانتكاس وتظهر ردود الفعل السلبية التي تعتبر ظاهرة عامة في هذه المرحلة وتبلغ هذه السلبية ذروتها عندما تتأزم العلاقة الودية بين الطفل والأم، فادراك الطفل لحقيقة الفطام النفسي والاستقلال الذاتي يسبب له أزمة حادة يطلق عليها أزمة المودة مع الأم (Rapprochement Crisis) ومن اعراض هذه الأزمة ظهور الاستجابات المتناقضة في أن واحد (ambivalence) كأن يبكي ويضحك في نفس الوقت أو يبدى الرغبة في الاقتراب من الأم والاتصال بها فإذا حملته بدأ ينفر منها و يبتعد عنها وقد يحاول تقبيل الأم ولكنه فجأة يحاول أن يعرضها وسرعان ما يختفي هذا السلوك المتناقض إذا كانت العلاقة مع الأم ايجابية ودافئة ولكنه قد يتطور ويثبت لدى البعض و يصبح سمة انفعالية يتقلب فيها مزاج الفرد من النقيض الى النقيض. وكثير من الامهات لا يدركن خطورة هذه المرحلة ويقابلن هذه الأزمة التي يعانيها الطفل بنوبات غضبية وعصبية عنيفة وتزيد ثورة الأم من أزمة الطفل فيزداد بكاءه وعو يله وحزنه وتزداد ردود الفعل السلبية لديه والتي هي في الواقع نتيجة للاحساس بالفطام النفسي واستقلال الذات أو ما تطلق عليه ماهرلر الولادة النفسية (Mahler, 1975).

د - مرحلة تماسك الشخصية (Consolidation of Personality)
وتقع في نهاية العام الثاني وبداية الثالث ثم تستمر وتتطور وخلالها يتحقق الاستقرار والثبات الانفعالي والتركيز النفسي على شيء معين يصبح موضوعاً للحب ومركزاً للعاطفة ويتم ادراكه منفصلاً عن الذات، هذا الموضوع الذي يتركز حوله انفعال الطفل هو الأم حيث يدركها في هذه المرحلة بوضوح على أنها شخص مستقل عن الذات موجود في العالم الخارجي ولكن لها وجود انفعالي داخلي في نفس الطفل. فإذا اضطربت العلاقة بين الطفل والأم فقد يؤدي ذلك الى الاضطراب النفسي للطفل.

فالعصاب الطفلي (Infantile neurosis) قد يكون نتيجة لاعاقة نمو هذه العلاقة في احدى مراحل نمو الذات السابقة. وفي حالات الاعاقة الشديدة للعلاقة بين الطفل والأم قد يتعرض الصغير الى ما يسمى بظاهرة الحد الفاصل Borderline Phenomenon أى يصبح الطفل في حالة من الاضطراب تقع بين حالتي العصاب والذهان وقد تصل الى مرحلة الذهان وفي حالة الذهان الطفلي (Infantile psychosis) يعجز الأطفال الذهانيون عن الاستجابة أو التوافق مع أى مشيرات صادرة عن الأم أى يفقدون القدرة على الاستفادة من الأمومة كعلاقة خارجية أساسية. و يظهر على الاطفال من هذا النوع الخوف الشديد لمجرد

إحساسهم بالانفصال الحقيقي عن الأم وقد تضطرب مظاهر النمو الأخرى لديهم مثل النمو الحركي واللغوي ونمو الذات واستقلالها والذي يتحقق عادة في ظل العلاقة الطبيعية مع الأم، وينظر الطفل في هذه الحالة إلى الأم كما لو كانت جزءاً من ذاته ولا ينمو عنده الإحساس بأنها منفصلة أو مستقلة عنه، فالأم وكل ملامحها وخصائصها الجسمية وصوتها وإشارات وماليسها وأمكن تردها هي المدار أو المجال المغناطيسي الذي يشكل عالم الطفل الذهاني ويؤدي عجز الطفل عن تصور الأم كشيء مستقل ومتميز في العالم الخارجي إلى العجز عن التوافق مع هذا العالم الخارجي وإلى العجز بصفة خاصة عن تكوين علاقات خارجية مع الآخرين، كما أن نمو الذات واستقلالها قد لا يظهر بصورة متوازنة خلال هذه المرحلة وما بعدها وبالتالي تعوق الخصائص الانسانية للشخصية وتتشوه وهي في مرحلتها البدائية (Kanner, 1949 Mahler, 1952 Mahler, Furer, and Settlege, 1959, Mahler, 1968)

٧ - أثر الحرمان من الأمومة على مظاهر النمو المختلفة للطفل:

من أهم الدراسات في هذا الصدد دراسات سبيتز (Spitz, 1946) وجولد فارب (Goldfarb, 1944) ورابين (Rabin, 1958) ويارون (Yar row, 1961) وغيرهم، وفي دراسات سبيتز الذي قارن فيها بين أطفال قضاو العام الأول من حياتهم في مؤسسات داخلية حيث لا تتوفر علاقة الأمومة الطبيعية وجد أن ١٥٪ ظهر عليهم بعد ستة شهور من الحرمان بعض المظاهر السلوكية الشاذة مثل كثرة البكاء في بداية الحرمان ثم اختفاء البكاء وظهور نوع من الجمود والعبوس والتبلد وعدم المبالاة والذهول أو شروذ العينين فيما يشبه الغيوبة وقد أطلق سبيتز على هذه المظاهر «الاكتئاب الاناكلينيكي» Anaclinal Depression وقد لاحظ سبيتز اختفاء هذه المظاهر أو معظمها وعودة الطفل إلى النوم العادي إذا عادت العلاقة الطبيعية مع الأم خلال فترة ثلاثة أشهر من الحرمان أما إذا استمر الحرمان لفترة أطول فإن الأمر يزداد سوءاً. وفي دراسة أخرى وجد سبيتز أن الأطفال الذين قضاو العام الأول من حياتهم في مؤسسة داخلية حرموا خلالها من الأمومة ظهر عليهم في نهاية العام التأخر العقلي وبعد سنتين كان بعض الأطفال الذين لا يزالون في المؤسسة يعانون من العجز عن المشي بدون مساعدة وبعضهم تأخر نموهم اللغوي بشكل ملحوظ.

وقد أرجع سبيتز هذه النتائج إلى الحرمان من التفاعل الاجتماعي والعاطفي بين الأم والطفل خلال العامين الأولين من الحياة. وقرر أن انعدام هذا التفاعل قد يؤثر تأثيرات سلبية على النمو الجسمي والعقلي واللغوي والانفعالي والاجتماعي للطفل.

وعلى الرغم من النقد الموجه الى دراسات سبتر حيث لم يتحقق لها الضبط التجريبي الكامل بالاضافة الى تسرب عدد كبير من الأطفال وخروجهم من المؤسسة اثناء الدراسة الا أن اتفاق نتائجها مع نتائج بعض الدراسات المماثلة يشجع على وضع دراسات سبتر موضع الاعتبار. (الباحث: دراسات ١٩٧٧، سلامة وجابر ١٩٧٠)

وينبغي أن يلاحظ أن مجرد اختفاء الأم من حياة الطفل بالموت أو بالفراق بين الزوجين أو بسبب ابداعه في مؤسسة أو بسبب غير ذلك ليس هو العامل الوحيد المسؤول عن النتائج السلبية التي سبقت الإشارة إليها فقد تحدث نفس النتائج مع وجود الأم بجانب الطفل في البيت بسبب ما تتصف به من إهمال أو نبذ أو عدوانية أو ما تعانينه من اضطرابات نفسية كما سبقت الإشارة إليها. فالتغيرات الحقيقية المسؤولة عن ظهور النتائج السلبية المشار إليها أو غيرها عند أطفال المؤسسات أو غيرهم ترجع الى عدم توفر الخبرات التفاعلية الطبيعية المرتبطة بالأم وهي خبرات الحنان والحب غير المشروط والعطف والأمان والدفع والاستجابة السريعة لحاجياته الأساسية وإشعاره بالاهتمام والأهمية وتوفير جو من الرعاية الصحية والنفسية يتيح حرية الحركة واللعب التلقائي والنشاط ويتناول فيه الأشياء بيديه ويكتسب الخبرات المتنوعة. فحيثما تتوفر تلك الخبرات سواء عن طريق الأم البيولوجية أو الأم البديلة وسواء أكان ذلك في البيت أو في مؤسسة داخلية أو في الحضانة أو الروضة أو نحوها حيثما توفر ذلك تحقق النمو الجسمي والنفسى المتكامل بأبعاده ومظاهره المتعددة وحيثما اختفت تلك الخبرات المرتبطة بالأم بدرجة أو بأخرى حدثت الاثار السلبية المشار إليها بدرجات مختلفة ايضا تبعا لاختلاف درجة الرعاية أو الحرمان الذى يتعرض له الطفل. ونظرا لأن الخبرات التربوية والنفسية الغنية لا تتوفر في الغالبية العظمى من المؤسسات والحضانات ودور الرعاية كما أن الأمهات البيديات والمشرفات أو المربيات أو الحاضنات ونحوهن قلما تتوفر فيهن خصائص الأمومة التي سبقت الإشارة إليها فان أطفال المؤسسات ودور الرعاية اكثر تعرضا للأعراض السلوكية السلبية من الاطفال الذين ربوا في أسر طبيعية.

ويمكن القول بناء على ما سبق أن الأم البيولوجية ليست أفضل دائما وبالضرورة من الأم البديلة وليس وضع الطفل في مؤسسة أسوأ أو أفضل دائما من بقاءه في البيت إذ ليس المكان هو المتغير المؤثر وإنما ما يتحقق ويتوافر في أجوائه من خبرات الأمومة الطبيعية وتفاعلها هو العامل الحقيقي المؤثر.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تفسير ما وصل اليه جولد فارب (Goldfarb, 1944) من نتائج في هذا الصدد، فقد قارن بين أطفال قضا السنوات الثلاث الأولى من حياتهم في مؤسسات داخلية ثم انتقلوا الى بيوت الرعاية Foster Homes أو ما يسمى بالأسر البديلة وبين أطفال آخرين ربوا منذ البداية في أسر بديلة حيث تتوفر خبرات الحياة الطبيعية في الأسرة العادية قد أظهرت المقارنة تفوق الأطفال الذين ربوا في أسر بديلة منذ الولادة على الأطفال الذين انتقلوا اليها بعد قضاء الفترة الأولى من حياتهم بالمؤسسة وذلك من حيث النكاء والقدرات العقلية والنمو اللغوي ونحو ذلك. كما اتصف أطفال المؤسسات بالعدوانية بصورها المختلفة من ثورات وكذب وسرقة وتحطيم أوتخريب وضرب للأطفال الآخرين كما أنهم كانوا أكثر حركة غير هادفة وأقل ضبطاً للنفس وأقل حظاً في تكوين العلاقات الاجتماعية الودية وأكثر بروداً عاطفياً. ويرجع الباحث تلك الى الحرمان من تكوين العلاقات الانفعالية القوية في الطفولة المبكرة مع الأم أو مع بديل ناضج لها كما سبقت الإشارة اليه في دراسات سبتز.

وتفيد الدراسات المختلفة التي أجريت على أطفال المؤسسات أن أظهر التأثيرات السلبية تقع على الجانب الانفعالي للطفل حيث يكون البرود العاطفي وعدم الاهتمام بالآخرين أو عدم الشعور بالمشاركة الوجدانية أبرز سمة للمحرومين من الأمومة حيث يشعر هؤلاء بأن الآخرين لم يكونوا بالنسبة لهم مصدر حب واهتمام بدل أن يكونوا مصدر نيز وكراهية. (سلامة وجابر ١٩٧٠، الباحث - ١٩٧٧).

٨ - أثر تنشئة الأم للطفل على مظاهر نموه المختلفة:

يعتبر دور الأم في تنشئة الطفل من أهم العوامل المؤثرة في سلوكه ونموه وشخصيته. وتتطوى التنشئة الاجتماعية للطفل على كثير من المتغيرات والعلاقات والتفاعلات المؤثرة والمتداخلة والتي يصعب فصلها وتحديد آثار كل منها على حده كما أن هناك كثيراً من العادات والتقاليد والأساليب التي يمارسها الآباء في التنشئة في كل مجتمع، وهناك نظريتان علميتان تتعلقان بالتنشئة سادت خلال النصف الأول من هذا القرن وهما الواطسونية نسبة الى واطسون أحد رواد المدرسة السلوكية والفرويدية نسبة الى فرويد رائد علم النفس التحليلي. وتقرر الواطسونية أن الجدول المنظم لأوضاع الطفل ونموه وتدريبه على ضبط الانخارج أنفع له وأكثر أهمية في تنشئته. وكان الآباء في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن يعتقدون أن حمل الطفل ولو مرة واحدة عندما يبكي كفيل بأن يعوده على ذلك. وأنه سوف يتعلم أن البكاء كثيراً ما يحقق له استجابة معينة وهي حمله ورفعته من الفراش.

وانه اذا سارت التنشئة على هذا النحو في المواقف الأخرى فسوف يؤدي ذلك الى تدليل الطفل واعتماده على البكاء كوسيلة لتحقيق رغباته. مع أنه اذا ترك لبيكي بعض الوقت دون استجابة فورية فسوف يتعلم أنه لا يستطيع تحقيق رغباته عن طريق البكاء وسوف يؤدي ذلك الى الكشف عن جذب الانتباه بهذه الطريقة (Barrett, 1933).

وتقرر للفرو يديّة التي سادت أراؤها منذ الاربعينات أن التسامح من غير مبالغة في التليل أفضل في تنشئة الطفل. وقد ازدادت آراء هذه النظرية قوة بفضل نتائج الدراسات التي قامت بها مارجريت ريل وسبتز وجولد فارب وغيرهم خلال الاربعينات والخمسينات. وبناء على هذه النظرية وما يتبعها من دراسات أصبح من الممكن القول. بأن تأثيرات خطيرة يمكن أن تتعرض لها شخصية الطفل اذا لم يحصل على الأمومة الملائمة خلال مواقف التنشئة وبناء على ذلك أصبحت الرضاعة من صدر الأم مفضلة سيكولوجيا عن الرضاعة من الزجاجاة بسبب حاجة الطفل الى الأمان والدفع عن طريق ملامسة جسم الأم والالتصاق بصدرها كما سبقت الإشارة اليه. وكذلك ارضاع الطفل يجب أن يخضع لحاجته والى شعوره بالجوع وليس الى نظام الجدول الزمني وبذلك يمكن أن تجنبه الشعور بالاحباط وأصبح من المفضل كذلك تأخير بدء التدريب على ضبط الاخراج الى حوالي الشهر السادس وعدم إيلاء الطفل وعقابه بسبب عمليات الاخراج غير المنضبطة وتسود في الوقت الحالي اتجاهات التسامح في تنشئة الطفل وفي تدريبه على المواقف المختلفة. وقد أكدت الدراسات التي قام بها أرنلنسكي (Orlansky, 1949) وقارن فيها بين أساليب التنشئة حسب الجدول أو حسب حاجة الطفل، وبين الارضاع من صدر الأم أو من الزجاجاة وبين الفطام بالأساليب التقليدية وبالأساليب العلمية التدريجية. واستنتج منها أن الأساليب التسامحية أفضل بالنسبة للتوافق ونمو الشخصية من الأساليب القسرية ولكن رغم ذلك لا يمكن الربط بين طريقة معينة أو أسلوب معين في الرضاعة أو التنظيف أو غيرها من مواقف التنشئة وبين التكيف أو سوء التكيف.

وتؤكد الدراسات المعاصرة انه لا يوجد أسلوب واحد في التنشئة له الافضلية المطلقة على جميع الأساليب الأخرى أو له نفس الأثر على جميع الأطفال. وقد أكد سبيرز (Sears, 1957) وآخرون أن الخبرات المبكرة في موقف التغذية يمكن أن تؤثر على نمو الشخصية في المستقبل ولكن هذه التأثيرات فردية أى انها تختلف من فرد الى آخر.

و يحتاج فهم أثر التنشئة الاجتماعية على سلوك الطفل ونموه وشخصيته الى دراسة العوامل الأساسية المؤثرة في هذه العملية وهي: ١ - الأجواء الأسرية . ٢ - طبيعة تكوين الأسرة . ٣ - علاقة الطفل بالأم .

١ - أما ما يتعلق بالأجواء الأسرية فتفيد الدراسات أن كل أسرة أو كل بيت له جو خاص يسوده أو له شخصية معينة تحكم العلاقات بين أفرادها وتؤثر طبيعة هذا الجو أو هذه الشخصية وما تتصف به من دفاء وحنان أو من قسوة وكراهية ومن ديمقراطية أو تسلطية أو تدليل على التفاعل بين الأبوين والطفل وتتأثر قرارات الأبوين وتصرفاتهم مع الطفل في المواقف اليومية المتكررة عندما يقوم ببعض الأعمال المثيرة كإن يكسر أو يتلف أو يوسخ أو يصرخ أو يردد بعض الألفاظ النابية أو يرفض تناول طعامه أو الذهاب الى سريره، تتأثر تصرفاتهم بالجو الأسري المسيطر وبالعلاقات الساندة وبالخصائص الشخصية لكل منهما وبنوع الشخصية التي يريدونها للطفل وبالأساليب التي يعتقدون أنها توصل الطفل الى ما يريدون له، وفي الدراسات التي أجريتها بمعهد فيلس (Fek Institute) حاول بلدوين وكالهنون وبريس (Baldwin, Kalhoim, and Brease, 1949) أن يبحثوا العلاقة بين سلوك الأبوين وبين سلوك الأطفال وشخصياتهم، وبعد تحليل النتائج تبين أنه يمكن تصنيف الأسر الى ثلاثة أنواع رئيسية: ١ - الأسر الديمقراطية ٢ - الأسر الدافئة أو المتقبلة للطفل ٣ - الأسر المدللة. وأفادت النتائج أن أطفال الأسر الديمقراطية والذين كانوا في سن الحضنة كانوا أكثر نشاطاً واجتماعية وأكثر رغبة في التطلع والاستكشاف وتصرفاتهم بصفة عامة كانت بناءة، أما أطفال الأسر المدللة أو المتحفظة فكانوا أكثر خوفاً من التعرض للخطر وأكثر محافظة على أجسامهم وملابسهم كما أن المهارات العضلية لديهم كانت أقل نمواً، وتفيد دراسات هاريز وجوف ومارتن (Harris, Gough & Marlin, 1950) أن الأسر التسلطية تنمي التمييز العنصري لدى الأطفال.

وينبغي أن يلاحظ أنه على الرغم من نتائج الدراسات السابقة وغيرها والتي تثبت أن هناك علاقة بين الجو الأسري وبين سلوك الأطفال وخصائصهم الشخصية إلا أنه لا يمكن القول بأن هناك علاقة بين نوع معين من الأجواء الأسرية وبين نوع معين من الشخصية إذ أن نفس الجو الأسري يمكن أن ينمي أنماطاً مختلفة من الشخصية (Lyle, & Levin, 1955).

٢ - وأما طبيعة تكوين الأسرة من حيث حجمها وترتيب الطفل فيها وتنوع الجنس بين الأطفال ومن حيث سن الأبوين ونحو ذلك فتفيد الدراسات أن له تأثيراً على أسلوب تنشئة الطفل. فالطفل الأول قد يتعرض لخبرات وأساليب تنشئة تختلف

عن الطفل الأخير وقد يحظى الطفل الأول باهتمام أكثر من الاهتمام الموزع بعد مجيء الثاني والثالث وهكذا، وقد يتأثر الأوسط أو الأخير بسلوك من سبقه من الأخوة والأخوات وقد يكون لانجذاب الانثى أو الاناث قبل الذكور تأثير مختلف عن انجذاب الذكور قبل الاناث. و يطول المقام بشرح الآثار المترتبة على كل حالة من هذه الحالات ولكن يمكن القول اجمالاً بأنه ينبغي الحذر من تعميم النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات في هذا الصدد. فترتيب الطفل ونوع الجنس الذي ينتمى اليه واختلاف السن أو تنوع الجنس بين الأخوة والأخوات أو عدم تنوعه وكون الأسرة ممتدة أو نووية وكون الطفل هو الوحيد أو الأصغر الوحيد أو الأخير في الأسرة كل هذه العوامل مؤثرة بلاشك ولكن كلا منها ليس هو المؤثر الوحيد (Seals, et al 1957).

٩ - الخصائص الانفعالية والشخصية للأم وأثرها على نمو الطفل:

أ - العلاقة بين اتجاهات الأم وسلوك الطفل في المراحل المختلفة:

لعل من أهم الدراسات الخاصة بالتفاعل بين الأم والطفل وأثره على تكوين الاتجاهات والخصائص الانفعالية دراسة بيركلي (Beykley) الطولية التي أجريت على أطفال أسوياء من الجنسين منذ الولادة حتى سن الثلاثين وقد استخدمت مجموعة من الأدوات لجمع المادة العلمية منها مقاييس التقدير والتقرير الشخصية والمقابلات وغيرها.



وقد انتظم سلوك الأم في أربعة أبعاد رئيسية متقابلة كما هو موضح بالرسم وتم تنظيم سلوك الأطفال بنفس الطريقة وذلك ليتمكن وضع سلوك الأمهات وسلوك الأطفال في صورة مقاييس مترجحة، وقد حسبت معاملات الارتباط الداخلية للمتغيرات بين سلوك الأطفال للتعرف على نماذج التفاعل الشخصي والاجتماعي بين الأمهات والأطفال.

وكان الاهتمام في البداية موجها نحو التعرف على مدى ثبات سلوك الأم نحو الطفل خلال مراحل النمو المختلفة إذ أن الخصائص السلوكية الثابتة أكثر تأثيراً. وقد تبين من تحليل النتائج ما يلي:

أن الاتجاهات العاطفية تميل الى أن تكون أكثر ثباتاً خلال الطفولة والمراهقة كما أن الأمهات الأكثر تعليماً والأعلى من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كن أكثر ميلاً الى توفير الاستقلال لأطفالهن وأكثر تعاوناً وميلاً الى المساواة بين أطفالهن بينما الأمهات الأقل من حيث المستوى المشار اليه كن أكثر ميلاً الى الضبط والعقاب.

وبالنسبة للفترة من سن عشرة شهور الى ستة وثلاثين شهرا تبين أن الأمهات اللاتي يتصفن بالحب لأطفالهن يتصف أطفالهن الذكور بالهدوء والشعور بالسعادة بينما الأمهات اللاتي يتصفن بالفكره لأطفالهن و يملن الى ضبط سلوكهم يتصف أطفالهن الذكور بكثرة الصياح والثورة والشعور بالتعاسة هذا فيما يتعلق بالجانب الانفعالي اما فيما يتعلق بالنشاط فيميل اطفال الأمهات المتصفات بالحب الى قلة النشاط بينما يميل اطفال الأمهات المتصفات بالا اتجاهات العدائية الى كثرة النشاط هذا فيما قبل سن ١٥ شهرا أما في الفترة من سن ١٨ شهرا الى سن ٣٦ فتتخفص العلاقة بين اتجاهات الأم وسلوك الطفل الحركي والنشاطي.

وفي الفترة من سن ٢١/٢ الى سن ١٢ عاما تتصف اتجاهات الأمهات نحو الذكور بالثبات فيما بين ٢١,٢ الى سن ٨ سنوات فسلوك الصداقة والتعاون والتلطف في المعاملة والوداعة من جانب الطفل يرتبط ايجابيا بالسلوك الاستقلالي وبالتقييم الايجابي وبتحقيق المساواة في المعاملة والتعبير عن المحبة من جانب الأم. أما أطفال الأمهات المتصفات بالا اتجاه العدائي فتتخفص درجاتهم على المتغيرات الأربعة السابقة وهي: الوداعة ولطف المعاملة والتعاون والصداقة.

وفيما بين سن ٣١,٣ تقريبا الى سن ٤١,٢ لا تتضح العلاقة الارتباطية بين سلوك الأمهات وسلوك الأطفال. ثم تعود هذه العلاقة الى الظهور في سن ٦ سنوات. ويلاحظ أن نسق العلاقة بين سلوك الأمهات وسلوك الأطفال الاناث غير ثابت فبينما يكون سلوك الاناث فيما بين سن ٢٧ الى ٣٠ شهرا ايجابيا مع الاتجاهات الايجابية وسلبيا مع الاتجاهات السلبية لدى الأم يكون في سن الثامنة عكس ذلك تقر بيا أي ان الاناث المتصفات بالصداقة وحب التعاون في هذه السن كانت أمهاتهن من النوع العدائي أو غير الودي. ومما يلفت النظر ان علاقة الاناث بامهاتهن كانت ايجابية في الفترة من سن ٤١,٢ الى سن ٦ سنوات بينما كانت العلاقة بين الذكور والأمهات في نفس الفترة تميل الى السلبية وربما امكن تحليل ذلك بأن هذه الفترة هي فترة التوحد مع أحد الأبوين من نفس الجنس وما يترتب على ذلك من ضرورة توحد الذكور مع الأب والاناث مع الأم.

وبصفة عامة تتصف العلاقة بين الأطفال والأمهات في مرحلة الطفولة المتأخرة بالثبات بالنسبة للذكور وبالتغير نسبيا بالنسبة للاناث.

وخلال المراهقة كان المراهقون الذين اتصفوا بأمهاتهم بالاهمال أو بالميل الى العقاب في التعامل معهم خلال الطفولة المبكرة أكثر ميلا الى التحفظ في سلوكهم أو

أكثر خجلا وحساسية بينما كان المراهقون الذين اتصفت امهاتهم بالميل الى الضبط وكثرة التدخل وتشجيع الاعتماد على الغير واطهار القلق على صحة الاطفال وتوقع مستوى عال من التحصيل كانوا اكثر ميلا الى الخشونة والى سرعة الانفعال والتهور في سلوكهم.

و يرتبط سلوك المراهقات بالسلوك الحالي للامهات اكثر من ارتباط سلوك المراهقين بالسلوك الحالي للامهات فللمراهقات غير المتوافقات تتصف امهاتهن بالميل الى الضبط الشديد واستخدم العقاب وتحديد نشاط بناتهن والملاحظة الدائمة لهن. أما المراهقات المتوافقات فقد اتصفت امهاتهن بالاجتماعية والثقة بالذات ومراعاة المساواة وايجابية التقويم لبناتهن.

و يمكن القول بناء على ما سبق بأن الاتجاهات الايجابية نحو الاستقلال والتقبل من جانب الامهات لها علاقة بتوافق الابناء من المراهقين والمراهقات كما ان الاتجاهات السلبية والتي تتميز بالعدائية والضبط الشديد والميل الى العقاب من جانب الامهات لها علاقة بسوء التوافق بين المراهقين والمراهقات (Bayley, Nancy & Schaefer, Earl 1960).

١ ب - اتجاهات التحفظ والسيطرة لدى الأم وأثرها على نمو الطفل:

فرق ليفي (Levy, 1943) بين ثلاثة أنواع من اتجاهات التحفظ لدى الأم:

- ١ - التحفظ الذي يأخذ صورة الالتصاق الدائم بالطفل.
 - ٢ - التحفظ الذي يأخذ صورة معاملة الطفل دائما كطفل صغير مهما كبر ونضج.
 - ٣ - التحفظ الذي يأخذ صورة منع الطفل من الاعتماد على نفسه في ممارسة اى عمل.
- كما فرق بين نوعين من الام المتحفظة:

- ١ - المد للة التي تستسلم لرغبات الطفل و يؤدي سلوكها على هذا النحو الى ان يصبح الطفل كثير الطلبات وكثير الثورة والعدوان قليل الاكتراث والطاعة.
- ٢ - المتحفظة المسيطرة التي تتحفظ على الطفل وتمنعه من الاعتماد على نفسه خوفا عليه فيؤدي سلوكه على هذا النحو الى أن يصبح الطفل خاضعا لها معتمدا عليها و يبدو نظيفا مطيعا مؤدبا وغير عدواني. والنوعان من الاطفال ليست لهما مشكلات تحصيلية بالمدرسة.

ح - اتجاهات النبذ والكراهية لدى الام واثرها على نمو الطفل:

قد يبدو من الصعب التعرف على الام الخائبة التي تتصف بالاتجاهات العدائية نحو الطفل اذ ليس من السهل اظهار الكراهية نحو الطفل وقد تتبالغ الام التي تعاني من هذه الاتجاهات السلبية في الاهتمام والرعاية للتعويض عن مشاعرها السلبية ولكن المواقف السلوكية التفاعلية تفصح هذه المشاعر الدفينة، فللحيل الى العقاب المتزايد وعدم الرضى عن الطفل مهما حقق من نجاح وتطلب المزيد الذي يفوق مستواه قد يكون تعبيراً عن مشاعر النبذ والكراهية. وتفيد بعض الدراسات أن الطفل المنبوذ يعاني من الاحباط الشديد وقد يعبر عن هذا الاحباط بألوان من السلوك السليبي ويرى البعض أن بعض الاطفال المنبوذين قد يعانون من التأخير في النمو اللغوي أو السلوكي فيتكلمون لغة طفلية أو يسلكون سلوك الاطفال.

وقد أضاف سيموندز (Symonds, 1949) أن نتائج الدراسات التي أجريت على الاطفال المنبوذين تؤكد انهم يعانون من الشعور بالغيرة ويميلون الى العدوان والثورة والى الحركة المفرطة ومحاولة جذب الانتباه.

كما تفيد التقارير الاكلينيكية أن بعض الاطفال الذين يعانون من اللجاجة في الكلام يشعرون شعوراً قوياً بانهم منبوذون من الام. وتفيد دراسات دارلي وشو بن وستوجديل وسيرز وملكوبي وليفي (Darley, 1945, Shoben, 1949 & Levy, 1959 Stogdill, 1933) أن امهات بعض الاطفال الذين يلججون في الكلام توجد لديهم اتجاهات نبذ وكراهية لاطفالهم بصورة خفية اكثر ظاهرة وان درجة تقبلهن لاطفالهن اقل من درجة تقبل امهات الاطفال العاديين لاطفالهن.

د - اتجاهات الام نحو ذاتها وعلاقتها باتجاهاتها نحو تقبل اطفالها:

يرى بعض الباحثين أن الاتجاهات نحو الذات تنعكس على الاتجاهات نحو الآخرين (Fromm, E. 1933) فتقبل الذات يصحبه تقبل الآخرين وعدم تقبل الذات يصحبه الفشل في تقبل الآخرين (Horney, 1950) والاتجاهات التي يكونها الطفل نحو ذاته والتي تلعب دوراً أكيداً في نمو شخصيته وفاقته وتحصيله الدراسي وغير ذلك تتأثر وتتوقف على مدى التقبل الذي يحصل عليه من أهم الناس بالنسبة اليه وهم الابوان والاخوة وذلك خلال الطفولة المبكرة. وتفيد الدراسة التي قامت بها مينوس

(أن هناك

Medinnus & Curtis, 1963

وكيرتز)

علاقة ايجابية هامة بين تقبل الام لذاتها وتقبلها لطفلها.

١٠ - الملخص والاستنتاجات:

مما تقدم عرضه من الاراء والدراسات يمكن استخلاص ما يلي:

- ١ - ان الأمومة صانعة الانسان وان الطفل الانساني يحتاج الى الأمومة السليمة من اجل حياته ونموه ومستقبله.
- ٢ - ان الأمومة بالنسبة للطفل الصغير تعني الدفء والحب والحنان وتحقيق الاشباع وتخفيف الألم والتوتر والخوف والقلق.
- ٣ - ان الحاجة الى الأم تبدأ منذ الولادة البيولوجية ولكن الرغبة في التعلق بها والتعبير عن هذه الرغبة تبدأ بعد الشهر الرابع حين يبتسم في وجهها ويتابعها بعينه ويكي ليدها عنه.
- ٤ - ان حدة الرغبة في الالتصاق البدني بالام تقل بالتدرج كلما ازدادت قدرة الطفل على الحركة والمشي ولكن العلاقة النفسية تزداد قوة ووضوحا خلال العامين الثاني والثالث.
- ٥ - خلال الأزمان الصحية والنفسية وخلال مواقف الجوع والخوف والألم والقلق تشتد رغبة الطفل الصغير في الالتصاق البدني بالأم.
- ٦ - ان طبيعة العلاقة بين الطفل الصغير والأم تحدد الملامح الأولى لعلاقته النفسية والاجتماعية بالآخرين في المستقبل.
- ٧ - يستطيع الطفل الصغير خلال العام الثالث من حياته احتمال غياب الأم عنه لفترة وجيزة اذا توفر جو الأمان واللعب مع الأقران واذا تحققت السلامة البدنية والنفسية.
- ٨ - على الرغم من اهمية العلاقة الايجابية والتفاعل الايجابي بين الأم والطفل في المراحل المبكرة الا أنه ينبغي الحذر من تشجيع سلوك الالتصاق الكامل والاعتماد الكامل على الأم خلال الحضنة والروضة حتى يستطيع الطفل تحقيق النضج الانفعالي والاستقلال الذاتي بالتدرج.
- ٩ - ان جهل الأم بدورها وبمسؤوليتها وبالأثار المترتبة على هذا الجهل يعتبر ظاهرة متفشية في البلاد النامية حيث ترتفع نسبة الأمية وخاصة بين الاناث وحيث تقل أو تنعدم الدراسات والمؤسسات الخاصة بالطفولة والأمومة.
- ١٠ - ان جهل الأم واهمالها يعتبر مسؤولا عن كثير من الوان الاعاقة الجسمية

والنفسية والعقلية وعن كثير من حالات الوفاة بين المولودين وحديثي الولادة وكذلك عن كثير من الحوادث والنزلات التي يتعرض لها الأطفال الصغار.

١١ - هناك فرق بين الولادة البيولوجية والولادة النفسية اى ولادة الذات كما ان هناك فرقاً بين الفطام البيولوجي والفطام النفسي اى استقلال الذات وتفرداً ونموها.

١٢ - يتوقف نجاح عملية الولادة النفسية والفطام النفسي على درجة الحنان والدفع وعلى الخبرات التفاعلية الايجابية بين الأم والطفل خلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة.

١٣ - قد يؤدي اضطراب العلاقة التفاعلية الايجابية بين الأم والطفل خلال عملية ولادة الذات وتفرداً واستقلالها الى تعرض الطفل لبعض الاضطرابات النفسية كالعصاب أو الذهان الطفلي أو الوقوع في منزلة متوسطة بينهما تسمى ظاهرة الحد الفاصل بين العصاب والذهان.

١٤ - قد يؤدي اضطراب العلاقة بين الطفل والأم واعاقة ولادة الذات ونموها واستقلالها الى العجز عن التوافق مع البيئة وعن تكوين علاقات اجتماعية ونفسية ناجحة مع الآخرين .

١٥ - قد يؤدي الحرمان من الأمومة الى آثار سلبية مدمرة لمظاهر النمو المختلفة وخاصة للمظاهر الانفعالية.

١٦ - ان الحرمان من الأم أو من الأمومة لايعني مجرد غيابها أو اختفائها من حياة الطفل ولكنه يعني اختفاء الدفع والاشباع والخبرات التفاعلية الايجابية معها حتى وان كانت موجودة بجانب الطفل.

١٧ - ان الأمومة البيولوجية ليست أفضل على الاطلاق من الأمومة النفسية البديلة ونهاب الطفل الى الحضنة أو الروضة قد يكون أفضل كثيراً من بقاء الطفل بجانب الأم في البيت .

١٨ - الأم المضطربة انفعاليا والأم النابذة والمهملة لا تستطيع اشباع حاجة الطفل الى الأمومة.

١٩ - يشكل سلوك الأم النابذة والمهملة خطراً على شخصية الطفل وسلوكه وعلاقاته النفسية والاجتماعية وعلى مستقبله فقد يصاب الطفل بالسلبية أو بالذكوص وقد تصبح الأم رمزاً للكم والحرمان بدل أن تكون رمزاً للحب والحنان وقد يعمم الطفل هذه النظرة الى كل من ترمز له الأم في المستقبل.

٢٠ - يعتبر البرود العاطفي والجمود الانفعالي وعدم الاهتمام بالآخرين وعدم

الميل إلى تكون علاقات ايجابية معهم أبرز سمات الاطفال المنبوذين والمحرومين من الأمومة.

٢١ - تؤدي اتجاهات الكراهية والنبذ والاهمال الى شعور الطفل بالا حباط الشديد الذى يمكن أن يعبر عن نفسه بألوان من السلوك السلبي العدوانى وقد يؤدي النبذ والحرمان والاهمال من جانب الأم الى تأخر نمو الأطفال المنبوذين سلوكيا ولغويا فيسلكون كالأطفال دائما و يتكلمون لغة غير ناضجة.

٢٢ - تؤدي أساليب التنشئة الاجتماعية السلبية واتجاهات النبذ وعدم التقبل من الأم الى اللجاجة في الكلام عند بعض الأطفال المنبوذين.

٢٣ - ترتبط الاتجاهات الايجابية لدى الأم بالتوافق و بالسلوك الايجابى لدى الطفل والعكس ايضا صحيح.

٢٤ - هناك علاقة ارتباطية بين سلوك الأم مع أطفالها خلال الطفولة المبكرة وبين سلوك هؤلاء الأطفال فيما بعد في مرحلة المراهقة .

٢٥ - تعتبر أساليب التسامح في تنشئة الطفل أفضل بالنسبة للتوافق ونمو الشخصية من الأساليب القسرية .

٢٦ - تتأثر اتجاهات الطفل نحو ذاته ويتأثر مفهومه عن هذه الذات باتجاه الأبوين نحوه خلال الطفولة المبكرة كما يتأثر سلوكه ونموه وتحصيله الدراسى بمفهومه عن ذاته واتجاهاته نحوها كما تبدو العلاقة واضحة بين تقبل الأم لذاتها وتقبلها لطفلها .

References

1. Ainsworth, (1967) in Celia L. Stendler and Faith Stendler. Third Edition. **Readings in Child Behavior & Development**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.
2. Baldwin, Kalharn, and Breese, (1949) In William Martin E. and Celia Stendler. **Child behavior and Development**. New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.
3. Lartlett, (1933) In William Martin E. and Celia Stendler. **Child Behavior and Development**. New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

4. Bayley, Nancy and Schaeffer, Earl (1960) in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
5. Beng, Elizabeth. In Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
6. Benjamine, (1961). in Margaret S. Mahler and Fred Pine and Anni Bergman. **The Psychological Birth of the Human Infant**. New York. Basic Books, Inc., 1975.
7. Bowlby, John (1969). Maternal Care and Mental Health. In Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**, New York: John Wiley & Sons 1967.
8. Crandall, Preston and Rabeson (1960). in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John wiley & Sons, Inc., 1967.
9. Darley, (1945). In Gene R. Medinnus (editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
10. Erickson, E. (1950) in William Martin and Celia Burns Stendler **Child Behavior and Development**, New York. Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.
11. Fantz, (1961) in Margaret S. Mahler, Fred Pine, and Anni Bergman. **The Psychological Birth of the Human Infant**. New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.

12. Fromm, E. (1933) in Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
13. Goldfarb, (1944). In William Martin E. and Celia Burns Stendler. **Child Behavior and Development**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1957.
14. Harlow, (1959) من كتاب أحمد عبدالعزيز سلامة وجابر عبد الحميد . سيكولوجية الطفولة والشخصية (مترجم) القاهرة : دار النهضة العربية - ١٩٧٠.
15. Harris, Cough, and Martin, (1950). in Celia Lavatelli Stendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.
16. Hoffman, L. Martin (1960) in Gene Medinnus R. (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John & Wiley & Sons Inc., 1967.
17. Horney, (1950) in Gene R. Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
18. Jersiled, (1954) من كتاب أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر (1954). سيكولوجية الطفولة والشخصية القاهرة. دار النهضة العربية - ١٩٧٠.
19. Kanner, (1949) in Margaret S. Mahler, Fred Pine and Anni Bergman. **The Psychological Birth of Human Infant**. New York: Basic Book, Inc., Publishers, 1975.
20. Koch, (1957) in William Martin and Celia bruns Stendler. **Child Behavior and Development**, New York: Harcourt Brace & World, Inc., 1959.
21. Levy, (1938) In William Martin and Celia Burns Stendler. **Child Behavior and Development**. New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.

22. Lyle, and Levitt, (1955), in William Martin and Celia Stendler. **Child Behavior and Development**. New York: Harcourt, Brace & World, inc., 1959.
23. Mahler, Margaret S. Pine, Fred and Bergman, Anni. **The Psychological Birth of the Human Infant**. New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.
24. Medinnus, Gene R. (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**, New York: John Wiley & Sons. Inc., 1967.
25. Orlansky, (1949); In William Martin and Celia Stendler, **Child Behavior and Development**, New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.
26. Radke, (1947). In William Martin and Celia Stendler, **Child Behavior and Development**, New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.
27. Ribble, M. (1944). in William Martin and Celia Stendler. **Child Behavior and Development**. New York. Harcourt, Brace & World, Inc., 1959.
28. Schaeffer, and Emerson, (1964) in Celia Lavatelli Stendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development**. New York: Harcourt, Brace Jovanovich, Inc., 1972.
29. Sears, R.A. Maccoby, E.E. & Levin, H. "Patterns of Child Rearing" (1957) in Gene R. Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967.
30. Shoben, (1949) in Gene Medinnus (Editor) **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons, inc., 1967.
31. Spitz, (1946). in Margaret S. Mahler, & Fred Pine, and Anni Bergman. **The Psychological Birth of Human Infant**. New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.
32. Stendler, Celia Lavatelli and Stendler, Faith (Third Edition) **Readings in Child Behavior and Development**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1972.

33. Stogdill, (1933). In Gene Medinnus (Editor). **Readings in the Psychology of Parent - Child Relations**. New York: John Wiley & Sons Inc., 1967.
34. Symonds, (1949). In Celia L. Stendler and Faith Stendler (Third Edition). **Readings in Child Behavior and Development**. New York: Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1972.
35. Wolff, (1959) in Margaret S. Mahler Fred Pine, and Anni Bergman **The Psychological Birth of the Human Infant**. New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1975.
36. Yarrow, (1961). من كتاب أحمد عبد العز يز سلامة وجابر عبد الحميد جابر. سيكلوجية الطفولة والشخصية (مترجم) القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٠.



دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلائها الاجتماعية

د. عواطف عبد الرحمن*

مقدمة:

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسألة نشر انباء الجريمة في الصحف، الا اننا نلاحظ انها تصب جميعها في تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جذرية أولهما التيار الذى ينادى بضرورة التوسع في نشر هذه الانباء، فى حين يرى الآخر تضيق نطاقه وتقييده، بل يذهب بعض المتطرفين من اصحاب هذا الرأى الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الانباء، وبين هذين التيارين، تيار التوسع وتيار التقييد، تنقسم المدارس الصحفية الحديثة. وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ ان اصحاب التيار الاول الذى ينادى بالتوسع فى نشر اخبار الجريمة دون ضوابط اخلاقية او قانونية يستندون الى فلسفة مفادها ان نشر انباء الجريمة يعتبر رادعا لانه يحمل النذير بان الجريمة لا تفيد. ذلك ان تكرار نشر اخبار القبض والحاكمات والاحكام الرادعة فى الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير فى النفوس التى تميل الى الاجرام. كما ان نشر انباء الجرائم يساعد من غير شك فى القبض على مرتكبيها بتداول اوصافهم الشخصية على نطاق واسع، مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم ويعرقل تحركاتهم اذا كانوا هاربين.

وتنتمى الى هذا التيار الصحافة الامر يكية بمختلف قطاعاتها. فهى ترى ان من حقها ان تنشر ما تنشاء عن المتهم وماضيه الاجرامى وحياته الخاصة سواء فى شكل صور او وثائق حتى يعد صدور الحكم فى القضية. كما تؤمن الصحافة الامر يكية بأنه ليس من العيب ان توجد الجريمة فى المجتمع، ولكن العيب هو الا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه، وان هذا هو المبدأ الذى يجب ان تلتزم به فى نشر انباء الجريمة. والواقع ان انباء الجريمة وخصوصا اشكالها المتطرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية، وليس ثمة شيء جديد فى هذا الصدد ولا فى اسلوب او كيفية التقديم، اللهم الا بعض الاختلافات فى

* المدرسة بكلية الاعلام فى جامعة القاهرة

اساليب العرض، حيث اصبحت اقل اثارة في بعض الصحف عنها في صحف اخرى. ولقد كتب عالم الاجتماع الامريكى مرشال كلاينارد في موضوع (الجريمة) يقول (اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية، اى الحيز المخصص في الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة تعرض صورة مذهلة لانهلال الاخلاق في مجتمعنا. ومن المرجح مع الاستمرار في ابراز الجريمة ان تكون للصحف اهمية في ان تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة، ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالباً اكثر حدوثاً مما هى في الواقع.) (١)

و يعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التى اجرى منذ بضع سنوات في الولايات المتحدة الامر يكية ووضحت ان تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها في المجتمع وتنسب الى التقارير الصحفية اكثر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هى ثابتة في محاضر الشرطة وملفات القضاء. واذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا، فهى تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتسهب، وهى تنقل المعانى ووجهات النظر وتربط بعض الجماعات ببعض انماط القيم والسلوك، وتخلق اللهفة وتجزى او تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة في الرقابة الاجتماعية، وبالتالي فان هذه الصور قد تشكل معتقداتنا واساليب حياتنا اليومية، فاذا كانت وسائل الاعلام تملك تلك القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الجماهير والتأثير في انماط السلوك السائدة فاننا يجب ان نتجاهل الحقيقة الهامة، وهى ان وسائل الاعلام لا تعمل في عزلة بل تعمل داخل اطار اجتماعى واقتصادى وثقافى محدد وتتفاعل مع مختلف تعبيراته ومركزاته الاخرى. ومن الاسباب التى ندعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تتبعها انها تعمل في نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لا بد فيه من كسب القراء والاحتفاظ بهم، ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المتصلة بها امراً حيوياً للغاية في هذا الخصوص. ومن الاسباب الداعية للتركيز على الحوادث في الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر. فالحوادث تفوز بالاولوية في النشر عند مقارنتها بالاحداث الاخرى الى تنسم بالنمو والتطور البطيء، فالظاهرة مثلاً حادث ملثم للنشر في حين ان حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب. فالقيم الاخبارية التى ارستها الصحافة الغربية اصبحت جزءاً لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد في تلك الدول. فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام في تشكيل هذه القيم والاخبار التى تعبر عنها.

وهناك بعض الاختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر انباء الجريمة. فنلاحظ مثلا ان المدرسة الانجليزية تتبنى الاتجاه الثانى الذى ينادى بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف وهم يستندون الى ان موجات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف فى نشر انباء الجرائم وانه من الممكن تطبيق نطاق موجات الاجرام والاقبال منها بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف، فضلا عن ان بعض انواع النشر يفسد سير العدالة الجنائية و يسىء الى قيمة الاعمال والاجراءات التى يترتب عليها الحكم. كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التوسع فى النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عادلة للمتهم. والصحف الانجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذى يرمى الى الحد من حرية الصحف فى نشر انباء الجريمة - فانه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة والى ان ينطق القاضى بالحكم يجب ان تغلق الشفاه و يجب أن تخلو اعمدة الصحف من ذكر اية تفاصيل يمكن أن تضر او تؤثر فى الدعوى - بل ان احكام المحاكم هناك مستقرة على انه لا يجوز ان ينشر فى الفترة بين صدور الحكم بالادانة وبين نظر الاستئناف اية معلومات قد تصل الى سمع القضاة الذين سينظرون الدعوى فى الاستئناف، مما يحتمل معه ان يؤثر فى عدالتهم او تقديرهم السليم للدعوى المعروضة امامهم. فالدعوى لا تعتبر منتهية، ونشر اية معلومات غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة.

ومن الملحوظ ان وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز دائما على الجوانب السلبية فى الجرائم. ولا شك انها تؤدى بذلك وظيفة ايجابية فتعمل كاداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن. وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة سائر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير.

فمن الواضح ان الجرائم ونشر انبائها فى الصحف يؤدى الى وظائف اجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى اخر كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع فى نشر انبائها. ويشير «فيكو بيتلا» العالم الفنلندى الى هذه النقطة فى الدراسة التى اجراها عن العنف والجريمة فى وسائل الاعلام الامر يكية والسوفيتية (٢) فيرى ان الصحف فى كلا البلدين تنشر انباء الجريمة ولكن فى سياقات مختلفة كما انها تؤدى وظائف مختلفة. فالالاتحاد السوفيتى يقدم فى الغالب اخبار الجريمة فى سياقات تاريخية واجتماعية وجماعية، فى حين ان الصحف الامر يكية تركز على الجرائم الفردية التى كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر الشخصية. ومن بين الاهداف الرئيسية للصحف الامر يكية خلق الاثارة واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم فى نظام تنافس شديد يستهدف الربح. اما فى الاتحاد السوفيتى فالاهداف غالبا ما تكون دعائية وتعليمية.

و يؤكد «بيتلا» على الاختلاف الجوهرى بين انماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر انبائها في المجتمعات الاشتراكية عنها في المجتمعات الرأسمالية، ولكنه يرى ان نشر انباء الجرائم في الصحف يؤدى بطرق مختلفة في البلدين الى تعزيز النظام القائم، وعلى هذا المستوى فان دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه. و يقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفى ومسئوليته في نشر انباء الجريمة خصوصا وان نصوص القوانين في مختلف الانظمة سواء الرأسمالية او الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى في المحاكمات القضائية ولكنها لم تجز نشر انباء التحقيقات، ولذلك فان الصحفى يتعرض للمسئولية الجنائية في حالة قيامه بنشر الانباء والحوادث المثيرة بقصد تملق رغبات الجمهور وارضاء حب استطلاعهم، مما يترتب عليه اىذاء الاشخاص الذين تتناولهم هذه الاخبار. وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليزية والسويسرية. اما بالنسبة لمصر فان قانون العقوبات المصرى يمنح الصحفى الحق في نشر وقائع القضايا على اساس ان ممارسة هذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار ان هذا الحق صورة من صور علانية المحاكمة، اما قبل بدء المحاكمة فالصحفى كغيره من الافراد يتعرض للمسئولية الجنائية اذا ذكر وقائع تتضمن قذفا او سبا، ولا يعفيه من المسؤولية ان تكون الوقائع صحيحة. ولكن من الملحوظ ان الصحف المصرية قد دأبت على نشر انباء الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية. هذا وقد استحدثت خصيصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف في سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم، ولكن هذا النص منذ ان وضع ١٩٣١ الى الان لم يطبق. ولو ان هذا النص قد استخدم في حق احدى الصحف في الحالات الحادة التى تدخلت فيها هذه الصحف في سير العدالة الجنائية لكان لذلك اثره الايجابى ولساعد على انشاء تقاليد صحفية سليمة في نشر انباء الجريمة.

النتائج الاولى

اسفرت التحليلات الاستطلاعية لصفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال عامى ١٩٦٥، ١٩٧٧ عن النتائج التالية:
اولا/ من الناحية الصحفية وهى تتضمن انماط التحوير واشكال الاخراج التى تميزت بها صفحة الحوادث خلال الستينيات والسبعينيات و يمكن تلخيص ذلك على النحو التالى: (من ناحية الشكل)

١ - موقع الصفحة في الصحيفة

اوضحت التقارير الاستطلاعية الخاصة بالفترة الاولى (الستينيات) انه كان هناك موقع ثابت لصفحة الحوادث في كل من الاهرام والجمهورية والنساء بينما لم

تعتمد صحيفة الاخبار مكانا ثابتا لصفحة الحوادث وقد امتد هذا الاتجاه خلال السبعينيات. ومن الملاحظ ان الصفحة خلال الفترة الثانية (١٩٧٧) لم تعد تحتل مكانا ثابتا في الصحف الاخرى بل اصبح من الشائع اختفاؤها تماما في المناسبات الهامة حيث تحتل المواد الاعلامية الاخرى الاكثر اهمية المساحة المخصصة لصفحة الحوادث.

٢ - المساحة:

كانت تتراوح مساحة صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين نصف صفحة (الاهرام - المساء - الجمهورية) و صفحة كاملة (الاخبار). وقد قفزت المساحة في السبعينيات الى صفحة كاملة في كل من الاهرام والجمهورية بينما انكمشت الى النصف في الاخبار والى عمود واحد في بعض الاحيان في المساء.

٣ - طريقة العرض:

بينما اهتمت كل من الجمهورية والمساء بالعناوين الرئيسية في صفحة الحوادث خلال الستينيات نلاحظ اقتصار كل من الاهرام والاخبار على العناوين الفرعية داخل الصفحة. ولا تخلو الصفحة من الصور الشخصية في كل من الاهرام والمساء بينما لا توجد الصور الا نادرا في كل من الجمهورية والاخبار. اما في السبعينيات فقد ازداد اتساع العناوين حتى وصل الى ٨ اعمدة (الجمهورية والاهرام والاخبار) واقتصرت المساء على العناوين الفرعية القليلة. وبينما اختلفت الصور والرسوم من المساء نلاحظ انها احتفظت بمكانتها في الصفحة في الاهرام وخصوصا في الجرائم السياسية والتهرب وانفردت الجمهورية بكثرة استخدام البرايز.

٤ - نوعية المادة المنشورة:

تسود المواد الخبرية (القصة الخبرية - الاخبار القصيرة - التعليقات الخبرية) صفحة الحوادث في جميع الصحف الخاضعة للدراسة خلال الستينيات بينما تتنوع الفنون الصحفية الاخرى في الصفحة خلال السبعينيات فنلاحظ اهتمام كل من الاهرام والاخبار بالتحقيقات والاحاديث القصيرة وقد ظهر في المساء باب تحليلي بعنوان (لماذا تقع الجريمة).

٥ - اسلوب التعبير:

تراجعت اساليب التعبير في صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين تقديم الحقائق المجردة (الاهرام والجمهورية) مع الميل الى المبالغة والتوهيل (الاخبار) وشيوع المعالجات المبتورة لدى معظم الصحف ما عدا المساء التي انفردت باساليب

التعبير التي يغلب عليها الدلالات التربوية.

وقد استمر هذا الاتجاه في السبعينيات مع بروز عنصر المبالغة والتضخيم خصوصا في الجرائم السياسية لدى كل من الاهرام والاخبار. وتميزت المساء بالسرد الموجز مع الحرص على الطابع التربوي. وحاولت الجمهورية ان تكون اكثر قربا الى الحقيقة.

٦ - نوعية الصياغة:-

تميزت معظم الصحف بالطابع السلبي في صياغة اخبار الجريمة خلال الستينيات ما عدا صحيفة المساء. اما في السبعينيات فقد سجلت الاهرام اهتماما ملحوظا بالصياغة الايجابية وكذلك الجمهورية بينما تمسكت الاخبار بطابعها السلبي والمساء بصياغتها الايجابية.

اما من ناحية المضمون فهو يشمل:-

١ - مصدر مادة الجريمة: تعتبر المصادر الرسمية هي الجهة الوحيدة التي تستقى منها الصحف المصرية اخبار الجريمة ونادرا ما تلجأ هذه الصحف الى الشهود او المتهمين وذلك خلال الستينيات، اما السبعينيات فقد شهدت تغيرا طفيفا تمثل في ظهور محرر الجريمة كمصدر لمادة الجريمة (الاهرام) واللجوء الى الشهود وللمتهمين احيانا في استكمال بعض اخبار الجريمة (الاخبار).

٢ - اتجاه المضمون: هناك اجماع من جانب الصحف المصرية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التي حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة وذلك اثناء الستينيات وقد استمر هذا الموقف في السبعينيات ولكن بنسبة اقل لدى بعض الصحف (الجمهورية والاهرام) وقد تمسكت المساء بموقفها المتوازن في الجرائم المستحدثة اما في الجرائم التقليدية فقد ظهر تحيزها ضد المتهم .

٣ - القضايا: احتلت الجرائم التقليدية (السرقه - القتل - المشاجرات - المخدرات - الثأر) مكان الصدارة في صفحة الحوادث في الصحف المصرية خلال الستينيات وتلاها في الاهمية الجرائم المستحدثة (الجاسوسية - التنظيمات السرية - العلاقة بين المالك والمستأجر). هذا بينما قفزت الجرائم المستحدثة (التزوير - التهريب - الشراء المفاجيء - الرشاوى) الى المكانة الاولى خلال السبعينيات وتوارت الجرائم التقليدية بعض الشيء حيث احتلت المكانة الثانية في الاهمية. كما سجلت بعض الصحف في السبعينيات (المساء) اختفاء القضايا المثارة امام المحاكم التأديبية والادارية والعمالية.

٤ - مكان ارتكاب الجريمة: استحوذت الجرائم التي وقعت في القاهرة على اهتمام الصحف دون استثناء خلال المرحلتين، ولم تعكس الصحف المصرية حركة الجريمة في باقي أنحاء البلاد. ونلاحظ أن الأخبار مثلاً تركز على جرائم القاهرة ثم الجرائم التي تقع في خارج البلاد وتأتي في النهاية المحافظات والقرى. ويلاحظ أن الجرائم المستحدثة (المال العام - التهريب - والتجسس) يقع أغلبها في الأحياء غير الشعبية بينما تتركز الجرائم التقليدية (السرقه والنشل والاعتصاب) في الأحياء الشعبية. وتستأثر القاهرة بالجرائم المستحدثة وخصوصاً الجرائم السياسية والتجسس. أما جرائم المخدرات فقد لوحظ أن أغلبها يقع في المحافظات الساحلية.

٥ - الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة

وتشير التقارير الأولية إلى أن القيم الاقتصادية كانت تشكل المحور الرئيسي للجريمة خلال الستينيات (١٩٦٥) بينما نجد أن القيم السياسية والدينية قد شكلت المرتكزات الأساسية للجريمة في السبعينيات (١٩٧٧). ونرى أن العلاقات الاجتماعية على المستوى الأسري هي التي دارت حولها الجرائم في الفترة الأولى في حين استأثرت علاقات العمل بأغلب حوادث الفترة الثانية مع عدم غياب الحوادث المتعلقة بالعلاقات الأسرية. وتجمع التقارير على أن العادات الاجتماعية قد شكلت نسبة ضئيلة في الحوادث التي وقعت خلال الفترتين.

ثانياً/ من الناحية السوسولوجية وتتضمن تحديد سمات جمهور مرتكبي الجرائم من حيث السن والجنس والتعليم والمهنة والطابع الفردي أو الجماعي للجريمة. وقد أسفرت التحليلات الأولية عن النتائج التالية:-

١ - السن/ نلاحظ تجاهلاً شبه عام من جانب الصحف لعامل السن في المواد الإعلامية المنشورة عن الجريمة خلال الستينيات فيما عدا الجمهوريات التي أشارت إلى أن الغالبية من مرتكبي الجرائم كانوا في مرحلة الشباب (١٨ - ٣٥). ولكن من الملفت للنظر بروز عامل السن في جرائم السبعينيات حيث نلاحظ زيادة نسبة الأحداث (الأخبار - الأهرام - الجمهورية) و يليهم مباشرة فئة الشباب.

٢ - الجنس/ تجمع التقارير على أن أغلب مرتكبي الجرائم من الرجال في الفترتين، ولكن لوحظ زيادة مشاركة المرأة في الجريمة في الفترة الثانية (١٩٧٧) عنها في الفترة الأولى (الأهرام - الأخبار - النساء).

٣ - التعليم/ يلاحظ عدم تعرض الصحف لذكر المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم خلال الستينيات بينما شكلت الغالبية من مرتكبي الجرائم في السبعينيات من الحاصلين على تعليم متوسط وعال.

٤ - المهنة/ اقتصر جمهور مرتكبي الجرائم في الستينيات على فئة صغار الموظفين والتجار والعاطلين اما في السبعينيات فقد برزت أسماء وزراء ونواب رئيس وزراء سابقين وكبار موظفي الدولة وكبار التجار وأصحاب العمارات. كما برزت الجرائم السياسية والتنظيمات (التكفير والهجرة - الشيوعيون) وكذلك الجرائم التي لايزال مرتكبوها مجهولين حتى الان.

مناقشة الفروض الاستطلاعية في ضوء النتائج الاولى

باستقراء النتائج الاولى يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التي يمكن الاستعانة بها في التحقق من صحة او خطأ الفروض السببية فضلا عن التأكد من مدى تحقيق الفروض الاستطلاعية للدراسة التي تترتب عليها معظم النتائج المستخلصة.

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية فهي تنحصر فيما يلي:-

الفرض الاول: ويشير الى مدى تطابق صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصري المعاصر خلال الستينيات والسبعينيات.

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسة الاحصائية الخاصة بالجريمة في مصر التي اعد هـ د. احمد المجدوب رئيس وحدة السلوك الاجرامى بالمركز ان المقارنة الكمية غير متوفرة بين ما نشرته الصحف المصرية من انباء الجريمة و بين ما سجلته تقارير الامن العام والاحصاءات القضائية السنوية بسبب عدم استكمال الجانب الاحصائي في الصحف، ولكن مما يجدر الاشارة اليه ما ورد في تقرير المجدوب عما اسماه بالتناقض الحاد والاختلاف البين بين الارقام الخاصة بعدد الجرائم التي ارتكبت وانواعها سواء كانت جنائيات ام جنحا والتي سجلتها تقارير الامن العام وتلك الواردة بالاحصاء القضائي (٣). يضاف الى ذلك ان ما ينشر في الصحف من انباء الجريمة لا يمثل في الواقع اكثر من ٦٠% مما يقع وذلك طبقا لشروط عديدة تلتزم بها الصحف بشكل عام فضلا عن السياسة التحريرية لكل صحيفة على حدة. فالاهرام مثلا تشترط الاهمية عند اختيار الحوادث التي تقوم بنشرها خصوصا وان المساحة المخصصة لنشر انباء الجريمة في جريدة الاهرام لم تزد عن ثلث صفحة في الستينيات واصبحت في السبعينيات نصف صفحة يومية وصفحة اسبوعية. ويقول الاستاذ ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث بجريدة الاهرام (ان الاعتبار الذي يراعى عند اختيار الحوادث هو اهميتها. فالحادثة تفرض نفسها. والصحيفة لا تتشكل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر

اهمها، فالهم فقط، والحوادث قليلة الاهمية غالبا ما يكون طر يقها الى سلة المهملات (٤). و يتفاوت معيار الاهمية من صحيفة الى اخرى فالأخبار مثلا تشتت وتوفر عنصر الاهمية في الحادث ولكن مقاييس الاهمية لديها تختلف عن الاهرام، اذ ترى ان ضخامة الحادث ومساسه بشخصيات هامة في المجتمع هو المقياس الاساسي لاهمية الحادث (٥). كذلك توجد عدة ضوابط اخرى تلتزم بها الصحف المصرية في نشر انباء الجريمة فهناك حظر كامل بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالاداب، وهناك بعض قيود خاصة بنشر المحاكمات او الاحكام الصادرة في قضايا لها مساس بأمن الدولة.

فاذا كانت الجرائم التي تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة في تسجيل ارقامها ونوعياتها في السجلات الرسمية سواء الامن العام او القضاء فضلا عن حذف معظمها عند النشر في الصحف، فلاشك ان ما يصل الى القارئ من معلومات او تصور لصورة الجريمة في المجتمع لا يكون حقيقيا بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل التي يتعرض لها. ونستطيع ان نقول ان جميع الاجهزة الرسمية في مجال الجريمة ونشرها لا تعمل على تزويد الجمهور بمعلومات صحيحة وكاملة عن حقيقة الجرائم التي ترتكب في المجتمع المصري سواء من حيث الكم او النوع.

اما الفرض الثاني: الخاص باستطلاع انواع الجرائم التي تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتي الدراسة فقد لوحظ ان الجرائم التقليدية (السرقه والقتل والمشاجرات والمخدرات والثأر) قد احتلت مكان الصدارة في صفحات الحوادث في الصحف المصرية خلال الستينيات، وتلاها في الاهمية الجرائم المستحدثة (الاجاسوسية - التنظيمات السرية - العلاقة بين المالك والمستأجر - الرشوة).

نلاحظ ان هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف و بين ما تشير اليه التقارير الرسمية للدولة. اذ نلاحظ ان الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالي الجنايات التي ارتكبت خلال ١٩٦٥ بينما الجرائم المستحدثة تمثل ٧٣٪ من اجمالي الجنايات ونلاحظ انه فيما يتعلق بالجنايات تبرز الجرائم التقليدية وتأتي جنح السرقات في المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانه الامانة وجنح السيارات.

فاذا ما انتقلنا الى السبعينيات تشير التقارير الى الاولوية للبحث الى ان الجرائم المستحدثة (التزوير - التهريب - الرشاء المفاجيء - الرشوة) تحتل المكانة الاولى في صفحات الحوادث بينما توارت الجرائم التقليدية بعض الشيء. وهنا تقترب الصورة التي تعرضها الصحافة عن الجريمة من الصورة الاجمالية التي سجلتها المصادر الرسمية للجريمة على عكس ما حدث في الستينيات.

اما الفرض الثالث: الذى يطرح تساؤلا هاما عن مدى التزام محررى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير، فقد لوحظ من خلال التحليلات الاولى لصفحات الحوادث فى الصحف اليومية الاربع ان هناك اجماعا من جانب الصحف المصرية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التى حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة سواء اثناء الستينيات او السبعينيات. وقد لوحظ هذا الموقف ولكن بنسبة اقل لدى الاهرام والجمهورى فى السبعينيات. اما ما يتعلق بمدى التزام محررى الحوادث بالاصول القانونية فى نشر الاحكام القضائية فقد لوحظ ان الاهرام والمساء اكثر الصحف التزاما فى هذا الصدد رغم وجود استثناءات قليلة وخصوصا فى السبعينيات. ويلاحظ ان صحيفة الاخبار تولى اهمية كبرى لعنصر الاثارة مما يؤدى الى تورطها فى نشر بعض الاحكام الابتدائية التى تلغى عند الاستئناف فضلا عن تدخلها فى التحقيقات احيانا. ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصرى من حظر تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ولكن هذا النص - كما قلنا من قبل - لم يطبق ولا مرة واحدة منذ ان وضع سنة ١٩٢٦. وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لانماط الجريمة فى المجتمع المصرى من خلال تحليل مضمون ما ينشر فى الصحف اليومية مع العمل على ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد. ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث فى الستينيات ونظيرتها فى السبعينيات يمكننا التوصل الى رسم اطار شامل لانواع الجرائم التى سادت فى الفترتين وفرضت نفسها على صفحات الجرائد المصرية، مع مراعاة اجراء مقارنة بين ما نشرته الصحف فى صفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر خلال الحقيقتين السالفتين.

فروض الدراسة:-

فى ضوء تحديد الاهداف الاساسية للدراسة تنبثق مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الاجابة عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة فى مصر بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خلال فترتي الدراسة.

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلي:

الفرض الاول: هل تتطابق صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصرى المعاصر والى اى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره في حظر نشر الجرائم التى تقتدر الى دلالات تربوية لجماهير القراء؟

الفرض الثانى: ما هى انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة ومدى تطابق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة في مصر.

الفرض الثالث: الى اى مدى يلتزم محررو صفحات الحوادث بالاصول والاعتبارات القانونية في نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم في عدم التعرض للتشهير؟

اما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

الفرض الاول: لماذا تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية في السبعينيات (جرائم مستحدثة) عن تلك التى سادت صفحات الحوادث في الستينيات (جرائم تقليدية). والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية في السبعينيات عن تلك التى سادت في الستينيات بسبب تغير المسار الاقتصادى للمجتمع المصرى الذى تجسد في الغاء سياسة التحول الى الاشتراكية التى كانت سائدة في مرحلة الستينيات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤).

الفرض الثانى: لماذا تعتمد معظم الصحف المصرية اتخاذ مواقف معادية تصل احيانا الى حد التشهير به والحاق الضرر بمستقبله ومصالحه؟ والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (لوحظ ان معظم الصحف المصرية تعتمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهات نظر الدفاع كاملة او بترها وتزيبها بالاضافة الى نشر الاحكام قبل التصديق عليها في صورتها النهائية)

نوع الدراسة:

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع فقد اتسمت هذه الدراسة بالطابع الاستكشافى في المرحلة الاولى حيث تم تجميع اكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة في صفحات الحوادث في الصحف المصرية او من خلال اللقاءات التى تمت مع مسئولى صفحات الحوادث في تلك الصحف.

اما في المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صحف الحوادث وتحديد ابعاد القضايا والاحداث التي تكرر نشرها. وقد اعتمدنا في المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمي والكيفي للبيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلوبة وهما منهج المسح الاعلامي بشقيه الوصفى والتفسيري، ثم المنهج المقارن، وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة في الفترة الزمنية الواحدة، وكذلك خلال الفترتين الزمنيتين اللتين خصصت لهما الدراسة.

اـ أدوات البحث:

اعتمد البحث على عدة اساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها نوجزها فيما يلي:ـ

- ١ـ اسلوب الملاحظة المسحية في جمع المادة الصحفية.
- ٢ـ اسلوب المقابلة في استكمال جمع البيانات الخاصة بسياسة النشر التي تخضع لها صفحة الحوادث في كل صحيفة من صفح العينة.
- ٣ـ تحليل مضمون المواد المنشورة في صفحة الحوادث مع الاخذ في الاعتبار الانتقادات المنهجية التي توجه لاسلوب تحليل المضمون والحرص على تداركها وذلك باستخدام المقارنة المنهجية وعدم الاقتصار على التحليل الكمي بل العمل على تعزيزه بالتحليل الكيفي.

بـ العينة:

خضعت الدراسة لثلاثة انواع من العينات تتضمن الاولى العينة الزمنية والثانية عينة الصحف اما الثالثة فهي تتضمن القضايا التي خضعت للتحليل.

وفيما يتعلق بالعينة الزمنية فقد تم الاتفاق على تحديد فترتين زمنيتين تختمى الفترة الاولى الى السنتين. وقد وقع الاختيار على عام ١٩٦٥ الى بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ التي كانت تهدف الى بدء مرحلة التحول الاشتراكي.

اما الفترة الثانية فهي تنتمي الى السبعينيات وقد تركزت على عام ١٩٧٧ الى بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي في نهاية عام ١٩٧٤.

و يلاحظ في اختيار العينة الزمنية انها تحدت في ضوء منظور اجتماعي اقتصادى سياسى وذلك لاستخدامها كأساس للمقارنة بين أنماط الجرائم التى سادت في كل فترة زمنية وعلاقة ذلك بالسياسة الاقتصادية للدولة.

ثانيا / عينة المصدر (الصحف)

تم اختيار الصحف الثلاث اليومية الصباحية وهي الاهرام والاذهار والجمهورية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة وهي صحيفة المساء. وتعتبر صفحة الحوادث او الجريمة من أقدم التخصصات النوعية التى عرفتها الصحافة المصرية منذ ظهور الصحافة الشعبية في سنة ١٨٦٦ بصور صحيفة وادى النيل لعبدالله ابو السعود. ولم تكن أخبار الجريمة في البداية تحتل مساحات ثابتة بل كانت لا تخلو منها صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية.

وهناك بعض الصحف التى تخصصت في نشر أنواع معينة من الجرائم ومن خلال أساليب وأشكال كانت تهدف الى الاثارة والتشهير. ويمكن القول ان البداية المتخصصة لصفحة الحوادث في الصحافة المصرية ترجع الى بداية الخمسينيات وقد ارتبط ذلك بعدة عوامل موضوعية .

فئات التحليل :

تم تحديد فئات التحليل من خلال دراسة استطلاعية لصفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال الستينيات (١٩٦٥) والسبعينيات (١٩٧٧). وتضمنت فئات التحليل ثلاثة جداول، اشتمل الجدول الاول على فئات الشكل ويقصد بها انماط الاخراج التى خضعت لها صفحة الحوادث في الصحف المذكورة. وهى تشمل الموقع في الصحيفة والمساحة التى تشغلها صفحة الحوادث ومدى توفر العناصر الجغرافية (الصور - العناوين - الرسوم والخرائط). و يضاف الى ذلك انماط التحرير الصحفى اى الفن الصحفى الذى استخدم في معالجة مادة الجريمة مثل (خبر قصير - موضوع خبرى - متابعة خبر - حديث - مقال - رواية ثابتة) كذلك يشمل اسلوب التعبير اى الطريقة التى استخدمتها الصحيفة في سبيل ابصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم حقائق مجردة او المبالغة والتضخيم او التعبير المتطور. و يتضمن ايضا تحديد نوع الصياغة ايجابية ام سلبية.

اما الجدول الثانى فهو يتضمن فئات المضمون التى تشمل مصدر مادة الجريمة التى تستقى منها الصحيفة تفاصيل الواقعة، وهل تعتمد الصحف على

المصادر الرسمية او الشهود او المتهمين ام المحررين ذاتهم. كذلك يتضمن هذا الجدول تحديد اتجاه المضمون (مع المتهم - ضد المتهم - مع السلطة - ضد السلطة - متوازن) و يضاف الى ذلك فئة القضايا، وهي تنقسم الى اربعة اقسام: جرائم تقليدية - جرائم مستحدثة - احكام قضائية - حوادث طبيعية . و يتدرج تحت كل فئة مجموعة من الجرائم التي لا يمكن تصنيفها تحت الفئة الاخرى. كذلك تم تصنيف الاحكام القضائية بحيث شملت جميع القرارات التي تصدرها جهات هيئة التحقيق او الحكم في المنازعات التي تطرح عليها مثل الاحكام الجنائية - الاحكام الابتدائية والاحكام النهائية والقرارات الادارية والاحوال الشخصية. كما تضمن هذا الجدول مكان ارتكاب الجريمة (العواصم ام الاقاليم) ثم الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث، وتشمل القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية على المستوى الاسرى والدراسى ومستوى العمل ثم مستوى المجتمع ككل وتأتى فى النهاية العادات الاجتماعية.

و يتضمن الجدول الثالث تحديد نوعية الجمهور الذى يقوم بارتكاب الجرائم من حيث السن والتعليم والمهنة والجنس والاسلوب الجماعى او الفردى فى ارتكاب الجريمة.

وقد اجريت على جداول تحليل المضمون تجارب الثبات والصدق على عينة الاختبار الاولى ثم على العينة الاصلية للبحث حيث تم التأكد من صلاحية اداة البحث للتحليل.

المراجع

- (١) جيمس هالوران: الاعلام الجماهيري غرض من أغراض الضعف أم سبب من أسبابه - ترجمة أحمد رضا - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - أكتوبر وديسمبر ١٩٧٩م - ص ١٢١
- (٢) هالوران - المصدر السابق، ص ١٢٧
- (٣) د. أحمد المجذوب، الجريمة في المصادر الإحصائية - المركز القومي للبحوث يناير ١٩٨٠.
- (٤) حديث مع الاستاذ ابراهيم عمر - جريدة الأهرام، ٥ يناير ١٩٨٠.
- (٥) حديث مع الاستاذ محمد زعزع - أخبار اليوم - ١٥ يناير ٢٩٨٠

مراجع اجنبية

- 1 — Dennis Maqnail **Sociology of Mass Communication**. London: Penguin 1976.
- 2 — H. D. Duncan. **Communication and Society Order**. Oxford University Press, 1962.
- 3 — C.R. Wright. **Mass Communication: A Sociological Perspective**, Random House, 1959.
- 4 — Tunstall. **Media Sociology**. Constable, 1970.
- J. Macleod, S. Ward and K. Tancill. **Alienation and the Uses of Mass**
- 5 — **Media**. public opinion Quarterly Vol. 29, 1966, PP. 583-594.
- 6 — C. Seymour Uew. **The Press, Politics and the Public**. Methuen, 1968.
- 7 — Edwin M. Schur. **The TV Establishment**, New Jersey: Prentice Hall, 1974, pp. 53-63.

علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية

د. طلعت منصور*

لماذا هذا الميدان من الدراسة؟

تعكس الاتجاهات الجديدة في العلوم النفسية تفاعلها مع قوى تؤثر فيها، سواء جاءت هذه القوى من داخل مجالها التقليدي أو وردت اليها من مصادر خارجية. وتمثل الدراسة الحالية، والتي تعرض لميدان جديد للدراسات النفسية، نموذجا بارزا للاستجابة علم النفس للمؤثرات الخارجية ولدوره الوظيفي في الانظمة المعرفية المختلفة.

لقد دعت التغيرات التكنولوجية والسكانية والاقتصادية الانسان الى أن يولي لعلاقته بالبيئة الطبيعية اهتماما متزايدا. فما يجرى من تغيرات في شكل وتوزيع عناصر سطح الأرض، جعل الجغرافيين يضعون في الاعتبار العامل الانساني في المحل الاول بجانب المحددات الفيزيكية كالمناخ والثروات الطبيعية وعوامل التعرية وغيرها من العوامل البيئية. وما جرى من تزايد مضطرب في السكان قد ابرز مشكلات تتعلق بمتطلبات الحيز المكاني للجماعات والأنشطة الانسانية، بالإضافة الى الاهتمام بمستقبل المصادر الطبيعية اللازمة لهذه الأنشطة. ومن النتائج البارزة للتقدم التكنولوجي السريع وللمعدل المتزايد في المواليد -ظاهرة التحضر (Urbanization Phenomenon) والتي غدت ظاهرة عالمية تنسحب على كل دول العالم تقريبا، فمن معالم عصرنا الحاضر، ان الاتساع السكاني الهائل قد صار يتركز على نحو متزايد في تجمعات حضرية واسعة من صنع الانسان، وأدى تعدد كلاً من بنية ووظيفة هذه التجمعات الى تمييزها «كيفية» عن المدن التي كانت في عصور سابقة.

ولهذه التغيرات المتعلقة بالتقدم التكنولوجي والنمو السكاني والتحضر منترجات درامية واسعة تنعكس على البيئة الطبيعية في القرن العشرين. والواقع،

* استاذ مساعد بقسم علم النفس في جامعة الكويت

أن ما تنطوي عليه هذه التغيرات من مأساة حقيقية تهدد مبادئ أخرى عديدة من الحياة الانسانية، لتجعل من السنوات التالية التي ترنو فيها الانسانية صوب حضارة القرن الحادى والعشرين - «عصر البيئة الطبيعية».

فالآن . يكافح الانسان بالفعل ضد عدد كبير من الاضرار الحضارية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي. فالمجال الحيوى للانسان مهدد - الارض منهكة. والمياة ملوثة. والطاقة تتناقص.. ويقف الانسان من الطبيعة موقفًا يكاد ان يصيح بديهيا في عصر التكنولوجيا المتطورة. لقد نظر الانسان الى الطبيعة حتى الان على انها مخزن هائل للمواد الخام التى يستخدمها الانسان لمصلحته وفائدته فقط.. وطفق يستغل الطبيعة استغلالا سيئا. لقد ظن المرء ان مابها من مخزون طبيعى سيكفى الى الابد. وها نحن اليوم نواجه نتيجة عملنا. لنرى أننا قد خلقنا بيئة تتأق الانسان ويزداد عداؤها له باستمرار. ولن يستطيع الانسان ان يضمّن لابنائنه واحفاده الحياة الا اذا نجح في أن يعيد - بالعلم وتقنياته - الى الدورة الطبيعية توازنها السليم.. لابد من اعادة التوازن الى الدورة الطبيعية للتربة والهواء والماء وعالمى النبات والحيوان. ولكن، مع وقبل كل ذلك. توازن الانسان نفسه.

ليس بمستغرب اذن. ان تبرز البيئة الطبيعية كأحد القضايا الحاسمة في السياسة العامة للمجتمعات. وان تأخذ مكانها الحيوى بجانب قضايا التخطيط الاقتصادى والاجتماعي والمسائل الدفاعية والشئون الخارجية. ومع ذلك، تواجه السياسات البيئية الان تحديات كثيرة: كيف يمكن ضبط ظاهرة التضرر لاجل اغراض حضارية انسانية أعظم؟ كيف يمكن الحفاظ على الاشكال القائمة القيمة من البيئة - الطبيعية - التى من صنع الانسان - وتطوئها الى المستوى الأمثل - وكذلك على تلك الاشكال الكامنة التى يمكن تحقيقها وتخطيط توظيفها في المستقبل؟ كيف يمكن الحد من تلوث المياة والهواء والصوت والتربة والنبات؟ كيف يمكن المحافظة على الاستخدامات الانسانية المتعددة لسطح الارض وتنظيمها وتنسيقها؟ كيف يمكن تصميم البيئة الطبيعية الحضريّة عل نحو يركى روح الاعتزاز بالمكان ويرقى الاحساس بالوجود المكانى الخلاق لسكانه؟ كيف يمكن تكوين اتجاهات نفسية سليمة لدى السكان نحو البيئة ومصادرها وامكاناتها؟ كيف يمكن ترشيد أنماط السلوك البيئي عند الناس؟ وباختصار. كيف يمكن ترشيد علاقة الانسان بالبيئة؟..

ولواجهة هذه التحديات. وغيرها كثير. شهدت الدراسات البيئية تقدما في

بعض الانظمة المعرفية — وخاصة داخل العلوم الجغرافية وإدارة المصادر الطبيعية والتخطيط الحضري والاقليمى وفن العمارة، حيث بذلت جهود عظيمة للوصول الى فهم أعمق وأشمل للعمليات والنواتج للعقدة المتعلقة بجوانب التحول في البيئة الطبيعية، وبتوجيه العمل الانساني الى أفاق ارحب. وفي عمليات التحول البيئى هذه تدخل أنماط السلوك البيئى بعق كمتغيرات حاسمة، كما ان المتغيرات السلوكية بدورها تخضع في تشكيلها بدرجة كبيرة الى المحددات البيئية.

ومن ثم — تبرز الحاجة الملحة الى تضمين «التوجه السلوكي» (Behavi oral Orientation) في فهم البيئة الطبيعية وتصميمها والتخطيط لها، وفي بناء وعى استخدامها السليم. ويؤدى نقص المعرفة بقضايا البيئة الى خلق مواقف متناقضة أو الى طرح حلول مجتزأة لمشكلات البيئة.

وتحاول الدراسة الحالية تبين أفق توظيف علم النفس في الدراسات البيئية، وهدفنا ليس مجرد الاسترجاع الكامل للبيانات والحقائق المتعلقة بهذا الميدان، وانما هو بالدرجة الاولى تقديم الاطار الذى يمكن في سياقه تحديد أبعاد هذا الميدان الجديد الذي تطور في العقد الاخير خاصة.

مقولة البيئة في الدراسات النفسية

بالرغم من أن علم النفس، ومنذ الحرب العالمية الثانية خاصة، قد سيطرت عليه نظريات المثير — الاستجابة واصطبغ بالتجريبية (الامبيريقية) بعمق، الا ان الاهتمام المنظم المقصود بمفهوم البيئة كان ضئيلا (تشاين، ١٩٥٤). وبالرغم من أن مفهوم البيئة يمثل مقوما رئيسيا في النظريات السلوكية، فنادرا ما قررته هذه النظريات في انظمتها المعرفية على نحو محدد واضح.

يتضح ذلك، اذا تفحصنا بعض الكتب في علم النفس التى نشرت في العقدين الاخيرين. فهناك خمسة كتب نشرت في الفترة ما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ (جيلدارد، هيلجارد، مورجان، مان، سيلز)، وهي تتضمن اشارات الى البيئة بشكل أو بآخر، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الوراثة والبيئة كمحددات للنمو والسلوك والشخصية. وأحد هذه الكتب (مورجان) لا يورد مصطلح البيئة في الفهرس، بينما لا يعطى الا كتابا واحدا (مان) تعريفا لهذا المصطلح — وهو تعريف واسع جعله ذا قيمة محدودة: فالبيئة «هي كل شيء يحيط بوحدات الوراثة» (مان، ١٩٦٢،

ص ٥٠٣). ولا يختلف هذا المفهوم كثيرا عن تعريف «ميرفى» (١٩٤٧) الذى أوردته في دراسته للشخصية: فهو يحدد البيئة على انها «مجموعة من العوامل التى تنطوى على امكانية التأثير في الكائن الحى» (ص ٩٨٥). وإذا تناولنا بعض الكتب التى نشرت أو أعيد نشرها في السبعينات، نجد أن الموقف لم يتغير كثيرا. ففي كتاب (كيمبل، جارمىزى، زيجلر، ١٩٥٦ - ١٩٧٤) يتطرق المؤلفون الى أهمية البيئة في معرض حديثهم عن الوراثة السلوكية (الفصل الثانى)، ولكن استنادا الى الابحاث والتجارب التى أجريت على الحيوانات (ص ٥٥). وإذا تتبعنا «ملخصات البحوث النفسية» (Psychological Abstracts) «والعرض السنوى لعلم النفس» (Annual Review of Psychology) نجد ان علماء النفس يشيرون الى مفهوم البيئة خاصة في علاقته بالذكاء والنمو والنواحي المزاجية في الشخصية، ولكن لم يلق هذا المفهوم ما يستحقه من اهتمام.

فالبيئة مفهوم واسع، حتى لقد جاءت تصورات علماء النفس لها في اطار ازواج من الصفات المتغايرة: البيئة الطبيعية (الفيزيائية) في مقابل البيئة الظاهرية (الفيثونومولوجية)، البيئة الموضوعية في مقابل البيئة الذاتية، البيئة الموجهة الى الخارج في مقابل البيئة المركزية، البيئة الواقعية في مقابل الوظيفية، البيئة الحسية في مقابل البيئة المجردة. هذه التصورات الثنائية ليست مستقلة تماما عن بعضها الآخر. وتوضح هذه التصورات اذا تناولنا بعض النظريات الرئيسية. فيميل أصحاب النظريات الذين يفسرون البيئة على أساس من التصور الطبيعى (الفيزيائى) الى ان يؤكدوا غالبا على خاصيتها الموضوعية وعلى التوجه نحو الخارج - أى ينظرون الى خصائص البيئة على انها مستقلة عن خصائص الكائن الحى المنضوى فيها، ويهتمون بملاحظة نشاط الكائنات الحية الأخرى في البيئة كما تختلف عن ملاحظتهم ذاتها، ويعولون على السلوك كما يستثار بفعل البيئة. وعلى العكس من ذلك، يهتم أصحاب النظريات الظاهرية بالبيئة كما يدركها الشخص الملاحظ ذاته ويحددون فعاليتها على أساس تشكلها في وعى الكائن الحى وتأثيرها فيه.

المنحى الفيزيائى (الطبيعى) لمفهوم البيئة في علم النفس:

السلوك ظاهرة فيزيائية (جسمية)، لانه يستتار دائما بواسطة طاقة جسمية تغير من نشاط الكائن الحى ووجهة هذا النشاط. «فالبيئة الوحيدة التى يمكن ان يستجيب لها الكائن الحى - كما يقرر جورج هربرت ميد (١٩٣٩، ص ٢٤٥) - هى تلك البيئة التى تتكشف حساسيتها «بالنسبة للكائن الحى بما تذخره عوامل الاستثارة».

يتحدد المنحى الفيزيقي (Physicalism) في علم النفس بالمدرسة السلوكية. فهذا المنحى بالنسبة لواطسون (١٩١٩، ١٩٢٥) — إمام المدرسة السلوكية — كان كرد فعل ضد المدرسة الاستبطانية كاتجاه عقيم في دراسة الظواهر النفسية. ويعزى واطسون ذلك الى «شكلية» الاستبطانية وتورطها فحسب في دراسة المضمون العقلي للإنسان. بيد أن «بيرجمان» (١٩٦٢) يشير الى أن الاهتمام المفرط لدى واطسون بالبيئة يتأتى ليس كثيرا من الفيزيقية بقدر ما هو من الافلاطونية. فللأثر المأخوذة عنه وعليه (واطسون، ١٩٢٥، ص ٨٢): «أعطوني دسسته من الاطفال الاصحاء، ولنا اكون منهم انواعا مختلفة من الاشخاص...» تعد ليليا واضحا على تصورية العالم كحاكم. وبينما لم يكن المنحى البيئي (

Environmentalism) لدى واطسون شرطا منطقيا لموقفه السلوكي وانما رد فعل ضد التقليدية غير الناقدة، الا انه قد صار في حد ذاته تقليدا يلقي قبولا دون نقد، حتى وصل الى ذروته في اوائل الثلاثينات و يتمثل ذلك في موقف «هولت» (١٩٣١) الذي يعتبر الكائن الحي كجهاز آلي (Automation) يستطيع أن يأتي بنمطين أساسيين من ردود الافعال: الاستجابات الانجذابية (Adient responses) والاستجابات الانسحابية (Abient responses)،

وينظر الى السلوك على أنه سلسلة من الافعال المنعكسة في بيئة فيزيقية — فسيولوجية. و يذهب الى أن البيئة توجه النشاط والى انها — اذا كانت مستقرة — تؤدي الى تثبيت الاستجابات والى التوطيد الراسخ لمستودع غير عشوائى من الانماط السلوكية. وفي هذه للحالة تختفي «الارادة» الداخلية من حيث انها مفهوم غامض او غيبى.

لقد كان المبدأ الاساسى الذى يحكم تطور السلوك لدى الواطسونيين هو مبدأ التجاور (Contiguity)، فالاستجابات تستدعى بثبات بواسطة مثيرات معينة بغضل تجاورها أو تقاربها الزمنى. ومن المبادئ الهامة في الفكر السيكلوجي السلوكي، والتي أدت الى جعل تصور البيئة أكثر وظيفية: مبدأ الاتزان العضوى (Homeostasis)، ومبدأ التدعيم (Reinforcement)، يحدد «كانون» (١٩٣٢) مبدأ الاتزان العضوى، من حيث أن الانظمة الأيضية هي عبارة عن أنظمة ديناميكية، تستجيب الى التغيرات المختلفة بطريقة تساعد على حفظ الكائن الحي في حالة من الاتزان. وقد لقي نموذج الاتزان العضوى توسعا لدى (فريمان) (١٩٤٨)، بحيث يسمح بوصف الكائن الحي الكلى وعلاقته ببيئته الفيزيقية. اما مبدأ التدعيم فقد برز من خلال النظرية الارتباطية عند ثورنديك، ووصل الى درجة من الاحكام النظرى في نظام «هل» السلوكى (١٩٤٣). وفقا لهذا

المبدأ، تتغير قوة الاستجابة بفضل الاستثارة التى يتبعها بالتجاوز حدوث استجابة، أو تتغير قوة الاستجابة كنتيجة لحدوثها. ومن ثم، يتشكل السلوك ليس فحسب بواسطة فعل البيئة على الكائن الحى، ولكن أيضا بواسطة فعالية الكائن الحى فى الاستجابة للبيئة.

ان التفسيرات الفيزيائية للبيئة تشبع بصفة خاصة فى النظريات النفسية التى تهتم بتفسيرات التعلم ونمو السلوك. كذلك تعول نظريات الادراك على المؤثرات البيئية بدرجة كبيرة. ورغم ان نظريات الادراك تقوم بالدرجة الاولى على تصورات ظاهرية (فيزيومينولوجية)، الا ان التفسيرات الفيزيائية للبيئة تحظى بمكانة كبيرة أيضا فى هذه النظريات. ونسوق مثالا واضحا لذلك: وهو سيكوفيزيقا السطح و الحافة عند «جيسون» (١٩٥٩). فالبيئة البصرية بالنسبة لجيبسون هى عبارة عن حشد منظم من السطوح البيئية الواقعة بين مواد فى حالات مختلفة. وتتحدد هذه البيئة بوسيط غازى (الهواء) وبأساس صلب (الارض) وبأسطح صلبة ذات علاقات مكانية مختلفة مع بعضها الآخر. ويؤدى الانتظام الهندسى لهذه المكونات الى احداث طاقة فى شبكية العين تتحول بدورها الى أحداث فسيوعصبية.

المنحى الظاهرى (الفيزيومينولوجى) لمفهوم البيئة فى علم النفس:

اذا كانت التصورات الفيزيائية للبيئة تتحدد بنظريات التعلم، فان التصورات الظاهرية تشيع غالبا فى تفسيرات السلوك على أساس من العوامل الادراكية. وبينما نجد أن التصورات الظاهرية قد تختلف فى الاهمية التى توليها للبيئة كمحدد للسلوك، الا أنها تتفق فى حقيقة مشتركة وهى أنها تنطلق فى تفسيرها للسلوك من الخبرة المباشرة للكائن الحى المدرك، وفى اننا نفهم السلوك فى ارتباطه بذلك. وتنطوى الخبرة — كما يشير «كيولر» (١٩٢٩، ص ٣٢٢) — على بنية ذات قطبين: فهى تتألف من «الذات» و «البيئة»، ويخضع السلوك مباشرة للتنظيم بواسطة هذين المكونين.

والواقع ان هذا المنحى لم ينكر البيئة الطبيعية بالطريقة التى انكر فيها واطسون — فى رفضه المبكر للاستبطان — عالم الشعور، ولم يغفل كذلك اهمية البيئة الطبيعية بالنسبة للدراسات النفسية. ويتضح المنحى الظاهرى من القصة التى يسوقها «كوفكا» (١٩٣٥، ص ٢٧) عن فارس بحيرة كونستانس، والتى سيأتي نكرها. فالسلوك، كما يذهب كوفكا، يحدث دائما فى بيئة سلوكية، سواء كانت البيئة السلوكية للشخص ذاته أو لشخص آخر.

وتوحى أعمال «كورت ليفين» المبكرة (١٩٣٦) بانطباع مؤداه أن مايقدمه من تنظيم للأحداث النفسية يقوم على تصور ظاهري: فالسلوك دالة للشخص والبيئة النفسية. ولكن التمعن الدقيق في مفاهيم ليفين في هذا الصدد، وهى مشتقة من الطوبولوجيا، يبين أنها مفاهيم مجردة للغاية.

وفي هذا يشير «روجر باركر»، وهو أحد تلاميذ ليفين البارزين، الى أن الصعوبة الأساسية في نظام ليفين النظرى، والتي اعترف بها ليفين ذاتها تتمثل في انه كان نظاما مقيدا بمفاهيم سيكولوجية مجردة وغير متغيرة، الامر الذى يجعلها غير قادرة على استيعاب تأثير البيئة الايكولوجية والانفسية – أى المجال الفيزيقي الذى تتفاعل في سياقه الكائنات الحية نفسها. لذا يقترح «باركر» (١٩٦٤) دراسة مايسميه بـ «الاحداث السلوكية» (Behavior episodes) وهى سلسلة احداث مترابطة في الحياة الواقعية، اى دراسة هذه الاحداث ارتباطا بالوحدات الطبيعية (أولتاريخ الطبيعى) للنشاط الذى يربط أشخاصا بأشخاص آخرين أو بأشياء أخرى في موقف سلوكى. ويعنى بالموقف السلوكى موقفا محددا، موضوعيا من حيث استقلاليته عن أى ادراك سابق له، و يتميز بخصائص زمانية ومكانية معينة، ويتألف من أحداث وكيانات في نظام غير عشوائى. ويعتقد «باركر» أن عالم النفس يستطيع أن يتكشف المبادئ العلمية «للتنظيم الايكولوجى – السلوكى» (Eco-behavioral Organization - منظمة)، وبالتالى ان يتنبأ بالاحداث السلوكية، اذا استطاع تحديد الاحداث والمواقف السلوكية وتبين العلاقات بين المتغيرات السيكولوجية والايكولوجية.

لكن، هذا المنحى الظاهري يلقى معارضة من بعض علماء النفس، وخاصة الامر يكيين، على اعتبار أن الاهتمام بالخبرة المباشرة يبتعد عن الاخذ بالنظرة الموضوعية العلمية للظواهر موضوع البحث.

المنحى الوظيفى لمفهوم البيئة في علم النفس:

مع تطور الفكر السيكولوجى، غدت معظم تصورات البيئة، سواء كانت نماذج المثير – الاستجابة أو النماذج المعرفية، أكثر وظيفية في تحديدها للبيئة. يتمثل ذلك – كما سبق ذكره – في المبدئين السلوكيين: الاتزان العضوى، والتدعيم. بالاضافة الى ذلك، كان لاعمال ديوى، شتيرن، وودورث، وتولمان فضل كبير في التصورات الوظيفية للبيئة.

فلقد نادى جون ديوى (رويك، ١٩٥٢، ص ١٠١) بتكامل مفاهيم الكائن

الحى والبيئة، وأشار الى ما بينها من علاقات متباعدة ضرورية. ويعترف «وليم شتينر» (١٩٣٨) بأن الكائن الحى الفرد ينتقى «الوسط البيئى» (Environmental milieu) الذى ينتظم فيه نشاطه. أما «تولمان»، الذى كان فى نظريته سلوكيا من حيث الوجهة ومعرفيا من حيث الاسلوب، فيقدم تصورا محكما للبيئة على أساس متغيراتها البنوية العلية المترابطة فى نسيج متشابك الاوصال. ويؤكد وودورث (١٩٥٨) على أن السلوك يتضمن عمليات فعالة من الاخذ والعطاء بين الكائن الحى والبيئة. ويعتبر أن الخاصة الرئيسية للسلوك تتمثل فى احتفاظ الكائن الحى بعلاقة وثيقة مع البيئة، تتضح فى العمليات التالية:

(أ) تكشف الكائن الحى بفعالية للوسط المحيط به، (ب) استقبال الكائن لامارات المثيرات (Stimulus Cues) التى تجرى ترجمتها، من خلال العمليات الادراكية، الى معلومات عن الخصائص الفيزيقية للوسط البيئى وعن دلالتها بالنسبة للكائن الحى، (ج) معالجة الكائن لهذه المعلومات لتحديد مسار عملها، (د) استخدام الكائن الحى لنظامه العصبى كى يتواءم مع طبيعة المثيرات المتواترة فى الوسط المحيط به.

أما النظريات الجشطاطية، التى تذهب الى أن بنية الادراك تعتمد على عوامل اصيلة فى الدماغ، فقد أولت اهتماما ضئيلا لمكانة البيئة كمحدد فعال للسلوك.

ومع ذلك، فقد شهدت الاربعينات والخمسينات من القرن الحالى بعضا من الاعمال العلمية ذات المكانة الكبيرة فى الدراسات النفسية، انعكست اسهاماتها على تطوير المفهوم الوظيفى للبيئة، نخص بالذكر منها: اهتمام (هـ) بابرار دور الخبرات المبكرة فى نمو السلوك (١٩٤٩)، نظرية «ديوى و بنثلى» (١٩٤٩) الخاصة بالتفاعلات التعاملية وتأثيرها على الدراسات النفسية، ودراسات العلاقات المتبادلة بين الادراك والدافعية (برونر، كريتش، ١٩٥٠).

يقرر «دونالدهب» أن الاستجابة الناضجة تقوم على فاعلية النظام العصبي المنظم بطريقة معقدة من خلال التفاعل بين المثيرات واستثارة الجهاز العصبي بها. ومن ثم، تعتمد بنية عالنا البصرى — على سبيل المثال — على حركات العين، بقدر ما تعتمد أيضا على نماذج استثارة شبكية العين من الوسط البيئى (هـ، ١٩٥٥ ب). وإذا كان «هـ» ينتمى الى اصحاب نظريات المثير — الاستجابة، الا أن اعماله تأخذ بالكثير من مبادئ النظريات للعرفية. لذا فقد اهتدى بنظريته

باحثون آخرون: فتكشف تجارب «ميلر، جالانتر، بيريرام» (١٩٦٠) عن ان النماغ الانسانى يعمل على اساس «خطط» تتكون كنتيجة لعوامل الاستثارة البيئية بدرجة كبيرة. و يتوقف تأثير حدث على السلوك على تمثيل الحدث في صورة الكائن الحى عن ذاته. وهذا التمثيل هو نظام من المفاهيم والعلاقات، ويبقى السؤال الحاسم كيف تجرى ترجمة الادراك الى فعل. والاجابة — من خلال تطور الخطط لدى الكائن الحى.

أما نظرية «التفاعل التعملي أو المتبادل Transactionism» ، فتدور حول الادراك، وتذهب الى انه هو العملية النفسية التى بها يخلق الكائن الحى المدرك (Perceiving Organism) بيئته أو «عالمه الافتراضى» (Assumptive World)، وهو تلك البيئة التى يسعى بداخلها الكائن الحى الى تحقيق اهدافه. وهذا العالم الافتراضى يعد نتاجا للتفاعلات التعملية المختلفة الخاصة بالوسط الفيزيى وبالكائن الحى.

أما دراسات «برونر» (١٩٥١) عن العلاقة بين الادراك والقيم، فتفترض أن الكائن الحى هو عبارة عن «نظام من اختبار الفروض»، وأن خبرة الكائن الحى بنظام الوسط الفيزيى بقى تتمخض عن قدر هائل من الفروض عن هذا العالم، يجرى نكو بينها واختبارها وتأبيدها أو اعادة نكو بينها.

وفي هذا ايضا، يذهب «كوتو» (١٩٤٩) الى ان البيئة «مفهوم قائم على خطط تصورية» (Schematic Concept)، وأن الكائن الحى يستجيب فحسب لتلك المثبرات التى يكون حساسا لها بطريقة معينة. اذن، البيئة كما تتعلق بالسلوك هي نظام من «بنى المعانى» (Meaning Structures) بعضها معانى فردية تشتق من العلاقات الخاصة التى يشترك فيها كائن حى معين مع الوسط المحيط به، والاخر معانى عامة يتقاسمها الكائن الحى مع الكائنات الحية الاخرى بفضل خبرته كعضو ينتمى الى فئة بيولوجية معينة. أى أن السلوك استجابة تتحدد بالنسبة للشروط التى يحدث فيها، وبالتالي يمكن التنبؤ به.

ومما هو جدير بالذكر، ان القضية المثارة بشأن حقيقة البيئة — البيئة الطبيعية في مقابل البيئة النفسية — تصبح بغير ذات موضوع حينما يكون نموذج البيئة التى نستعملها نموذجا وظيفيا. هنا يكون من الضرورى أن يجرى تخطيط هذا النموذج في ضوء خصائص بيئية تتعلق بالسلوك — أى في ارتباطها بنظام الحاجات و بالجهاز الادراكى، وبمعين السلوك عند الكائن الحى، الامر الذى يترتب عليه مواقف سلوكية متميزة. وهذا ما يطلق عليه «ليفين» مصطلح المجال

الحيوى (Life space)، و يتصوره على انه مجال مستمر، فيه يترتب على تفاعل «القوى» تغيرات سلوكية واضحة.

القضايا المنهجية للبيئة في الدراسات النفسية:

ينطوى مفهوم البيئة في نظريات علم النفس ودراساته على بعض المشكلات المنهجية. فقد لاحظ «بيرجمان» (١٩٦٢) أن الاسهامة الرئيسية المنوطة بواطسون هى اسهامة منهجية في جوهرها: الاعتراف بإمكانية التنبؤ بسلوك الكائن الحى استنادا الى المعلومات الخاصة بالعلاقات، سواء الحالية أو الماضية، بين الكائن الحى والوسط المحيط به. وقد أدى هذا الافتراض المنهجى الى فتح الباب امام تطور علم النفس كعلم تحليلى. بل ان هذه القضية تنطوى على خطوة أبعد من ذلك، فطبيعة الافتراضات التى يتبناها العالم السلوكى بشأن هذه العلاقات تحدد طبيعة الطرق التى يبتدعها لدراسة الظواهر السلوكية وقضاياها. من ناحية اخرى، نُهبت زمرة برلين من علماء النفس الجشطالت الى رفض دور كل من البيئة والخبرة السابقة في بناءة الادراك أو الى اختزال هذا الدور الى الحد الأدنى — فالنظريات الجشطالتيّة نظريات «لاتارخية». ومن ثم اعتمدت طرقهم في دراسة الادراك على اشكال بسيطة، خطية، أو ذات بعدين، وأشكال بغير ذات معنى، وعادة ماتكون باللونين الابيض والاسود. ومن الصعب ان تمكنا هذه الشروط المنهجية من تكشف الدور المعقد والبعيد المدى الذى تلعبه الخبرة في تنظيم الادراك، وهذه الخبرة هي نتاج التفاعل بين الكائن الحى وبيئته.

أما علماء النفس التجريبيون، فيتنون اتجاهين منهجين رئيسيين نحو البيئة: ١ - التجريب في «بيئة معملية»، حيث يتعذر اجراء التجارب على الظواهر كما تجرى في الواقع بشكل أو بآخر، ٢ - التجريب الطبيعى، أو التجريب في البيئة الواقعية، ويقوم على اجراء التجارب وادخال المتغيرات التجريبية على الظواهر موضوع الدراسة في الظروف والواقف الطبيعية، لافي الظروف المصطنعة «المختزلة» البعيدة عن الواقع الحى. ومن هذه التجارب على سبيل المثال، دراسات «هب» المبكرة (١٩٤٩، ص ٢٩٦ - ٢٩٩) عن تأثير «البيئة غير العلمية» (Non labo ratory environment) في إثراء سلوك الحيوانات

والواقع ان استراتيجيات تبسيط الظواهر السلوكية، كما جرت في العلوم المعملية، تواجه علماء النفس بمشكلات جادة. فمن السهل التسليم بأن المواقف المحكّمة من حيث الضبط التحريري تمثنا بيانات ذات دلالة بالغة بالنسبة لعلم

النفس. بيد أن «برونسفيك» (١٩٥٦) يتشكك في هذا الافتراض استنادا الى مفاهيمه عن «التصميم التمثيلي» (Representative design) و «الصنق الايكولوجي» (Ecological validity). فلكي نتوصل الى بيانات موثوق بها تساعدنا على التنبؤ بالسلوك خارج المعمل. فان مواقف الملاحظة داخل المعمل ينبغي ان تمثل في جوانبها الاساسية المواقف غير للمعملية التي يرام تعميم النتائج عليها. وهذا التمثيل يستند بطبيعة الحال الى البنية الشكلية أكثر مما هو الى العناصر الجوهرية.

وهكذا تتطلب الدراسات النفسية الخاصة بالبيئة بلورة نظام من المفاهيم الامبيريقية المشتقة من الملاحظات التجريبية أو شبه التجريبية، التي توجه الى تحديد «متغيرات مرجعية» (Criterion Variables) (تميز بين الفئات المختلفة من البيئة وفعل مثيراتها المتباينة على الكائن الحي.

البيئة كمحدد للسلوك:

من القضايا المحتدمة في علم النفس بين انصار كل من البيئة والوراثة «قضية الطبيعة والرعاية» (Nature-Nature issue) (كمحددات للسلوك. ومع ذلك، يكاد يستقر الفكر السيكلوجي على ان الفرد هو نتاج لتفاعلات لا تحصى بين معطياته الوراثية و بيئته الفيزيقية والاجتماعية الثقافية. فليس هناك دليل على ان الوراثة ابلغ اهمية من الرعاية والبيئة. وللوكد أنه ليس ثمة دليل على انها اقل اهمية. ان الوراثة (النمط الداخلى) (Genotype) تفرض حدود النمو الممكن، وتحدد البيئة مدى النمو الحقيقى (النمط الخارجى او الظاهرى) (Phenotype) داخل تلك الحدود (ب. دبزنسكى، ١٩٦٢). ومن الخطأ لذلك تعميم آثار البيئة أو آثار الوراثة، لانه ليس لاي منهما وجود مستقل عن الاخر. العلاقة انن بين الوراثة والبيئة، بين المحددات الوراثية والمحددات البيئية للسلوك، علاقة تفاعل: علاقة وظيفية متبادلة بين الاستعدادات الطبيعية) (Predispositions) والامكانات الكامنة في الفرد من ناحية، وما يياشره الوسط البيئى من مؤثرات متعددة على هذه الاستعدادات الكامنة (Potentialities) حتى يستثيرها ويلورها و يوظفها في وقع حياة الفرد والجماعة من ناحية اخرى.

يتضح هذا التفاعل الوظيفي في البحث في محددات بناء الشخصية الانسانية كما يحددها أئمة نظريات الشخصية. فلم يدع «هنرى موراي» على سبيل المثال، في

كتابته الفريد «استكشافات في الشخصية» (١٩٣٨) أن سلوك الفرد يمكن تفسيره في ضوء المعرفة بما لديه من حاجات أو بنية شخصيته، ولكنه يعتبر السلوك - كما هو الحال في نظام ليفين - دالة لخصائص البيئة الى جانب خصائص الشخص... «فالكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه ينبغي ان يوضعا معا في الاعتبار»، وأن «التفاعل بين هذا الفرد و بيئته هو وحدة قصيرة مقنعة للبحث في علم النفس» (موراي، ١٩٣٨، ص ٣٩ - ٤٠).

فالبينة -وفقاً لما يذهب اليه موراي - تستطيع ان توفر الدعم اللازم للتعبير عن الحاجة، او ان تكون مليئة بالحواجز التي تعوق السلوك الموجه نحو الهدف. ومن شأن «الضغط» البيئي (Environmental "press")، الذي يعمل في تفاعل مع «الحاجة»، ان يحدد مدى طول فترة «الحدث السلوكي»، أو مدى الزمن النفسي اللازم لتحقيق الهدف. ولقد سعى موراي ايضاً، مقتنياً أثر لفين، الى تمييز البينة المدركة (ضغط بيتا) (beta press) Perceived environment objective (عن البينة الموضوعية (ضغط الفا) environment (alpha press)) .

والسؤال: ماذا تعنى البينة كمحدد للسلوك؟ البينة مفهوم مركب ينطوى على جوانب عديدة، وعلى التفاعل الديناميكي لهذه الجوانب مع بعضها الآخر. فهذا المفهوم يعنى البينة الطبيعية بما تتضمنه من مناخ وتضاريس ومصادر للثروة والغذاء وغير ذلك من جوانب العالم الطبيعي المحيط بالانسان، كما يعنى هذا المفهوم ايضاً البينة الاجتماعية الثقافية التي تتضمن الافراد الاخرين والجماعات والعادات والقيم والموضوعات التي من صنع الانسان، وهكذا.

البينة الطبيعية: يعيش سكان الارض في ظروف جغرافية متباينة تؤثر في النشاط الانساني. وتتضمن هذه الظروف خصائص الموقع (داخلي، ساحلي، متناهي، متقارب)، أو التضاريس (سهول، جبال، صحارى) او المناخ (حار، معتدل، بارد، جليدي). كما تتضمن العوامل الجغرافية مدى ما يتوفر في البينة من ثروات طبيعية (معادن، بترول، مراعى، وغير ذلك). ولا شك أن هذه العوامل الجغرافية تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه السلوك الانساني، لانها تحدد النشاط المادية والسكانية وظروف العمل المتاحة في المجتمع.

المناخ والتضاريس: الانسان كنوع قابل للمواءمة مع الظروف البيئية المتباينة، يتعرض لتغيرات فسيولوجية تكيفية اذا توطن في ظروف بيئية متطرفة أو حتى غير

ملائمة من حيث المناخ والتضاريس. وهذه القدرة على اللوامة قد غدت من الاعتبارات الهامة في محاولات الانسان لقهر الفضاء.

ورغم افتراضنا أن تأثير المناخ والتضاريس على النمو النفسي للسكان ليس ضئيلا، إلا أن هذا التأثير لا يزال يكتنفه بعض الغموض. فليست لدينا اجابات قاطعة لاسئلة مثل: هل تؤدي النشأة في غابات مدارية الى سمات شخصية مختلفة عن النشأة في سهول مفتوحة؟ أو هل تختلف سمات الشخصية بين الافراد في المناطق الباردة عن المناطق الحارة؟

في احدى الدراسات القليلة في هذا الشأن، يقرر «ماكيلاند» (١٩٦١) انه قد وجد ان دافعية الانجاز تعظم في المجتمعات التي يتراوح فيها معدل درجة الحرارة بين ٤٠ - ٦٠ درجة. وتذهب هذه الدراسة ايضا الى ان البرد والشتاء الطويل المظلم يجبران تأثيرا باعثا على الاكتئاب لدى السكان الذين يعيشون بالقرب من المنطقة القطبية الشمالية. ومع ذلك، فإن الدراسات النفسية المنظمة في هذا المجال لازالت ضئيلة.

المصادر والامكانيات المتاحة: تلعب المصادر المتاحة الطبيعية منها او التي من صنع الانسان، دورا هائلا للغاية في نشاط السكان وفي توظيف طاقاتهم وتوجيه سلوكهم. ولكن وفقا لتقديرات الامم المتحدة، يعيش ثلثا سكان العالم في «مناطق اقل ملائمة للنمو»، حيث يعانون من نقص في الغذاء الملائم والسكن والرعاية الطبية. ومن شأن الظروف الطبيعية غير المواتية أن تفرض معوقات أمام امكانيات النمو الانساني سواء من الناحية الجسمية أو الاجتماعية أو النفسية. مثل هذه الظروف الضاغطة قد تسبب «احباطات» لأعضاء المجتمع لانه لايتيسر معها اشباع للحاجات ومع ذلك، من الصعب ان نصل الى نتائج قاطعة في هذا الشأن. ففي بعض الجماعات يبدو الاطفال بدرجة طيبة من التوافق النفسي رغم الظروف القاسية من الحرمان البيئي.

كثافة السكان: لقد كان حجم سكان العالم في عصر الامبراطورية الرومانية يقدر بحوالى ٢٠٠ مليون نسمة، وفي القرن السابع عشر بعد الميلاد كان يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون نسمة، واليوم يزيد سكان العالم عن هذا الحجم بحوالى سبع مرات، ومن المتوقع أن يزداد الى الضعف مع مطلع القرن الحادى والعشرين. ومن المحتمل لذلك أن عدد الاشخاص المحيطين بنا سوف يكون عاملا هاما في البيئة الطبيعية وفي متطلبات التوافق المفروضة علينا.

ولقد كان تأثير الكثافة السكانية على النمو والسلوك الانسانيين موضوعا لدراسات منظمة. وهنا يفترض الباحثون أن الاطفال الذين ينشأون في مناطق مستقرة قليلة في كثافة سكانها سوف يلقون نماذج من المشاركة والتعاون والتواد والدراسة والرعاية الصحية تختلف الى حد ما عن الاطفال الذين ينشأون في مناطق متوسطة أو مزدحمة من حيث الكثافة السكانية.

وحتى حينما تكون المصادر الطبيعية مواتية للجميع، فإن للأزدحام السكاني تأثيراته السلبية على الافراد. يتضح هذا من دراسة تجريبية تبعث على الاهتمام قام بها «كالهون» (١٩٦٢) على مجموعة من الفيران في المعمل، حيث سمح بازدياد عدد الفيران في مساحة ضيقة. ورغم توفير الغذاء للملائم والمواد اللازمة لبناء الجحور، فقد وجد دلائل عالية على نمو مظاهر السلوك المرضي Behavior pathology لدى الذكور والاناث على حد سواء.

ومن الطبيعي أن مثل هذه النتائج المشتقة من تجارب علم النفس الحيواني لا تجيب على السؤال الخاص بماهية تأثير الكثافة السكانية على الانسان. فالانسان بمقدراته المتعاطفة على التعلم والتغير يستطيع مواجهة مثل هذه الصعوبات. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات (سبيتز، ١٩٦٢) الى بعض مظاهر التماثل بين النماذج المرضية التي تطورت عند الفيران من ناحية واشكال السلوك المرضي الذي يلاحظ في المدن المزدحمة بالسكان من ناحية أخرى - وخاصة، النشاط الزائد عند بعض الافراد والانسحاب المرضي وظاهرة الاغتراب عند البعض الآخر.

ولاشك أن علم الايكولوجيا، الذي يدرس الانسان في علاقته بكل ما يحيط به، سوف يساعدنا على التوصل الى اجابة على الكثير من أسئلتنا المتعلقة بتأثير بيئتنا الطبيعية.

البيئة الاجتماعية: ثقافية: وفيها تتبلور القوى والمؤثرات البيئية في تشكيل النمو النفسي عند الافراد وفي تحديد أنماط السلوك لديهم.

والواقع أن مفهوم البيئة لا ينفصل عن مفهوم الثقافة. فالمؤثرات البيئية تتجسد في «أسلوب حياة الجماعة»، الذي هو مفهوم الثقافة.

فلذا كان الانسان يتلقى وراثته الجينية (Genetic heritage) كناتج نهائي لملايين السنين من التطور البيولوجي، فانه يتلقى كذلك وراثته الاجتماعية الثقافية (Sociocultural heritage) التي هي الناتج

النهائى لآلاف السنين من التطور الاجتماعي. وإذا كانت هذه الوراثة تختلف بشكل درامي من جماعة ثقافية إلى جماعة أخرى. فإن المجتمعات المختلفة تشترك في خصائص ثقافية عامة تعكس ما يمكن تسميته بالثقافة الإنسانية. فلكل جماعة على سبيل المثال، لغتها وعاداتها وقيمتها وتركيبها الأسري والاجتماعي، كما أن لها فنونها وآدابها ورموزها. فعناصر الثقافة هذه تتطور في سياق التفاعل بين المجتمعات وليس فحسب داخل المجتمع الواحد، بهدف إشباع الحاجات الإنسانية.

هذه الأهمية البالغة للثقافة في تشكيل النمو الإنساني تلخصها علة الاجناس «مارجريت ميد» (١٩٥٢) على النحو التالي:

«..... أن توظيف كل جزء من الجسم الإنساني يتشكل بواسطة الثقافة التي ينشأ فيها الفرد - ليس فحسب من حيث الغذاء وأشعة الشمس والتعرض للأمراض والأوبئة والكوارث وغير ذلك، ولكن أيضا وفقا للطريقة التي يتم بها تغذيته وتربيته على النظام، ملاطفته وإيوائه الفراش، عقابه واثابته...»

«لذا تعد الثقافة عنصرا أساسيا في نمو الفرد، تتمخض عن نمطين من توظيف سلوكه.. يختلف في النوع عن الأفراد الذين يجري تطبيعهم اجتماعيا داخل ثقافة أخرى» (ص ٣٧٧ - ٣٧٨).

فكل مجتمع يعلم أطفاله بطريقة منظمة - مفاهيمه وقيمه وما يشبه من أنماط سلوكية مرغوبة، بغية تكوين أعضاء الجماعة الذين يستطيعون الحفاظ عليه وعلى استمرارية ثقافته وتطورها. هذا التعليم المنظم يحقق درجة كبيرة من التماثل بين أعضاء المجتمع ويميل إلى إقرار نمط أساسي من الشخصية لذلك المجتمع المعين، يطلق عليه «الشخصية الانموذجية» (Modal Personality National Character) (١).

إلا أنه بجانب هذا التماثل، تؤدي عملية التطبيع الاجتماعي وتأثير الفرد بالثقافات الفرعية في المجتمع إلى تغايرات فردية في نماذج الشخصية. ويعني ذلك، أن المحددات الثقافية في بناء نماذج شخصية أعضاء المجتمع تخضع إلى حد كبير لمبدأ «الوحدة مع التنوع» - تفرد الشخصية في سمات متميزة وتوحدتها داخل نسق النموذج الاجتماعي الثقافي للشخصية.

وهكذا، بالرغم من أن البيئة - كمفهوم أساسي في تحديد متغيرات الظاهرة النفسية - قد تضمنتها أولى كتب علم النفس الاجتماعي التي ظهرت في عام ١٩٣٥ تحت إشراف «كارل مورشيسون» (١)، وبالرغم من أن النظريات والدراسات النفسية قد

(١) تضمن كتاب «مورشيسون» (١٩٣٥) دراستين: الأولى عن «البيئة الطبيعية» (ف. شيلفورد)، والثانية عن «الثقافة المادية» (ك. و. يسلمر).

أفردت لها مكانة خاصة في انظمتها المعرفية وفي تصميماتها المنهجية، الا ان «علم النفس البيئي» لم يتبلور كأحد أفاق العلوم النفسية وك ميدان للبحث الا منذ الخمسينات من القرن الحالي خاصة.

موضوع علم النفس البيئي

وموقعه من الانظمة المعرفية المعنية

يستند مفهوم «علم النفس البيئي» (Environmental Psychology) الى ما يخطو عليه مصطلح «بيئة» من معاني ودلالات غنية اكتسبها من خلال الجهود العلمية العديدة لتحليل خصائص البيئة بما تتضمنه من مظاهر طبيعية وأخرى متأثرة بالانسان. ويرتبط هذا المفهوم كذلك بفروع علمية مختلفة، منها علوم العمارة وهندسة المناظر (٣) والتصميمات الفنية والتخطيط الاقليمي وتخطيط المدن، حيث يقوم بين هذه العلوم ترابط وثيق يجمعها تحت مصطلح عام هو «التصميم البيئي» (Environmental design) (ديجس، ١٩٦٦، ستوروستي، ١٩٦٦). وبالإضافة الى ذلك، يلتحم علم البيئة - وهو دراسة الجوانب الطبيعية من البيئة - مع علم الفسيولوجيا البيئية (Environmental Physiology) (فولك، ١٩٦٦) ومع علم الاجتماع البيئي (Environment Sociology) (جوتمان، ١٩٦٧). ويمثل علم النفس المعماري (Architecture Psychology) (بايلي، برانش، تايلور، ١٩٦١، تايلور، بايلي، برانش، ١٩٦٧)، رغم انه محدود في تطبيقاته، وعلم النفس الايكولوجي (Ecological Psychology) (باركر، ١٩٦٥)، رغم انه يولى للبيئة الطبيعية اهتماما أقل، نظامان وثيقا الصلة بعلم النفس البيئي، حيث تناولا جوانب هامة من البحث في هذا الميدان الجديد.

و يدخل «علم النفس البيئي» مع هذه الانظمة العلمية في علاقات متبادلة بشكل أو بآخر. والسؤال الآن: ماذا يعنى مفهوم علم النفس البيئي؟ نتضح الاجابة على هذا السؤال من العرض التالي:

البيئة: الطبيعية اليومية:

من الروايات ذات الدلالة في أدب علم النفس تلك التى يذكرها «كوفكا» في كتابه «مبادئ علم النفس الجشطالتي» (١٩٣٥) عن أسطورة المانية:

(٢) هندسة المناظر (Landscape architecture): فن تعديل أو تحسين خصائص ومظاهر المناظر الطبيعية والشوارع والمباني والحدائق وغيرها بحيث تطبع في نفوسنا أثرا طيبا وتثير احساساتنا الجمالية .

«ذات مساء في شتاء قارس ووسط عاصفة ثلجية عاتية، وصل رجل يمتلك صهو جواد الى فندق صغير، وهو سعيد بأنه قد وصل الى مأوى بعد ساعات وهو راكب في سهل تكتسحه الرياح وتغطي طبقات الثلج فيه كل الطرقات والمعالم. وما أن رآه صاحب الفندق الذى جاء الى الباب حتى حملق فيه بدهشة وسأله من أين قد جاء؟. وأشار الرجل الى الاتجاه الممتد مباشرة من الفندق. فما كان من صاحب الفندق الا ان بادره، وبنجرة مفعمة بالفزع والتعجب بالقول: الا تعرف انك قد طفوت راكبا عبر بحيرة كونستانس؟» (كوفكا، ١٩٣٥، ص ٢٧).

لقد استخدم «كوفكا» هذه الرواية لى يميز بطريقة درامية بين «البيئة الجغرافية» (Geographical environment) ، وهى بحيرة كونستانس المغطاة بالجليد، و«البيئة السلوكية» (Behavioral environment). وهى السهل المغمور بالثلوج كما أدركه الشخص المسافر. ويشير كوفكا بايجاز بارع الى أن سلوك الفارس يتمثل في «أنه يطفو فوق سهل، وليس في أنه يطفو فوق بحيرة». وتفترض صدمة المسافر العميقة بشأن تعلم التمييز بين البيئة السلوكية والبيئة الجغرافية، ان اتجاهه الكلى في الرحلة كان يختلف بشكل ملحوظ اذا كان قد وعى بأن بحيرة كونستانس توجد تحت حوافر حصانه.

نلك هو موقف علم النفس. فعلم النفس العلمى لم يبع الا قليلا، وحتى فترة قريبة، بالبيئة الطبيعية، مثل تلك البيئة التى تحيط ببحيرة كونستانس، فكان وعى علم النفس في ذلك أشبه بوعى هذا الفارس بالبحيرة ذاتها.

وجريا على مثال كوفكا، من المحتمل ان ينشأ تباين هائل بين البيئات السلوكية لمنطقة من المناطق — كبحيرة كونستانس — لدى المواطنين أو السياح، سكان الجبال أو السهول، سكان السواحل أو الدواخل، والسكان الذين ينتمون الى خلفيات ثقافية أو مستويات اقتصادية مختلفة، وهكذا. وتعد دراسة طبيعة وتطور الادراك: لواعى البيئة الطبيعية اليومية أحد المهام الرئيسية لعلم النفس البيئى.

ومن ناحية اخرى، فان هذه المنطقة الجغرافية، التى كانت موضوعا للرؤية السيكولوجية عند كوفكا في عام ١٩٣٥، قد خبرت تغيرات بيئية عميقة — بعضها يعزى الى عوامل طبيعية، والاخرى الى اعمال وانشطة انسانية يمارسها سكان هذه المنطقة وزوارها. وهذه التغيرات الاخيرة الموجهة بالانسان قد تأخذ مظاهر ايجابية مثل التصميمات والتشييدات العمرانية، أو مظاهر سلبية مثل التلوث. وفي ذلك يتبدى

تأثير جهد الانسان وأفعاله على البيئة الطبيعية. وتقع دراسة هذا التفاعل بين الانسان والبيئة الطبيعية داخل نطاق علم النفس البيئي.

ولكن انماط السلوك الانساني التي يدرسها علم النفس البيئي لا تجعل منه ميدانا محدودا منعزلا بذاته، وانما يتحدد هذا المستوى الذي به ندرس البيئة التي يقع فيها السلوك الانساني. فالبيئة التي تتراوح من البيئة الطبيعية الى تلك التي تتأثر بالانسان، ومن البيئة على نطاق واسع الى البيئة على نطاق ضيق — موضوع للدراسة عند الجغرافيين والفيزيائيين والكيميائيين والمهندسين والباحثين في هندسة المعمار وتخطيط المدن والاقليم واستغلال المصادر الطبيعية. وما تصل اليه هذه الانظمة المعرفية من نتائج وحقائق يجرى توظيفها بشكل او بآخر في علم النفس. ومن ناحية أخرى، فإن ما يصل اليه علم النفس من مبادئ وقوانين تحكم السلوك الانساني، انما يفيد منه الباحثون في هذه المجالات.

البيئة والسلوك:

موضوع علم النفس البيئي هو السلوك الانساني كما يتعلق ببعض مظاهر البيئة وخصائصها وامكاناتها، أي السلوك الانساني كما يتعلق، على سبيل المثال، بمصادر الثروة الطبيعية، او بالموقع الجغرافي، أو بالسهول والجبال، أو بالسواحل والدواخل، أو بالشوارع الواقعة في قلب المدينة، او بتنظيم المباني، وغير ذلك.

ورغم ان مصطلحي «بيئة» و «بيئي» يستخدمان كثيرا في علم النفس، الا انه لم يول للبيئة الطبيعية ماتستحقه من اهتمام منظم. بل كثيرا مايستخدم مصطلح «بيئة» على نحو واسع ليشير الى اى مؤثرات تقع خارج الكائن الحي. ففي قضية الوراثة — البيئة، على سبيل المثال، يذهب انصار البيئة الى رفض المتغيرات الوراثية تقر يبا، ليحلوا محلها ليس فحسب متغيرات البيئة الطبيعية، ولكن ايضا كل المتغيرات للواقعة خارج الكائن الحي والتي تؤثر في نموه.

فالخصائص الكلية للبيئة الطبيعية هي التي ينبغي ان يهتم بها الباحثون في علم النفس البيئي، بقدر ما تعتبر «الخصائص الكلية للسلوك هي أساسا موضوع اهتمام علماء النفس» (تولمان، ١٩٣٢، ص٧). أي انه اذا كان «تولمان» يركز على السلوك الكلي (Behavioral quomolar) كموضوع لعلم النفس، فإن هذا يتطلب منا ان نضع في الاعتبار كافة المؤثرات الطبيعية للسلوك الكلي، ونعنى بها «البيئة كخلفية كلية» (Environment quomolar).

وقد تتأثر موضوعات الدراسة المنظمة لتفاعل السلوك الانساني الكلي مع البيئة الطبيعية الكلية بالاطار الثقافي للاتجاهات والتقاليد البيئية الذي يجرى فيه هذا التفاعل. فما هي علاقة الانسان بالارض والطبيعة؟ في هذا يقرر «كلوكهوهن وستروديك» (١٩٦١) أن هذه العلاقة تمثل واحدة من المشكلات الانسانية التي ينبغي ان يجد لها الانسان في كل العصور حلا من الحلول. و يميز «كلوكهوهن وستروديك» في ذلك ثلاث حلول رئيسية:

- أ - خضوع الانسان للطبيعة وسيطرتها عليه.
- ب - السيطرة على الطبيعة.
- ج - الانسجام مع الطبيعة.

ومع ان المجتمع يتأثر بهذه التغيرات الثلاث مجتمعة، الا انه قد يسيطر اتجاه معين على المجتمع خاصة في مراحل معينة من تطوره التاريخي.

فقد وجد «جلاكين» (١٩٦٧)، في استعراضه لتاريخ الفكر الغربي عن الطبيعة والثقافة منذ الحضارة الاغريقية حتى القرن الثامن عشر، ثلاث أفكار عامة متكررة:

- أ - فكرة التأثير البيئي.
- ب - فكرة الانسان كعامل جغرافي (Geographic agent).
- ج - فكرة الارض المصممة (Designed earth).

ومن الواضح ان ثمة تقارب بين هذه المفاهيم الثلاث وتلك التي حددها كلوكهوهن وستروديك. ففكرة التأثير تذهب الى أن المناخ ومظاهر سطح الارض والترربة وغيرها من المعالم الجغرافية لمنطقة من المناطق تؤثر بقوة في طباع الناس وثقافتهم ومناشطهم. بل وقد يكون تأثيرها حتميا. و يأخذ مفهوم الانسان كعامل جغرافي منحى مضادا - فرغم ان هذا المفهوم يؤكد على سيطرة الانسان على الطبيعة كما يتمثل ذلك في التصنيع ووسائل المواصلات وترويض مظاهر الطبيعة، الا أنه قد صار يعطى للعامل البشري الدور الحاسم في تقويعه على الارض وسيطرتها عليها. أما فكرة الارض المصممة فتجسد مبادئ الاتساق والكلية في نظام العلاقات بين الانسان والكلينات الحية والارض، بل وتبرز هذه الفكرة في تحديد علم الايكولوجيا البشرية (Human ecology).

و يمثل كل نموذج من نماذج هذه التفاعلات بين السلوك الانساني الكلي

والبيئة الطبيعية الكلية محورا لاتجاهات معينة للبحوث العلمية. فالتأثير البيئي يمكن ان يتكشف اذا تناولنا السلوك الانساني كمتغير تابع والعوامل البيئية كمتغيرات مستقلة. وعلى العكس من ذلك، توجه فكرة الانسان كعامل جغرافي بعض البحوث العلمية التي تتناول العوامل السلوكية كمتغيرات مستقلة والخصائص البيئية كمتغيرات تابعة. أما مفهوم الارض المصممة، والذي يركز على التفاعل المتبادل بين البيئة والسلوك، فيؤكد على التحليل المتعدد الجوانب لانظمة واسعة من المتغيرات السلوكية والبيئية، وهو مايتضح في الدراسات الايكولوجية المعاصرة. وهذه الاتجاهات الثلاث تنعكس بدورها على البحوث النفسية البيئية.

السلوك الانساني في البيئة الطبيعية

التوجه السلوكي في علم الجغرافيا:

كيف يرتبط السلوك الانساني بعلم الجغرافيا؟ لقد كان الاهتمام التقليدي لعلم الجغرافيا هو دراسة سطح الارض ووصف عناصره وتوزعها، وفهم الطبيعة المتغيرة لمعالمه، وأثر الظروف الطبيعية على النشاط الانساني (اكرمان، ١٩٦٢). ولكن تطور علم الجغرافيا قد صار يدخل الجانب الانساني كمتغيرات اساسية في تفسير الظواهر البيئية.

يمكن تتبع نشأة التوجه السلوكي في علم الجغرافيا الى القرن الماضي، حينما ظهر الجدل بشأن دور المؤثرات البيئية في المجتمع والنشاط الانساني. ولم يكن الاهتمام بالتوجه السلوكي مرتبطا بعلماء النفس، بقدر مايرجع الى علماء التاريخ والجغرافيا في القرن التاسع عشر، حيث وجدوا في البيئة الجغرافية عوامل هامة تؤثر في تاريخ المجتمعات وفي عادات وطباع الشعوب.

بيد ان اقرار التوجه السلوكي في علم الجغرافيا قد خضع لجدل، احتدم حتى وقتنا الحاضر، بشأن قوة المؤثرات البيئية كمحددات للسلوك الانساني، قياسا الى العوامل غير البيئية كالثقافة والمؤسسات الاجتماعية والتكنولوجيا. وفي ذلك جرى اتهام أنصار البيئة على انهم من أنصار الحتمية البيئية (Environmental determinism).

لقد واجه أنصار البيئة نقدا كبيرا من الاحتماليين (possibilists) الذين ارتأوا البيئة على انها عامل خامل نسبيا، في حين أن الانسان هو العامل الفعال (سبراونت وسبراوت، ١٩٥٦). ورغم ظهور بعض الاتجاهات المتطرفة

لدى الاحتماليين الذين يتشككون في دور البيئة الطبيعية، الا ان الموقف المعتدل للاحتمالية البيئية (Environmental Probabilism) يعترف بتأثير العوامل الجغرافية على السلوك الانساني، ولكن يؤكد على ان دراسة اساليب التأثير الجيئى ينبغي ان تسبق دراسة هذا التأثير نفسه (سبراوت وسبراوت ١٩٥٦). فهذه الاساليب نادرا ما تكون مباشرة وفورية وملحوظة، ولكن غالبا ما يتداخل مع هذا التأثير سلسلة معقدة من المتغيرات المعرفية والاجتماعية. هنا يصبح التوجه السلوكى مدخلا ضروريا. «ففى البيئة السلوكية - كما يقرر «كيرك» (١٩٥١، ص ١٥٩) - تتكسب معالم الطبيعة قيما وامكانات قد تجتذب الافعال الانسانية او تتباعد عنها».

والمصدر الثانى لتطور حركة التوجه السلوكى في الجغرافيا، هو دراسة تأثير الانسان على البيئة الطبيعية. فالتشاطر الانسانى يمكن ان يتمخض عن نتائج هائلة بالنسبة للبيئة الطبيعية. وقد تنبه الى هذه المتغيرات الانسانية «جورج بركنز مارش» في كتابه «الانسان والطبيعة» في عام ١٨٦٤، الذى اثر بشكل قوى في الدراسات الجغرافية فيما يتعلق بفضل الانسان كعامل في تشكيل سطح الارض. وهنا تجد الجغرافيا نفسها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلوم السلوكية، كما ترتبط حاليا بالاقتصاد والجيولوجيا.

اما للمصدر الثالث لنضمين التوجه السلوكى في علم الجغرافيا، فيتمثل في «نظام المعرفة المتكاملة في الدراسات الجغرافية» (Geosophy) ويشير هذا المفهوم الذى يقدمه الجغرافى الأمريكى «جون كيركلاند رايت» الى «دراسة المعرفة الجغرافية من أية وجهة نظر او من كل جهات النظر» (رايت، ١٩٦٦، ص ٧).

والواقع ان تطور حركة التوجه السلوكى في الجغرافيا تشكل اعترافا بظاهرة يمكن ان يطلق عليها «انحسار البيئة الطبيعية». وفي ذلك يقرر «فرانكلين توماس» (١٩٢٥) فيما يتعلق بتأثير البيئة على المجتمع:

«رغم أن الناس قد تختلف فيما يتعلق بأهمية المؤثرات الجغرافية في المجتمع، الا أنهم ربما يتفقون على أن دور هذه التأثيرات يكون أكثر فعالية في الشعوب البدائية، في حين أنه في المجتمعات المتقدمة تقل أهمية للمؤثرات الطبيعية وتزداد أهمية العوامل النفسية والاجتماعية».

ويعمل علم النفس البيئى على دراسة هذه الحلقات او العمليات الوسيطة

كالتصورات والمعتقدات والاتجاهات والتفضيلات والقيم والعادات) بين السلوك الانساني والبيئة الطبيعية المنحسرة. ويؤكد «كامبل» (١٩٦٢) على أن هذه العمليات الوسيطة تشير الى كل من الفكر والعمل. ومن ناحية اخرى، تعمل الجغرافيا كحلقة بين علوم الارض والعلوم السلوكية (باروز، ١٩٦٣، أكرمان، ١٩٦٣)، وذلك باقامة الروابط بين هذه العلوم على أساس أنظمة علمية متكاملة.

المنظور الايكولوجي:

تتبع «مارستون وبيتس» (١٩٥٣) أصل مفهوم «الايكولوجيا»، ورده الى تصور «ارنست هايكل» عن تنظيم علوم الحيوان في عام ١٨٦٨ (٤). وكان يعنى بهذا المفهوم تلك العلاقات الوظيفية بين الكائنات الحية وبيئتها العضوية وغير العضوية، أو كما يسميها بـ «الفسيولوجيا الخارجية» (Outer Physiology) للكائنات الحية. ثم اخذ هذا المفهوم تتبناه ميادين ايكولوجيا النبات وايكولوجيا الحيوان، وتطور في أوائل القرن العشرين (هاولى، ١٩٥٠).

والسؤال الذى يطرح نفسه: اذا كانت هناك علوم ايكولوجية للنبات والحيوان، فلماذا لا توجد ايكولوجيا بشرية تدرس النظام الكلى للعلاقات القائمة بين الانسان والكائنات الحية الاخرى والبيئة الطبيعية، وتنتظر الى السلوك الانساني في علاقته بالنظام الايكولوجي (Ecosystem) الذى يمثل فيه الانسان جزءاً أساسياً ويرتبط به وظيفياً؟

لقد لقي تصور دارون عن وحدة الحياة والمكان اهتماماً كبيراً من كل علوم الانسان تقريباً: البيولوجيا (بيوس، ١٩٣٥)، الانثروبولوجيا (هيلم، ١٩٦٢، فريليش، ١٩٦٧)، الاجتماع (كوين، ١٩٤٠، هاوى، ١٩٥٠)، الجغرافيا (باروز، ١٩٦٣، أكرمان، ١٩٦٣)، علم النفس (باركر، ١٩٦٥، سيلز، ١٩٦٦)، بل وايضا علم التاريخ (ملاين، ١٩٥٠). فهذا المنظور الايكولوجي ينطوى على قيمة كبيرة في دراسة السلوك الانساني في علاقته الوظيفية بالبيئة الطبيعية.

والايكولوجيا البشرية هي منظور، أكثر من ان تكون نظاماً معرفياً محدداً، لدراسة السلوك الانساني الذى يمكن وصفه في هذا الصدد وفقاً للنواحي التالية:

أ - الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة الطبيعية: فمنذ تحديد

(٣) اشتق «هايكل» مصطلح «ايكولوجيا» (Ecology) من الكلمة اليونانية (Oikos) وتعني للوطن أو المأوى (Habitat).

«هايكل» للمنظور الايكولوجي. صار الاهتمام بدراسة «السلوك – البيئة» لا يقتصر على جانب واحد من التأثير في الآخر، وانما بالتفاعل بين هذين العاملين. بل ولقد اصبحت الايكولوجيا البشرية تتسع لتتضمن كلاما من البيئة الطبيعية، والبيئة التي من صنع الانسان (Man - made environment)، والبيئة التكنولوجية أو

«البيئة المشيدة» (Built environment) كما يسميها العلماء الانجليز (هولفورد، ١٩٦٥). و يؤكد بعض الجغرافيين على أن تأثير الانسان في البيئة قد صار عميقا وحاسما، بحيث انه «يمكن النظر الى قضية ثنائية الانسان – الطبيعة على انها بدعة عقلية ومناقضة للحقيقة، فلم نعد نتناول البيئة الطبيعية – البيولوجية للانسان على انها بيئة طبيعية» (هوايت، ١٩٦٦). فمن المعالم الاساسية للمنظور الايكولوجي التركيز على العلاقة المتبادلة بين الانسان و بيئته الطبيعية.

ب – الاهتمام بفكرة الكلية والتصميم المتعدد الاشكال: ويرجع ذلك الى ما يتصف به نظام العلاقات بين الانسان والكائنات الحية الاخرى والبيئة الطبيعية والمشيئة من تشابك وتعقيد هائلين. هنا يؤدي المنظور الايكولوجي الى «توحيد كل العلوم الانسانية وتمكين كل علم منها من أن يجد مكانه الملائم في دراسة معممة عن الانسان» (بيوز، ١٩٢٥). ولقد أفادت النظرة الكلية من بحوث الشخصية، من حيث انها أدت الى تطور في الاساليب الاحصائية الملائمة، وخاصة فيما يعرف بالطرق المتعددة الاشكال (Multivariate methods) في التصميم والتحليل والتي بها يمكن معالجة قدر هائل من المتغيرات. وفي ذلك أدى المنظور الايكولوجي الى تقدم عظيم في البحث في العلوم الانسانية حينما التحمت النظرة الكلية بالمنهج المتعدد الاشكال.

ج – الاهتمام في تقييم العلاقة بين الانسان والبيئة على أساس معالمها الوظيفية او التكيفية: ويرتكز تقييم هذه العلاقة على أساس نظرة بناءية تؤكد على دور الانسان في تغيير البيئة والارتقاء بها، والى أى حد قد تحقق هذا الدور وما هي معالمه.

د – الاهتمام بدراسة السلوك في وضعه الطبيعي وبالتوزع المكاني للظواهر السلوكية: فلا شك ان الاهتمام بعامل المكان يعد من المعالم الهامة للمنظور الايكولوجي، بحيث صار يجتذب علماء النفس المهتمين بإمكانية تعميم النتائج العملية لبحوثهم وتطبيقها على السلوك في الاوساط الطبيعية

(برونزفيك، ١٩٤٧، باركر، ١٩٦٥).

وفي هذا الصدد ينبغي ان تتجه الدراسات النفسية البيئية الى بحث مقومات ازكاء روح «الاحساس بالمكان» وتكوين الاتجاهات الايجابية البنائية نحو المكان.

و يرتبط بذلك ايضا اهتمام هذه الدراسات بالتوزيع المكانى للظواهرات السلوكية، وهو اهتمام صار يجتذب كذلك الباحثين في علم الاجتماع الحضري (تيودورسون، ١٩٦١). وقد أدت الصور للأخوة للكرة الأرضية من الفضاء الى تعميق الاحساس بنوعية المكان على الارض والى تدعيم النظرة الايكولوجية القائلة بأن السلوك الانسانى يحدث داخل سياق غير محدود من التباين البيئى.

هـ — الاهتمام بالمشكلات البيئية المعاصرة: ويتضح ذلك في اتجاه البحوث نحو دراسة عوامل اخلال الانسان بفاعلية البيئة ورونتها، ودراسة أسس ترشيد علاقة الانسان بالبيئة. وفي مقدمة هذه المشكلات الملحة في عالمنا المعاصر — تلوث البيئة، وهى مشكلات ترتبط اساسا بالسلوك الانسانى وبالتغيرات التكنولوجية في عالم اليوم (جينجز وميرفى، ١٩٦٦، هـ. كوداما، ١٩٧١). ومن ناحية اخرى، يجرى الاهتمام بالدراسات السلوكية التى تهدف الى حسن استخدام البيئة وتوظيفها لاجراض الترويح والاسترخاء (لوكاس، ١٩٦٦).

السلوك الانسانى في البيئة المصممة

التوجه السلوكى في تصميم البيئة وادارتها:

يبرز التوجه السلوكى في عمليات التصميم البيئى من الحقيقة التى تقر بأن الكثير من الجوانب الهامة والصعوبات الملحة التى تواجه المصممون يمكن تعيينها وحلها بالاستعانة بالعلوم السلوكية (الكسندر، ١٩٦٤). يتضح ذلك بشكل اكبر في رغبة المصممين في التوصل الى فهم أفضل للانشطة الانسانية التى يفترض ان يجرى تكييف البيئة المصممة لها (بايلى وآخرون، ١٩٦١، ماننج، ١٩٦٥، ستودر، ١٩٦٦، وارنر، ١٩٦٦، تيلور وآخرون، ١٩٦٧، سومر، ١٩٦٩).

وقد لقى التوجه السلوكى في عمل التصميمات البيئية تأييدا كبيرا ليس فحسب بسبب مايسديه من عون هائل في تهيئة بيئات طبيعية مرغوبة، ولكن ايضا

بسبب ما تباشره البيئة الطبيعية من تأثيرات عميقة في الحالات النفسية للأفراد وفي سلوكهم الاجتماعي (ليبمان، ١٩٦٨). ومن ثم ينبغي ان يضع المصممون في الاعتبار المترتبات الاجتماعية النفسية للقرارات الخاصة بالتصميمات، سواء بالنسبة لاستخدام الأرض (تشابن وهياتور، ١٩٦٦)، أو لعمليات تخطيط المدن (ألبارد، ١٩٦٩)، أو لتصميم المباني (لاندون، ١٩٦٦). وفي هذا يدعو «كالدويل» (١٩٦٣) الى تطوير ميدان متكامل لإدارة البيئة يتناول كل مستويات السياسة البيئية وأبعادها، ويشجع الدراسة المنظمة لاسسها السلوكية ولترتباتها.

السلوك كما يحدث في البيئات المصممة:

في عام ١٩٦٣ كرمت «الرابطة الامريكية لعلم النفس» (APA) «روجر باركر» على اسهاماته الفذة في علم النفس:

«لما قام به من ملاحظات متأنية على سلوك الاطفال في بيئتهم الطبيعية، أدت الى تصحيح وجهة علم النفس الذي صار عقيماً بنسب ما يسيطر عليه من نزعة الى دراسة شرائع مجتزأة مصنعة من السلوك. فلمدة ستة عشر عاماً دأب هو وزملاؤه على تتبع دراسة الاطفال من خلال خبراتهم في حياتهم اليومية العادية لكي يصل الى تفسير صائب من الناحية الايكولوجية لتواتر السلوك. وفي هذا تقدم كتبه الثلاث التى تعكس مشروع دراساته - وهى «يوم في حياة طفل» ("One Boy's Day") (١٩٥١)، و«الفرد الاوسط وأطفاله» ("Midwest and its children") (١٩٥٥)، و«ندافق السلوك» ("The Stream of Behavior") (١٩٦٣) - تفسيرات متعددة للاطفال الناشئين في مدن صغيرة بالولايات المتحدة وانجلترا أثرت بعمق في تحديد الفئات الوصفية التى سوف يستخدمها علم النفس ان أجلاً أو عاجلاً في تحليل السلوك».

لقد أدت دراسات باركر (١٩٦٠، ١٩٦٣، ١٩٦٣ ب، ١٩٦٥)، بتبنيه لطريقة الملاحظة الطبيعية للسلوك في مواقف طبيعية لكي يحصل على أوصاف صادقة ايكولوجيا، الى تطوير اتجاه لدراسة السلوك يرتبط خاصة بالبحث في علم النفس البيئي، وهو اتجاه يختلف عن الاتجاهات التى سادت في البحوث النفسية المعاصرة.

فاتجاه باركر يعتبر ايكولوجيا في أهدافه وطرقه. تتحدد أهدافه بدراسة الظواهر السلوكية كما تحدث في وضعها الطبيعي. أما التحدى المنهجى لهذا الاتجاه فيتمثل في الاحتفاظ بالجوهر الطبيعي المميز للأحداث السلوكية، دون ان

يتأثر هذا الجوهر بالطرق التى تدرس بها. وفي هذا يصور «باركر» عالم النفس على أنه اشبه بمحول الطاقة (Transducer)، الذى يسجل الظواهر السلوكية وينظمها، أى يتحدد دور عالم النفس بدراسة السلوك كما يحدث في موضعه الطبيعى (In situ) (باركر، ١٩٦٥). ويتطلب تحويل الظواهر السلوكية الى بيانات نفسية دون التغيير في الاحداث السلوكية المتوارة استخداما ماهرا للملاحظة كأداة قيمة في تسجيل الظواهر السلوكية بلا توجيه مصطنع يؤثر في تواترها بجوهرها الطبيعى (فنجز، ١٩٦٤، كامبل وآخرون، ١٩٦٦).

هذا الاتجاه الايكولوجى في دراسة السلوك الانسانى قد صار يجذب علماء النفس البيئيين والمصممين البيئيين. ويسعى بعض العلماء، مثل «اتلسون» (١٩٦٧) و«كوبر» (١٩٦٥)، الى ابتداء طريقة يربطون بها الدراسة الايكولوجية للسلوك في البيئات المصممة بعملية تصميم هذه البيئات. وفي ذلك يسعون الى ان يحصلوا من المصمم او فريق المصممين على الافتراضات والتوقعات السلوكية التى وجهت عملية التصميم، وأن يقارنوا هذه الفروض العاملة بنتائج التحليل الايكولوجي للسلوك في البيئات المصممة.

التحليل الايكولوجي للسلوك الانساني:

لا يختلف علم الايكولوجيا النفسية عن غيره من ميادين علم الايكولوجيا البشرية، الذى يحدد التوزيع المكانى والزمانى للظواهر. يتناول علم الايكولوجيا البشرية البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والانتروبولوجية والجغرافية بالتحليلات المختلفة (تيودورسون، ١٩٦١). ويفيد في ذلك من البيانات التى تقدمها هذه العلوم. فعلى مستوى البيانات التى يقدمها علم الاجتماع الحضرى، مثلا، يجرى الاهتمام بالتوزيع المكانى والزمانى للظواهر كما يتبين من البيانات الاحصائية، والسجلات الصحية، والسع الاقتصادية، ويتمخض عن هذا (أ) تحليل للتوزيع المكانى للأشخاص كما يجرى تصنيفهم وفقا للسن والجنس والزواج والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والتوزيعات العنصرية والصلابية، أو حتى وفقا للتشخيص السيكاترى (مثل معدلات الامراض العقلية أو الضعف العقلى، الخ)، (ب) أو تحليل للتوزيع المكانى للظواهر الاجتماعية كالأطفال المحرومين ثقافيا، الهجرة، انحراف الاحداث، الخ، (ج) أو للامكانيات الاقتصادية مثل استخدامات الاراضى وتجمعات المباني والجماعات المهنية. الخ. أما علم الايكولوجيا النفسية (Psychological ecology) فيركز على

التوزع المكاني والزمني للأنشطة اليومية التي يقوم بها الافراد، اى يهتم بتوزع الظواهر السلوكية اليومية.

ويمكن اجراء التحليل الايكولوجى في ثلاث اتجاهات تكشف عن الخصائص المكانية للسلوك الانسانى. وفيما يلى نعرض لهذه الطرق التحليلية:

أ - الخصائص المكانية للأنشطة الانسانية والخصائص السلوكية للمكان:

ان ما يتجمع من ملاحظات وفيرة عن بيئة مصممة في فترة معينة من الزمن يمكن تسجيلها وفقا لما يطلق عليه طريقة «رسم الخرائط السلوكية» (Behavioral mapping) (اتلسون، ١٩٦٧)، الامر الذى ييسر تنظيمها وتبويبها في مصفوفة توضح تردد أنماط الأنشطة في اماكن ومواضع معينة.

ويحدد مدى النشاط بعدد المواضع (أو المنطقة الكلية) التى يتواتر فيها النشاط على الاقل مرة واحدة خلال فترة الملاحظة، وتقاس شدة توزيعه المكاني - أى درجة تركزه أو انتشاره - عن طريق تسجيل تكرار الحدث السلوكى في مكان معين. وفي هذا قام «سريفا ستافا» (وهو عالم نفسى) و «جود» (وهو مهندس معمارى) بدراسة في عام (١٩٦٨) تهدف الى اجراء تحليل ايكولوجى للتفاعل الاجتماعى في ستة اجنحة بمستشفيات الطب النفسى. و يبين رسم خريطة التفاعل الاجتماعى داخل هذه الاجنحة ان معظم هذا التفاعل كان متموضعا حول أماكن التمرىض. اما دراسات «اتلسون» (١٩٦٧) فتوضح انه بعد تخصيص غرفة معينة «بیتشمس» فيها المرضى، انتقل تموضع التفاعل الاجتماعى الى هذه الاماكن، وكان ذلك اساسا لاستخدام اجراءات ناجحة في الطب النفسى الاجتماعى مثل اسلوب العلاج الجمعى.

فأى موضع في بيئة مصممة انما يتصف بخصائص سلوكية معينة تتحدد بكثافة السلوكية و بروفيل النشاط فيه. فمن التردد الكلى لانماط الأنشطة المختلفة في مكان ما يتجمع دليل أو مؤشر عن «الكثافة السلوكية» (Behavioral density) لهذا المكان. اما النطاق الذى تتواتر فيه الأنشطة المختلفة في مكان ما، فيكشف عن الدرجة التى تحدد مدى انتشاره في المكان وتصف مدى تردد انماط معينة من الأنشطة فيه - و يعرف ذلك بـ «بروفيل النشاط» (Activity Profile) المميز للمكان سلوكيا. ويتخذ «باركر

ورايته (١٩٥٥) من ثبات بروفيل النشاط محكماً لما يطلق عليه «مواضع السلوك» (Behavioral Settings)، وبه يحدد تجمعات معينة لأنماط سلوكية في مواضع أو أماكن معينة.

ب - السلوك المكاني:

يمكن تحليل «السلوك المكاني» (Locational behavior) للأفراد كما يقع في بيئة ما استناداً إلى التحليل الإيكولوجي الذي يحدد الأشخاص المتضمنين في كل حدث سلوكي في مواضع مكانية معينة. ويؤدي تحليل السلوك المكاني بدوره إلى تحديد النطاق المكاني للأنشطة والأنماط السلوكية المعينة التي يقوم الفرد بها وتميزها بهذا المجال المكاني.

وقد ابتكر بعض الباحثين طرقاً معينة لتحديد السلوك المكاني لدى الأفراد. فقد صمم «بينشيل» (١٩٦٧، أ، ب) جهازاً أسماه «بالهود وميتر» (٤) يسجل السلوك الإنساني كما يتكرر في مواضع مكانية معينة داخل نطاق حجرة أو صالة أو غير ذلك. وهذا الجهاز عبارة عن مجموعة من الأزرار الكهربائية الموزعة بنظام على أرضية المكان المراد تحديد تردد السلوك عليه. وتغطي الأرضية بسجادة تخفي الأزرار. وتتصل شبكة الأزرار بحاسب كهربائي في حجرة أخرى يسجل أي حركة في أي موضع بالحجرة. وقد استخدمت هذه الطريقة في معرض للفن أقامته جامعة كانساس لتحليل السلوك المكاني كما يتوجه نحو مواضع معينة بصالة المعرض ويتمركز فيها بدرجة أكبر، اجتذاًبا للوحات فنية معينة. وبذلك، يمكن استخدام هذه الطريقة في تقييم هذه الأعمال الفنية. وعلى هذا النحو، تستخدم لهذا الغرض أيضاً آلات: التصوير التليفزيوني والأفلام وغيرها.

ولا تقتصر دراسة السلوك المكاني على الأنشطة المتواترة داخل المباني، بل تمتد أيضاً إلى مجالات أوسع من البيئة. ففي دراسات إيكولوجية للأنشطة اليومية في البيئة الحضرية في نورث كارولينا بأمر يكا، قام «شابين» (١٩٦٧، ١٩٦٨) و «شابين وهياتاور» (١٩٦٦) بتحليل للتوزيع المكاني للأنشطة والأنماط السلوكية خارج المنزل، وتوصلوا إلى أن «التفسير المكاني» (Spatial accessibility)، الذي يتوفر مع موقع السكن وتميزه بإمكانية الاتصال داخل المكان وخارجه بالأماكن المختلفة، يعد عاملاً هاماً في فهم السلوك المكاني للسكان وفي حسن توظيفه والتنبؤ به.

(٤) (Hodometer) مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (Hodos)، أي للعبر.

ومن الناحية الاجتماعية، تكشف الدراسات الكثيرة التى أجريت على السلوك المكانى المتبادل كما يرتبط بالتفاعلات الاجتماعية (هال، ١٩٥٩، ١٩٦٣ أ، ١٩٦٣ ب، ١٩٦٤، ١٩٦٦، سومر، ١٩٥٩، ١٩٦٦ أ، ١٩٦٦ ب، لينتل، ١٩٦٥، وغيرهم) عن وجود درجة ملحوظة من النظام تكمن وراء هذه الانماط السلوكية. فقد وجد «سومر» (١٩٦٦)، على سبيل المثال، علاقة بين طبيعة تزاوط الجماعة والسلوك المكانى لأعضاء الجماعة، حيث لاحظ أنه إذا جلس بعض الزملاء على منضدة مستطيلة نجد أن الزملاء المتعاونين يجلسون جنباً إلى جنب، والزملاء المتحاشين يجلسون من ركن لآخر، في حين أن الزملاء المتنافسين يجلسون في مواجهة لبعضهم الآخر. ويؤكد «هال» (١٩٦٣، ١٩٦٤) أن الوعى بنظام السلوك المكانى يعد أحد الجوانب البارزة في التفاعل الاجتماعى اليومى، حيث أن للمكان متطلباته من معايير السلوك.

جـ - الخصائص البيئية كمتغيرات مسقلة:

من التطبيقات الوظيفية لتحليل السلوك في البيئات المصممة اتخاذ القرارات الخاصة بالتصميم ونماذجه. فعلى سبيل المثال، يضع التحليل الايكولوجى لمؤسسات الطب النفسى في الاعتبار متغيرات التشكل المكانى لانظمة النشاط فيها - تلك المتغيرات التى توجه المصممين في تشييد هذه المؤسسات بما يساعد على مواءمة سلوك النزلاء فيها مع مقتضيات الصحة النفسية. وبالتالي فإن المصمم بأدراكه لهذه البارامترات المكانية لانظمة النشاط بمساعدة عالم النفس الايكولوجى، يستطيع اتخاذ قرارات سليمة في وضعه للتصميمات الهندسية.

وفي هذا تخطلق دراسات علم النفس البيئى من الامكانية الهائلة للإنسان على التكيف مع الظروف البيئية، وهو ما يتضح مثلاً في استيعاب الإنسان لمتطلبات الحياة في المدن الصناعية في شمال أوروبا مع ظهور الثورة الصناعية (دوبس، ١٩٦٥). ومع ذلك فلم تتحقق عملية الاستيعاب هذه بدون صعوبات، تتمثل في بعض مظاهر سوء التوافق الناتج عن عدم مسايرة التطور في الجانب المعنوى للتغير السريع في الجانب المادى، وهو ما عبر عنه «وليم أو جبرن» في نظريته عن «الفجوة الثقافية» (Cultural Lag) أى أن ما حدث من مشكلات اجتماعية وسلوكية إبان عصر الثورة الصناعية مرده إلى هذه الفجوة حيث لم تكن المتطلبات السلوكية للبيئة الصناعية متفقة بدرجة كافية مع الانماط السلوكية للمتعودة لدى الناس في البيئة الزراعية.

أن الكثير من مظاهر سوء التوافق بين السلوك والبيئة يعكس تقديرات خاطئة يتخذها المصممون. و يتطلب علاج ذلك تحديدا دقيقا «للاهداف السلوكية» في شكل سياسة اجتماعية أو مهنية، ثم توصيفا محكما للترتيبات المكانية التي تزكي التفاعل الاجتماعي أو تعوقه (أوسموند، ١٩٥٧).

لذا، ليس بمستغرب أن ترتبط بحوث الهندسة البشرية ارتباطا وثيقا باهتمامات علم النفس البيئي. فإذا كانت هذه البحوث تهتم بدراسة العلاقة بين المتغيرات البيئية - كالتدفئة والاضاءة والتهوية ومستوى الضوضاء وتصميم الآلات - والمقاييس السلوكية الخاصة بالكفاية والتوافق (ماك كورميك، ١٩٥٧، فيتس، ١٩٥٩، مورجان، ١٩٦٣، وغيرهم) فإن هذا يعنى توسيع نطاق المتغيرات البيئية، من المتغيرات التي يدرسها علماء الفيزياء الى تلك التي يدرسها المصممون البيئيون، مثل تأثيرات اللون والشكل والأبعاد والترتيبات المكانية، بل وحتى نوعية البيئة. كذلك ينتقل اهتمام المصممين من البحوث ذات المتغير الواحد الى بحوث متعددة المتغيرات، مثل دراسة تأثيرات ظروف الاضاءة ومستوى الضوضاء ودرجة الحرارة مجتمعة (لانجيدون، ١٩٦٦، أ، يلز، ١٩٦٥، أ، هو بكينسون، ١٩٦٦).

هذا الارتباط بين المتغيرات البيئية والسلوكية يتضح أيضاً في حساسية الناس لخصائص معينة في البيئة، سواء كانت بيئة طبيعية او مصطنعة. وفي ذلك وجد «ماسلو ومينتز» (١٩٥٦) و «مينتز» (١٩٥٦) أن احكام المفحوصين التي تعكس حالات نفسية مختلفة لديهم (ضجر، تذوق، استفزاز) استجابة لصور أوجه بعض الاشخاص، كانت تختلف باختلاف حجات ثلاث جرت فيها هذه الاحكام. ومع ذلك فإن نتائج البحوث في هذا المجال قد تبدو متضاربة. فإذا كانت بعض الابحاث (كون، ١٩٦٧) لم تكشف عن وجود علاقة بين ألوان جدران الحجرات ومقاييس ادراك الأشخاص لبعضهم الآخر (Interpersonal Perception)، فإن «سريفا ستافا وبيل» (١٩٦٨) لم يجدا فروقا في السلوك الاستقصائي (Exploratory behavior) لدى الزوار في معرض للفن حينما جرى تغيير الجدران والسجاد من اللون البيج الفاتح الى اللون البني الغامق.

أن بحوث «البيئة - السلوك» ينبغي أن تضع في الاعتبار كذلك تعدد المتغيرات البيئية، مثل موقع المكان والكثافة السكانية وأثرها على السلوك وعلى العلاقات بين الأشخاص.

ترتبط الدراسات التي اهتمت ببحث تأثير تقارب الأشخاص مكانيا على نماذج صداقاتهم باستراتيجيات تصميم البيئة، لأن تخطيط الموقع، بما فيه من تنظيم

للشوارع والمرافق والمنازل والشقق والحجرات وغير ذلك، يحدد درجة التقارب المكاني بين "السكان وما ينشأ بينهم من تفاعل اجتماعي (جوتمان، ١٩٦٦). ومن الطبيعي انه حينما يتوفر امام الافراد حرية اختيار المكان، فان استعدادات الشخصية وغيرها من العوامل قد تؤول بهم الى اختيار المواقع التي يعتقدون انها ستيسر من تفاعلهم الاجتماعي او تحد منه. فقد وجد «ويلز» (١٩٦٥)، في دراسة سوسيومترية أجريت على بعض الموظفين الذين لم يختاروا موقع مكاتبتهم، ان معدل اختيارات الصداقة يزداد بين الموظفين المتقاربين مكانيا في مكاتب ومواقع العمل عما هو بين الموظفين المتباعدين مكانيا.

وتعنى هذه النتائج ان التقارب المكاني يعد من العوامل الاساسية الكامنة وراء التقارب الاجتماعي النفسي بين الاشخاص. وهذه النتائج قد أيدتها دراسات اخرى اجريت في مجالات مختلفة، مثل الثكنات العسكرية (بليك وآخرون، ١٩٥٦)، وبيوت الطلبة (فستنجر، ١٩٥١، فستنجر وآخرون، ١٩٥٠)، والمدن الجامعية (بريست وساوير، ١٩٦٧). ومع ذلك، فقد يوجه الى مثل هذه الدراسات بعض النقد، من حيث انها قد أجريت على جماعات متجانسة من حيث السن والاهتمامات والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، ولذا قد لا تنطبق النتائج على نماذج الصداقة التي يمكن تتبعها لفترة من الزمن في جماعات غير متجانسة (جانز، ١٩٦١، وبيير، ١٩٦٣ ب).

واهتمت بعض الدراسات (شميت، ١٩٦٣، هت، ١٩٦٦) بتأثير الكثافة السكانية، وما يترتب على ذلك من ازدحام وضوضاء وتلوث، على سلوك الاشخاص. وقد وجد «باركر وجومب» (١٩٦٤) أن المدارس المزدحمة لا توفر فرصا ملائمة ومتساوية لاسهام كل اعضاء الجماعة في مناشطها، وبالتالي يتباين سلوك اعضاء الجماعة من حيث درجة الاحساس بالانتماء لها.

هكذا، ادى المنحى الايكولوجي في دراسات علم النفس البيئي الى اثراء البحث في ميادين متعددة، مثل تصميم المصحات النفسية (ايسر وآخرون، ١٩٦٥، ايسر، ١٩٦٨، اتلسون، ١٩٦٧، سومر، ١٩٦٧)، ودور الحضنة ورياض الاطفال (شور، ١٩٦٣)، المدن الجامعية للطلاب (هسيا، ١٩٦٧، فان در رين، ١٩٦٧)، والمكتبات (سومر، ١٩٦٦) وغير ذلك من اشكال البيئات المصممة. وكان الاهتمام الاساسي لهذه الدراسات موجهها الى تحليل وقياس الخصائص المكانية للانشطة والخصائص السلوكية للاماكن والسلوك المحلى للافراد في البيئات المصممة، بهدف ترشيد الانماط السلوكية في هذه المجالات.

خلاصة وتعقيب

تناولت الدراسة الحالية احد الميادين التطبيقية الاساسية للبحث في العلوم النفسية، وهو ميدان جديد تفرضه التطورات التكنولوجية والمشكلات السكانية والبيئية المعاصرة، كما تحتمه الحاجة الى اقرار علاقة متوازنة بين الانسان والبيئة. ورغم ان هذا الميدان قد يبدو جديدا على البحث في علم النفس، الا ان علم النفس يتضمن في جوهره ومنذ نشأته كعلم حديث مفاهيم ومبادئ كثيرة تتعلق بالبيئة، كالعلاقة بين الوراثة والبيئة، والمحددات البيئية للسلوك وتكوين الشخصية وغير ذلك من الظواهر النفسية. وعلم النفس البيئي هو في حقيقته توظيف لنظريات وقوانين وفنيات علم النفس في دراسة علاقة الانسان ببيئته، سواء كانت بيئة طبيعية ام من صنعه.

ولما كان علم النفس في بحثه للظواهر النفسية لا ينطلق من كونها مجرد «افعال نفسية خالصة» (Pure Psychological Acts)، وانما على انها ظواهر معقدة متعددة المتغيرات والمؤثرات، فان طبيعة الظواهر النفسية لا تتكشف الا بتناولها في اطار نظام العلاقات المتبادلة بين العلوم المختلفة. وهنا يكون على علم النفس، في دراساته لظواهر البيئة ومشكلاتها، ان يتلاحم عضويا مع الانظمة المعرفية المعنية، وفي مقدمتها الجغرافيا والتصميم والتخطيط البيئيين، ادارة مصادرها الطبيعية والمحافظة عليها، العلوم التكنولوجية والهندسية، وغيرها مما تفرضه الظاهرة او المشكلة موضع الدراسة.

فليست موضوعات وقضايا علم النفس البيئي نظاما قائما بذاته، ولكنها نظام في جسم من المعرفة يتضمن انظمة فرعية لها جوانبها المادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكانية والحضارية، يؤثر فيها ويتأثر بها.

فعند التعرض لاي ظواهر مركبة، كتلك التي يتناولها علم النفس البيئي، ندرسها كنظام من حيث علاقته بما حوله من نظم ومؤثرات ومتأثرات، بحيث تتراكب فيها اجزاء النظام داخل علاقات وظيفية متبادلة تكشف عن كنه الظاهرة.

وفي هذه الحالة ننظر الى موضوعات علم النفس البيئي نظرة كلية في اطار كلي، وندرسها كأنها جوانب او مكونات او متغيرات في جسم من المعرفة. هذا الجسم اشبه بجسم الانسان الذي يعيش بدوره في بيئة لها مكوناتها المختلفة المترابطة المرتبطة به. فكل ظاهرة من ظواهر علم النفس البيئي لها علاقاتها العضوية

المتينة مع بقية الاعضاء ومع الجسم كله ككل.

هكذا تكون علاقة الانسان بالبيئة - فكل عضو من اعضاء الجسم يغذى ويتغذى، يأخذ ويعطى و يعطى و يأخذ، بل انه يأخذ ليعطى و يعطى لياخذ. ولا بد في ذلك كله من حدوث توازن كلى -توازن في هذه العلاقة الوظيفية المتبادلة بين الانسان وبيئته، ولا بد في كل ذلك من ترشيد العلاقة بين مدخلات ومخرجات نظام التفاعل بين الانسان وبيئته.. فلكل نظام مدخلاته وله مخرجاته، وكل مخرجاته تصبح مدخلات... وهكذا في علاقة دائرية مركبة.

ولكن الانسان بسلوكه البيئى و باتجاهاته نحو البيئة لم يقدّر وزنا كبيرا لهذا التوازن، فصار يأخذ من البيئة اكثر مما يعطيها، ولم يعن كثيرا بالمحافظة على قوتها وفعاليتها ورونقها. واختلال التوازن هذا هو مصدر الكثير من الشقاء البيئى والمشكلات الملحة المعاصرة، وفي مقدمتها تلوثات البيئة.

ولعلنا لا نجانب الصواب، اذا قررنا ان علاجات هذا الاختلال والشقاء وحلول هذه المشكلات يرتبط بالانسان نفسه اكثر مما يرتبط بالبيئة -سلوكه، عاداته، اتجاهاته، ميوله، قيمه، مزاجه، خصائص شخصيته، الخ. وهنا تبرز اهمية الدراسات النفسية في تناولها لموضوعات تتعلق بالبيئة -بيئة الانسان. وهذا تناول يتم في «اطار مرجعى» له بعض الابعاد المرتبطة ببعضها نورد هنا فيما يلى:

أولاً: الابعاد التكوينية:

وهدفها جعل مقومات السلوك البيئى الرشيد جزءاً متكامل مع عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، كما يلى:

١ - الوعى المعرفى بخصائص البيئة ومعالمها ومصادرها وأفاق تطورها.

٢ - تكوين الاتجاهات الاجتماعية السليمة لدى الناشئة نحو البيئة: مصادر ثرواتها، ومعالمها الجغرافية، المحافظة على حيويتها وفعاليتها، حسن استخدام امكاناتها، الخ.

٣ - تكوين ما يمكن تسميته بـ «الضمير البيئى» لدى الناشئة، وهو جانب متكامل مع النظام الاخلاقى المعنوى في بنية الشخصية، هذا الجانب يعمل كرقب ذاتى على مشاعر الفرد ونزعاته وسلوكه ازاء البيئة بامكاناتها ومعالمها واستخداماتها، بهدف المحافظة عليها وتطورها.

ثانيا: الابعاد التربوية:

وتتمثل فيما صار يعرف بـ«التربية البيئية»، وتهدف الى جعل البيئة جانبا اساسيا من العملية التربوية في المدرسة وفي غيرها من المؤسسات التربوية، والى توظيف مصادر البيئة في عمليات التعليم والتعلم.

ثالثا: الابعاد البنائية:

ونعنى بها توجيه السلوك الانسانى بما يساعد باستمرار على ترقية علاقة الانسان ببيئته. ومما يسهم في تحقيق ذلك:

١ - ترقية الاحساس بالمكان: وقوامه تدعيم الانتماء للمكان والمحافظة على امكانياته والاستخدام الواعى لها، وعلى تبصر الجوانب الجمالية فيه ترقية للمزاج الانسانى.

٢ - التيسير المكانى للتفاعل الاجتماعى وللاستفادة من البيئة لاغراض الترويح والاسترخاء.

٣ - التوجه السلوكى في تصميمات البيئة وادارتها، بحيث يكون تضمين المتغيرات السلوكية في التخطيط للبيئة، سواء كانت بيئة طبيعية أم من صنع الانسان وبنائه، امرا ضروريا.

رابعا: الابعاد التقويمية:

فمن المعالم البارزة للبيئة الطبيعية في العصر الحالى ظاهرة تلوث البيئة. ولعل السلوك الانسانى هو العامل الاساسى الذى يكمن وراء ما يمكن تسميته بـ«مياثولوجيا البيئة». ويستلزم هذا الوضع المتردى، وبالضرورة، تقويما واعيا لعلاقة الانسان ببيئته الطبيعية، وفقا لعمليتين متكاملتين هما:

١ - تحليل السلوك البيئى:

بههدف تحديد وجهته المكانية في البيئة، وكثافته التى تتحدد بتمركزه فى اماكن معينة وتميزه بخصائص مكانية، ودوافع هذه الانماط السلوكية المكانية وما يتمخض عن هذه الانماط السلوكية من مترتبات مثل سوء استخدام موارد الثروة الطبيعية، او تشويه الجانِب الجمالى فيها، او تلوثات البيئة، الخ.

٢- تعديل السلوك البيئي:

فإذا كانت غاية تحليل السلوك هي التشخيص، فإن الغاية من تعديل السلوك هي العلاج. و يقوم تعديل السلوك على تكوين البصيرة بالواقع السلوكي للأفراد في البيئة وما قد يستتبعه من نواتج سلبية، وعلى إعادة تعلم لأنماط سلوكية جديدة أو ترشيد للأنماط السابقة، وعلى تكوين الدافعية لتغيير الإنسان للبيئة، وما يترتب على كل ذلك من «تغذية راجعة» تتمثل في تغير الإنسان نفسه من خلال تغييره لبيئته وسعيه الى تطورها.

المراجع

Ackerman, E.A. "Where is a Research Frontier ?" *Annals of the Association of American Geographers*, 53, 1963, 429-440.

Alexander, C. *Notes on the Synthesis of Form*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964.

Appleyard D. "City Designers and the Pluralistic City." *Regional Planning for Development*. Edited by L. Rodwin et al. Cambridge, Mass.: M. I. T. Press, 1969.

Bailey, R., Brach, C.H. & Taylor, C.W. *Architectural Psychology and Psychiatry: An Exploratory National Research Conference*. Salt Lake City: University of Utah, 1961.

Barker, R.G. "On the Nature of the Environment" *J. Soc. Issues*, 19, 1964, 17-38.

Barker, R.G. "Explorations in Ecological Psychology". *American Psychologist*, 20, 1965, 1-14.

Barker, R.G. & Wright, H.F. *Midwest and its Children*. Evenston, Illinois: Row, Peterson, 1955.

Barrows, H.H. "Geography as Human Ecology" *Annals of the American Association of Geographers*, 13, 1923, 1-14.

Bechtel, R.B. "An Investigation of the Movement Response to Environment". In C.W. Taylor, R. Bailey, and C.H. Branch (Eds.).

Second National Conference on Architectural Psychology. Salt Lake city, University of Utah, 1967a, pp 7-1.

Bechtel, R.B. "Hodometer Research in Architecture" *Milieu*, 8, 1967b, 1-9.

Bergmann, G. "The Contribution of John B. Watson" Edited by J. Scher **Theories of the Mind.** Glencoe, Ill.: Free Press, 1962, 674-688.

Bews, J.W. **Human Ecology.** London: Oxford Univ. Press, 1965

Blake, R.C., Wedge, R.B. & Mouton, J. "Housing Architecture and Social Interaction". *Sociometry*, 19, 1956, 133-139.

Bruner, J.S. "Personality Dynamics and the Process of Perceiving", **Perception, and Approach to Personality.** Edited by R.R., Blaked and G.V. Ramsey. New York: The Ronald Press Co. 1951, 121-247

Bruner, J.S., and Krech D. (Eds.), **Perception and Personality,** Durham, N.C.: Duke Univ. Press, 1950.

Brunhas, J. **Human Geography.** Chicago: Rand Mc Nally, 1920.

Brunswik, E. **Systematic and Representative Design of Psychological Experiments; with Results in Physical and Social Perception.** Berkeley: University of California Press, 1947.

Brunswik, E. **Perception and the Representative Design of Psychological Experiments.** Berkeley, Calif.: University of California Press, 1956.

Caldwell, L.K. Environment. "A New Focus for Public Policy", *Public Administration Review*, 23, 1963, 132-139.

Calhoun, J.B. "Population Density and Social Pathology". *Scientific American*, 206, 1962, 139-150.

Campbell, D.T. "Social Attitudes and Other Acquired Behavioral Dispositions." **Psychology: A Study of a Science.** Edited by S. Kock. Vol. 6. New York: McGraw-Hill, 1963, pp 94-176.

Cannon, W.B. **Wisdom of the Body.** New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1932.

Chapin, F.S. **Activity Systems as a Source of Inputs for Land Use Models.** Highway Research Board Conference on Urban Development Models, Dartmouth College, Hanover, N.H., June 26-30, 1967.

Chapin F.S. "Activity Systems and Urban Structure: A Working Schema". **Journal of the American Institute of Planners**, 34, 1968, 11-18.

Chapin, F.S. & Hightower, H.C. **Household Activity Systems - A Pilot Investigation**. Chapel Hill, N.C.: Center for Urban and Regional Studies, 1966.

Chein, J. The Environment as a Determinant of Behavior. **Journal. Soc. Psychol.**, 39, 1954, 115-127.

Coutu, W. **Emergent Human Nature**. New York: Alfred A. Knoph, Inc., 1949.

Craik, K.H., "Human Responsiveness to Landscape: An Environmental Psychological Perspective." **Student Publication of the School of Design**, Vol. 18. Raleigh, N.C.: North Carolina State Univ., 1969. pp 168-193.

Dewey, J., & Bentley, A.F. **Knowing and the Known**. Boston: Beacon Press, 1949.

Dieges, J. "Environmental Design Education." **Journal of Environmental Design**, 1, 1966, 1-68.

Dohzhansky, T. **Mankind Evolving**. New Haven, Conn.: Yale Univ. Press, 1962.

Dubos, R. **Man Adapting**. New Haven: Yale Univ. Press, 1965.

Eastman, C.M. **Explorations of the Cognitive Processes in Design**. Carnegie-Mellon Univ., 1968.

Esser, A.H. "Dominance Hierarchy and Clinical Course of Psychiatrically Hospitalized Boys." **Child Development**, 39, 1968, 147-157.

Esser, A.H., Chamberlain, A.S., Cnapple, E.D., and Kline, N.S. "Territoriality of Patients on a Research Ward" **Recent Advances in Biological Psychiatry**. Edited by J. Wortis. Vol. 7. New York: Plenum, 1965. Pp. 37-44.

Febvre, L.P. **A Geographical Introduction to History**. New York: Knopf, 1925.

Festinger, L. "Architecture and Group Membership". **Journal of Social Issues**, 7, 1951, 152-163.

Festinger, L., Schachter, S., and Back, K. **Social Pressures in Informal Groups**. New York: Harper and Bros., 1950.

Fitts, P.M. (Ed.) **Human Engineering Concepts and Theory**. Ann Arbor, Michigan: Univ. of Michigan Press, 1959.

Folk, G.E. **Introduction to Environmental Physiology**. Philadelphia: Lea & Febiger, 1966.

Freilish, M. "Ecology and Culture; Environmental Determinism".

Gans, H.J. "The Balanced Community; Homogeneity and Heterogeneity in Residential Areas. " **Journal of the American Institute of Planners**, 27, 1961, 134-141.

Geldard, F.A. **Fundamentals of Psychology**. New York: John Wiley & Sons, Inc., 1962.

Gibson, J.J., Perception as a Function of Stimulation. **Psychology. A Study of Science**, Edited by S. Kock Vol. I, New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1959, 456-501.

Glacken, C.J. **Traces on the Rhodian Shore: Nature and Culture in Western Thought from Ancient Times to the End of the Eighteenth Century**. Berkley: University of California Press, 1967.

Gutman, R. "The Questions Architects Ask. " **Transactions of the Bartlett Society**. 66, 1965, 4, 49-82.

Gutman, R. "Site Planning and Social Behavior". **Journal of Social Issues**, 22, 1966.

Gutman, R. **What Schools of Architecture Expect from Sociology**. New Brunswick, N.J.: Rutgers Univ., Urban Studies Center, Report No. 6, 1967.

- Hall, E.T. **The Silent Language**. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1959.
- Hall, E.T. "Proxemics - The Study of Man's Spatial Relations and Boundaries". **Man's Image in Medicine and Anthropology**. Edited by I. Galdston. New York: International Universities Press, 1963a.
- Hall, E.T.A. "System for the Notation of Proxemic Behavior". **American Anthropologist**, 65, 1963b, 1003-1027.
- Hall, E.T. "Silent Assumptions in Social Communication" **Disorders of Communication**, 1964, 42, Baltimore, Maryland: Research Publications, Association for Research in Nervous and Mental Disease.
- Hall, E.T. **The Hidden Dimension**. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1966.
- Hall, W.B. Mac Kinnon, D.W. "The Prediction of Creativity from Personality Inventories" **American Psychologist**.
- Hawley, A.H. **Human Ecology: A Theory of Community Structure**. New York: Ronald Press, 1950.
- Hebb, D.O. **The Organization of Behavior**, New York: John Wiley & Sons, Inc., 1949.
- Hebb, D.O. "Drives and the C.N.S. (Conceptual Nervous Systems)". **Psychol. Rev.** 62, 1955, 243-254.
- Helm, J. "The Ecological Approach in Anthropology." **American Journal of Sociology**, 67, 1962, 630-639.
- Hilgard, E.R. **Introduction to Psychology**, 3rd ed. New York: Harcourt, Brace, and World, Inc., 1962.
- Holford, W. **The Built Environment: Its Creation, Motivations and Control**. London: Tavistock Institute, 1965.
- Holt, E.B. **Animal Drive and the Learning Process**. New York: Henry Holt and Co., Inc., 1931.
- Hopkinson, R.G. **The Evaluation of the Built Environment**. London University College, 1966.
- Hsia V. **Residence Hall Environment: A Comparative Study in Architectural Psychology**. Salt Lake city: University of Utah, 1967.
- Hull, C.L. **Principles of Behavior**. New York D. Appleton-Century Co. Inc., 1943.
- Hutt, C., & Vauzey, M.J. "Differential Effects of Group Density on Social Behavior". **Nature** 209, 1966, 1371-1372.
- Inkeles, A., & Levinson, D.J. National Character the Study of Modal Personality and Sociocultural Systems. **Handbook of Social Psychology**. Edited by G. Lindzey. Vol. 2, Mass: Addison-Wesley, 1954, Pp 977-1020.

Ittleson, W.H. "Environmental Psychology of the Psychiatric Ward" **Second National Conference on Architectural Psychology**. Edited by C.W. Taylor, R. Bailey and C.H. Branch. Salt Lake City: Univ. of Utah, 1967.

Jennings, B.H. & Murphy, J.E. (Eds.) **Interactions of Man and His Environment**. New York: Plenum Press, 1966.

Jones, J.C. & Thornley, D.C. (Eds.) **Conference on Design Methods**. London: Macmillan, 1963.

Kodama, Kabuku, "Psychological Effect of Aircraft Noise Upon Inhabitants of an Airport Neighborhood. **XVII International Congress of Applied Psychology, Belgium, 1971.**

Kimble, G.A., Garnezy, N., and Zigler, E. **Principles of General Psychology**. New York: Ronald, 1956.

Kirk, W. "Historical Geography and the Concept of the Behavioral Environment." **Indian Geographical Journal**, Edited by G. Kuriyan. Madras: Indian Geographical Society, 1951, pp. 152-160.

Kluckhohn, F.R. and Strodtbeck, F.L. **Variations in Value Orientations**, Evanston, Illinois: Raw. Peterson, 1961.

Koffka, K. **Principles of Gestalt Psychology**. London: Kegan Paul, 1935.

Kohler, W. **Gestalt Psychology**. New York: Liveright Pub. Co., 1929.

Kohn, I.R., **The Influence of Color and Illumination on the Interpretation of Emotions**. Univ. of Utah, 1967.

Langdon, F.J. **Modern Offices: A User Survey**. National Building Studies. London: Her Majesty's Stationery Office, 1966a.

Langdon, E.J. "The Social and Physical Environment: A Social Scientist's View." **Journal of the Royal Institute of British Architects**, 73, 1966b, 460-464.

Lewin, K. **Principles of Topological Psychology**. New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1936.

Lipman, A. "The Architectural Belief System and Social Behaviour" **British Journal of Sociology**, 20, 1969, 190-204.

Little, K.B. "Personal Space", **Journal of Experimental Social Psychology**, 1, 1965, 237-247.

Lucas, R.C. "The Contribution of Environmental Research to Wilderness Policy Decisions", **Journal of Social Issues**, 22, 1966, 116-126.

Mac Kinnon, D.W. "Nature of Creative Talent" **American Psychologist**, 17, 1962, 484-495.

Mac Kinnon, D.W. "Assessing Creative Persons" **Journal of Creative Behavior**, 1, 1967, 291-304.

Malin, J.C. "Ecology and History." **Scientific Monthly**, 70, 1950, 295-297.

Manning, P. "Human Consequences of Building Design Decisions" **Architects' Journal**, 142, 1965, 1577-1580.

Marsh, G.P. **Man and Nature**. edited by D. Lowenthal, Cambridge, Mass. Harvard Univ. Press, 1965.

Maslow, A.H., & Mintz, N.L. "Effects of Esthetic Surroundings: Initial Effects of Three Esthetic Conditions upon Perceiving 'energy' and 'well-being' in Faces". **Journal of Psychology**, 41, 1956, 247-254.

McCornick, E.J. **Human Engineering**. New York: McGraw-Hill, 1957.

Mead, G.H. **Mind, Self, and Society**. Chicago: University of Chicago Press, 1939.

Mead, M. "The Concept of Culture and the Psychosomatic Approach". **Contributions Toward Medical Psychology**. Edited by A. Weider, Vol. 1, New York: Ronald Press, 1953.

Miller, G.A., Galanter, E., and Pribram, K.H. **Plans and the Structure of Behavior**. New York: Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1960.

Mintz, N.L. "Effects of Esthetic Surroundings; II. Prologed and Repeated Experience in a "Beautiful" and an "Ugly" Room". **Journal of Psychology**, 41, 1956, 459-466.

Morgan, C.T. **Introduction to Psychology**. New York: McGraw-Hill book Co. Inc., 1961.

Morgan, C.T. **Human Engineering Guide to Equipment Design**. New York: McGraw-Hill, 1963.

Munn, N.L. **Introduction to Psychology**. Boston: Houghton Mifflin Co. 1962.

Murphy, G. **Personality**. New York: Harper & Brothers, 1947.

Murray, H.A. **Explorations in Personality**. New York: Oxford Univ. Press, 1938.

Osmond, H. "Function as a Basis of Psychiatric Ward Design." **Mental Hospitals**, 8, 1957, 23-29.

Priest, R.F., & Sawyer, J. "Proximity and Peership: Bases of Balance in Interpersonal Attraction." **American Journal of Sociology**, 72, 1967, 633-649.

- Quinn, J.A. "Topical Summary of Current Literature on Human Ecology". *American Journal of sociology*, 46, 1940, 191-226.
- Roback, A.A. **History of American Psychology**. New York: Library Pub., 1952.
- Sauer, C.O. "The Agency of Man on the Earth" **Man's Role in Changing the Face of the Earth**. Edited by W.L. Thomas, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1956, Pp. 49-69.
- Schmitt, R.C. "Implications of Density in Hong Kong". *Journal of the American Institute of Planners*, 29, 1963, 210-216.
- Sells, S.B. **Essentials of Psychology**. New York: Ronald, 1962.
- Sells, S.B. "Ecology and the Science of Psychology". **Multivariate Behavioral Research**, 1, 1966, 131-144.
- Shelford, V.E. "The Physical Environment" **A Handbook of Social Psychology**. Edited by C. Murchison, Worcester, Mass: Clark Univ. Press, 1935. Pp. 567-596.
- Shure, M.B. "Psychological Ecology of a Nursery School". *Child Development* 34, 1963, 979-992.
- Sommer, R. "Studies in Personal Space". *Sociometry*, 22, 1959, 247-260.
- Sommer, R. "The Ecology of Privacy". *Library Quarterly*, 36, 1966a, 234-238.
- Sommer, R. "Man's Proximate Environment". *Journal of Social Issues*, 22, 1966b 59-70.
- Sommer, R. "Small Group Ecology". *Psychological Bulletin*, 67, 1967, 145-152.
- Sommer, R. **Personal Space: The Behavioral Basis of Design**. New York: Prentice-Hall, 1969.
- Spitz, R. "The Derailement of Dialogue". Paper presented at the Convention of the American Psychiatric Association, St. Louis, May 1963.
- Sprout, H., & Sprout, M. **Man-milies Relationship Hypotheses in the Context of International Politics**. Princeton, N.J.: Center of International Studies, Princeton Univ., 1956.
- Srivastava, R.K., & Good, L.R. **Patterns of Group Interaction in Three Architecturally Different Psychiatric Treatment Environments**. Topeka, Kansas: Environmental Research Foundation, 1968.
- Srivastava, R.K., & Peel, T.S. **Human Movement as a Function of Color Stimulation**. Topeka, Kansas: Environmental Research Foundation, 1968.

Stern, W. **General Psychology from the Personalistic Standpoint**. New York: The Macmillan Co., 1938.

Studer, R.G. "On Environmental Programming". **Architectural Association Journal**, 81, 1966, 290-296.

Studer, R.G. and Stea, D. "Architectural Programming, Environmental Design, and Human Behavior". **Journal of Social Issues**, 1966, 22, 127-136.

Taylor, C.W. Bailey, R., and Branch, C.H. (Eds.) **Second National Conference on Architectural Psychology**. Salt Lake City: University of Utah, 1967.

Theodorson, G.A. (Ed.) **Studies in Human Ecology**. Evanston: Row, 1961.

Thomas, F. **The Environmental Basis of Society**. New York: Johnson Reprint Corp., 1965 (original: New York: Century Co. 1925).

Tolman, E.C. **Purposive Behavior in Animals and Men**. New York: Century Co., 1932.

Vander Ryn, S. "Problems and Puzzles". **American Institute of Architects Journal**, 45, 1966, 37-42.

Vander Ryn, S. A Case Study of Dormitory living. In C.W. Taylor, R. Bailey, and C.H. Branch (Eds.), **Second National Conference on Architectural Psychology**. Salt Lake City: University of Utah, 1967a.

Vander Ryn, S. **Dorms at Berkeley: An Environmental Analysis**. Berkeley: Center for Planning and Development Research, 1967b.

Warriner, C.K. "The Relation of Environmental Factors to Human Action and Human Character. **Milieu**, 1, 1966, 1-8.

Watson, J.B. **Psychology from the Standpoint of a Behaviorist**. Philadelphia: J.B. Lippincott Co., 1919.

Watson, J.B. **Behaviorism**, New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1925.

Webber, M. (Ed.) **Explorations into Urban Structure**. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1963, Pp 79-153.

Wells, B.W. "The Psycho-Social Influence of Building Environment: Sociometric Findings in Large and Small Office Spaces. **Building Science**, 1, 1965, 153-165.

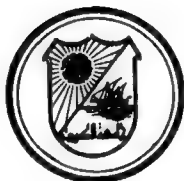
White, G.F. "Formation and Role of Public Attitudes" **Environmental Quality in a Growing Economy**. Edited by H. Harrett. Johns Hopkins Univ. Press, 1966.

Wissler C. "Material Culture" **A Handbook of Social Psychology**. Edited by C. Murchison. Worcester, Mass.: Clark Univ, 1935, Pp. 520-566.

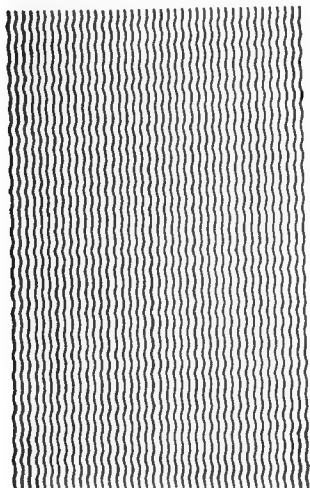
Woodworth, R.S. **Dynamics of Behavior**. New York: Henry Holt and Co. Inc., 1958.

Wright, J.K. **Human Nature in Geography**. Cambridge, Mass. Harvard Univ. Press, 1966.

Zuckerman, M., Kolin, E.A., Price, I., and Zoob, I. "Development of a Sensation - Seeking Scale." **Journal of Consulting Psychology**, 28, 1964, 477-482.



ندوة لعمد



ندوة العدد

استمراراً في سياسة المجلة لتطوّر مضمون الموضوعات التي تعالجها، نتابع نشر الندوات المختلفة حول العلوم الاجتماعية.

ونتناول ندوتنا في هذا العدد موضوع الاغتراب.

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور/ حليم بشاي من قسم علم النفس بجامعة الكويت واشترك فيها كل من: الدكتور/ حسين درويش مدير مستشفى الطب النفسي بالكويت، والدكتورة/ نورة الفلاح من قسم الاجتماع بجامعة الكويت، والدكتور/ طلعت منصور من قسم علم النفس بجامعة الكويت.

الاجتراب

تنظيم وتحريير

د. حليم بشاي*

د.حليم: يطيب لي أن أعبركم عن ترحيبي وشكري لتبنيكم الدعوة للاشتراك في هذه الندوة حول ظاهرة الاجتراب (Alienation) - تلك الظاهرة التي تبرز كقضية ملحة تفرضها طبيعة هذا العصر خاصة وما يتسم به من ثورة علمية تكنولوجياية، تنعكس حتماً على كافة مجالات الحياة، وكذلك ما تنطوي عليه هذه القضية من دلالات بالغة الأهمية بالنسبة للتغير الاجتماعي في الوطن العربي. ورغم بعض الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، وخاصة من المنظور الفلسفي والاجتماعي، الا انها في مجملتها قليلة قياساً الى حجم هذه الظاهرة وما تتضمنه من متغيرات وجوانب عديدة ومعقدة، لذا - ايها الاخوة - كان لتنوع تخصصاتكم واهتماماتكم أهمية كبيرة بالنسبة لمحاولة تقديم تحليل علمي متكامل الى حد كبير لهذه الظاهرة. والنقطة التي تبرز أمامنا منذ البداية تدور حول مفهوم الاجتراب وكيف تطور تناوله من قبل المفكرين.

د.حسين: لقد دخل مفهوم الاجتراب الفكر الانساني منذ عهد ليس ببعيد، وعلى التحديد في القرن التاسع عشر. أما في الوقت الحالي، فقد استعمل هذا المفهوم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية وعلم النفس والطب النفسي والأدب والفلسفة لوصف كافة مظاهر التفكك الثقافي والعزلة الاجتماعية والقلق النفسي.

د.نورة: يقال أن الفيلسوف هيغل هو الذي ابتدع مفهوم الاجتراب (فروم، ١٩٧٢). والاجتراب بالنسبة لهيغل هو الفصل بين «الوجود والجوهر» (فروم). أما فكرة الاجتراب فهي قديمة عثر عليها من بحث في أصل هذا المفهوم، في كتابات «بلوتين» (ليختايهم) وفي اللاهوت. في شرحه لفكرة الاجتراب يشير «فروم» الى أن الاوثان هي من خلق الانسان يصنعها بيديه و يحول لها صفاته و يحول صفاتها له. ثم يتقرب اليها ليتعرف على نفسه و يعبدها ليكون على صلة بما فقده. و يخضع لها مستجدياً الحصول على بعض مما كان في الأصل ملكاً له، وهي قوته، وامكانياته. و يعتقد فروم ان ما ينطبق على الوثن ينطبق على باقى ما صنعه الانسان كالنظم الاجتماعية والمؤسسات الدينية والممتلكات... الخ. (فروم، ١٩٧٢).

* مدرس علم النفس بكلية الآداب في جامعة الكويت.

وتدل تحليلات «فيور باخ» على أن الاغتراب كان في الأصل اغتراباً دينياً، فنجد في الدين تصوراً لذات مستقلة ذات صفات خاصة بها هي الله في صورة المختلفة باختلاف الأديان منذ بدء التدين. يعتبر «فيور باخ» هذا التشخيص المستقل «وهم» (حسن حنفي، ١٩٧٩). وقد حاول إثبات أن هذا المستقل هو في الحقيقة ماهية الإنسان التي أصبحت خارج الإنسان بفعل الإنسان منذ أن بدء يعي ذاته. وقد استند «فيور باخ» إلى حقيقة أن صفات هذا المستقل هي صفات الإنسان وما نعرفه عنه هو ما نعرفه عن الإنسان. واستشهد بحقيقة أخرى وهي أن تطور هذا المستقل هو تطور وعي الإنسان بذاته. فالوعي البدائي للذات كان يقابله معبود «الله» بصفات بدائية ثم تطورت صفات هذا المعبود بتطور وعي الإنسان بنفسه، إن ما فعله الإنسان هو نزع ما يخصه وتشخيصه في صورة مستقلة في مواجهته وهذا هو الاغتراب (حسن حنفي).

ومن الفلسفة واللاهوت انتقل مفهوم الاغتراب إلى علم الاجتماع. وقد ظهر هذا المفهوم في الأعمال التي تناولت التحليل تطور المجتمعات الأوروبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر تحليلات كل من كارل ماركس وماكس فيبر وأميل دوركايم. لا يختلف هؤلاء العلماء على أن الاغتراب جاء نتيجة للتطور الاجتماعي أنهم يختلفون في تصورهم لحالة الاغتراب وأسبابه وبالتالي إمكانية أو عدم إمكانية التخلص منه.

حافظ ماركس على الفكرة الأساسية للاغتراب عند هيجل «فصل الوجود عن الجوهر» ولكنه ردها للواقع الاجتماعي والبناء الاجتماعي، للمرحلة التي يمر بها المجتمع. ولا يمكن فهم هذا الواقع إلا بالنظر للبناء ككل. ومن الخطأ النظر إلى الأجزاء كما فعل فيور باخ بتركيزه على جزء من أجزاء البناء وهو النظام الاجتماعي (من هذه الحالة النظام الديني).

ومع أن ماركس — كما سنرى — قد اهتم في الاغتراب بنمط الانتاج الرأسمالي إلا أنه لا ينفي أن الاغتراب قديم وملازم للتطور الاجتماعي ويتناسب معه تناسباً طردياً (فروم، ١٩٧٢). وهنا يتفق ماركس مع هيجل الذي كما ذكر فروم يرى أن «تاريخ الإنسانية هو تاريخ اغتراب الإنسان». حسب رأي ماكس عندما تتطور الملكية الخاصة وتقسم العمل يفقد العمل خاصيته كتعبير عن قوة الإنسان ويصبح قوة مستقلة عن منتجها. لم يعد العمل جزءاً من طبيعة العامل ومتمنياً له. تحول العمل إلى سلعة شأنه شأن أي سلعة أخرى تباع وتشترى. وتحولت العلاقات بين الأفراد إلى علاقات بين أشياء. أصبح العامل مغترباً عن نفسه وعن ما يحيط به. تحكم الانتاج بالمنتج الذي هو الآن تحت سيطرة الملكية الخاصة نتاج العمل

المغترب. لقد استعبد الانسان - عامل أو رأسمالى - من قبل الظروف التى صنعها الانسان بنفسه. الا أن الطبقة العاملة - حسب رأى ماركس - أكثر اغتراباً من الطبقة الرأسمالية حيث أصبح العامل جزءاً من الآلة التى يستخدمها فى العمل. فالانسان الذى يعتقد أنه أصبح سيد الطبيعة تحول الى عبد لانتاجه. ان تخليص الانسان من الاغتراب، اغتراب الانسان عن نفسه وعن جماعته متوقفاً - كما يعتقد ماركس - على تخليص الانسان من نمط الانتاج الذى بلغ به الاغتراب ذروته. وحيث أن العمال هم الأكثر تضرراً فهم الذين سيتولون تدمير الوضع الذى سبب الاغتراب. ومفهوم ماركس للاشتراكية هو تحرير الانسان، رجوع الانسان لنفسه كفاعل متحكم بالدنيا بدل أن تتحكم هى به. والهدف بالنسبة لماركس هو تحرير الانسان وتحرير الجنس البشرى بتوفير النشاط الحر الغير مغترب فى مجتمع يكون فيه الهدف هو الانسان وليس الانتاج.

وقد عثر عالم آخر هو «ماكس فيبر» على ظاهرة الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى عندما حلل التطور من الاقطاع الى الرأسمالية حيث أرجع الأخيرة الى اخلاقيات البروتستنتية. وهو وإن كان معجباً بما توصلت له الحضارة الأوروبية من تقدم فى مرحلة الرأسمالية، الا أنه لاحظ أن التنظيمات ذات الطابع العلمى التى حلت محل التنظيمات التقليدية قد أصبحت فى وضع المسيطر على الانسان فقتلت فيه روح الخلق والابداع وحولته الى انسان سلبى بما تفرضه من التمسك والالتزام بقواعد العمل مما لا يترك مجالاً للمساهمة الايجابية من جانب العاملين. ولم تقتصر سيطرة التنظيم على العاملين فيها بل تعدتها الى المتعاملين معها من أفراد المجتمع.

ويعتبر بعض الباحثين ان فكرة «اميل دوركايم» عن (الانومى Anomie انعدام المعايير) هى نفس فكرة الاغتراب. فالاهتمام الرئيسى «لدوركايم» كان منصبا على توافق وتكامل الفرد مع المجتمع. وهذا ما يفسر تركيزه على ما أسماه العقل الجمعى والتكامل الاجتماعى والتضامن الاجتماعى. كان دوركايم يعتقد أن تعاسة الفرد سببها عدم رضى المجتمع عنه الذى قد يكون ناتجاً عن اخفاقه فى الأخذ بالمعايير الاجتماعية التى تحكم التصرف الاجتماعى الذى ربما يكون عن جهل أو عدم التعرف على المعايير الجديدة بسبب التغير الاجتماعى. فالجاهل للمعايير لا يجيد السلوك الاجتماعى فينعزل وقد يؤدي به هذا الوضع - كما تشير نظرية دوركايم فى الانتحار - الى أن ينهى حياته.

د.حليم: بجانب هذا التحليل الفلسفى والاجتماعى، اعتقد أن التحليل

السيكولوجى للاغتراب يميل للثام كثيرا عن طبيعة هذه الظاهرة التى تصير فى النهاية ظاهرة نفسية بالدرجة الأولى. وإذا تكلمنا بشكل أكثر تحديداً، يتضح الاغتراب سيكولوجيا فى اغتراب فكرة الإنسان عن نفسه، أو اغتراب مفهومه عن ذاته. فمن الخصائص المميزة للإنسان وعيه بذاته — أى ادراكه ومعرفته لخصائص شخصيته، ولقدراته، ولأهدافه ومطامحه، ولعارفه ومهاراته وخبراته، ولسلوكه، وكذلك وعيه بالمجتمع الذى يعيش فيه ويتفاعل معه. الإنسان بذلك لا يدخل فحسب فى عملية تفاعل مستمر مع بيئته، وإنما أيضا يدرك ذاته و يقيمها على نحو معين فى خلال عملية التفاعل هذه.

نقصد بمفهوم الذات اذن ادراك الفرد لنفسه أو صورته عن ذاته كما تتميز عن الأشخاص الآخرين. يمثل مفهوم الذات لذلك محورا للتحليل العلمى للشخصية الانسانية وبالتالى يمثل هذا المفهوم أساسا لنظريات رئيسية فى الشخصية، وخاصة النظريات الظاهرية (الفيونوميولوجية). ويرجع ذلك الى أنه حينما يتكون مفهوم الذات عند الشخص، فإنه يميل الى أن يرى المواقف والظواهرات فى ضوء خبراته السابقة ودوافعه ومشاعره كما تؤلف بنائه النفسى. لذلك، تصبح المثيرات الاجتماعية المختلفة معتمدة بشكل متزايد على الطريقة التى بها يخبر الفرد هذه المثيرات — أى كيف يراها ويدركها ويفسرها.

يمكننا القول اذن أن مفهوم الذات هو بمثابة «الاطار المرجعى» الذى على أساسه يحدد الشخص «تقييمات» معينة للمثيرات الاجتماعية، وبالتالى يحدد بدرجة كبيرة أنماط استجاباته لهذه المثيرات.

ما علاقة مفهوم الذات بالاغتراب؟ أو كيف تغترب صورة الشخص عن ذاته اذن؟

إذا كان مفهوم الذات، كما نكرنا، هو «الاطار المرجعى» أو «النظام الداخلى» للحكم على المواقف والظواهرات، فإن درجة اتساق أو تطابق صورة الذات مع الظروف أو الحقائق الموضوعية هى التى تحدد ديناميكيات وخصائص ظاهرة الاغتراب. أى أنه كلما اتسعت الفجوة بين مفهوم الذات وحقيقة الواقع، كلما اغترب الشخص عن نفسه.

د . حسين: هناك عدة خصائص عامة للاغتراب لاحظها أكثر الفلاسفة فى الانسان وهى الاغتراب عن الطبيعة وعن بقية الناس وعن كيانه كإنسان وعن نفسه. وعلى الرغم من تعقد العلاقة بين مظاهر الاغتراب المختلفة وصعوبة الوصول الى تسلسل.

منطقى بينها، الا أن ذلك المفهوم كان له تأثير كبير على الطب النفسى فى عدة مجالات أهمها:

- ١ - هناك مظاهر مرضية كثيرة يمكن فهمها فى ضوء الاغتراب.
- ٢ - دراسة تلك الظواهر المرضية يلقى ضوء على مظاهر الاغتراب بشكل عام.
- ٣ - دراسة العلاقة السببية بين المرض والاغتراب ان وجدت.
- د. طلعت: أعتقد أن محاولة الاجتهاد فى تحديد أشكال أو أنواع الاغتراب، وخاصة من المنظور السيكلولوجى، يمكن أن يلقى الكثير من الضوء على هذه الظاهرة الاجتماعية النفسية. ومن ثم يمكن أن نحدد عدة أشكال أو أنواع للاغتراب كما يلي:-

١ - الاغتراب عن النفس: وقوامه انطفاء الاحساس بالهوية، أو أقول الاحساس بالذات. هذا الشكل من أشكال الاغتراب مرده الى نقص انضواء الشخص وخاصة فى طفولته، فى مواقف وخبرات يستطيع فيها أن يتكشف نفسه و يدرك خصائصه وقدراته وجوانب قوته وضعفه، وان يجرب كل ذلك فى تفاعله مع الآخر بين سعيًا الى تبلور ذات ناضجة متميزة لديه.

فاذا لم يجد الفرد نفسه و يكتشف ذاته الحقيقية و يعى مصادره الداخلية، فإنه سوف يلجأ الى «الاستقبال السلبي» لنماذج الفكر والسلوك خارج ذاته دون «تمثل» لها فى اطار استعداداته الطبيعية وخبراته الشخصية. وبذلك يختفى مبدأ أساسى من مبادئ الشخصية السليمة ومقوم رئيسى من مقومات الوجود الخلاق وهو «أن يكون الشخص كخلفه»، بل على العكس يكون تكرارا ممسوخا لنوات الآخرين، وتكون ذاته على هذا النحو، كما يدركها هو وكما يدركها الآخرون، «ذات متمثلة».

فى مثل هذا التكوين النفسى يضعف الاحساس بالحرية «من الداخل» وتقوى عبودية الخضوع للآخرين وللتوجيه «من الخارج». والاحساس بالحرية الداخلية يقوم على إقتناع الشخص بحقه فى تقرير مصيره، وفى اتخاذ قراراته، وفى اعمال عقله بشأن حقيقة أو فكرة أو عمل استنادا الى أفضل نموذج يتبناه، وبحقه فى اختيار طريقه فى الفكر والعمل داخل اطار اجتماعى مقبول. والشخص المغترب عن نفسه يكون بغير وعى كاف بحرية الاختيارات المتاحة له من بين هذه أو تلك من البدائل، وذلك على أساس قدراته ومسئوليته، وعلى أساس معنى الاختيار بالنسبة له.

ومن ثم لا يكون اختياره هو اختياره وحده، بل جاء مفروضاً عليه من الخارج. ويعزى الكثير من مظاهر اللامسؤولية ازاء نتائج ذلك الاختيار الى سلب الشخص حقه في التحديد الذاتى وتقرير المصير ومسئوليته في ذلك.

ومن مظاهر الاغتراب عن النفس ايثار الشخص غالباً العزوف عن الاجتهاد والسعى وعدم الرغبة في تحمل المعاناة والألم نتيجة لذلك، لذا يستمد أفكاره وأفعاله من الآخرين، بلا معالجة أو تناول يتفاعل مع استعداداته وخصائصه وخبراته بما يبرز تفرد شخصيته.

وقد يأخذ الاغتراب عن النفس أبعاداً أخرى، تتمثل في أن ما يتميز به الشخص من استعدادات وقدرات وخبرات ومهارات لا يلقى في واقع حياته، الاجتماعية والمهنية، المجالات والفرص التى يتكشفها فيها و يستخدمها وتؤدي هذه المجالات والفرص الى نموها. فلا تتحقق له عملية توظيف إمكانياته وخبراته، و يدرك نتيجة لذلك أن ثمة تناقضا حاداً بين إمكانياته واستعداداته الطبيعية من ناحية والفرص المتاحة لتوظيفها من ناحية أخرى، بين عالمه الداخلى وعالمه الخارجى، بين الذات والموضوع. ومن ثم فإن ما يباشره من أدوار اجتماعية أو مهنية يغترب عن واقع نفسه. ولا يغيب عن أذهاننا ما لهذا من إهدار لطاقات الفرد والجماعة نتيجة لعدم استخدامها وتوظيفها في مواقعها التى تتطابق معها.

٢ - الاغتراب عن الجماعة: يتضح هذا الشكل من أشكال الاغتراب في أسلوب حياة الفرد، بما يتضمنه من فلسفته وأهدافه في الحياة واتجاهاته وقيمه وأهتماماته وطريقة تفكيره وممارساته السلوكية، كل هذا لا يتفق في الغالب مع أسلوب حياة الجماعة التى يعيش فيها. لذا يدخل الفرد في صراع وسوء توافق مع الجماعة التى يشعر ازاءها بالانعزال النفسى، والتى هى بدورها قد تستبعد اجرائيا من عضويتها، لأنه لا توجد بين الفرد والجماعة جسور ممهدة ونوافذ مفتوحة للأخذ والعطاء البنائين.

٣ - الاغتراب الثقافي:

هذا الشكل من أشكال الاغتراب، وان كان ينتسب الى الشكل الثانى، الا أنه يمكن أن نحدده كشكل خاص. فالشخص المغترب قد يتبنى نموذجاً ثقافياً يلقى منه إعجاباً واستهواء أو انفعالا، بينما يعيش واقعاً ثقافياً آخر ينتمى اليه. في هذه الحالة يغترب الشخص عن ثقافة جماعته. من مظاهر هذا الاغتراب الثقافي النقل دون الاستيعاب للثقافة الأجنبية توهما بأنها الطريق الى التقدم ودالة الحضرة؛ والتبنى الأعمى لأفكار أو معتقدات أو نظريات أو قوالب أيديولوجية، جاهزة الصنع

في ثقافة غير ثقافته، و يحاول فرضها بالقسر على ثقافة جماعته، دون مراعاة للواقع الاجتماعي التاريخي لكل ثقافة من ثقافات المجتمع الانساني.

ونستطيع أن نقرر أن من يتصفون بالاعترا ب الثقافي هم في الغالب ذوى شخصيات ضحلة من الداخل رغم ما تحاول اظهاره على السطح من عمق. و يفسر ذلك أن الجوهر المميز لأسلوب حياة هؤلاء الاشخاص هو المسائرة الزائدة أو الامعية، لا المسائرة البناء القائمة على الاستيعاب والهضم للثقافة الأخرى ومزجها مع ثقافته محتفظا بأصالته وهو يته المتميزة.

٤ - الاعترا ب عن الحاضر:

قد يتخذ الفرد أو الجماعة من الحاضر موقفا دفاعيا، مرده عدم القدرة على مواجهة الحاضر بمتغيراته وتحدياته، ومردوده العودة الى الماضي والتشبث به واجتراره، ومن ثم استرجاع أسلوب الحياة السائد في الماضي كوسيلة للتفاعل مع الحاضر ومواجهته. بقول آخر، الاحتماء بانجازات الماضي قد يكون حيلة هروبية من تحديات الحاضر. وليس بمستغرب إذن أن تفسر بعض نظريات علم النفس اضطراب الشخصية في ضوء ميكانزمات «النكوص» - أى الارتداد الى أفكار وأفعال وأساليب سلوكية كان يمارسها الفرد في مراحل طفلية سابقة. و يعنى ذلك أن الفرد أو الجماعة لم يتحقق لهما نمو يمكنهما من التفاعل البناء مع الحاضر تطلعا الى مستقبل أفضل.

ومن ناحية أخرى، قد يكون التطلع الى المستقبل بدون أن يعيش الشخص حاضره وبدون أن يتدبر وسائل تحقيق الأهداف المستقبلية لهو مجرد خيال ويوتوبيا أو هو من قبيل «التفكير المراد» (Wishfull thinking) الذى به يشبع الفرد في الخيال حاجات الواقع ومتطلبات الحاضر.

في هاتين الحالتين، الاحتماء بالماضى والاندفاع الى المستقبل، دون معايشة الحاضر ومواجهته، تحدث ظاهرة الاعترا ب عن الحاضر.

د. حلیم:

أرى أننا الآن قد وصلنا بالنقاش والتحليل الى حد نستطيع معه أن نبلور تصورنا وتشخيصنا للاعترا ب.

د. نورة:

مفهوم الاعترا ب تنطبق عليه صفات المفاهيم في العلوم الاجتماعية وهى الغموض والابهام وعدم التحديد، وهذا ما يفسر تعدد التعريفات وتعذر الوصول الى تعريف اجرائى.

ومع هذا فيمكن القول ان هناك شبه اجماع من قبل الفلاسفة والعلماء على ان انتاج الانسان وانجازاته وهى الوسائل التى تعينه على التطور الاجتماعى تنفصل عنه وتتحول الى تشخيص مستقل يقف من صانعه موقف الغريب المتحكم. وعلى هذا يمكن الأخذ بتشخيص «ار يك فروم» لحالة الاغتراب وهى «الوضع الذى يكون فيه الانسان غير قادر على التعبير عن نفسه كخلاق لافعاله .. وتصبح افعاله ونتائجها هى الحاكمة التى يطيعها وقد يعبدها» وقد حاول (ميلفين سيمان، ١٩٥٩). ان يحدد المفهوم مع الاحتفاظ بمعناه فوصف المغترب بما يلى:

١ - العجز، وهو عدم المقدرة على التأثير فى الموقف الاجتماعى اثناء التفاعل.

٢ - انعدام المعنى وهو الشعور بعدم وجود دليل او مرشد للتصرفات.

٣ - انعدام المعايير وهو الشعور بالعزلة من الاهداف الثقافية للمجتمع.

٤ - الاغتراب عن الذات.

د. طلعت:

لعلنا اذا ترجمنا هذا التناول لخصائص الاغتراب والشخص المغترب الى عبارات سلوكية، يمكننا عندئذ أن نتساءل: ما هى الأنماط السلوكية المميزة لظاهرة الاغتراب؟

فالاغتراب ليس بظاهرة بسيطة تتعلق بنمط سلوكى معين أو بجانب معين من جوانب الشخصية، وانما هو ظاهرة مركبة تنسحب على بناء الشخصية برمتها وتطبع أسلوب حياة الفرد بخصائص متميزة.

لذا لا نستطيع أن نحدد لظاهرة الاغتراب عرضا بعينه، وانما مجموعة متشابكة أو متزاملة من الأعراض، فيما يمكن أن نطلق عليه «زملة الاغتراب» (Alienation Syndrome).

ورغم أن الاشخاص المغتربين يتصفون بخصائص مشتركة تجعل الشخص غير مرغوب فيه من قبل الآخرين، الا أننا نستطيع أن نحدد أنماطا ثلاثة لظاهرة الاغتراب على النحو التالى:

— زملة الاغتراب «الانسحابى» وتوضح فى أعراض متميزة تبدو فى السلوك الاحجامى الذى فيه يتناهى الشخص عن التفاعل مع أعضاء الجماعة، ويعزف عن الاضطلاع بأدوار اجتماعية يقاسم فيها الآخرين المسئولية الاجتماعية. ومن أعراض هذه الزملة فتور الهمة وقلة الحماس وضالة الفاعلية. ولهذا نجد أن أصحاب هذا السلوك الاغترابى يقرون بالهزيمة ويعترفون بأن المواقف الاجتماعية أصعب من مقدراتهم وبالتالى يستبدلون بها مواقف أخرى يتجنبون فيها سلوك

المواجهة المسئولة. و يعنى ذلك التخلي عن المجال تخلصا أو تخففا من وطأة الضغط أو الشدة. فبدلا من المواجهة أو المقاومة كاستجابة للضغط أو الشدة، يأتى الشخص بالاستجابة الانسحابية. وأشخاص هذا شأنهم، لا يملكون ازاء المواقف الصراعية قدرة على حل الصراع بـ«الاختيار» ، أى اختيار المسار المسؤول البناء في العمل الاجتماعى.

— زملة الاغتراب «الانغلاقى» و يتميز الشخص الذى نصفه تحت هذه الزملة بنزعة مسيطرة للتمركز حول الذات، وبالانغلاق في دائرة خبراته وأهدافه واهتماماته ومصالحه الشخصية. و يتسم مثل هؤلاء الاشخاص باتجاه «ميكيافيلي» يرمى الى إثثار المكاسب والمنافع الشخصية فوق كل اعتبار. وهم بذلك تكون «الأنأ» عندهم هى بؤرة عالمهم وموجه سلوكهم، وليس «الأنأ — الآخر».

— زملة الاغتراب «الرفضى» و يتصف أصحابها بمقاومة السلطة وبتجاهل القواعد أو حتى القوانين الاجتماعية، ورفض المعايير الثقافية المقبولة فيما يتعلق بالسلوك والعلاقات الاجتماعية والممارسات العملية. وهم أشخاص يحدثون الاضطرابات للآخر بين برفضهم لأصول التفاعل معهم. وهم بصفة عامة رافضون للجماعة ولأهدافها ولاجراءاتها.

د. حسين: قد يكون من أنسب الطرق أيضا لمعالجة هذا الموضوع، بالإضافة الى ذلك، هو بيان المظاهر الاغترابية في المرض النفسى. ولعل من أكثر الأعراض شيوعا هو الاغتراب عن العالم الخارجى. و يحدثنا علماء الاجتماع كثيرا عن احساس الانسان المتزايد بعداء العالم الخارجى له على الرغم من أن الانسان ساهم مساهمة كبرى في خلق هذا العالم الخارجى. ومهما يكن الأمر فإن تلك الظاهرة كثيرا ما تبدو بشكل مرضى عن طريق اختلال الوعى بالعالم الخارجى. وكثيرا ما نسمع تلك الشكوى: «يبدو كل شئ وكأنه من خلال غلالة وأسمع الأصوات وكأنها تمر من خلال حائط. تصلنى أصوات الناس وكأنها من بعيد. لقد تغيرت الأشياء عن ذى قبل. لقد أصبحت الأمور غريبة أو جديدة» ومثل هذه الشكوى نسمعها في حالات عصبية ليست شديدة الوطأة وربما اختفت بسرعة، و يظل الحكم على الأمور سليما. وكذلك الأحاسيس الخاصة كالنظر والسمع تظل سليمة أى أن الأمر يتعلق بتفسير الرسائل التى ترد من العالم الخارجى مما يؤدى الى فهم خاطئ لذلك العالم.

وانذا ساءت الأمور أكثر مما سبق فكثيرا ما نسمع من يقول: «تبدو الأشياء وكأنها جديدة ومثيرة. اننى ألس ما حولى لأقنع نفسى بأن العالم حقيقى. ان صوتى

أصبح غريبا على. إن كل شيء أصبح حلما. اننى أحس بالعزلة وكأننى دفنت. وفى مثل تلك الحالات ليس هناك اضطراب فى مسارات الأحاسيس بالعالم الخارجى ولكن الاضطراب النفسى يصبح من الشدة بحيث يخلط الإنسان بين احساسه بالحقيقة وبين تلك الحقيقة وتصبح مناقشة الحقيقة نفسها مستحيلة. وهنا نستطيع أن نقول ان العالم قد هرب منهم وأصبحوا فى عزلة تكاد تكون تامة. بل ان وجودهم نفسه أصبح بالنسبة لهم أمرا غير حقيقى أو مزورا.

وهناك نوع آخر من الاضطراب فى الوعى بالعالم الخارجى يتصل بالاحساس بالمكان والزمان. ان الزمان والمكان موجودان دائما فى العمليات الحسية، فهما يغلفان الأشياء الخارجية دائما، وما يرد الينا من العالم الخارجى لا يمكن أن يكون له معنى الا من خلال الزمان والمكان، ووعينا لا يستطيع أن يتخطاهما. اننا لا نستطيع أن نحس بالزمان والمكان مجردين كالأشياء الأخرى الخارجية.

ولكننا نحس بهما الى جانب تلك الأشياء. وهناك اضطرابات كثيرة فى الاحساس بالمكان والزمان تؤدي الى احساس عميق بالانفصال عن العالم الخارجى، وكثيرا ما يحدث ذلك فى اضطرابات عقلية خطيرة كالفصام مثلا، وكثيرا ما نسمع المريض يقول: «لازلت أرى الحجرة ولكنها تمتد أمامى الى ما لا نهاية. انه أمر غريب. اننى أبدو وقد وضعت فى هذا التيه اللانهائى».

أما الاحساس بالوقت فإن الاضطرابات الخاصة به عديدة بدءا من الأمور البسيطة التى تحدث لكل الناس الى الخطيرة التى لها دلالة مرضية. وربما أحس الإنسان فى بعض الأحيان بأن الزمن يسرع أو يبطئ أو أن الاحساس به قد فقد. وربما يحدث فى أحيان نادرة لمرضى الفصام أن يحسوا بأن الوقت قد توقف عن السير.

وهناك وعى من نوع آخر وهو الوعى بالذات وهو أمر شديد الأهمية. و يؤدي الاضطراب فى ذلك الوعى الى ظاهرة الاغتراب عن الذات، وهو أمر شديد الخطورة. فقد يستطيع الإنسان أن يواجه الاغتراب عن العالم الخارجى ولكن كيف يستطيع أن يواجه الاغتراب عن الذات؟ لعل الطريقة الوحيدة لذلك هى تشويه الحقيقة حتى تصبح مقبولة فى ذلك الوضع الجديد. ومن أبسط اضطرابات الوعى بالذات هو اضطراب الوعى بالجسم، ومن أشهر الأمثلة على ذلك «ظاهرة العضو المقتطوع» الذى لا يزال يحس بوجوده.. ومن المظاهرة الهامة للاغتراب عن الذات الاغتراب عن الفكر الذاتى مما يؤدي الى ظاهرة المعتقدات الوهمية الباطلة وهو أمر يؤدي الى اضطراب فى مفهومنا الكامل للحقيقة بما فيها حقيقة الذات. والمعتقد

الوهمى الباطل يدل على اكثر من مسمى وله الصفات التالية:

١ - يعتقد فيه الانسان بقوة خارقة وتؤكد تام.

٢ - ليس هناك مجال للمناقشة.

٣ - محتواه مستحيل من وجهة نظر التطور الطبيعي للشخص.

د. حليم:

هذا يعنى، وكما ذكرت من قبل، أن الاغتراب يتعلق أساسا باضطراب الوعى واستطيع أن أقرر أن اضطراب الوعى عند الشخص المغترب يكمن في اغتراب ادراكه لذاته وفكرته عن نفسه.

وهنا سؤال يطرح نفسه: ما هى أبعاد اغتراب مفهوم الذات؟
نستطيع أن نحدد عدة أبعاد لظاهرة اغتراب مفهوم الذات أو الذات المغتربة كما يدركها الشخص، على النحو التالى:

١ - اغتراب مفهوم الذات المثالية:

و يقصد بمفهوم الذات المثالية صورة الفرد عن نفسه كما ينبغى أن تكون عليه من وجهة نظره. وتتضمن هذه الصورة بذلك أهداف الشخص ومطامحه وتطلعاته وقيمه ومثالياته وأحكامه الخلقية ومعايير ضميره. هذه المكونات المثالية فى بناء الشخصية، والتي يمكن أن يندرج تحتها ما يعرف بالذات المثالية أو الانا الأعلى، اذا تباعدت عن امكانيات الفرد المتاحة على المدى القصير أو البعيد، فانها لا تعدو أن تكون مجرد أحلام بلا واقع أو مجرد « نزعات يوتوبية » لا تجد سبيلا الى واقع الشخص . وبالتالي تغترب الصورة المثالية التى ينشدها الشخص لنفسه عن واقعه الحقيقى.

٢ - اغتراب مفهوم الذات الواقعية:

يعنى مفهوم الذات الواقعية فكرة الشخص عن نفسه وادراكه لها كما هى عليه، ويحدث الاغتراب فى هذه الحالة عندما يكون التقدير الحقيقى للشخص عن ذاته أعلى من امكانياته وظروفه المتاحة أو أقل منها. وقد يحدث الاغتراب عندما لا تتوفر أمام الفرد فى حياته العملية المواقف المواتية التى يستخدم فيها قدراته ومعارفه وخبراته.

٣ - اغتراب مفهوم الذات الاجتماعية:

نقصد بمفهوم الذات الاجتماعية ادراك الشخص لنفسه فى علاقته بالآخرين وفى المواقف والعمليات الاجتماعية. يكمن الاغتراب فى هذه الحالة حينما يدرك الشخص وضعه أو مركزه أو دوره فى الجماعة على أنه ليس بالوضع أو المركز

أو الدور الملثم له، وبالتالي يكون هناك تباعد بين ما يقوم به الشخص من دور اجتماعي حقيقي وبين ما تؤهله إليه استعداداته ومعارفه وخبراته.

٤ - اغتراب مفهوم الذات الجسمية:

نعني بمفهوم الذات الجسمية ادراك الشخص لامكاناته وخصائصه الجسمية وظائفه الحيوية. هذه الصورة الجسمية للذات قد يراها الشخص و يقدرها على نحو أكبر أو أقل مما هي عليه، أو قد تسيطر عليه عادات جسمية أو اتجاهات نفسية نحو رعاية جسمه صحيا تؤدي الى الاخلال بامكاناته الجسمية ووظائف أعضائه - في مثل هذه الحالات يكون هناك اغتراب في مفهوم ذاته الجسمية.

د. طلعت:

يبدو لي أنه من الممكن أن نطرح بذلك مفهومًا «عن الشخصية المغترية» التي يمكن أن نميزها بعدة خصائص نجعلها فيما يلي:

- التوجه السلوكي الاجتماعي:

مثل مضايقة الآخرين بالسخرية منهم والاستهزاء بهم، أو التعالي عليهم، والنقد الزائد لهم، وكثرة توجيه اللوم اليهم، واحداث النكد والازعاج لهم عن قصد، الخ.

- تميع الاحساس بالهوية:

فالكثير من هذه المظاهر السلوكية يكشف عن نظرة مسيطرة الى الذات، قوامها أن الذات هي «مجرد تضمين لحاجات بيولوجية» وهي «تلعب فحسب أدوار اجتماعية». ويعني ذلك أن أصحاب هذا النمط من الشخصية توجههم من الداخل «حتمية الحاجات البيولوجية» ومن الخارج «حتمية الأدوار الاجتماعية»: فلا سبيل أمامهم في الغالب الى ان يخبروا تلك الموجهات الأساسية للشخصية الناضجة وفي مقدمتها «الحرية» و«الاختيار» و«المسؤولية» و«الوعي» وغيرها من مبادئ «التوجه الشخصي المسؤول».

وتميل حقيقة الذات غير الناضجة هذه الى أن تحول دون صاحبها عن اقامة علاقات عميقة ومشبعة مع الآخرين، وكذلك الى أن تعزله عن الشعور بحيويته وفعاليته الشخصية. وهو بذلك يغترب عن نفسه وعن مجتمعه. فبدلاً من أن يكون شخصاً متسماً بالقدرة على التوجيه الذاتي والنمو الشخصي وابتهاج أسلوب هادف بناء في الحياة، فإنه يعيش وجوداً قديراً محتوماً يلعب فيه الأدوار المعينة له و يشبع حاجاته المادية والجسدية، بلا احساس واع بمعنى الوجود و بتحقيقه.

ـ الوجود القائم على اللامعنى:

فالشخصية المغتربة فلسفتها في الوجود غير واضحة أو غير واعية، وأهدافها غامضة أو غضة أو غير محددة - فوجودها يعوزه المعنى . وحياة هذه شأنها - بلغة الفلسفة الوجودية - هي «اللاوجود» لأنها حياة قائمة على «فراغ وجودي».

ـ نقص تحقيق الذات:

و يبدو ذلك في نقص قدرة الشخص على السعى الى النمو والتحسين، والى أن يصبح أكثر اقتدارا، والى أن يعبر عن نفسه - أى نقص قدرته على تحقيق امكاناته وتوظيف طاقاته وثبات ذاته. وجوهر الوجود الانسانى هو السعى والكفاح - ضد الاحباط والتجاهل والمعاونة والقصور، وتحقيقا للنمو الشخصى. ويتأتى الكثير من تحقيق الشخص لذاته كلما سعى الى توسيع نطاق معارفه وخبراته، وتكو بين علاقات ناضجة مع الآخرين، وتعميق علاقته الفعالة بعالمه. والشخص المغترب تعوزه المقدرة على أن يجد و يوجد مجالات تحقيق ذاته بطريقة بناءة، لأنه «مقيد من الداخل» حيث يعوقه التمرکز حول ذاته وانغلاقيته وصدده لجماعته. بمعنى آخر، الشخصية المغتربة تجد في الأعراض الانسحابية أو الانغلاقية أو الرفضية آليات دفاعية ضد اخفاقها في تحقيق بناء الذات.

وفي الواقع، أن الكثير من هذه الخصائص أو الأعراض الدالة على الاغتراب، انما يعكس انتشار شكل خاص من أشكال العصاب (المرض النفسى) الذى يشيع في حضارة الربع الأخير من القرن العشرين خاصة - وهو ما يعرف بـ «العصاب الوجودي» وأبرز مظاهره الرفض، وعدم التحمس، واللاهدف، والاحساس الحاد باللامعنى، وغير ذلك من مظاهر الاغتراب السابقة الذكر.

د. حسين:

ان فهم الاغتراب هكذا أساس لفهم اضطرابات الشخصية. وقد رأينا أن ظواهر الاغتراب تزداد شدة من الشخص العادى الى الشخص المريض الى الأشد مرضا. ولكن المشكلة الكبرى تكمن في تحديد دور الاغتراب هل هي مسألة أعراض فقط أم أن الاغتراب له دور في احداث المرض النفسى؟ لعلنا نجيب على ذلك السؤال إجابة غير مباشرة اذا قلنا ان أحد الطرق الرئيسية في العلاج للحالات النفسية هي إعادة الانسان الى الواقع والحد من عملية الاغتراب أو القضاء عليها ان أمكن، والعلاج الذى لا يشمل ذلك يعتبر علاجاً غير كامل تحت أحسن الظروف.

وهنا تكمن الصلة بين الطب النفسى والمجتمع بأكمله. وإذا شئنا تبسيط الأمور نقول ان المجتمع قد ساهم في خلق الاغتراب عند الفرد بطريقة ما، ونتج عن ذلك فيما نتج أعراض مرضية، وعلى المجتمع أن يلعب دوره في خلق الظروف المناسبة للحد من النتائج السيئة التى أوجدها المجتمع نفسه.

د. حليم:

و بهذا نأتى الى ختام هذه الندوة التى بها نرجو أن يكون قد حالفنا التوفيق فى تناول ظاهرة تفرض نفسها على الانسان والمجتمع فى هذا العصر الفريد فى سرعته وعمق تغيره الحضارى. وإذا كنا فى هذه الندوة قد حاولنا أن نتوصل الى تحليل لأبعاد وجوانب هذه الظاهرة ذات للتغيرات المتعددة، فإننا نرى أن قضية معقدة عصرية كهذه تستلزم المزيد من النقاش والحوار والتحليل، كما تستلزم فى هذا الصدد بناء اطار نظرى ملائم للواقع.



مجلة الحقوق والشرعية

تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت

مجلة دورية

تقن بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة التحرير
الدكتورة بدرية العوي
مكتبة التحرير
الدكتور عادل الطهيلي

الاشتراكات

داخل الكويت للأفراد
٣ دينار
للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
١٥ ديناراً
في الخارج
١٥ دولاراً أمريكياً - بـالبريد
الجوي

العنوان

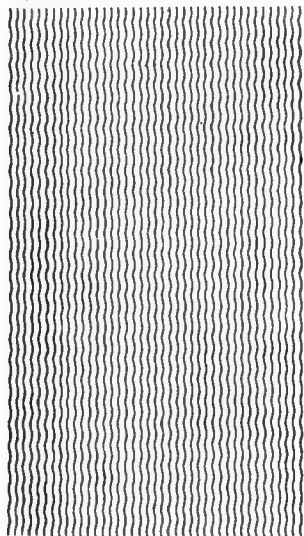
جامعة الكويت - كلية الحقوق والشرعية
ص.ب. ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية :-

- أبحاث في القانون
والشرعية الإسلامية
- تعليقات على الأحكام
القضائية والشرعية
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
مكتبة التحرير

مراجعات بالعربية



إريك فروم ، التحليل النفسي والدين
Erich From, Psychoanalysis and Religion.

مراجعة : د. فرج احمد فرج *

التعريف بالمؤلف :

ينتمى مؤلف هذا الكتاب «إريك فروم» (Erich From) الى ذلك التيار الذى يطلق عليه « المدرسة الفرويدية الجديدة» أو مدرسة الفرويديين المحدثين (New Freudians) كما يطلق عليه كذلك «المدرسة الثقافية في التحليل النفسي» وقد حصل المؤلف على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هيلبرج بألمانيا، كما حصل على اجازة معهد برلين للتحليل النفسى، وعندما هاجر الى الولايات المتحدة الأمريكية - حيث استقر به المقام، حاضر في مختلف جامعاتها. فقد حاضر في جامعة كلومبيا، و بيل ، والمدرسة الجديدة في البحث الاجتماعى بنيو يورك، وجامعة بنجتون، كما عمل مديرا لمعهد وليام الانسون هوايت للطب النفسى، وقد ذاعت شهرته وطار صيته بسبب مؤلفاته المشهورة وبخاصة «الهروب من الحرية» والانسان من أجل ذاته (Man for Himself) بالإضافة الى مؤلفه الشهير «المجتمع العقل. Sane Society» وجدير بالذكر أن فروم يذكر في مقدمة كتابه الذى نتناوله بالعرض هنا، ان هذا الكتاب امتداد لكتاب «الانسان من أجل ذاته».

التحليل النفسى والدين :
Psycho analysis and Religion

يعتبر فروم كتابه هذا امتدادا لكتابه السابق Man for Himself وهو الكتاب الذى ناقش فيه المشاكل الأخلاقية للانسان، وأوضح كيف ان المجتمع الصناعى الرأسمالى على الرغم من كل ماوفره للانسان من رفاهية مادية - بفضل التقدم الصناعى - قد فشل في أن يوفر له السعادة وراحة البال، وهو في هذا الكتاب - أعنى التحليل النفسى والدين، يطرح المشكلة في الفصل الأول ويؤكد اخفاق المجتمع الصناعى الرأسمالى في توفير السعادة للانسان رغم كل تقدم علمى وصناعى وانتاجى.

لقد نجح الانسان في تطوير الطبيعة لأهدافه وبلوغ كل مايريد في عالمه المادى، أما بالنسبة لنفسه فلم يحقق معها أو لها شيئا ذا بال... فالأمراض

* استاذ علم النفس في جامعة عين شمس.

العقلية، والجريمة والحروب بل والجوع في مجتمع الثراء [يقصد المؤلف بذلك الولايات المتحدة الأمر يكية] جميعها آفات تشهد على فشل الانسان مع نفسه رغم نجاحه مع الطبيعة.. لقد استطاع الانسان فهم الطبيعة، لكنه عجز -أو عجز- عن فهم نفسه.. لا بد إذن أن هذا التقدم لا يقدم للانسان مايريد بوصفه انسانا، بعبارة أخرى لايقدم مجتمع الصناعة والتكنولوجيا للانسان اشباعا وتحقيقا لحاجاته الانسانية، وذلك لعجزه عن فهم «روح الانسان» و يذهب فروم الى أن فرويد كان أول عالم يقترب اقتربا لم يسبقه اليه أحد من «روح» الانسان عندما فهم دوافعه العميقة وبخاصة تلك الدوافع الطفلية غير المنطقية.. التي تعبر في نهاية المطاف عن احتياجات انسانية أصيلة ومشروعة لم ينجح في تطوئها وتطويعها وتحقيق ما تتطلبه من اشباع مشروع. انها في نهاية المطاف ضروب من الاشباع الفردي الملتوى لهذه الاحتياجات التي لم يتح لها المجتمع فرص الاشباع ..

ان فهم فرويد لمنطق هذه الاحتياجات، دفع به الى نقل هذا الفهم الى كثير من الظواهر الانسانية ومن بينها الدين وهو مايعرض له المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب.

في هذا الفصل يقارن المؤلف بين محاولات كل من فرويد و يونج في فهم المعتقدات والممارسات الدينية فهما نفسيا تحليليا، ويشير الى اسهامات فرويد في هذا الصدد وكيف أنه أبرز العوامل النفسية وبخاصة الطفلية وراء كثير من المعتقدات والممارسات الدينية. ان مصدر العقائد الدينية يرجع من الناحية النفسية الى بقايا تلك الحاجة التي تميز الطفل الصغير، الى الاعتماد على السلطة الوالدية، واستمداد العون والرعاية منها، ان «الله» يقوم بالنسبة للراشد مقام الأب بالنسبة للطفل وقد لفحت فرويد الأنظار الى ذلك التشابه الأخاذ بين كثير من الطقوس الدينية المسيحية والوثنية بخاصة - وبين الطقوس الجوازية التي يمارسها المرضى العصائبيون. و يوافق فروم فرويد فيما يذهب اليه لكنه لا يرى أن وجود دوافع واحتياجات طفلية لاشعورية وراء المعتقدات الدينية يقتضى بالضرورة رفض الدين أو اعتباره ظاهرة طفلية غير سوية. ان ثمة جوانب غير سوية في كثير من الممارسات الدينية. [وجدير بالذكر ان المؤلف يتناول المعتقدات الدينية ومن بينها المعتقدات الشرقية كالבודהية والمسيحية أحيانا، دون الإشارة الى الاسلام الذي ربما كان لايعرف عنه شيئا، ودون مناقشة أسس العقائد الدينية، فالذي يعنيه من الدين وظيفته النفسية بصفة عامة] لكن تلك لاينفى الدور الذي يلعبه الدين في الحياة النفسية للانسان من حيث هو « نظام أو نسق من الانتماء لكيان أوسع أو أشمل يكرس له الانسان نفسه ويؤمن به» ان هذا هو جوهر الدين.

ان وجود الظاهرات والمعتقدات الدينية بهذا المعنى الواسع الشامل، وليس فحسب المعنى الذى تنص عليه الديانات السماوية الكبرى، التوحيدية، يمثل حاجة انسانية أساسية هى الحاجة الى الانتماء، وكثير من الممارسات الدينية غير المنطقية يرى فروم وجوب النظر اليها من حيث معناها الرمزي، لامن حيث معناها أو دلالتها المادية الموضوعية. انها تعبير عن تلك الحاجة الانسانية العميقة الى الانتماء واستشعار القوة بفضل هذا الانتماء. هذه اذن هي الوظيفة أو الدور النفسي الذى يؤديه الدين بالنسبة للانسان، ويرى فروم أن الدين يسهم في تحقيق التوازن النفسي وتيسير التطور والارتقاء اذا حقق للانسان احتياجاته الانسانية وساعده على تحقيق وتطویر امكانياته الداخلية، كما يمكن أن يكون قيذا على هذه الامكانيات يحول دون تحقيقها وتطویرها، بعبارة أخرى يمكن أن يكون الدين انسانيا (Humanistic) كما يمكن أن يكون تسلطيا (Authoritarian) ويذهب فروم الى استعراض كثير من النصوص الدينية، سواء كانت نصوصا من الديانات الشرقية [البوذية والطوطمية] أو من المسيحية واليهودية، ليوضح عن طريقها الطابع الانساني لهذه العقائد والدعوات الدينية، كما يبين كيف استخدمت هذه النصوص والمعتقدات بعد ذلك استخداما تسلطيا تعسفيا من قبل السلطة، سواء سلطة الدولة أو سلطة رجال الدين أنفسهم. أى بعبارة أخرى كيف تتحول المعتقدات الدينية لـ تحولاً بيروقراطياً.

وفي الفصل الثالث المعنون «تحليل لبعض انماط الخبرة الدينية» يقدم لنا فروم تعريفاً واسعاً وشاملاً للدين، بحيث يضم هذا التعريف المعتقدات الدينية غير السماوية، مثال ذلك المعتقدات الكنفشيوسية والطوطمية والبوذية، تلك المعتقدات التى لا تتضمن فكرة «اله» بعبارة أخرى، يرى عدم وجوب الاقتصار على التعريف العربى المسيحى، أو التعريف المستمد من الأديان «السماوية الكبرى» وحدها، بل انه يذهب الى حد اعتبار كثير من المعتقدات والممارسات والأفكار البعيدة كل البعد عن الدين بمعناه التقليدي، دين بلعنى السيكلوجي للدين، فالدين عنده «أى نسق فكري وسلوكي شائع ومشترك بين جماعة من الناس، يزود الفرد باطار توجيهي فكري وبموضوع للتقديس» فالعقيدة الاسلامية، أو المسيحية أو البوذية، تزود جميعها للمؤمنين بها باطار فكري توجيهي يهتدى به في سلوكه وفكره، في موقفه من نفسه ومن الآخرين وفي علاقاته بذاته وبالله يمكن اذن أن

يلعب المال، أو الحزب أو الدولة أو الآلة نفس هذا الدور الذي يلعبه الدين، اذا بلغ حد الاستئثار بحياة الشخص والسيطرة عليها وتوجيهها.

و يرى فروم أن الدراسات التاريخية والانتروبولوجية توضح لنا جميعا أن الدين بهذا المعنى الموسع ظاهرة انسانية لا يخلو منها مجتمع على الاطلاق، قديما كان أو حديثا. متقدما كان أو بدائيا. انه ظاهرة ملازمة للانسان بما هو انسان، إنه وعى الانسان بذاته و بعلمه، انه مظهر من مظاهر تجاوزه لطبيعته الحيوانية، وتفردته.. أى كونه فريدا.. عن غيره من الكائنات الحية. وعلى هذا فالقضية ليست دين أو لادين وانما تصح أى الأشكال الدينية أكثر صلاحية أو مناسبة لاحتياجات الانسان، ايها أقدر على مساعدته على تحقيق مطالبه الانسانية وتطویر امكانياته الخلاقة. اذا كان الدين ظاهرة انسانية، فإن اهتمام عالم النفس به لا بد وأن يتركز على الدور الذي يلعبه في حياة الانسان أهو دور ايجابي أم سلبي؟ ومن هنا يفرق فروم بين شكلين دينيين: الشكل الانساني، والشكل التسلطي.

وجدير بالذكر أن فروم يورد في هذا الفصل صورا من الأديان -بالمعنى الذى صدر به هذا الفصل - الأديان البدائية القديمة، مثل عبادة الأسلاف أو الأديان الطوطمية [والطوطم حيوان أو نبات أو جماد، تقدسه القبائل البدائية وتعتبره أصلها وشعارها وسر قوتها كما تعامله بتقديس بالغ يصل الى حد العبادة في غالب الأحيان] والطقوس الدينية البدائية، ويقارن بين هذه الصور البدائية من الأديان، وبين العصاب [للرض النفسى] على اعتبار ان العصاب دين فردى بدائى يكشف لنا فهمه التحليلى النفسى العميق عن تشابه كبير بينه وبين الدين البدائى. فهو هنا يأخذ موقفا معاكسا تماما لموقف فرويد، فقد ذهب فرويد الى أن الدين عصاب جماعى. والمهم هنا أن العصاب شكل طفلى رمزى غير منطقى للارتباط بالآخرين والانتماء اليهم، العصاب ان ارتبط وانتماء باطار توجيهي فكري وسلوكي وبموضوع للتقديس هو الوالدین، وبالرغم مما يتميز به العصاب من أعراض غير منطقية، الا أنه في نهاية الأمر ارتبط وانتماء **بالوالدين** وبقيهم وأساليهم الفكرية بأطرها التصورية.

و يواصل فروم عرضه للأشكال الدينية المعاصرة و يبرز لنا ببراعة واقتدار الأشكال الطوطمية الحديثة، مثل الشعارات السياسية والحزبية فالعلم وشعار الدولة وشعار الحزب ومختلف الأوسمة.. الخ جميعها مظاهر طوطمية معاصرة، كذلك يقارن فروم بين الطقوس الدينية البدائية والطقوس المعاصرة أو الحديثة.

كمختلف أشكال المراسيم السياسية والحزبية، بل ان اشكال «الأتيكيت» يندرج في نطاق السلوك الجوازي بلا جدال.. ماذا يعنى هذا كله؟ ماذا تعنى الأديان البدائية والعصاب الفردي والأشكال الحديثة، الطوطمية والطقوسية؟

ان جميعها يشير الى شىء واحد ويؤكد، يشير الى الحاجة الى الانتماء الى كيان أشمل وأقدر واكبر، يستمد منه الفرد الشعور بالقوة، و يستمد في المقام الأول المعنى، معنى وجوده، ومعنى علله ومعنى وكنه علاقته بهذا العالم ومكانه منه يتساوى الأمر اذن، سواء كان هذا الكيان دينا وثنيا بدائيا، أو عقيدة سماوية أو حزباً سياسياً معاصراً، أو تنظيماً من نوع أو آخر.. انه الانتماء والارتباط في نهاية الأمر.

و يرى فروم أن هذا الارتباط الدينى الواسع المعنى -يتفق وحاجات الانسان، اذا كان طابع هذا الدين انسانيا، أى اذا كان في خدمة الانسان اذا كان يحقق فرص تنمية قدراته الخلاقة وتطویر امكانياته المبدعة . الدين الانسانى يتخذ من الانسان مركز الاهتمام و يجعله بؤرة الانتباه . انه يؤكد قدرات الانسان، و يؤكد ضرورة اتاحة الفرص لها لتحقيقها، كما يؤكد حريته وحقه في أن يختار وأن يحتكم الى عقله. و يناقش فروم في استفاضة موضوع الاثم في مثل هذا الدين الانسانى و يوضح أن الاثم هنا يكون استجابة لتقصير الانسان في حق نفسه وفي حق الآخرين، استجابة بفجرها شعور الانسان بالتقصير في تحقيق امكانياته وتحمل مسئولياته من حيث أنه قادر وحر ازاء الآخرين. ان الاثم هنا استجابة داخلية لاختفاق الانسان في تحقيق وممارسة امكانياته الانسانية.

أما الشكل الآخر من أشكال الدين، فهو الشكل التسلطى (Authoritarian) الذى يتخذ شكلاً تسلطياً قهرياً، انه بمثابة القوة أو السلطة المعادية للانسان، المناهضة له. أنه يتمثل في العقائد التى تحط من قدر الانسان وتحقر من شأنه وتشكك في قدراته وامكانياته وتصوره قاصراً عاجزاً خاطئاً، كل ما يصدر عنه شر وخطيئة ولا مخرج له ولا خلاص الا بالطاعة والندم، وبالتحقير الدائم لذاته والالتئام المستمر للغفران والصفح. و يرى فروم أن هذه الصورة أو للشكل الدينى مجرد الانسان من طاقاته الخلاقة و يشل قدرته على استخدامها وتطویرها، كما يعمق فيه الجوانب الطفلية السلبية والاعتماد على السلطة وفقدان الثقة في الذات، كما ينمى و يدعم الميول المازوجية (أى حب العذاب والسعى اليه واستعباده). ان أهمية ما يميز الشكل الدينى التسلطى هو أن يأخذ شكل القوة المعادية للناسبة للانسان على عكس الدين الانسانى الذى يمثل قوة وسندا مدعماً للانسان ومسانداً

له. كذلك تأخذ السلطة التعسفية أو التسلطية شكلاً غير منطقي قوامه الطاعة دون تفكير أو دون مناقشة، وهنا يبرز مشكل الاثم في الدين التسلطي بوصفه نتيجة عدم طاعة السلطة الدينية لا بوصفه تقصيراً أو عجزاً عن ممارسة واستخدام امكانيات الانسان الخلاقة، ان الاثم هنا استجابة للتمرد على السلطة التعسفية، بعبارة أخرى يبرز الاثم كنتيجة حتمية لمحاولة الانسان ممارسة انسانيته من حيث هي تفكير ومسئولية واختيار .

أما الفصل الرابع والعنون «المحلل النفسي طبيب الروح» فيناقش فيه فروم فهمه لعملية العلاج بالتحليل النفسي بوصفها تستهدف تحرير الامكانيات الداخلية الخلاقة للانسان، ويعارض النظرة الضيقة للعلاج النفسي بوصفه مجرد عملية تستهدف مساعدة المريض على «التوافق الاجتماعي» أي الامتثال لمطالب المجتمع وقيمة، ذلك أن من الممكن [بل وهذا ما أوضحه فعلاً في مؤلفه الأخير «المجتمع العاقل»] أن يكون للمجتمع هو نفسه مجتمعاً مريضاً تحكمه قيم بالية ومتخلفة. ان الهدف الحقيقي والعميق أي تحرير وتغجير قدرات الانسان الخلاقة، وبخاصة القدرة على الحب المثمر والمسئول من شأنه أن يمكن الفرد من الاسهام في تطوير وتغيير المجتمع ذاته، وتحمل مسؤوليته ازاء هذا التغيير وماقد يتضمنه من مخاطر. كذلك يحذر التحليل النفسي الامكانيات التي يعوقها ويعتقلها المرض بفعل عملية الكبت. كذلك يساعد التحليل النفسي بفضل مايتيح للمريض على التخلص من الروابط القديمة الطفلية بالوالدين، بعبارة أخرى يساعده على مغالبة ذلك الدين الطفلي الشخصي التسلطي، ومن ثم يشرع في بناء نظام قيمه وانتماءاته الواعية والمسئولة. وهكذا يذهب فروم الى أن التحليل النفسي بمعناه العميق والشامل وظيفة دينية بالعنى الانساني اذ هو تحرر وإطلاق لقوى الانسان الخلاقة وبخاصة قوى الحب، تلك القوى التي دعا اليها وأصر عليها جميع الأنبياء وأصحاب الدعوات الدينية. ويقودنا هذا الفصل الى الفصل الخامس والأخير «هل يشكل التحليل النفسي تهديداً للدين» و يجب فروم على هذا التساؤل بالنفى، ذلك أن هدف جميع الأديان الأسمى هو تفتح القدرة لدى الانسان على الحب والعطاء، على استخدام العقل استخداماً واعياً خلاقاً ومسئولاً وهذا هو نفس هدف التحليل النفسي، والطريف أن فروم يبرز لنا كيف أن إخطر الحقيقي الذي يهدد الدين والانسان ذاته هو الاقتصاد، وبخاصة الاقتصاد الرأسمالي الذي خلقه الانسان ليخدمه، فأصبح هو خادماً له، ان الانسان خلق الآلة لتخدمه ولكنه لم يلبث أن أصبح ترساً في هذه الآلة يدور معها تابعاً وخادماً مطيعاً.

و يعاود فروم في هذا الفصل عرض افكاره المعروفة والتي يناقشها باستفاضة في كتابه «المجتمع العقل» ليبين كيف أن تطور النظام الرأسمالي قد حول الانسان الى سلعة، بحيث أصبحت الشخصية السائدة فيه هي مايسميه «الشخصية التسويقية Marketing Orientation [ويعنى بذلك أن يعامل الشخص نفسه من حيث هو سلعة للعرض والبيع] ان هذا التكوين الشخصي التسوقى يؤدى الى فقدان للهوية، وتجرد الشخص من كل عمق، انه يصبح عبدا للآخرين لقيمهم ومطالبهم، و يصبح كل هدفه أن يقدم لهم نفسه [شخصيته وقيمه وقدراته وتراثه وميوله وكل ما يتعلق به] في الشكل الذي يرتضونه و يقبلونه ماديا. أى أنه في حالة بيع مستمر لذاته بكل خواصها وأبعادها، لاهم له ولا مطلب الا الثمن. وهكذا تصبح قيمة الانسان فيما يمتلك ثمننا لذاته. هذا هو الاغتراب، الذى أصبح سمة من سمات العصر وعلامة مميزة من علاماته.

ان الدين في مجتمع الاغتراب الصناعى الرأسمالى هذا يصبح مجرد ملجأ للوقاية والهرب من الفراغ الداخلى.. انه لا يعد انتماء تتحقق من خلاله هوية الانسان ممثلة في قدراته الخلاقة. لقد حل محله دين آخر، دين وثى آلهته المال والثراء والقدرة والمركز والمودة.

الخلاصة انن ان فروم في كتابه هذا يكشف لنا حاجة الانسان العميقة الى «الدين» أو بعبارة أخرى الى «الانتماء» وان من الممكن أن يكون هناك انتماء انسانيًا خلّاقًا، كما أن من الممكن أن يكون هناك انتماء «تسلطيًا» مدمرًا مخربًا يجرد الانسان من قدراته البناءة الخلاقة، ومن هنا فان آفة العصر هي انتماء الانسان [في المجتمع الصناعى الرأسمالى] الى دين وثى تسلطى آلهته السوق والسلعة.

نصوص مختارة

يعرض لنا فروم في الفصل الثانى تفسير فرويد للدين فيقول «الدين انن عند فرويد، تكرار لخبرة الطفل، ان الانسان يواجه القوى التى تهدده بنفس الطريقة التى تعلم عندما كان طفلا، أن يواجه بها ما كان يستشعره من عدم الشعور بالأمن، بالاعتماد على والده بالاعجاب به وبالخوف منه، ان فرويد يقارن الدين بالعصاب الجوازى الذى نجده لدى الأطفال، فالدين عنده عصاب جمعى، تسببه ظروف مماثلة لتلك التى تؤدى الى العصاب في الطفولة».

وفي الفصل الثالث يعرف الدين كما يلي : «اننى اعتبر الدين أى نسق فكرى وسلوكى مشترك بين مجموعة، يتيح للفرد اطارا يهتدى به، وموضوعا يكرس له نفسه» و يضيف قتلا «لايوجد في الحقيقة ثقافة في الماضي، ولا يبدو أن من الممكن أن توجد ثقافة في المستقبل ليست لديها دين بهذا المعنى الواسع».

وفي ابراز الحاجة الانسانية الى الدين يذكر مايلي :

«ان الحاجة الى اطار يهتدى به والى موضوع للتكريس، ضاربة الجذور في الوجود الانساني، و يؤكد لنا ذلك حقيقة الدين عبر تاريخ الانسان».

في الفصل الثالث يعرف فروم الدين التسلطى قائلا :

«ان العنصر الاساسي في الدين التسلطى وفي الخبرة الدينية التسلطية هو الاستسلام لقوة متعالية عن الانسان. ان الفضيلة الكبرى في هذا الشكل الدينى هى الطاعة، والاثم الاكبر هو العصيان. فبقدر مايعتبر الاله مطلق للقوة مطلق المعرفة، يعتبر الانسان عديم القدرة قليل الشأن. وبقدر مايستطيع نوال رضا الاله وعونه بالاستسلام الكامل، بقدر مايستشعر القوة. ان الاستسلام لسلطة قوية هو أحد الطرق التي تهرب الانسان عن طريقها من الشعور بالوحدة والقدرة المحدودة ولكنه بفعل الاستسلام هذا يفقد كغرد استقلاله وتكامله، لكنه يكسب في مقابل ذلك الشعور بأنه موضع حماية قوة مثيرة للرغبة، أصبح هو نفسه جزءا منها».

وفي الفصل الرابع يوضح لنا فروم مهمة المحلل النفسى كما يتصورها فيقول :

«ليس هدف العلاج في المقام الأول هو التوافق، وانما النمو الأمثل لامكانيات الشخص، وتحقيق فريدته. ان المحلل النفسى هنا ليس «مستشارا للتوافق» وانما هو كما يقول افلاطون «طبيب الروح» ان هذا الرأى مبنى على التسليم بأن هناك قوانين لايمكن تجاهلها، تميز الطبيعة الانسانية، وتميز أداء الانسان لوظائفه، تعمل في أى ثقافة كانت، وهذه القوانين لايمكن الخروج عليها دون أن يترتب على ذلك أذى بالغ يلحق بالشخصية. فاذا ما خالف شخص ما تكامله الاخلاقي والعقلي فانه يضعف بذلك، بل و ربما يشل تماما شخصيته كلها» كما يقول في نفس الفصل:

«ان الحقيقة تجعلك حرا»

ففي التفكير الدينى الانسانى، وفي التحليل النفسى، لا يمكن بحال فصل قدرة الانسان على البحث عن الحقيقة، عن الوصول الى الحرية والاستقلال».

وأخيرا لعل خير نص نختتم به هذا العرض هو الفقرة الأخيرة من الفصل الخامس، آخر فصول الكتاب حيث يتحدث فروم عن آلهة العصر الوثنية فيقول :

«ليست مشكلة العصر آلهة الوثنية القديمة، بل تأليه الدولة والسلطة في البلدان ذات الخظم التسلطية، وتأليه الآلة والنجاح في مجتمعنا ، مما يهدد أعلى ممتلكات الانسان الروحية»



الدكتور سبع محمد ابولبد، مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي،
للطالـب الجامعي والمعلم العربي (عمان: المؤلف، ١٩٧٩) ٣٥٢ صفحة
الـثمن ثلاثـة دنانير

* هيام دهمش *

صدر في الفاتح من آذار (مارس) ١٩٧٩ كتاب في القياس النفسي والتقييم
التربوي للدكتور سبع محمد ابولبد وهو استاذ جامعي معروف، قد عمل في عدة
اقطار عربية كالكويت والسعودية والعراق والجمهورية العربية الليبية. و يعمل
حالياً في الجامعة الاردنية، و يدرس مادة القياس النفسي لطلبة البكالوريوس
وكذلك الدبلوم. وهؤلاء معلمون جامعيون ذوو خبرة طويلة في ميدان التعليم.
وبعضهم يعمل في التوجيه والاشراف والادارة المدرسية. كما ان بعضهم يعمل في
بلاد عربية مختلفة مثل دول الخليج والمغرب العربي و يلتحق في الجامعة صيفاً
ليحسن من مهارته و يزيـد من ثقافته وعلمه وخبرته.

والكتاب مدخل او مقدمة في مادة القياس والتقييم، وقد اسماه المؤلف
«مبادئ» لأنه يضم اساسيات المادة، و يشمل في الوقت نفسه جميع ما يحتاجه
الطالب الجامعي من اسس او قواعد ونظريات ومبادئ واساليب، كما ان المؤلف
قد عنى على ما يبدو عناية خاصة بالتطبيق العملي في مختلف جوانب العملية
التربوية، فأكثـر من الامثلة وبسط الامور المعقدة والصعبة لدرجة انه يمكن
الافتراض ان هدفه كان تفهيم من لا يفهم. ومن المعروف ان مادة القياس في
الجامعات مادة تستعصى على من لا يملك اساساً في الرياضيات، إلا ان المؤلف، على
ما يبدو قد طبعها او طوعها بحيث لم تعد دراستها مشكلة يعانيها طلاب الاقسام
الادبية. اما بالنسبة للمعلمين فيمكن اعتبار الكتاب موسوعة تغنى عن جميع
الكتب في هذا المجال. إذ انه يشمل جميع ما يحتاجه العاملون في حقل التربية من
احدث وادق الطرق والاساليب لقياس وتقييم وتقدير تحصيل التلاميذ والطلاب في
مختلف المواد.

و يختلف هذا الكتاب عن اى كتاب آخر في أنه ليس مزيجاً من الاحصاء
والقياس والتقييم، بل هو كتاب قياس بحت. وقد بين فيه الكاتب انواع المقاييس

• مدرسة بمدرسة الاشرقية الثانية - الاردن

واستعمالاتها بجلاء ووضوح كما بين للمعلم كيف يصمم و يستعمل أدوات التقدير في دروس الانشاء والعلوم العملية، وفي تقدير الشخصية وسلوك التلميذ. وهذا ما كان المعلم في أمس الحاجة إليه. والكتاب لا يخلو من التجديد والابداع. فقد أدخل المؤلف طريقة جديدة لحساب الانحراف المعياري كي يتمكن المعلم من تفسير العلامات. وهى طريقة في غاية البساطة ولم تكن معروفة في العالم العربي من قبل .

كما انه قد اخترع طرقاً جديدة لحساب معاملى السهولة والصعوبة للامتحانات المقالية. و اضاف فصلاً جديداً عن التحليل الاحصائي للامتحان، وبسطه بحيث أصبح مفهوماً من القراء على اختلاف مستوياتهم، ومهما بلغ حظهم من الثقافة، كما ان الكاتب قد عنى بالتمرين والتدريبات التى ذيل بها معظم فصول الكتاب ليقدر زناد فكر المتعلم و يحفزها على امعان النظر فى الامر على مختلف وجوهه، ولعمري انها طريقة جيدة يجدر بكل كتاب جامعى ان يتحلى بها.

كذلك زود المؤلف كتابه بمراجع اخرى للقراءات الاضافية لمن يرغب فى الاطلاع والاستزادة. اما من حيث التوثيق فقد عنى الكاتب بذلك عناية فائقة، خلافاً لما هو شائع. مع ان ما يقوله بديهى فى معظم الأحيان. كما أشار فى احايين اخرى إلى اكثر من مصدر يعالج النقطة ذاتها، ويتضح من مطالعة الكتاب ان المؤلف قد رجع إلى ما كتب فى الموضوع ما بين عامى ١٩١٢ - ١٩٧٨ فى امهات الكتب والدوريات الاجنبية وقد اعتمد فى التوثيق اسلوب الحواشي أو فهرست الهوامش كما ذيل كل فصل بمراجعته. ولكن الكاتب لم يقوم بوضع قائمة ببليوغرافية فى نهاية كتابه، وهو ما جرت العادة عليه. بيد أنه قد اكتفى على ما يبدو بالهوامش و بنكر المراجع فى نهاية كل فصل.

ومن الاشياء التى كنا نتمنى على المؤلف أن يقوم بها، تزويد كتابه بصفحة تصحيح للأخطاء المطبعية. فعلى الرغم من ان معظمها يدركه القارئ الفطن، إلا ان الحاقها بالكتاب يزيده وضوحاً على وضوح فى ذهن القارئ غير المختص.

وبوجه عام، يتضح من مطالعة الكتاب أنه موجه للعالم العربى ككل. يبدو ذلك من النصوص المختلفة فى الكتاب، وترديد المؤلف لألفاظ مثل «وزارات التربية فى بلادنا، الامتحانات فى العالم العربى» كما انك تلاحظ الحرارة او الحماس الذى يتحدث به الكاتب عندما يتناول موضوعاً كالأهداف التربوية والتقييم. فهو يفكر بالعالم العربى كوحدة واحدة، بل انه يستلهم التاريخ العربى احياناً او يضرب

امثلة من الصفحات للشرق في تاريخنا. والمؤلف واقعي وغير اقليمي ولولا مكان الطبع وعنوان المؤلف على الغلاف لما استطعت أن أحدد هوية الكتاب. فالقارئ يجد كلمات كويتية أو عراقية وليبية ميثوقة هنا وهناك «الكلمة» أو الدرع، والبيكالوريا». كما أن الامثلة تدور حول مدن سورية وجزائرية وعراقية واردنية وليبية وتجد المؤلف عندما يصوغ تمرينات ينكر بالاحروب العربية الاسرائيلية وبال قضية الفلسطينية. ومن حيث اللغة نجد ان الكاتب ليس متمزتا، فهو لا يتقيد بالصحيح اذا كان ذلك على حساب البيان والتبيين أو التوضيح، ومثال ذلك استعمال كلمة تقييم بدلا من كلمة تقويم بل جعلها جزءا من عنوان كتابه فكانه لا يخشى غضبة اساطين اللغة، ومما يثير الدهشة انه يعرف ما يفعل. فقد افرد لذلك فصلا خاصا هو الفصل السادس. فاذا طالعتة تجد المؤلف يقول لك: إن المصطلح العلمي غير المصطلح اللغوي. فالاول يجب ان يعنى شيئا واحدا فقط ان كلمة تقويم تفيد بيان قيمه الشيء وتعنى كذلك تصحيح ما اعوج. ولذلك فقد عمد المؤلف إلى استعمال كلمة تقييم، وهى شائعة على اللسان، لتفيد تبيين أو بيان قيمة الشيء. وقصر كلمة تقويم على تصحيح ما اعوج، وصاغ العلاقة بينهما في جملة لا تنسى، وذلك بقوله «نحن نقيم الطالب لنقومه».

أما بالنسبة لاسلوب الكتاب، فهو جيد سلس، ويمكن أن يوصف بأنه سهل ممتنع وعلى الرغم من أن ثقافة الكاتب غربية، ومراجعته اجنبية فأنت لا تلاحظ أثرا للعجمة في تعابيريه أو اسلوبه، بل انك تعجب احيانا ببساطته على لغته العربية، وتستهويك عباراته وتعبيراته وقدرته على السبك، واهينا جزالة الفاظه وغزارة مترادفاته.

لقد حوى الكتاب فصولا تدور حول اساليب القياس والتقييم مثل العد والقياس والتقدير والتقييم. كما يتحدث الكاتب عن شاة الامتحانات واغراضها، وعن الامتحانات التقليدية او المقالة ونقدها نقدا مراما دعمه بنتائج الابحاث والدراسات، ولكنه في الوقت نفسه لم يطالب بحذفها بل طالب بتحسين تصميمها وتصحيحها. كذلك تحدث عن جمع العلامات وتفسيرها، ومقارنة الطلاب ببعضهم مقارنة سليمة. كما حاول أن يحدث ويطور أسلوب المعلم العربى في الامتحانات وتحديد الاهداف، وتخطيط الاختبار. وعرفه بصفات الامتحان الجيد من موضوعية وصديق وثبات. ثم تحدث عن انواعها المهمة مبينا قواعد تصميمها وتصحيحها، وداعما ذلك بامثلة من واقعنا وخبرته. ثم توج كل ذلك بفصل تحدث فيه عن التحليل الاحصائي للاختبار: وهو فصل يعلمنا فيه كيف نمتحن الامتحان لنكتمل الفائدة.

واخيراً وليس آخراً، هذا الكتاب جدير بأن يدرس ليس على مستوى طلبة الجامعة والأكاديميات التربوية فحسب، بل لا غنى عنه لكل مشغول في العملية التربوية. إذ فيه اغناء للمكتبة العربية، وإثراء لخبرة المعلم، وتحسين لعملية التعليم والتعلم. إنه كتاب يحق لنا أن نفخر به بحق. وإذا كان لنا أن نتمنى شيئاً على المؤلف، فنحن نتمنى عليه أن يعرفنا في الطبقات المقبلة: بأوزان الاختبارات، وانظمة الامتحانات، واختبارات النكاء والقدرات. فهذه مواضيع يحتاجها المشرفون على انظمة الامتحانات في الوزارات، ومن بيدهم قيادة العملية التربوية.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

مدير التحرير
فهد العتيقري السعيد

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠.٠٠٠ قارئ

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المساحي المختلفة للمنطقة .

- ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - ببليوجرافيا

- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية

(من العدد : ١٠٠) نلسا كويتيا او ما يملأها في الخارج .

الاشتراكات : للانفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولارا امريكيا في الخارج ، بالبريد الجوي .

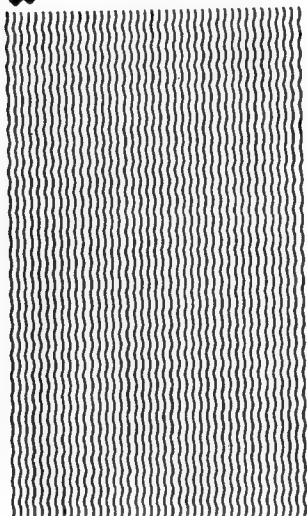
الشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٥٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

الاعوان : جامعة الكويت - كلية الاداب والتربية - الفويج - دولة الكويت
ص.ب. : ١٧٠٧٣ (الخالدية)

هاتف : ٨١٦٨٠٧-٨١٦٧٩٩-٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

تفصیل



أسلوب يسمى الاستقصاء

«خلاصة»

د . كولن ويلسون ييبير *

غالباً ما يعتبر كل طرف من السلطات المحلية للدول النامية والمخططين والمستشارين من جهات أخرى الطرف الآخر مخيباً للآمال وعلى قدر غير كاف من الادراك العميق لنتائج العمل الاستشاري، ويرجع ذلك الى فشل كل أعمال المشورة هذه في البحث عن الوقائع المحددة المتعلقة بمسرح الأحداث الموجه اليه المشورة، هذه الحقائق التي يمكن توضيحها هنا في شكل استفسار لم يقم المخططون بتوجيهه بشأن مواطني البيئة التي يقومون بالتخطيط من أجلها.

وعلى سبيل المثال فإن أجهزة التخطيط للخدمات الصحية التي تبدأ عملها الآن بالتساؤل «كيف يمكننا أن نرتب لهؤلاء الناس وسيلة الوصول الى هيئة ستقوم بالوفاء باحتياجاتهم؟»، كان يجب أن تبدأ هذا العمل بسؤال «ما هو نوع الهيئة التي سيصل اليها الناس لاستخدامها - تبعاً لطريقة فهمهم - كوسيلة للوفاء باحتياجاتهم الصحية؟» - ان هذا يعني ان المشورة والآداء في مثل هذه الظروف يتم بناؤها على فكرة مسبقة تفترض أنه اذا تيسر للناس الوصول الى شيء ما فإنهم سيقومون بالتالي باستخدامه بطريقة تحقق أغراضه، غير أنه من الممكن بناء النصيحة والاداء على أساس الاستقصاء الذي يكشف عن كيفية فهم هؤلاء الناس للأشياء والقدر الذي يستطيعون استخدامه تبعاً لذلك وبطريقة تحقق الأهداف المرجوة من هذه الأشياء .

أن الطريقة التي يفهم بها الناس مثل هذه الأمور التنظيمية ماهي الا انعكاس لأسس اجتماعية راسخة في اللاوعي لفاهيم هؤلاء الناس تختلف من بيئة لأخرى، وبالتالي فإن اكتشاف نوع التنظيم أو الهيئة التي يستطيع أن يصل اليها الناس وأن يستخدموها بطريقة تحقق الأهداف المرجوة منها عمل ينصب بالأساس على دراسة هذه الحقائق الاجتماعية.

وحتى الآن فإنه مازال ينظر الى هذا النوع من الدراسات والمعروف باسم علم الأنثرو بولوجيا (علم طبائع البشر) الاجتماعية على أنه عمل أكاديمي بحت، غير أن

✽ الموجه الصحي بكلية سانت انتونيز في جامعة اكسفورد بالملكة المتحدة.

المتخصصين في هذا العلم قد أصبحوا الآن عمليون بالدرجة الأولى. والبحث المقدم هنا يدرس امكانية وضرورة بناء كافة هذه الخطط على أساس مثل هذا النظام الذي يشكل أعلى درجة من أساليب الاستقصاء، والذي يستطيع بمفرده أن يوفق بين احتياجات الدول النامية وتوصيات متتسار بها.

انها رسالة موجهة الى جميع أعمال التنمية

أسلوب يسمى الاستقصاء

مقدمة :

لدى زيارة وزارات الصحة في بعض الدول النامية، يصادف الواحد الكثير من الامتعاض بشأن المشورة والمساعدة المتعلقة بالتخطيط التي تتلقاها هذه الوزارات من جهات أخرى. وهذا الامتعاض ينطبق بالتساوى تقر بيا على اعمال جميع الجهات المختلفة التي تعمل في الميدان :

المؤسسات الاستشارية الخاصة، والمنظمات الاكاديمية (دراسات التنمية الخ)، والمعاهد العلمية الوطنية (الخدمات الصحية والانمائية)، والوكالات الدولية. وعدم الثقة الذي يتبع ذلك ورفض مثل هذه الخبرة يمتد الى وزارات الصحة والتخطيط ذاتها في هذه الاقطار النامية، مما يؤثر سلبيًا على مساهمات اولئك الذين يعملون في هذه الوزارات كمستشارين (يمن فيهم أناس لهم صلات ثقافية وثيقة بالدول النامية ولكنهم جاءوا الى البلد من مكان آخر).

ومن السخف القول ان رد فعل واسع النطاق كهذا غير موجود. ومع ذلك فان الوزارات والدول التي أشير اليها قد حصلت بدون شك، على مايعتبر الان افضل مشورة متوفرة. ولهذا فأنني ساعالج هذا الأمر بافتراض ان هذا الامتعاض له، في الواقع، ما يبرره في الصعوبات التي تخلقها أساليب التخطيط الحالية أو تتركها بدون حل . وعلى أساس هذا الافتراض، سأحاول أولا تشخيص وتحليل العنصر الاساسي لهذه الصعوبات بالاشارة الى تجارب وشكاوى الوزارات والمخططين أو المستشارين، وبعد ذلك أعرض الطرق المختلفة المشكلة للتخطيط المتبع حاليا والتي تخلق الصعوبات أو تتركها بدون حل .

و بطبيعة الحال فان كل هذه الطرق تستخدم الاستعلام، وقد قمت خلال هذا البحث باستخدام ثلاثة مصطلحات ترتبط جميعها بنشوء واستخدام لفظ «استعلام» و بطريفة تجعل من الأحسن شرح مفهوم هذه المعاني من بداية البحث.

اولا : ان هذا البحث يقترح معالجة مشاكل عملية محددة بواسطة «الاستقصاء» وكلمة «استقصاء» تستعمل هذا للدلالة على أسلوب عام للتفكير والأداء يقوم تدريجيا بإلقاء الضوء والكشف بعمق عن المضمون الحقيقي المستقل (أى المستقل عن الملاحظ أو للحق) للموضوعات التي يبحثها وصفتها .

ثانيا : انني استخدم المصطلح «استعلام» للدلالة على طريقة ملاحظة قد تكون واسعة التطبيق ولكنها تقف عند المعلومات السطحية ور بما غير الموضوعية على الإطلاق أو التصنيفية فقط للموضوعات التي تعالجها، ومن ثم فإن لفظ الاستعلام كما هو مستخدم هنا قد يظهر أن شخصا كان يتأمل عشرة أشياء مستديرة زرقاء اللون وثلاثة أخرى مربعة حمراء، لكن طريقة الاستقصاء الأكثر كشفا لطبيعة الأمور ستكون مطلوبة قبل أن يكتشف الشخص ماهية هذه الأشياء التي يجدها المحقق مستديرة وزرقاء أو مربعة وحمراء .

ثالثا : انني أتحدث عن «أساليب أو طرق للبحث» وهي ليست طرق عامة للتفكير والأداء بالنسبة للأشياء المتعلقة بها اسوة بالاستقصاء والاستعلام. انها الادوات أو الوسائل التي يستخدمها الاستعلام مثل تطبيقات الاستفتاء لعلم الاجتماع الحديث وما يسمى بمناورات الملاحظ المشارك المستعملة في العمل الميداني الأنثروبولوجي، وهي من الممكن ان تخدم اغراض الاستقصاء اولا تخدمها اعتمادا على طريقة صياغتها ومدى ملاءمتها وكيفية استخدامها. ونظرا لكونها وسائل تصاغ بالنسبة لبعض المواد والمشاكل، فمن المحتمل على سبيل المثال أن تعطي «أجوبة قديمة» أو حتى مضللة عند حشدها لعلاج مشاكل ومواد جديدة أخرى، وهنا يجيء مايطالب به هذا البحث من أن النجاح في حل المشاكل وممارسة اتخاذ القرارات مثل ما يحدث في النشاط الأكاديمي يتطلب الاستقصاء بواسطة طرق بحث تعد خصيصا لهذه المشكلة، وليس العكس بالعكس، وبالتالي فإن ما اسميه بالاستعلام ما هو الا مجرد خطوة تمهيدية للاستقصاء.

ان الفروق بين هذه التعريفات ذات أهمية خاصة بالنسبة لدراسات المجتمع التي يهتم أو يجب أن يهتم بها بعمق كافة المخططين للرعاية الصحية .

جوهر الصعوبات

هناك، بالطبع، جانبان لوضع كهذا فالسلطات المحلية، من جانبها، التي تتحدث عن هذا الشعور بالامتناع تشكو بصفة خاصة من ثلاثة أشياء. فهي اولا تشير الى فشل المشورة التي تتلقاها في ان تأخذ بعين الاعتبار وبصورة كافية الاوضاع المحلية، وثانيا تؤكد على صعوبة تطبيق مثل هذه المشورة عندما ينتهي

المستشارون من عملهم و يعودون الى اوطانهم. وثالثا، تشير هذه السلطات المحلية الى مايتبع ذلك من عدم جدوى نتائج نشاط كهذا - اى التقارير النهائية التي لا تحقق شيئا سوى زيادة حجم الاكوام المتزايدة باستمرار على رفوف الوزارات -

ومن ناحية أخرى، فإن المخططين والمستشارين القائمين من الخارج لديهم الكثير مما يستحق القول. فهم يشكون من قلة التعاون والمشاركة من جانب بعض قطاعات المجتمع الذى يسعون الى خدمته. ويشيرون ايضا الى ببطء هذه القطاعات أو عجزها عن تنفيذ التوصيات حتى بعد قبول هذه التوصيات والمصادقة عليها من جانب سلطات البلاد على أعلى المستويات. كما يشير المخططون والمستشارون الى أنهم عندما يجرون على قبول دور تنفيذى فإنهم يواجهون صعوبات وعراقيل لاحد لها ناجمة عن الحاجة الى العمل حسب الاوضاع المحلية .

وفي أحسن الحالات، في الواقع، فإن الطرفين ينظر احدهما الى الآخر بشعور من حسن النية المشوب بالغموض والحيرة. وفي أسوأ الحالات فإن المستشارين يعتبرون أولئك الذين يقدمون لهم المشورة غير مقدرين بالرة لجهودهم وغير فعالين، بينما تنظر السلطات المحلية الى الخبراء الاجانب على أنهم غير مدركين للأمور ورعناء واستغلاليين في كثير من الحالات. وفي خضم الكلمات والأخذ والرد الذي تنبثق منه وجهات النظر هذه، فإن العمل الذى من المفروض ان يتمخض عن خدمات صحية مرضية أو أية خدمات أخرى غيرها لايتحقق.

وهذا يعبر عن الوضع بصورة قاتمة. الا ان من الواضح أن هناك نجاحات تحققت مقابل ذلك. غير ان كلام الطرفين -مستشارى التخطيط والعاملين في وزارات الصحة -سيتعرف على تجارية بهذا الشأن في ما أقوله الان . ونوع المشكلة التي تمثلها جميع هذه الشكاوى والصعوبات يصحح أسهل للحل والمعالجة اذا استطعنا أن نركز على شيء معين بمفرده، نوع واحد من الظواهر الطبيعية التي يمكن ان تدور حوله جميع هذه المشاكل.

دعوني ابدأ بفعل ذلك بالرجوع الى المناسبة التي سمعت فيها لأول مرة شرحا واضحا مفصلا لمشاكل المستشارين. وكان سياق الموضوع هو ان مؤسسة استشارية واجهت ممانعة لايمكن فهمها لخططها الرامية الى تحديث وتوسيع الخدمات الصحية في احدى مناطق شبه الجزيرة العربية. وحلال مشاكل هذه المؤسسة الاستشارية قال ان هذه المشكلة وجدت لأن تنفيذ المخطط بالرغم من موافقة السلطات المركزية عليها، أعيق بسبب من أسماهم «أناسا محليين معينين و بسبب الطريقة التي تتم بها الأمور هناك.»

ان من الصعب أن تذكر طريقة للاستشهاد بالواقع الاجتماعي أبغ من عبارة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الأمور هناك». وبالنسبة للاختصاصي الاجتماعي، فإن رد المشكلة الى هذا السبب انما ينطوى على وضوح ودقة التشخيص العلمي. الا ان حلال مشاكل المؤسسة الاستشارية لم يكن اختصاصيا اجتماعيا، وظل غير مدرك لأمرين : الأول انه قد اشار الى سبب هذه المشكلة بالذات، الا وهو فشل الخطة القائمة في ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي المحلي. والثاني انه قد صور المادة الأساسية لمثل هذه المشاكل جميعها (الواقع الاجتماعي) على انها جوهرية وأساسية، لأمجرد مسألة تتعلق بنزوات وضلالات في الناس لا يمكن فهمها.

ومع ذلك فإن شكاوى المخططين والمستشارين ليست هي وحدها فقط التي تشير الى هذا الاتجاه الذي يصفونه بأنه «صعوبة العمل في أوضاع محلية» أو «مع ناس محليين وأشياء محلية»، حيث أنه بالرجوع الى شكاوى وزارات الصحة نجد ان هذه الشكاوى تقوم في النهاية على فشل مشورة التخطيط التي تلقاها الوزارات في «أن تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية الأوضاع المحلية». ولأحاجة بنا لأن نفترض أن المخططين الأكفاء للخدمات الصحية تفوتهم ملامح معينة في الوضع المحلي، كأنواع الأمراض الموجودة فيه وتوزيع السكان وتقلاتهم وأعمالهم. ولما كانت هذه الأشياء والأوضاع المحلية ليست هي الأمور المهمة، فإن هناك أسبابا كثيرة تدعو للافتراض أن جوهر الصعوبات التي يشير اليها الطرفان، وزارات الصحة ومستشاروها الأجنب، أو بالأحرى الأساس والسبب الرئيسي للامتعاض من المشورة الأجنبية ورفضها، انما هو اجتماعي بالمعنى الذي استشهد به حلال مشاكل المؤسسة الاستشارية في اشارته المتسمة بالحيرة الى «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الأمور هناك».

الا ان هذا كله يشير الى جوهر هذه المشاكل. وهنأجد اننا في النهاية مهتمون بالجواهر أقل من اهتمامنا بأساليب مسيرة الأمور التي سمحت للمشكلة بالظهور أو بالبقاء بدون حل. ولتشخيص وتحليل نواحي فشل وأخطاء الأساليب هذه - اذا كان لمثل هذه الأشياء وجود - فإنه يتحتم علينا ان نحل طرق الوصول الى المواد المتبعة الآن من قبل الأنواع المختلفة من المنظمات التي تتكفل بتخطيط الخدمات الصحية .

التخطيط الحالي للعناية الصحية في البيئات النامية

بإمكان المرء أن يفترض اما ان هناك طريقة وحيدة مقبولة بصورة عامة

للقيام بعمل من هذا النوع، أو أن هناك تشكيلة واسعة جدا من الطرق المختلفة للقيام به. ولكن، في الواقع، لا يمثل أى من هذين البديلين الممارسة الحقيقية القائمة حاليا.

ومن المؤكد انه لا توجد هناك وسيلة وحيدة جازمة تمام الجزم طغت تماما على ماعداها لا اتخاذ قرارات كهذه. فالنشاطات ضمن البديل الثاني مازالت تحت رحمة الآراء والأساليب الشخصية المتباينة، التي تتأثر بشكل أو بآخر أو لا تتأثر بالمرّة بنواحي التقدم والاتجاهات الحديثة في التفكير كتلك التي تبعد عن أذهاننا الآن وتبعدنا عن الاعتماد على مستشفيات ذات تقنية عالية وأطباء من حملة المؤهلات العالية والاتجاه بدلا من ذلك نحو المستوصفات الريفية والمساعدين الطبيين (معاوني الصحة). والأمور هكذا لأنه لا يوجد شيء في أومع نواحي التقدم والاتجاهات الحديثة في التفكير هذه من شأنه ان يبين أى نوع أو شكل تنظيمي لوظيفة الطبيب أو معاون الصحة، وكذا أى نوع أو شكل تنظيمي من الخدمات العلاجية أو الوقائية المندمجة أو المنفصلة سيكون مناسباً للاوضاع المختلفة في المساكن والحالات المختلفة التي لا بد لعملية التخطيط العملي واتخاذ القرارات من ان تتعامل معها وتعالجها. وهكذا فان عملية اقامة خدمات صحية جديدة مازالت مسألة تخمين شخصي «شرطة ان يكون التخمين منظويا على قدر معين من المعلومات ومقتعا بقدر كاف للآخرين الذين هم في حاجة او على استعداد لاقامة خدمات صحية جديدة». والواقع انه بالرغم من موجة الاستنارة غير المكتملة الى حد ما التي انتشرت في الكتابات المتعلقة بتخطيط العناية الصحية. فانه مازال بالامكان تحقيق حياة مريحة من انشاء خدمات صحية، لا على اساس انها كميان تنظيمية، بل كميان شاهدة لمستشفيات ذات تقنية عالية (وهي أشياء موضوعة ضمن شبكات تنظيمية ولكنها تختلف من حيث النوع عن هذه الكيانات التنظيمية) اهتمامها الجوهري يكمن في النشاطات العلاجية. الا ان تشكيلة الآراء والأساليب الشخصية المتباينة المشتركة بصورة فعلية في تخطيط الخدمات الصحية بعيدة كل البعد عن وصفها بانها غير محدودة لأنه بالنسبة للممارسة الحقيقية لا تقوم بمثل هذا العمل سوى انواع معينة من المؤسسات المنظمة او السلطات او الهيئات الاستشارية .

وغير المختصين بعلم الاجتماع عرضة للاعتقاد بان المؤسسات ما هي الا الصيغ الرسمية لاية ترتيبات او اساليب عمل يروق للأشخاص المعنيين ان يتبنوها او يتبعوها. ولكن الواقع هو أن تشكيلة الاشكال التنظيمية التي تتخذها المؤسسات محدودة ومقيدة جدا بنواحي أكثر عمقا تتعلق بوضعيتها. وفي الوقت نفسه فان الاشكال التي تتخذها المؤسسات تفرض قيودا شديدة على نشاط العاملين فيها أو لحسابها أو بواسطتها .

وهكذا فإن الفرد في مؤسسة استشارية تجارية تتكفل بنوع معين من المشاكل أو الحالات يمكن أن تكون لديه ميول شخصية قوية نحو الظواهر والاساليب المهنية المختلفة تنظيماً عن الأشياء والطرق والوسائل التجارية. فمثلاً، من المحتمل أن يرغب هذا الشخص في اعتبار جوهر كل واحدة من المشاكل والحالات التي عليه أن يعالجها على أنه العامل الحاسم النهائي لما يفعله والكيفية التي يفعل بها ذلك. وقد يدفعه ذلك إلى تقصي كل مشكلة أو متطلبات الموقف، وهو شيء علاوة على كونه مفهوماً في حد ذاته يتطلب من الشخص أن يضع في حسابه بالكامل الحركات الفكرية والنظرية الجارية حالياً في الميدان المعني.

ولكن المؤسسات التجارية لا تمارس عملها، وعلى الأرجح لا تستطيع أن تمارسه، بهذه الطريقة، كما سألين بعد قليل. فكونها مؤسسات تجارية، وكون اتجاهها المحتم نحو الصلاحية المالية قائماً على فكرة الربح - أي أن همها النهائي هو احترام تنفيذ اتفاقها مع المساهم أو للساند المالي - يحول دون اتجاه نهائي نحو أهداف نشاطها، وهكذا، لكون المؤسسات غير قادرة على جعل أهداف نشاطها العامل الحاسم النهائي لأسلوبها في العمل، فإنها تضطر إلى أن تأخذ على عاتقها كمية كبيرة من العمل لا تسمح للعاملين فيها بالتحقق من كل حالة بصورة شاملة أو بالمحافظة على خبرتهم في مواكبة نواحي الفكر والنظريات القائمة حالياً في ميدان اختصاصهم.

ومع أنه يمكن أن يكون هناك متسع للمواهب والاهتمامات الفردية، فإنه من الصحيح بصفة عامة أن الشيء الذي يحدد الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة الكلفة بمعالجة متطلبات ومشاكل تخطيط الخدمات الصحية (أو سواها) هو نوع المؤسسة. ولما كان هناك ثلاثة أنواع فقط من المؤسسات التي تكلف بمثل هذا العمل، فإنه بإمكاننا دراسة ميدان مثل هذه الممارسة بكامله على أساس ثلاثة أنواع من الأساليب. أحدهما يمكن أن يوصف بأنه أسلوب الشركة أو الوكالة أو المؤسسة الاستشارية التجارية. والافراد العاملون في مثل هذه المؤسسات يمكن أن يطمحوا إلى أعلى المستويات ولكنهم مع تلك مقيدون ومحدودون فيما يفعلونه بدستور الشركة كمؤسسة قائمة على دافع الربح. والأسلوب الثاني هو أسلوب الخدمات الصحية العملية أو وكالة التنمية التابعة لأحدى الحكومات أو المنظمات الدولية. والأسلوب الثالث هو أسلوب المؤسسات الأكاديمية (في الغالب دراسات تنمية أو إدارة خدمات صحية أو اقتصادياتها الخ) التي اختارت أن تدخل معرفتها وخبرتها البحثية إلى هذا الميدان، الذي هو عملي بصفة أساسية.

هياكل التخطيط وأساليبها :

إذا أخذنا هذه الأنواع الثلاثة بالدور، يمكننا ان نبدأ بدراسة المؤسسات التجارية نوعا ما. ويبدو من المهم بصورة خاصة أن تتصف هذه المؤسسات التي صادف فيها الكاتب أكثر العقول الذكية انفتاحا ونشاطا. إلا أن هذه العقول تمارس نشاطها ضمن الحدود والقيود التي ذكرناها سابقا. وأصحاب هذه العقول في الأغلب غير مدركين لابتساعت الاعتبار النظرية التي من الضروري التفكير على أساسها في المشاكل التي يعالجونها.

لقد ذكرت سابقا مشكلة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الأمور هناك» التي أوضحت الأهمية الجوهرية للاعتبارات الاجتماعية المحلية في تأسيس خدمات صحية جديدة أو أية تنظيمات أخرى. ولكن عندما ذكرت هذه المشكلة لحلال مشاكل المؤسسة الاستشارية المعنية التي لها سجل حافل من الانجازات والخبرة في هذا الميدان، كان رده: «على أية حال الطب الحديث غربي بصورة جوهرية». ومن المحتمل أن الذي تفوه بهذه العبارة لم يكن، كما توحي ملاحظته، يعاني من حالة شديدة من حالات التخطيط غير العلمي والخلط بين تنظيم الخدمة الصحية التي كان يحاول تأسيسها وبين نشاط الممارسة الطبية الذي يحدث ضمن تنظيم كهذا. ولكن حتى لو أنه كان يعني «هياكل الخدمات الصحية الفعالة علميا أو المرضية هي بالضرورة أو في جوهرها غربية» فإنه يكون في هذه الحالة أيضا غير مدرك للحقيقة الاجتماعية القائلة بأن بيئة ما لا يمكن أن تملك وتستهمل شكلا تنظيميا معينيا بنفس الفعالية العملية الموجودة في بيئة أخرى. وملاحظة هذا الشخص ليست أكثر صراحة من القول، مثلا، أن شركة مصرفية أو زراعية يمكن أو يجب أن تتخذ نفس الشكل التنظيمي ونفس العمل في الهند أو الصين أو شبه الجزيرة العربية كما تتخذ في نيو يورك.

وبصورة عامة، لاجابة للافتراض أن المؤسسات التجارية تمارس عملها باهتمام شامل حقيقي بالعناصر الاجتماعية المحلية التي تتعامل معها. وقد عبر لي مسؤول في وزارة التخطيط في إحدى الدول النامية عن أسفه لعدم قيام شركة كهذه بدراسة الأوضاع الاجتماعية المحلية في بلده بعد أن كانت قد تعهدت بالقيام بذلك. وهنا شركة أخرى محترمة جدا اكتفت في هذا الصدد بملاحظات شخص ليس اختصاصيا اجتماعيا (أي كمن يطلب إلى محام بدلا من مهندس بناء جسر، أو كمن يطلب إلى جندي بدلا من طبيب معالجة شخص مغمى عليه). وعملية «دراسة العوامل الاجتماعية» كثيرا ماتجرى - إذا أجزيت أصلا - لحساب مؤسسة استشارية من قبل خبير يعطى رأيه اعتباطا وهو جالس في مكانة أو من شخص يراقب الوضع

الاجتماعي دون امعان او تدقيق وهو مسرع في سياسته.

وبصورة جوهرية فان الطبيعة العملية والتجارية لمثل هذه المؤسسات لا تمتد الى عمليات الاستقصاء الميدانية التي يجب ان يشملها العمل. فالمؤسسات لا ترى ان عملها يشتمل على ماتعثره نشاطا أكاديميا. ومع ذلك فان المعلومات التي تستقى منها خططها واستنتاجاتها لا يمكن ان تكون مرضية الا في حالات نادرة في البيئات الاقل تطورا التي تسعى هذه المؤسسات الى خدمتها. ولهذا فان هذه المؤسسات ليست من حيث تركيبها، مؤهلة لان تخطط او تقدم المشورة بشأن التخطيط، وبالتالي فان دروها، يجب ان يقتصر على تنفيذ خطط وضعت من قبل منظمات أخرى تقوم بعمليات ابحاث مناسبة، لانها بالفعل مهية للقيام بمثل هذه العمليات. ومع ذلك فان هذه الشركات والوكالات والمؤسسات الاستشارية تقوم بالجزء الاعظم من مثل هذه الاعمال في الدول النامية التي تستطيع اكثر من غيرها ان تدفع لقاء مشورة جيدة.

وهناك مراوغة غير مستحبة في فلسفة الأسلوب، ما زالت تسيطر على فكرنا، تجعل مؤسسات من نوع آخر تقع في الخطأ بطريقة مماثلة تقر بها. فالفلسفة المنطقية الايجابية تجعلنا نتصور ان النشاط العلمي الدقيق والفعال في السياقات العملية يتألف فقط من التحقق من العناصر والمواد التي هي موضوع الدراسة، ثم تطبيق عليها المعرفة التي استخلصت من بحث سابق على عناصر مماثلة. وهذا الاعتقاد يوفر ميثاقا لهيئات الخدمات الصحية العملية في جوهرها ولهيئات وطنية أخرى لتقديم المشورة لدول نامية على أساس تجاربها الخاصة في وطنها وبقدر محدود من الاستعلام عن البيئة التي تسعى هذه الهيئات لان تقدم لها المشورة. وهذا لا يحول دون اجراء قدر من الملاحظة ورصد الاوضاع المحلية. ومما لا شك فيه ان مؤسسات استشارية كهذه - التي ليست مضطرة لتحقيق مكاسب مالية - يمكن موظفيها من تقديم خدمات متفانية. الا ان التفاني ليس كافيا. والمعلومات المتوفرة، او تلك التي تم تجميعها حديثا، عن امكان انتشار الامراض وتوزيع السكان، والتي تستعملها مثل هذه المؤسسات، توفر اساسا غير كاف لصياغة الخطط التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار وبصورة عميقة الطبيعة الاجتماعية للبيئة المعنية. ومع ذلك، فان هذه المؤسسات، التي تعتبر نفسها مؤهلة هي الاخرى لأن تقدم المشورة بواسطة استعلاماتها وخبرتها العملية في الميدان بصورة عامة، غير مبالاة للتكفل باجراء استقصاءات اجتماعية محلية على نطاق واسع في الميدان المحلي، معتبرة هذا العمل غير ذي جدوى، أو غير ضروري، وأكاديمي.

لقد كشفت أعمق انواع الاستقصاء في طبيعة المجتمعات البشرية اختلافا

جوهريا بين المجتمعات المتباينة - كمجتمعات شبه الجزيرة العربية و برطانيا مثلا - لدرجة انها لا يمكن ان تملك وتستعمل تنظيميا معينا (الخدمات الصحية او سواها) بنفس الأسلوب العملي والوظيفي. وهيئات الصحة العملية التي نتحدث عنها هنا يمكن ان تكون لديها خبرة ذات قيمة وان تكون في الوقت نفسه غير مهتمة بالناحية المادية وملزمة شخصيا بعملها من اجل بلاد اخرى. ولكن مهما بلغ شأن اللجان الاستشارية التي تشكلها هذه الهيئات في مواطنها الاصلية. فان ماتقدمه للبلاد الاخرى التي تخدمها يكون بالقياس كمقارنة نظام الحكم البرلماني الديموقراطي في برطانيا بنظام الحكم في الدول الافريقية التي أخذت ذلك النظام عن برطانيا، أى بعبارة اخرى ليس على الاطلاق بالمعنى الاهم جوهريا.

يمكن الافتراض ان المؤسسات الاكاديمية (دراسات التنمية وادارة الخدمات الصحية الخ) نظرا لكونها من حيث تركيبها اكثر ادراكا للحاجة الى الاستقصاء يمكنها ان تستنبط طريقة لتجنب هذه النتيجة المؤسفة. الا ان مثل هذا الانجاز يستوجب استعمال الوسائل المتعلقة به وكذلك الارادة اللازمة لتحقيقه. وبعض ملامح المفهوم البيئي الذي تعمل فيه هذه المؤسسات تجعل من الصعب جدا الحصول على هذه الوسائل.

هناك امران - احدهما ايجابي والاخر سلبي - يسيطران على الطريقة التي تستعمل بها المؤسسات الاكاديمية النظم المختلفة التي تعالج النواحي الاجتماعية التنظيمية لمشاريعها ومواضيعها في الحالات العملية. والامر السلبي هو الفوضى والغموض واختلاف الاراء الذي لايزال يحيط بالوضع المنهجي لأساليب البحث الشكلية المتعددة التي تتبعها الفروع المختلفة «للدراة الاجتماعية». ويمكن الاستشهاد على ذلك بالصاق عبارة «علم الاجتماع على نطاق واسع بالنظم والاساليب الشكلية للبحث التي هي في واقع الامر فلسفة لاعلمية في طبيعتها المنهجية. اما الامر الايجابي فيمكن رده الى مخلفات فلسفة الايجابية المنطقية التي ذكرت سابقا: فكما قلت في موضع سابق من هذا البحث، فان فلاسفة الايجابية المنطقية للأسلوب - او المنهج - اعتبروا ان تطبيق المعرفة المكتسبة سابقا - على شكل تعميمات عن المواضيع المعنية - هو الوسيلة (الوحيدة) الأكثر فعالية ودقة منهجية للعمل في الحالات العملية. ولابد من الاعتراف هنا أن «العلوم الاجتماعية» في سعيها الحديث من اجل فعالية عملية واحترام منهجي تلقفت بشغف هذه الفكرة من افكار الحركة الفلسفية الباهرة النجاح التي اكتسحت معظم الفلسفة العقلية .

ومن جميع الوجوه، فان هذين الامرين قد تمازجا ليؤكد دور النظم الاجتماعية واساليب البحث الشكلية، التي تؤدي الى بروز التعميمات فوق وضد دور

علم الاجتماع وطرق البحث، الذي لا يؤدي الى مثل هذه التعميمات، والاعتقاد بان التصرف الشديد والدقيق (والفعال بصورة موازية) في الحالات العملية يتمثل فقط في ايجاد شيء يطبق تم تطبيقه بعد ذلك، هذا الاعتقاد شكل ايضا الاطار الاجرائي العام الذي تعمل به هذه المؤسسات الاكاديمية في الامور العملية. وتكون النتيجة دراسة للعناصر المحلية متميزة بنمطين : الى جانب التحقيقات التي تجرى في الميدان المعنى بشأن اماكن انتشار الامراض، وتوزيع السكان، والنواحى الاقتصادية، فان تلك التحقيقات التي تتناول الواقع الاجتماعي المحلي تعتمد بصورة رئيسية على أساليب المقابلات الشفهية والاستجابات السريعة الملائمة. ومع ان بعض اعضاء الفريق الذي يقوم بهذا العمل يمكن ان يعودوا ثانية الى ميدان العمل او يظلوا على اتصال به لغرض المتابعة، فان هذه الطريقة بأسرها لمعرفة متطلبات الخدمات الصحية تفترض سلفا نمطا اجرائيا يمكن - بصورة رئيسية، ان يلخص كالآتي :

«استعلم وقدم استنتاجات وعد الى موطنك».

ويقترن بهذا الخليط ضرران، الأول يلغى النتائج الاجتماعية المكتشفة، والثاني يضمن أن الأخطاء والالغاءات لا تعدل أو تسوى. ولما كانت المقابلات الشفهية والاستجابات تتم في الغالب بواسطة مترجم (مما يزداد الأمر سوءاً) فإن طريقة المقابلات والاستجابات لا تمكن المحقق من معرفة ما اذا كان الشخص الذي توجه اليه الأسئلة والاستجابات قد فهم ما قاله المحقق أو سأل، كما لا يمكن المحقق من فهم ما عناه الشخص المستجوب بالاجوبة التي اعطاها. وهكذا فان مثل هذه الطريقة، بفشلها في الوصول حقيقة الى التعبير عن الواقع الاجتماعي للبيئة، انما تعد نظرة سريعة غير شاملة لأساليب البحث أكثر منها استقصاء يكشف عن حقيقة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك». ومن المحتمل ان يترك هذا مواضع اجتماعية غير منطقية في توصيات فريق العمل. كما ان الاطار الاجرائي العام القاضي بأن يقوم الفريق بعمله و يعود الى موطنه لا يترك مجالا لعمل استقصاء آخر او اتخاذ اجراء آخر لتصحيح هذه المواضع الغريبة .

وهكذا فان في اوساط علم الاجتماع فشلا واسعا في التمييز بين اساليب البحث الشككية التي غالبا ما يكون الدعم المالي مرتبطا بها ولكنه يتوقف عند «التحقق» من المواضع وتصنيفها، وبين الاستقصاء، الذي يقترب أكثر من حقيقة هذه المواضع وماهيتها والذي هو العمل الصحيح والقيم بصورة نهائية للعالم الاكاديمي. وفي غياب اتخاذ القرارات الذي يخلفه هذا الفشل من جانب الوسط الاكاديمي. فان الهيئات الغير مهية لعملية الاستقصاء - المؤسسات التي تتبنى المشاريع والسلطات المحلية - هي التي تقرر بين انواع الاساليب النظرية واساليب

البحث التي ستتبع، عن طريق اختيارها لما هي مستعدة ان تدفعه. ولاسباب يمكن فهمها، فان هذه المؤسسات تختار اساليب البحث الشكلية البسيطة المألوفة السريعة التنفيذ والفهم، التي لكونها مألوفة ومحدودة المدى فانها توفر «اجوبة قديمة» في جوهرها حتى وان كانت موجهة الى عناصر جديدة. ومع ذلك فان من الواضح تماما ان «الاجوبة» القديمة قد فشلت في حل المشاكل الاساسية لان هذه المشاكل مازالت عندنا، بدون حل. فمن حيث الممارسة، انن، نجد ان المؤسسات الاكاديمية التي تقوم بعمل في هذا المجال انما تفعل ذلك مبدئيا على اساس اجراءات تتناول الواقع الاجتماعي المحلي بصورة غير مكتملة الى حد بعيد. كما انها لا تقوم بعملها ضمن اطار عام يوفره ذلك النوع من البحث الذي يظهر الواقع الاجتماعي المحلي في شكله الواقعي او الفعلي باعتباره مجموعة الامور الاساسية ذات الطابع الفردي والمميز دائما وفي كل مكان لطبيعة مجتمع معين. وأخيرا، لا يوجد شيء في قيام هذه المؤسسات بمثل هذا العمل يعوض عن الافتراضات غير الواعية لدى اعضائها بحكم كونهم نتاج مجتمع آخر. وهكذا فان ما تقدمه هذه المؤسسات الاكاديمية في النهاية نمونجا أو أخر عن اصل بر يطاني (أو امر يكي النخ) ولا بد من الاعتراف بان الباحثين الاكاديميين في الميادين الاجتماعية (الاقتصاد والعلوم السياسية النخ) كثيرا ما يصبحون أقل تواضعا وانفتاحا في العقلية بفضل حيازتهم مواضيع ومنهجية من الباحثين العاملين بسبب افتقارهم لهذه المواضيع.

وباختصار، فان الانواع الثلاثة للمؤسسات التي يطلب منها الان الوفاء بمتطلبات الخدمات الصحية في الدول النامية تفشل في ان تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية الاوضاع المحلية. وتبعاً لذلك فانها تترك وراءها اما تنظيما لا يمكن تطبيقه او تنظيما، بسبب كونه هكذا، يصبح فر يسة للصعوبات العملية التي تلازم التنظيمات الغربية عن اطارها الصحيح.

التخطيط الفعال للعناية الصحية للدولة النامية

هناك بديل لذلك. لقد اشرت الى العوامل الاجتماعية (المحلية) على انها اساس امتعاض الدول النامية من المشورة التخطيطية والتنفيذية التي تتلقاها من جهات أخرى. و بإمكاننا دراسة البديل مبدئيا على اساس هذه العوامل .

غنى عن القول الآن ان الخطط الخاصة باى تنظيم جديد لا بد وأن تكون قائمة على اساس معرفة التركيبية الاجتماعية للبيئة التي سيطبق فيها التنظيم. وهناك وسيلتان نظاميتان لتحقيق المعرفة الاجتماعية. وقد نكرت سابقا احدهما،

وهي اساليب المقابلات والاستجابات الخاصة بمنهج الدراسات الحديثة. الا ان هناك اسلوب بحث آخر يمكن الباحث من ان يعرف بصورة واسعة مايفهم و يعني الشخص الذي توجه اليه الاسئلة. و يعرف هذا الاسلوب باسم العمل الميداني لعلم الجنس البشرى (الأنثرو بولوجيا). ومع انه ينطوى على ناحية غير مريحة من كونه يأخذ وقتا اطول لتنفيذه فانه يحقق نتائج لها صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي المحلي ولا يكون مجرد مفهوم خاطيء من جانب الباحث لهذا الواقع. وهذا الاسلوب البحثي (للعمل الميداني الأنثرو بولوجي) يكشف عن الواقع الاجتماعي على المستوى الأساسى الذي تظهر فيه المجتمعات على أساس نماذج منفردة مستقلة بذاتها لا يوجد تشابه بينها. وتبعاً لذلك فان نتائج استقصاء كهذا في اى مكان في العالم تكون خالية من التعميمات المتوفرة للتطبيق. الا انه لاداعي لاعتبار هذا عائقا في سبيل اسلوب تخطيطي فعال (بخصوص خدمات صحية او سواها) قائم على استقصاء كهذا، لان من حسن الحظ ان المحللين المنهجيين فلاسفة الطريقة الايجابية كانوا مخطئين في افتراضهم ان كل مايمكن للواحد ان يفعله - علميا - في الحالات العملية هو ان يتحقق من العناصر التي ينطوى عليها الموضوع ثم يطبق عليها التعميمات المستقاة من ابحاث اكايدمية سابقة .

وما يفعله العاملون في الميدان العلمي -الفيزيائيون والمهندسون والعلماء الزراعيون الخ - حقيقة بشأن مواضيعهم هو نفس الشيء الاجرائي، وان كان موجهاً نحو غايات مختلفة، الذى يفعله الباحث الاكاديمي في التفسير العملي للبحث العلمي. فالباحث الاكاديمي يسعى لخلق افكار منيرة عن طبيعة مواضيع دراسته. والمهندس العملي او الفزيائي الخ يكون مهتما «بان يبعد» عن مواضيع كهذه اية مشاكل يمكن ان تنشأ. الا ان كليهما أو الكل يعمل بطريقة متواترة يتم فيها اختبار التكهّنات المستنيرة بشأن هذه المواضيع مقابل المزيد من الملاحظات والاعمال بشأنها.

فالعامل في الحقل العلمي، سواء في اجراء بحث اكايدمي او في تصميم طائرة جديدة او في علاج مريض، انما يقوم بالعمل بواسطة سلسلة متواترة من الاستقصاء يتم فيها طرح نتائج الملاحظات والتجارب الاولى في تركيبة الملاحظات والتجارب التالية، بحيث يتسنى تقليص او ازالة الخطأ بالتدريج. و يمكن باستعمال النظم المناسبة (بخصوص أماكن انتشار الامراض، وتوزيع السكان، والاقتصاد، ودراسات المجتمع الخ) تخطيط الخدمات الصحية او سواها وتأسيسها وصقل فعاليتها العملية، بهذا الاسلوب، الذي يعتبر الطريقة الوحيدة ذات المنهج العلمي. وهذه الطريقة تنطوى على فترات زمنية اطول للبحث الميداني الصحيح وعلى ترابط

استشارى وتنفيذي متواصل بين المكان الذي تقدم فيه الخدمة وبين الشخص الذي يجرى البحث بحيث لا يكون الامر مجرد «نقد العمل وعدالى موطنك». الا ان هذا يمكن ان يعتبر الوسيلة الوحيدة لخلق تنظيم جديد لا يكون فعليا بشكل أو بآخر نموذجا لهيئة اجنبية سواء كانت من اصل بر يطاني او غيره -وهكذا يكون الوسيلة الوحيدة لاقامة خدمات صحية مناسبة للمكان المعين .

وهنا يكاد المرء ان يسمع فزع اولئك الذين يعتبرون هذا المطمح اكاديميا والذين تتجه عقولهم، بصورة معقولة، الى اسئلة بشأن الوقت والتكاليف المالية. والجواب القصير على هذه الاسئلة هو ان ما ينفقه الواحد على اقامة الخدمات الصحية غير المناسبة، اى ما ينفقه الواحد على شيء فاشل او على تنظيم محفوف (على سطح الاحداث او تحته) بالصعوبات العملية و بعدم حضور المرضى للعلاج، يعتبر مالا مضيعا اكثر منه مصروفا. ولا معنى لمقارنة مصروفات كهذه بتكاليف شيء ناجح. ولا حاجة بي لان اقتصر على مثل هذا الجواب، لانه بالرغم من المظاهر فان وقت وتكاليف تنفيذ برنامج تخطيطي يستخدم أسلوب العمل الميداني الأنثروبولوجي للبحث لا تختلف في كثير من الحالات الا قليلا عن وقت وتكاليف برنامج فاشل لامحالة اذا نفذ بالطريقة الحالية.

والفرق، في الواقع، يتعلق بنمط استعمال الخبرات المختلفة اكثر مما يتعلق بالتكاليف الاجمالية وترتيبات التنفيذ. ففي حين انه في السابق كان التأكيد على نقل المعرفة والتنظيم من مكان آخر الى الساحة المحلية، فأنني ادعو الى استقاء الاساس الاعلامي للتصرف من الساحة المحلية واستعمال اراء ومعلومات مستقاة من مكان آخر. اذا كان لها ان تستعمل اصلا -ضمن هذا الاطار. ومع ان المستشارين والخططيين كثيرا ما يتجنبون ادوارا تنفيذية واستشارية بسبب صعوبة التصرف على اساس الاوضاع المحلية، فان من رأيي ان التخطيط الفعال يتطلب دورا تنفيذيا (كي يتسنى اجراء عملية الاستقصاء على نحو كاف) ويتكون من اجراء هذه العملية ودراسة تشغيلها على اساس الاوضاع المحلية.

وفيما يتعلق بالتوقيت والتكاليف، فانه يمكن ان يكون هناك تناقض بين الاسلوب الذي اقترحه وبين الطرق الحالية لمثل هذا النشاط. ومن المؤكد انه سيكون هناك تناقض كبير بين ما هو مقترح وبين انواع التقييم التجارية (التي هي، لسوء الحظ مقبولة جداً لدى السلطات المحلية لاسباب خاطئة) التي تعرض تكوير مؤسسات وطنية جديدة بين عشية وضحاها تقر بيه، متوخية العمل على اساس «الارقام الحالية» غير الصالحة التي يتم الحصول عليها من الفندق المحلي لا على اساس الاستقصاء الميداني. الا ان الذين يقومون بالعمل الميداني كثيرا

مايكونون مهتمين بالعمل اكثر من كونهم باهظي التكاليف. وباستعمال اشخاص كانوا قد قاموا في السابق بعمل ميداني في البيئة الاجتماعية المناسبة، يمكن لبرنامج تخطيط يضع هؤلاء الاشخاص في الميدان أولا ثم يسحبهم من هناك بعد ذلك، يمكن ان يستغرق وقتا اطول مما تستغرقه دراسات تخطيطية كثيرة في الوقت الحاضر، وبالتأكيد ليس اطول من مزيج من التخطيط والتنفيذ كما يتم الان.

وعلاوة على ذلك، فان عمليات تخطيط العناية الصحية تجري و يجب أن تجري ضمن اطار برامج وعمليات وطنية اوسع. وهذه البرامج والعمليات تستطيع ان تفعل اكثر من مجرد احتواء نوع البحث الميداني اللازم - وذلك باستخدامه في الواقع لاغراض وحالات التخطيط الاوسع بكثير من تلك المتعلقة فقط بالخدمات الصحية. فمثلا، الباحث الذي تتمخض دراسته للمجتمع المحلي عن اساس لاستنباط ادوار طبية من «حقيقة واقع الناس المحليين» (والاستشاريين من الذين يحترمونهم)، هذا الباحث يكون قد تعلم ايضا شيئا عن انواع المشورة والتنظيم التي يسمح اولئك الناس لانفسهم بان يعنوا بواسطتها بمشاريع زراعية تمثل، مثلا، الانتقال من نمط بدوي قائم على تربية المواشي.

ولاحاجة بنا لان نذهب بعيدا في البحث عن مثال تصو يري للجدوى العملية لمثل هذه الطريقة. ففي الوقت الحاضر تجري استشارة كاتب هذا البحث بشأن معدات متقلة لمرافق تحديد النسل ورعاية صحة الامومة والطفولة يمكن بواسطتها لقطر معين في شمال افريقيا ان ينقل الخدمات للقائمة حاليا الى اجزائه الريفية. وسلطات هذا القطر تبدي اهتماما شديدا متعلقا بالعوامل الاجتماعية، فقد استوعبت الدروس المستوحاة من تجربة الهند كما انها تدرك ان المرض، في هذا المجال، لايندفع لطلب المساعدة الطبية بعلم الالم او الخوف - كما يحدث في الحالات العلاجية. على اية حال، هناك شعور الان بان المواطن في البلد المعني قادر بما فيه الكفاية على تقويم هذه العوامل الاجتماعية بدون الرجوع الى الخبرات الخاصة. والشكل الذي تتخذه مرحلة العمل الحالية في هذه الخبرات ليس، في الواقع، مسألة استقصاء بقدر ماهو مسألة ارسال شخص الى بريطانيا ليتقدم بطلبية معينة وينفذها.

ومع ذلك فان اطار برنامج المرافق للمتقلة لتحديد النسل ورعاية صحة الامومة والطفولة هذا يعتبر مثالا طبيا على حالة التوفيق بين الاستقصاء والعمل التي يتطلبها الوضع. والواقع ان هذا البرنامج ينطوي اصلا على شكل بسيط من حالة التوفيق هذه. اذ ان المرحلة الاولى منه التي انطوت على استعمال نوع معين من السيارات لمدة ثلاث سنوات اظهرت حقائق معينة هي التي تتحكم الان في

مسألة اختيار السيارات والمعدات للمرحلة الثانية التي يتوقع ان تحدد السلطات بعدها خياراتها النهائية وربما المختلفة لتوفير كافة احتياجات هذه الخدمات من المعدات المتقلة. الا ان هذه الطريقة ايسر من ان تكون اسلوب استقصاء. وهي لا يمكن باى حال ان تتبع عن قصد وبصورة نظامية، واتباعها من قبل الخبراء المناسبة اقل من ذلك. وقد كشف لي حديث عن المفاهيم المحلية بشأن النساء واللياقة الجنسية انلت به باحث في علم الجنس البشرى عائدة من عمل ميداني هناك، كشف لي عوامل اجتماعية سليمة ومهمة جدا لم تطلعها عليها السلطات المحلية، التي ربما كانت هي نفسها على غير علم بها. ومهما يكن من امر، فان برنامجا كهذا يدوم ست او ثمانى سنوات بصورة متواترة، فيه متسع كبير للأبحاث الميدانية اللازمة الموجهة بصورة واضحة الى حد ما نحو مسألة اهداف هذه الخدمات. و يتمثل في الباحث المذكورة مصدر هام للرأى يمكن ان يصبح اكثر اهمية لو كان لها ان تواصل عملها الميداني اخذة بعين الاعتبار مشاكل هذه الخدمات.

وعلى نحو مماثل، هناك على قدم وساق في دولة اخرى في شمال افريقيا خطة معقولة جدا لتوفير العناية الصحية للسكان الذين هم في غالبيتهم من البدو في سائر انحاء الاقليم الاوسط من البلاد. وتذهب الخطة الى حد التفكير في استئجار «اختصاصي اجتماعي» وان كان ذلك بشروط تجعل من غير المحتمل ان يتقدم لهذه الوظيفة الشخص المناسب -كمساهم ومنسق في هذه المرحلة الرئيسية الاولى للتنفيذ. الا ان خدمات الاختصاصي الاجتماعي لها مدلولها الاساسي لا في التنفيذ بل في المرحلة التي تسبقه والمتعلقة بصياغة الخطة الاولى، التي بحلولها يكون قد أجرى أبحاثا ميدانية واسعة في المنطقة. وانها حقيقة ساطعة في هذا المشروع ان أحد الأشخاص كان متوفرا في هذه المرحلة المبكرة، وقد أجرى دراسة ميدانية مستفيضة على المجتمع البدوي الرئيسي في المنطقة. ومع ذلك فان هناك سببا يدعوني للاعتقاد بانه حتى الوقت الذى ذكرت فيه اسم هذا الباحث للوكالة المعنية بالعمل مؤخرا لم يكن احد في الوكالة قد سمع به .

فمن ناحية عملية، ان، فان الشكوك بشأن جدوى العمل بواسطة اساليب البحث المناسبة تقترن بفشل صارخ في استخدام نتائج الاستقصاء المتوفرة اصلا. ولكن بالإضافة الى المفاهيم المسبقة الاخرى التي تقف في طريق تسير سليم لمثل هذا العمل، هناك عدم ميل واضح مفهوم لطلب المشورة بشأن العوامل الاجتماعية من شخص غريب عن البلاد المعنية. ومع ذلك، فيما يتعلق بدراسة المجتمعات فان خدمات الشخص الغريب ذات قيمة خاصة. فهناك الكثير في مجتمع الباحث الاجتماعي نفسه يظل غير مرئي بالنسبة له مهما كان دقيقا ومثابرا لان

الافتراضات غير الواعية عنده بحكم كونه من نتاج ذلك المجتمع تعكس على انها، ببساطة، حقائق من قبيل تحصيل عن «ماهية الاشياء» ووضع الشخص الغريب فقط هو وحده الذى يتيح ابداء ملحوظات دقيقة في الصميم -لانه يكشف نوعية النواحي الكامنة في المجتمع الذى يدرسه ايجابيا بسبب كون هذه النواحي غريبة عنه وعن افتراضاته.

خاتمة

ان هذا البحث يتعلق بشعور الامتعاض الذي ينتاب السلطات في بعض الدول النامية بشأن المشورة والمساعدة في مجال التخطيط التي تتلقاها من جهات اخرى خارجها، وقد عزيت الصعوبات الكامنة وراء هذا الامتعاض فيما يتعلق بتخطيط الرعاية الصحية بصورة رئيسية لفشل المخططين والمستشارين في ان يأخذوا بعين الاعتبار بما فيه الكفاية التركيبية الاجتماعية للبيئة التي يتعاملون معها في كل حالة الا اننا غير معنيين فقط بنواحي النقص والتقصير في الاساليب الحالية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية في الوضع : فمثلا، ماذا عن المعلومات الخاصة باماكن انتشار الامراض اذا كانت قطاعات كبيرة من السكان، بحكم نمطها الحياتي المتميز وانواع الامراض السائدة فيها، غائبة تماما عن عملية التشخيص والتحليل. ويمكن للمرء ان يشك في نوعية المعلومات المتعلقة بالتوزيع السكاني حيثما تكون لدى الناس شكوك راسخة بشأن الغرض من عملية احصاء.

فنحن معنيون هنا في الدرجة النهائية لا بالاساس الاجتماعي او سواه للمشكلة التي ولدت امتعاض السلطات المحلية من المشورة الخارجية، بل بالاساليب العمل التي استخدمت حتى الان في تكوين الخطط متنسبة في نشوء تلك المشاكل او في تركها بدون حل. وقد عرضت وجهات نظر معينة بشأن الطريقة التي يتم بها تحقيق الخطط والطريقة التي يجب اتباعها لتحقيق الخطط وبالنظر الى الاوضاع الحالية والماضية في هذه الاقطار، فقد اشرت الى عدم وجود اسلوب واحد بمفرده موثوق به بشكل عام في هذا المجال، والى نواحي النقص في اساليب الاستقصاء التي يستعملها اولئك الذين يطلب اليهم، من ناحية عملية، التكفل بمثل هذا العمل. وقد اقترحت بديلا يتمثل في برنامج متواتر للاستقصاء والتنفيذ، ينطوى على عمل ميداني في علم الجنس البشرى (الانثرو بولوجيا) وعلى دراسات شاملة ومنطلقة جدا بخصوص اماكن انتشار الامراض والتوزيع السكاني. وعرضت بايجاز الى مسألة الجدوى العملية لبرنامج كهذا.

هناك رد على حلال مشاكل المؤسسة الاستشارية التي تواجه خططها المعدة بعناية العراقيين «بسبب الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك» والرد هو انه اذا كانت الخطط قد أعدت (او انه اذا كان لها الان ان تعد) بعناية بانها يجب ان تكون كذلك نتيجة لدراسة «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك». واذا كانت الخطط لهذا التنظيم الجديد او المعدل للخدمات الصحية منبثقة من الواقع الاجتماعي المحلي، فان هذا الواقع -متمثلا في «الناس المحليين والطريقة التي تتم بها الامور هناك» - لن يكون موجودا كعائق للخطط، بل ان الخطط في هذه الحالة تكون ملائمة للبيئة.

وطرافة تشخيص علمي حقيقي كذلك الذي اوردته. حلال المشاكل المذكور تكمن في انه يشير الى حل للمشكلة. الا ان ملاحظة هذا الشخص المنطوية على عدم الادراك تشير الى شيء اهم بكثير من حل هذه المشكلة بالذات. فهي تشير الى مفهوم غير مألوف للتفسير الصحيح للتنمية. وهذا هو مفهوم التنمية الذي يتم لا على انه فرض لأشياء وآراء مستوردة من الخارج على بيئة معينة بل على انه «نمو وانفراج» للعناصر (المحلية والاجتماعية الخ) الموجودة اصلا. فهل من طالب للتنمية الحقيقية؟.



هل يختلف القائد عن المدير

بقلم: أبراهام زاليزنيك

ترجمة: حسنى عايش

ترى ما هي الطريقة المثلى لتكوين القيادة؟

يبدو ان لكل مجتمع طريقته الخاصة في ذلك، ولعله في محاولته تكون بينها يقوم بتحديد اعمق الاهتمامات لديه فيما يتعلق بأهداف القوة (Power) وتوزعها واستخداماتها فيه.

في مواجهة هذا التحدي افرز نظام العمل (Business System) اصطلاحا جديدا عرف بـ«المدير» (Manager) اورجل الاعمال، كما انشأ سلطة اخلاقية جديدة قوامها تفضيل الادارة الجماعية على الفردية والمجموع على الفرد، ومما تجدر الاشارة اليه انه وان كانت القيادة الادارية تعلي من شأن الكفاءة والضبط والربط وتوازن القوى داخل الجماعة والمؤسسة الا انها ليست بالضرورة قادرة على توفير اجواء الابداع والخيال والسلوك الخلقى الذي يحدد مسار المؤسسة. وبما انه لا مفر من استخدام القيادة الادارية للقوة للتأثير على افكار وافعال الآخرين، وبما ان تمتع احد الافراد بهذه القوة يتبعه اقدامه على ركوب بعض المخاطر (Risks) مثل:

اولا: مساواة القوة بالقدرة على الحصول على نتائج مباشرة.

ثانيا: تجاهل الطرق المتباينة الكثيرة التي يستطيع الناس بواسطتها التمتع بالقوة بصورة مشروعة.

ثالثا: فقدان السيطرة على الذات اثناء الاندفاع وراء بريق القوة. فقد نشأت الحاجة الى القيادة الادارية الجماعية والخلق الادارى، وكنتيجة طبيعية لذلك تتحكم روح محافظة قوية بالثقافة المؤسسية السائدة.

لقد علق احد كبار رجال الاعمال على هذه الظاهرة بقوله: «ان المؤسسة عبارة عن نظام له منطقة الخاص» انه يبرز تحت عبه تقاليده وقصوره الذاتى، فالمؤسسة تعج بالطرق والاساليب المجربة اُولتي تثبت صحتها على حساب اقدام على المخاطر والانطلاق في اتجاهات وافاق جديدة.

وكنتيجة للمحافظة والقصور الذاتي تعتمد المؤسسة مبدأ انتقال السلطة من السلف الى الخلف وهم المديرين — لا القادة — الذين تعددهم المؤسسة لاستلام المراكز الادارية القيادية كلما شغرت من شاغليها، ولعل ما يثير السخرية في سلوك المؤسسات هو اعتمادها مبدأ الخلق الادارى وتعزى لها للثقافة البيروقراطية في العمل في نفس الوقت.

لقد كنا نرجو ان نقينا المؤسسة شر البيروقراطية المهيمنة على سلوك القطاع العام والنبوية والتعليم، ولعل تحمل المخاطر المقترنة بالقوة امر ضرورى للعمل (Business) اذا اريد للمؤسسات التحرر من البيروقراطية والقصور الذاتي.

الشخصية الادارية والشخصية القيادية Manager vs. Leader
لخص احد الكتاب الملامح الاساسية للثقافة الادارية السائدة بما في ذلك توكيدها للعقلانية والضبط بما يلي

«تتكون الادارة من الحساب العقلاني لموقف ما، ومن الاختيار المنظم للاهداف القريبة والبعيدة (ما يجب القيام به) ومن التطوير المستمر للاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف، ومن حشد الطاقات والموارد والتصميم العقلاني وتنظيم وتوجيه وضبط النشاطات اللازمة لبلوغ الاهداف المقرره وكذلك اثاره الدوافع وتوفير الحوافز للعاملين في المؤسسة للقيام بالعمل المطلوب».

وبكلمات اخرى يعتبر المدير حالاً للمشكلات سواء وجه طاقاته لتحقيق الاهداف أو لتجميع الموارد اولبينة الادارة اوللعاملين معه، انه لا ينفك يطرح على نفسه السؤال اياه: ما هي المشكلات التي تحتاج الى مواجهة وحل؟ وما هي انجع الطرق لدفع الناس لخدمة المؤسسة باستمرار؟.

وحسب هذا المفهوم تصبح القيادة نشاطاً عملياً موجهاً لشؤون المؤسسة، وليتمكن القائد من ذلك، فانه يقوم بتعيين عدد من الناس في المراكز والراتب المختلفة ذات المسؤوليات المتباينة.

هذا ويعتقد البعض ان الناس العظماء فقط هم المؤهلون للعب ادوار القوة والسياسة، ويبدو ان ذلك ناجماً عن احاطة القيادة والسياسة بهالات من الافكار الخرافية او الغامضة، فالقيادة حسب هذه المعتقدات دراما سيكولوجية تحتم سيطرة شخص فر يد على نفسه اولا كشرط مسبق لسيطرته السياسية، ولعل رؤية القيادة بهذا المنظار او من هذا البعد تقبل النظرة الدنيوية او الارضية للقيادة التي ترى ان القيادة عبارة عن ادارة العمل الذي يقوم به الآخرون.

فمن أين جاءت تلك النظرة الباطنية الغامضة للقيادة ياترى؟ هل هي من مخلفات الطفولة القائمة على التبعية والحنين الى والدين طبيين بطوليين؟ أم ان هناك حقيقة اساسية مختلفة تقف وراء الحاجة الى القيادة؟ فمهما كان للمديرين اكفاء فان قيادتهم تخبو وتلاشى بسبب عجزهم عن رسم اهداف جديدة او توليد قيم جديدة للعمل، ان المديرين وقد كبلتهم الاغراض الضيقة والركض وراء تسوية الصراع والنزاع داخل المؤسسة يفقدون القدرة على التخيل والابداع والخلق والتواصل وتوجيه طاقاتهم نحو رسم اهداف اكبر وتحقيق رغبات اسمى.

فاذا كانت مواجهة المشكلات وحلها بحاجة الى العظمة فعلا، فان اصدار الحكم على موضوع القيادة من خلال التجربة الماضية يجعلنا نقول بان الصدفه تلعب دوراً كبيراً في اختيار القادة واعدادهم، ولسوء الحظ لا توجد الى اليوم طريقة معروفة لاعداد القادة (العظام) وبالإضافة الى هذا والى ما تتركه الصدفه هناك قضية اعمق فيما يخص العلاقة بين الحاجة الى مدير كفؤ والشوق الى قائد «عظيم».

ان الجهود التي تبذل لاعداد الناس اللازمين لتحمل المسؤوليات الادارية تعرقل اعداد القادة (العظام) وبالعكس يطغى وجود القادة «العظام» على اهمية المديرين وعلى نظام اعدادهم، وذلك من جراء القلق الذى يتكون نتيجة للضغوط التي يتوقع ان يخلقها وجود القادة في المجتمع ومؤسساته.

غالباً ما يظل التناقض بين الاهداف (تكون مديرين بين اكفاء وقادة عظماء) مغموراً في مجتمع مستقر ومتطور، الا أنه يصعد الى السطح في فترات المحن والتغير، كما حدث في الغرب ابان الازمة الاقتصادية الخانقة والحرب العالمية الثانية، كما انه يطفو على السطح أيضاً اثناء صراع المنظرين والمديرين المحترفين على السلطة في المجتمعات الثورية.

قد يكون سهلاً التغلب على هذا المأزق الذي حشرتكم فيه (مأزق اعداد المديرين مع اننا بحاجة الى القادة ايضاً، او اعداد القادة مع اننا بحاجة الى المديرين ايضاً) بقولنا اننا نحتاج الى افراد يستطيعون ان يكونوا مديرين وقادة معاً وفي نفس الوقت، غير انني ارى ان ذلك غير ممكن على صعيد الواقع، ذلك ان الثقافة اللازمة للمديرين تختلف عن الثقافة اللازمة لتكوين القائد، فالمدير والقائد نوعان مختلفان من الشخصية في الدافعية والتاريخ الشخصي، وفي كيفية التفكير وطريقة العمل.

يميل المجتمع التكنولوجي الناجح اقتصاديا الى التقليل من اهمية الحاجة الى القادة، لايامه الراسخ في الاساليب العقلانية في التصدى للمشكلات الى عناصر تنظم وترتب وتعلم على انها مهارات يمكن اكتسابها يصح ايمان المجتمع بالتكنيك هو الدليل الهادى لمجتمع ديمقراطي وهو ايمان يعلو على ايمانه بالصفات الشخصية في القائد، غير ان ذلك لا ينفع في اوقات الشدة والازمة والعبث والتجربة والخطأ حيث تمس الحاجة الى اختيار الاهداف وتحديد المخصصات وتوزيع الفرص والثروة، ففي مثل هذه الاوقات يحتاج المجتمع الديمقراطي الى قادة مستعدين لاستخدام انفسهم كوسائل تعلم وعمل لا الى مديرين يتخدمون خبراتهم الجماعية المتركمة للوصول الى حيث هم ماضون.

ويعتبر [الفردب. سلون الابن، وبييردي بون] الناطقين الرئيسيين المؤثرين والنموذجيين الاصليين للنظرية الادارية، فهما اللذان صمما بنية المؤسسة الحديثة، وفي كلامهما عن العوامل التي تجعل ادارة ما تنجح واخرى تفشل، قال سلون: «قوام الادارة الجيدة هو التوفيق بين المركزية واللامركزية او اللامركزية القائمة على الضبط المنسق».

لقد جاء مفهوم سلون للادارة وخبرته العملية فيها نتيجة للتجربة والخطأ وتراكم الخبرات الادارية، فقد كتب يقول: «لا توجد قاعدة صلبة وسريعة لتصنيف مختلف المسؤوليات، او احسن طريقة لتحديد ما فالميزان يختلف باختلاف المطلوب والظروف والخبرات الماضية والامزجة القائمة ومهارات المدير ذى العلاقة».

وبكلمات اخرى فانه مثلما جرب مخترعو القرن التاسع عشر وفشلوا وحاولوا ثم حاولوا الى ان تمخضت جهودهم عن انتاج او اسلوب ما، يضع مديرو هذه الايام الذين يعملون في تحديث المؤسسات وقتهم في غير طائل، فهم لا يملكون تصميمات (تصورا) فخما لما هم مقدمون عليه، وليست لديهم البصيرة الوضاء والتي يسميها العالم الحديث بالقدرة على الاختراق او النفاذ (Breakthrough) .

ان الاختلاف بين المديرين والقادة في نظرتهن الى العالم من حولهم كبير، ولعرفة ابعاد هذا الاختلاف لابد من معرفة ارتباط كل منهما بأهدافه وعمله، وعلاقته الانسانية ونفسه.

موقف المدير والقائد من الاهداف.

يلاحظ ان المدير يتبنى مواقف لاشخصية ان لم تكن سلبية من الاهداف (Impersonal) لان الاهداف الادارية تنبع من الضرورات اكثر منها من

الرغبات، فهي تنبثق من تاريخ المؤسسة وثقافتها، اما موقف القائد من الاهداف فهو ايجابي كما انه يصنع الافكار بدلا من الاستجابة اليها، ومن ثم يقبني القائد موقفا شخصيا (Personal) ونشاطا تجاه الاهداف، ولعل الدور الذي يلعبه القائد في التأثير على الامزجة والاحوال النفسية وفي رسم منطلقات الخيال والتوقعات وفي تكوين الرغبات والاهداف الجديدة يقرر الاتجاه الذي يسير فيه العمل، والنتيجة الصافية لهذا الدور هي تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس عن الشيء المرغوب فيه، وعن الممكن والضروري.

مفهوم العمل عند كل منهما

ماذا يعمل المدير والقائد؟ وما هي طبيعة عمل كل منهما؟ يختلف المدير عن القائد في المفاهيم المتصلة بالعمل (Work) ينظر المدير الى العمل كعملية (Process)، تستند الى مجموعة من الناس والافكار المتفاعلة التي تساعد في رسم الاستراتيجيات واتخاذ القرارات، اما دورهم في هذه العملية فهو مساندتها على اداء مهمتها عبر منظومة من المهارات بما في ذلك حساب المصالح المتعارضة وابرار او توقيت بروز القضايا المثيرة للجدل، وتخفيف التوترات داخل المؤسسة، ومن خلال عملية المساندة تبدو مرونة المدير في استعمال التكتيك: التفاوض والمساومة من جهة والثواب والعقاب من جهة أخرى، وهكذا فان الامير ليكافيلي يصلح دليلا للمديرين وليس للقادة.

ويحتاج المدير الى التنسيق والحفاظة على التوازن لجعل العاملين في المؤسسة يقبلون الحلول المطروحة للمشكلات القائمة ولعل عمل المدير هذا شبيه بعمل الدبلوماسي والوسيط وبخاصة هنري كيسنجر، نلك ان المدير ينزع الى زحزة الاطراف المتصارعة عن مواقعها كيما تقبل الحلول المطروحة والقائمة على تنازل كل طرف عن شيء من مطالبه الأولية.

لكن ماذا عن القائد، ماذا يعمل وكيف؟ انه بينما ينزع المدير نحو تضيق دائرة الخيارات ينزع القائد الى العكس تماما، انه ينزع الى توسيعها بفتح افاق وقنوات جديدة للمشكلات المعلقة، وخلق قضايا للخيارات الجديدة، وشبه العالمان السياسيان ستانلي وهوفمان في كتابهما ارادة العظمة عند ديغول كفنان سياسي «عمل القائد بعمل الفنان، وان اختلف عنه بكونه جزءا مكملًا للقائد، فنحن لا نستطيع ان نرى فن القائد بدون القائد، اي بدون ان ننظر اليه من خلال الفنان معه».

وكفنان سياسي كتبنا عن شارل ديغول:

«لقد كان كل عمل من اعماله السياسية الرئيسية ومهما كان قاسيا ومؤلاً وايا كانت تفاصيله، جزءاً لا يتجزأ من انتاجه القيادي العام، تماماً كالعامل الفني».

ان اهم ما يجب ان ننظر اليه في الانتاج الفني بعيداً عن الفنان هو الافكار التي يمثلها الانتاج الفني، ويحتاج القائد في اوقات الشدة التي تحتل حياته العقلية الى طرح افكاره على نحو يثير الناس ليكون فعالاً، فبذلك فقط يمكنه توسيع الاختيارات التي تمنح العمل والافكار للعروضة الجوهر والحياة وكنتيجة لذلك يخلق القائد الاثارة في العمل وهو ما لا يستطيعه المدير.

يعمل القائد بدرجة عالية من المخاطرة، وغالباً ما يتمتع بمزاج موجه نحو البحث عن المغامرة والخطر، حيث للفرصة متاحة والمكافأة كبيرة، وحسب ملحوظاتي فان الذي يدفع احد الافراد الى المغامرة بينما يوجه الاخر الى معالجة المشكلات بالاسلوب الاداري هو طبيعة شخصية كل منهما والوعي في الاختيار، فبالنسبة للبعض وبخاصة اولئك الذين يصبحون مديرين تسيطر غريزة البقاء على حاجاتهم للمخاطرة، وعلى قدرتهم على التفاوض عن الامور النفعية الدنيوية ويساعدتهم العمل على البقاء ولكن مثل هذه المقولات لا تنطبق على القادة الذين يستجيبون احياناً للعمل الدنيوي استجاباتهم للحرز.

العلاقات مع الاخرين

يفضل المديرون العمل مع الناس وتجنب النشاط الانعزالي، لانه يجعلهم قلقين، كما يفضلون الاحتفاظ بمستوى منخفض من الانغماس الوجداني اثناء اقامة العلاقات مع الاخرين.

يبدو لاول وهلة ان هذين الخطئين النفسيين ينطويان على تناقض واضح، لكن الواقع يدل على خلاف ذلك، ويؤيد ما يذهب اليه عن عمل المدير، بما في ذلك محاولته التقرّب او التوفيق بين وجهات النظر المتباينة والحصول على التنازلات وحفظ التوازن بين القوى، ولقد اثبتت الملاحظات انه ينقص المديرين التمتع العاطفي لمشاعر الاخرين والمشاركة الوجدانية لهم، للتنافس الى افكارهم ومشاعرهم والمشاركة الوجدانية التي نقصد ليست مجرد الانتباه لوجود الاخرين، انها ايضا القدرة على استقبال الرسائل الانفعالية الصادرة عنهم وجعلها ذات معنى في العلاقات معهم.

يربط المديرون انفسهم بالناس من خلال الدور الذي يلعبونه، وعبر سلسلة الاحداث المتصلة بعملية اتخاذ القرارات، بينما يرتبط القادة بالناس بطرف اكثر

مباشرة ووجدانية، ولعل تهيئة المدير ليرى الناس كممثلين عبر سلسلة من الاحداث تحرفه بعيدا عن جوهر اهتمامات الناس وحاجاتهم، اذن، فالفرق بين المدير والقائد واضح ومحدد، ان انتباه المدير موجه الى «كيف» يجعل الاشياء منجزة بينما هم القائد موجه الى «ماذا» تعني الاحداث والقرارات للمشاركين فيها. وللمتأثرين بها.

لقد اقتبس المديرين في السخوات الماضية من نظرية اللعب (Game Theory) الفكرة التي تقول بان نتائج اى قرار هي واحدة من اثنتين: (١) اذا خسر طرف ربح طرف آخر، اى ان المجموع في النهاية صفر، (٢) او ان الجميع يربحون، وبناء عليه نرى المدير ينهرعون الى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والى المحافظة على توازن القوى في كفاحهم من اجل تطوير الموقف ليبين انه في صالح الشكل الثاني، اى في صالح جميع اللاعبين.

ولتوضيح اللعبة دعنا نأخذ القرار المتعلق بتوزيع المخصصات بين الاقسام الانتاجية في مؤسسة ما مركزية كبيرة كمثال: بديها يعرف الجميع ان المخصصات المتاحة للتوزيع في وقت معين محدودة ومن ثم يسلمون منذ البداية بان زيادة المخصصات لاحد الاقسام تعني نقصانها عن اخرى.

وينظر المديرين الى هذا الموقف كونه يؤثر على العلاقات الانسانية داخل المؤسسة كمسألة يطلب منهم فيها تحويل نتائج اللعبة من الشكل الاول الى الشكل الثاني حيث يبدو ان الجميع يربحون في النهاية، ولبلوغ هذه النتيجة يقدمون حولا عديدة منها:

١ - يركز المدير انتباه الآخرين على الاجراءات لا على جوهر المشكلة، فيجعل الممثلين ينهمكون في «المشكلة الكبرى» وهي كيفية اتخاذ القرار وليس القرار الواجب اتخاذه، وحالما يلتزم او ينشغل الممثلون بالمشكلة الكبرى يكتشفون ان عليهم تأييد النتيجة ما اشتركوا في صياغة قواعد اتخاذ القرار، ولانهم يحترمون القواعد التي صاغوها فانهم يقبلون الخسائر المالية التي تنجم عن القرار بأمل الربح في المرة القادمة وهكذا.

٢ - يتواصل المدير (Communicates) بمرووسيه بشكل غير مباشر مستخدماً الاشارات (Signals) بدلا من الرسائل (Messages) لان للأشارة عدداً من المعاني الضمنية الممكنة، بينما للرسالة معنى واحد محدد، اذن فالأشارات غير حاسمة اى تخضع لاعادة التأويل والتفسير بينما ترفع الرسالة من درجة حرارة الاستجابة الوجدانية كما اشرت سابقاً، مما يجعل المديرين يشعرون بالقلق، وهكذا

تختفي مسألة من يخسر ومن يربح اذا استخدمت لغة الاشارات بينما تبرز وتتشد اذا استخدمت لغة الرسائل.

٣ - يهتم المديرون كثيرا بعامل الوقت و يبدو انهم يركزون ان تقديم التنازلات لا يصبح ممكنا الا بمرور الوقت، ومن ثم نجدهم يؤخرون عن عمد اتخاذ القرارات الرئيسية فتتسخ اللعبة الاصلية بلعب جديدة، وهكذا تصبح التنازلات ممكنة لانها تعني ان الفرد يخسر مرة ليربح اخرى.

هناك تكتيكات اخرى كثيرة يلجأ اليها المديرون لتغيير الموقف في المؤسسة من الشكل الاول الى الشكل الثاني من اللعبة، ولكن الذي نود لفت انتباه القارئ اليه هو تركيز هذه التكتيكات حول عملية (اجراءات) اتخاذ القرار نفسها لا القرار نفسه كما يريد ويخطط له المدير - لا القائد - باعتباره شخص مصلي، وتتمثل المصلحية في خفض التكاليف وزيادة العوائد الناجمة عن القرار، ويشمل ذلك تضخيم المؤسسة بيروقراطياً وجعلها ذات سلوك سياسي الوجه، مع ميل نحو النشاط المباشر والعلاقات الانسانية الدافئة الشكل، وكنتيجة لهذه التكتيكات نسجم الرؤوسين يصفون رؤساءهم قائلين انهم الغاز وانفصاليين (عنهم) ومناورين، ولعل هذه الصفات ناجمة عن شعور الرؤوسين بأن ما يربطهم معا ليس الا عملية غرضها ابعاد من مجرد اتخاذ القرار، انها المحافظة على بنية عقلانية عادلة ومتحكم فيها ايضا، وتدل هذه الصفات على حاجة المديرين للنظام (Order) وللوقوف في وجه احتمالات الفوضى والاضطراب اللذين يخشى حدوثهما الكثيرون اثناء ممارسة لعبة العلاقات الانسانية.

وبالمقابل غالبا ما تنسب صفات اكثر غنى وعاطفية الى القادة، فالقادة يخلقون مشاعر قوية من التماثل معهم والاختلاف عنهم، او من مشاعر الحب والكراهية، وفيما يخص المواقف القيادية تأخذ العلاقات الانسانية شكلا اكثر حدة واكثر اضطرابا احيانا، ويكتف مثل هذا الجود وافع الفرد وغالبا ما يأتي بنتائج غير متوقعة، لكن السؤال هل يؤدي هذا التكثيف الى الخلق والابداع والاداء العالي المستوى ام انه عبارة عن طاقة مهدورة؟

الاحساسات الذاتية

في كتابه «انواع الخبرة الدينية» يصف وليم جيمس نوعين اساسيين من انماط الشخصية: الشخصية المولودة مرة واحدة (One-born personality) والشخصية المولودة مرتين (Twice-born personality). اما اصحاب الشخصية الاولى فهم اولئك الناس الذين يرون ان التلاؤم او التكيف مع الحياه امر

واضح المعالم لا لبس فيه ولا غموض والذين حياتهم عبارة عن تدفق سلمي مستمر يبدأ منذ اللحظة التي ولدوا فيها، اما اصحاب الشخصية الثانية فهم أولئك الناس الذين لا يتمتعون بأية لحظة سهلة او مريحة من لحظات الحياة، انهم اناس تمتاز حياتهم بالكفاح المستمر للحصول على احساس ولو بسيط بالنظم (order) وعلى عكس اصحاب الشخصية الاولى لا يسلم هؤلاء بأى شيء او فكرة دون تمحيص وتأمل، وفي رأى وليم جيمس فان وجهات نظر الشخصيتين في الحياة مختلفة تماما، فالاحساس بالذات كدليل للسلوك وكموقف يلتزم به ينبع عند الشخصية الاولى من شعور المرء انه في بيته، ومن انسجامه التام مع بيئته، فيما ينبع عند الشخصية الثانية من الشعور بالانفصال العميق Profound Separateness بين الانسان وبيئته.

وكما نعلم فان للشعور بالانسجام او بالانفصال دلالة عملية على نوع الاستثمارات التي يوظفها المدير والقائد كل في مجال عمله ودائرة نشاطه، فللمدير ينظر الى نفسه كقيم على المؤسسة وكحارس لها وكمنظم لشؤونها الراهنة فيتمثل شخصيا معها ويحصل على المكافأة منها (مادية او معنوية او كليهما) وليعزز احساسه بقيمته، فانه يعزز وجودها واستمرارها، انه يشعر انه يؤدي دورا يتفق مع المثل العليا والواجب والمسؤولية، ولعل هذا التماثل بين المدير والمؤسسة خطر على بال وليم جيمس وهو احساس المدير الذاتي بان احساسه يتدفق من الذات الى العالم ومن العالم الى الذات، عند تعريفه للشخصية الاولى، فاذا شعر المرء بانه عضو في المؤسسة فانه يساهم في تقدمها، وهو بذلك يقوم بمهمته في الحياة، كما انه يشعر بانه كوفيء كونه دنا من تحقيق المثل العليا والواجب وتحمل المسؤولية وتجعله هذه المكافأة يتجاوز المكاسب المادية و يلبي الرغبة الاساسية في التكامل الشخصي الذي تحقق بالتماثل مع المؤسسات القائمة.

اما القائد فانه انسان يولد مرتين، وهو انسان يشعر بالانفصال عن بيئته بما في ذلك الناس الآخرين، نعم، قد يكون احد القادة يعمل في مؤسسة الا انه لا ينتمي اليها ابدا، لان احساسه بالذات (من هو) لا ينبع من عضويته فيها، او من الادوار التي يلعبها فيها وغير ذلك من الدلالات الاجتماعية على الهوية.

و ينتج عن ذلك الانفضال عشورنا على قاعدة تفسر قيام بعض الافراد بالبحث عن الفرص للتغيير، نعم قد تكون الفرص المتاحة للتغيير تكنولوجية أو سياسية أو ايدلوجية، لكن الهدف لا يختلف في النهاية، انه احداث تغيير اساسي في العلاقات الانسانية والاقتصادية والسياسية.

و يطلق علماء الاجتماع على عملية اعداد الافراد للقيام بأدوارهم الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية (Socialization) فعندما يشعر الافراد بأنهم اجزاء متكاملة مع البيئة الاجتماعية يكتسب اعتبارهم للذات قوة من خلال مشاركتهم الجماعة وانسجامهم معها، كما يصبح للمقياس الاجتماعية تأثيرات قوية في المحافظة على الاحساس الشخصي للفرد بالاستمرارية، حتى بعد السنوات الاولى لوجوده في الاسرة، ولعل الخط الذى يعبر منه الفرد من الاسرة الى المدرسة ثم الحياة هو خط تراكمي وتعزى، وعندما يتعرض خط النمو للتمزق العام نتيجة لحالات تمزق رئيسية سابقة او لمشكلات معينة في العلاقات الاسرية والاجتماعية يرتد الفرد الى الذات، مكفحا في سبيل ارساء اعتبار الذات والهوية والنظام عنده وتتركز الديناميكيات السيكلوجية في هذه الحالة حول خبرة الخسارة التي مر بها والجهود الواجب بذلها لاستعادة اعتبار الذات للتخلص او الشفاء من الأم الخسارة.

ان، يجب ان نتفحص عند دراستنا للقيادة مسارين مختلفين من مسارات التاريخ الفردى للشخص المعنى:
١ - النمو من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعد الفرد لادارة المؤسسات والمحافظة على التوازن الاجتماعى العام فيها.

٢ - والنمو من خلال السيطرة الشخصية على الذات (Personal Mastery) التي تجبر الفرد على الكفاح لاحداث التغيير النفسى والاجتماعى في المجتمع. ويبدو ان المجتمع يكون ادارييه عبر المسار الأول، بينما يكون قاداته عبر المسار الثانى.

تنمية القادة - (Development of Leadership)

يبدأ نمو كل انسان من الاسرة وفيها، ان كلامنا بلاشك تعرض للرضوض والخضضات والصدمات المصاحبة للانفصال عن الوالدين، وكذلك للألم الذى ينجم عن الاحباط كما نواجه جميعا صعوبات جمة في تنظيم الذات (Self-Regulation) وضبطها (Self-control) غير ان الطفولة بالنسبة للبعض او الاغلبية توفر لشباعات او فرص كافية للحصول على بدائل عن المكافآت التي لم تعد قائمة، فالمولود مرة واحدة يجرى تعديلات على تماثله مع الوالدين و يوفق بين ما يتوقعه وبين ما يستطيع تحقيقه، لكن لو فرضنا ان الالام التي يحدثها الانفصال ضخمت من جراء تراكم مجموعة من المطالب الابوية والحاجات الشخصية للفرد ووصلت الى درجة الاحساس بالعزلة والانفرادية او الخصوصية Being Special الحذر، فان الروابط بين الاطفال والاباء وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية يمكن ان تتمزق، ففي حالة كهذه وعلى افتراض وجود

قابلية خاصة ينغمس الفرد في علله الخاص على حساب اهتمامه بالعالم الخارجي، اذن و بالنسبة لفرد من هذا النوع لا يظل اعتبار الذات يعتمد على ارتباطات ايجابية، او مكافآت حقيقية فقط، ان الذى يسيطر على الفرد في هذه الحالة هو الشعور بالاعتماد على الذات، جنبا الى جنب توقعاته من نفسه في الاداء والانجاز وربما الرغبة في القيام بعمل عظيم.

طبعاً قد لا تؤدى مثل هذه الافكار عن الذات الى نتيجة اذا كانت امكانيات الفرد ومواهبه متدنية، وحتى لو كانت عالية لا توجد ضمانات ان انجازا «عظيماً» سيتم، عدا ان النهاية قد تكون شراً لا خيراً، كما ان قائد المستقبل قد يخسر في النهاية كل شيء.

هناك عوامل اخرى تتكون وتتدخل، فمن جهة، ولان القادة اشبه بالفنانين والناس الموهوبين الذين يصاحب كفاحهم اضطراب عصبي، فان قدراتهم على النجاح تختلف اختلافاً كبيراً حتى في المدى القصير.

قد يكون انحطاط النمو الذى يؤثر على المديرين والقادة بعد الطفولة للبكرة ناجماً عن اختيارهم او تفضيلهم لأناس معينين يتعاملون معهم دون غيرهم، ومثلما يتميز المديرون بالرونة وبالتوزيع المتساوى لمواهبهم القابلة للتغذية، يقيم المديرون علاقات وارتباطات معتدلة وموزعة بين عدد كبير من الناس، اما بالنسبة للقادة فالامر مختلف، فهم يقيمون علاقات فردية مكثفة — علاقة واحد الى واحد — وقطعونها عندما يريدون ذلك.

ومن المألوف ان نجد ان الذين يتمتعون بمواهب عظيمة غالباً ما يكونون طلبية لا اباليين، فمثلاً لم يكن بمقدور احد ان يتنبأ بعظمة الانجازات التي حققها أنشتين من خلال تحصيله العلمي المتواضع، وبالطبع لم يكن سبب تواضع تحصيله غياب القدرة لديه على التحصيل الجيد، ولانما ناجم عن امتصاص الذات والعجز عن الانتباه للمتطلبات العادية، و يبدو ان الطريق الوحيد لكسر الجو لفسلفي وامتصاص الذات هي قيام الفرد بتكوين ارتباط عميق بمعلم عظيم اى بشخص مطبوع على حب الخير العام ولديه القدرة على التواصل مع الفرد الموهوب.

ان يعثر الفرد الموهوب على ما يحتاج اليه في العلاقة بينه وبين المعلم العظيم يعتمد على تواجد الافراد الناجحين المخلصين الحساسين الذين يشعرون بان في داخلهم نداء باطنياً لاستثمار الموهبة الناشئة، ولحسن الحظ اننا نتعلم عن تنشئة القادة وكيف يؤثر الموهوبون من الاجيال المختلفة الواحد في الاخر من خلال تفاعل الاجيال.

و بينما يكون مستقبل عامة الناس عابيا او متواضعا يكون نمو الافراد الذين يقيمون علاقات قوية وهامة - واحد الى واحد - اسرع واكثف ومستقبلهم مختلفا نتيجة للتلمذة القياسية (Apprenticeship) اى الاستعداد النفسي للفرد للاستفادة من هذه العلاقة المكثفة يعتمد على الخبرات الحياتية التي تجبره على النظر الداخلي في الذات.

وتبين الترجمة النفسية لحياة الافراد الموهوبين في كل مرة اهمية الدور الذى يلعبه المعلم العظيم في صنع مستقبل الفرد الموهوب فالمعلم العظيم يتحمل المخاطرة في تعامله مع الناس، و يراهن على المواهب التي يلمحها في الشباب، كما يتحمل المخاطرة العاطفية في انغماسه المباشر في التعامل معهم، نعم، قد لا تغطي المخاطر التي يتحملها كلفتها دائما، ولكن تحملها يدل على ان الرغبة في الاقدام عليها حاسمة في تنمية القادة.

هل بمقدور المؤسسات تخرج القادة؟

تبين لنا دراسات تاريخ حياة القادة أهمية التأثير الشخصي وعلاقة الواحد الى الواحد، ولتتمكن المؤسسات من صنع القادة عن وعي مثلما تصنع المديرين يجب عليها خلق الاجواء وتوفير الفرص لانشاء هذه العلاقة بين الرؤساء والرؤوسين فيها، واكثر اهمية من ذلك عليها تعزيز ثقافة النخبة لا مجرد الادارة لكشف الغطاء عن المواهب وغير ذلك من الصفات الدالة على الامكانيات القيادية عند الفرد.

ولعل هذه الثقافة على نقیض تام مع الثقافة التي تعلق اهمية خاصة على التقدم البطيء المبني على الخبرة والاداء الحسن وهي ثقافة خطيرة جداً على المجتمع كونها تفضل تضییع مزيد من الوقت لایجاد ارتباط بين الرئيس والمرؤوس وتنميته وجعله ذا معنى، انها ثقافة تؤدي الى مزيد من الفشل والى قليل من النجاح.

ان الايمان بفلسفة النخبة موضوع حساس جدا للتغلب على اية اثار جانبية سلبية تنجم عن الاخذ بهذه الفلسفة، تبنت بعض المؤسسات مبدأ اعتبار الرئيس المساعد الاول للمرؤوس في تأدية عمله وانجاز المطلوب منه، وأصبح ينظر كل مسؤول فيها الى نفسه ليس كمصدر للأوامر والتعليمات وانما كمساعد اول لاؤلك الناس الذين يرأسهم في المؤسسة التقليدية، ولذا، قامت تلك المؤسسات بقلب خطوطها التنظيمية رأساً على عقب، وتحدث نفسها للبحث عن طرق لقيادة العاملين فيها ولمساعدتهم ولتعليمهم وللانصات إليهم والى إدارتهم بالمعنى الديمقراطي الحقيقي

للكلمه، ايماننا بان الاتباع القياى يتحقق من مساعدة الاخرين على انجاز العمل وتغييره، وليس من الحصول على المكافأة او تغيير الامور بانفسنا.

و بينما يبدو لاول وهلة ان هذا الجو الثقافى يقوم على المساواة اكثر من قيامه على مبدأ النخبة الا انه يعزز الثقافة التي ترى بان مهمة الرئيس الاساسية هي مساعدة الرؤوس.

ولعل الخرافة القديمة المسيطرة على الثقافة السائدة مسيطرة على الثقافة الادارية ايضا، تلك الخرافة التي تقول بأن التعلم يكون احسن وان النمو يكون افضل عندما يتم التعلم مع الاقران لشعور الجميع بالتساوى والتماثل مما يؤدى الى غياب الشعور بالتهديد والاذلال الناجم عن التقييم والسلوك المتسلط، غير ان ترتيبات من هذا النوع — التعلم مع الاقران — تؤدى الى تكرس الجو الادارى واعاقه قيام علاقات الواحد الى الواحد بين الرؤساء وقادة المستقبل.

ان اقامة علاقة الواحد الى الواحد حيث الاختلاف المرتبى والسلوى بين طرفي العلاقة تتطلب قسطاً كبيراً من الصبر والتسامح ليحدث التفاعل والتبادل العاطفى، ولعل الثمن الباهظ هذا الذى يدفعه الرؤساء نتيجة للانغماس في علاقة من هذا النوع هو الذى يجعلهم يحجمون عن اقامتها، علاوة على شعورهم بعضهم بان سلطاتهم لا افكارهم هي التي تتعرض للتحدى.

ولو اوجهة التحدى هذا لابد من التحلي بالصبر والتسامح لان المواجهة تؤدى الى ازالة الغموض والشكوك التي تهيم على الثقافة الادارية السائدة الان في المؤسسات كما تشجع على قيام العلاقة العاطفية التي يحتاج اليها القادة اذا ارادوا البقاء.



شؤون فلسطينية

مجلة علمية مختصة بالقضية الفلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

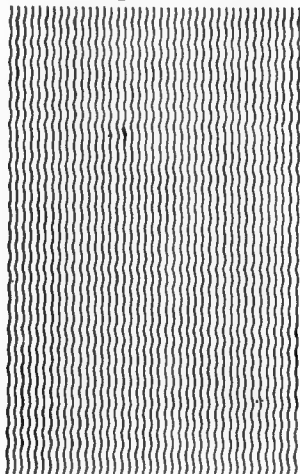
المجلة الفكرية الاولى لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر شهريا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية •

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينية •
٢٢٠ / صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون
السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب
الفلسطيني • الى جانب ملحق ادبي والابواب الشهرية الثابتة والمراجعات
والتقارير والرسائل والمؤتمرات التي تسجل الاحداث والنشاطات المختلفة •
توزع على جميع اقطار العالم ، وخاصة العالم العربي •

الاشتراك السنوي (برید جوي) : ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا • ٧٥ ل.ل. في سائر
الاقطار العربية ، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا • ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم •

ترسل طلبات الاشتراكات الى : مجلة « شؤون فلسطينية » - ص.ب ١٦٩١
بيروت - لبنان •

دلیل الرسائل الجامعية



دليل الرسائل الجامعية

بعد أن عرضنا باب دليل الجامعات ولعدة اعداد متوالية، فاننا سنبدأ من هذا العدد بنشر ملخصات الرسائل الجامعية الخاصة بدرجةى الماجستير والدكتوراة والتي تعالج مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

ملخص رسالة ماجستير

الحرب الثورية : مفهومها وتطوراتها المعاصرة

مقدمة من : اسامة الغزالي حرب

اشراف : د . حامد ربيع

تتكون هذه الرسالة من مقدمة وثلاثة ابواب وخلاصة، وتنتهى بقائمة المراجع وتقع في ٤٠١ صفحة.

وطبقاً للمقدمة فإن اصطلاح الحرب الثورية ليس جديداً، ولكن استعماله المعاصر يعود الى كتابات ماوتسى تونج عن «الحرب الثورية في الصين» والى كتابات العسكريين الفرنسيين في الخمسينيات حول تجربتهم في الهند الصينية ثم في الجزائر، وانتقل التعبير تدريجياً الى الكتابات السياسية والعسكرية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ولأن احدى المشاكل الاولى التى يواجهها الباحث فى هذا الميدان هى مشكلة تعريف الحرب الثورية واستخلاص مفهومه من بين اشكال متعددة من الخلط، فإن الدراسة تضع - استرشاداً بمجمل التعريفات السائدة - تعريفاً مبدئياً للحرب الثورية بأنها: «كفاح سياسى مسلح، يتفجر بفعل تناقضات كامنة داخل المجتمع، بهدف الاطاحة بالنظام القائم واحلال نظام آخر معبر عن مصالح قطاعات اوسع من الشعب معتمداً دائماً على تنظيم، وغالباً على دعم خارجى».

بهذا المعنى شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتشاراً واسعاً لظاهرة الحرب الثورية، حيث ساعدت ظروف الحرب العالمية على انتاج وتطویر اساليبها، وتقوى سلطة البلاد الاستعمارية وتقوى حركات المقاومة في البلاد المستعمرة الى جانب اختراع وانتشار الاسلحة النووية، مما فتح الباب لظهور صور المواجهة غير المباشرة بين المعسكرين، والى تغذية الحروب الثورية.

ومن بين جميع الصراعات التي توصف بأنها حروب ثورية اعتبرت الحرب الثورية الفيتنامية - بإجماع الدارسين على الاطلاق - أهم هذه الحروب الامر الذى يبرر ان تركز الدراسة على التجربة الفيتنامية بالذات باعتبارها أكثر التجارب دلالة فيما يتعلق بالتطورات المعاصرة للحرب الثورية. [كذلك فإن الحرب الثورية الفيتنامية التي تركز عليها الدراسة - والتي امتدت من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٧٥ - تتميز عن حرب المقاومة الفيتنامية ضد الفرنسيين السابقة لها والتي امتدت الى عام ١٩٥٤ بخصائص متعددة في مقدماتها ضخمة القوى العسكرية التي واجهها الفيتناميون بالقياس الى أية قوى أخرى واجهها الثوار في اية فترة من التاريخ، وكذلك بمسعى الكفاح الثورى فيها الى التغيير الجذرى لمجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وليس مجرد الاستقلال السياسى].

ومن الناحية المنهجية، استلزمت دراسة الحرب الثورية اولا الاختيار بين الرؤية العسكرية للحرب الثورية، أى معالجتها كشكل من اشكال الحرب و بين الرؤية السياسية لها. وانحازت الدراسة لرؤية الحرب الثورية كحقيقة سياسية، لا في اهدافها فحسب وانما ايضا في طبيعتها واساليبها. [في هذا الاطار، تنتقد مقدمة الدراسة النظريات السائدة في تحليل الحرب الثورية، وتوجز أوجه القصور السائدة في ثلاثة، وهى: النظرة التأميرية للحرب الثورية، والنظرة التكنيكية للحرب الثورية، ثم النظرة الجزئية لها]. وبعد استعراض موجز النظريات الغربية في تحليل الحرب الثورية، ولاهمية التحليل الماركسى تخلص المقدمة الى ان المنهج المتبع في تلك الدراسة هو بالاساس منهج تاريخى تحليلى مقارن. اما اطار التحليل الذى تتم من خلاله الدراسة فيقوم على التمييز بين عناصر ثلاثة في تحليل الحرب الثورية، وهى أسباب نشوء الحرب الثورية، ومقومات الحرب الثورية، ثم أشكالها أو اساليبها. وتتناول ابواب الدراسة الثلاثة كلا من تلك العناصر على التوالى، سواء في صيغتها العامة ام في التطبيق على التجربة الفيتنامية.

بناء على ذلك، يعالج الباب الاول تحت عنوان «جذور الثورة» كلا من اسباب نشأة الحرب الثورية، والقوى التي تضطلع بها [بما ينطوى عليه ذلك من تأكيد ضمنى لحقيقة ان الحرب الثورية هى أولا واخيراً ثورة، وان كانت لها مقوماتها وسماتها وأشكالها الخاصة].

الفصل الاول من ذلك الباب يتحدث عن الموقف الثورى، سواء في خصائصه وابعاده نظرياً (في المبحث الاول) ام في التجربة الفيتنامية (في المبحث الثانى والثالث). ويقصد بالموقف الثورى مجموعة الظروف الموضوعية التي تؤدى الى قيام الثورة، وهى الظروف التي احتلت مكانة هامة في دراسة الظاهرة الثورية بصفة

عامة. وتحدد الدراسة ثلاثة عناصر رئيسية للموقف الثورى وهى: تراكم الضغوط على الطبقات المحكومة وتمزقها، وتفسخ الطبقات الحكمة وعجزها عن الاستمرار فى الحكم، ثم الدور الذى تلعبه الحرب فى انضاج الموقف الثورى، مع تأكيد على هذه العناصر فى البلاد المتخلفة. ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك - فى المبحث الثانى - الى تحليل الاطار الاجتماعى والاقتصادى للموقف الثورى فى فيتنام من خلال عرض التناقضات الطبقيّة التى شهدتها المجتمع الفيتنامى الجنوبيّ بعد عام ١٩٥٤ وخاصة الملامح العامة للطبقات الحكمة، وكذلك التناقضات الطائفيّة والعنصريّة والاقليميّة. اما المبحث الثالث فيعرض الملامح السياسيّة والايدولوجيّة للموقف الثورى فى فيتنام، من خلال عرض الضغوط على الطبقات المحكومة، وقهر الحريات السياسيّة، وكذلك أزمة الطبقات الحكمة، وعجزها، وافلاسها الايدولوجى، مع تقييم لذلك كله فى ضوء النظريات السائدة.

اما الفصل الثانى من الباب الاول فيتحدث عن قوى الثورة وخصائصها الكفاحية، وهى القوى والطبقات الاجتماعية التى تضطلع بععب القيام بالحرب الثورية. وتركز الدراسة - كما يظهر فى المبحث الاول - على تحليل وضع الفلاحين كقوة ثورية، فلقد اكد اضطلاع الفلاحين بالدور الاكبر فى الحرب الثورية الفيتنامية حقيقة الدور الثورى الذى لعبه الفلاحون بالفعل - و بدرجات مختلفة من الاهمية النسبية - فى العديد من الثورات التى شهدتها القرن العشرين، وخاصة الثورات المكسيكية والروسية والصينية والجزائرية والكوبية. وتم - فى هذا المبحث - دراسة التطور الرأسمالى واثره على الاوضاع الفلاحية، ثم دراسة الاوضاع التى يتسم بها الفلاحون كقوة ثورية هائلة فى القرن العشرين، وكذلك الدور الثورى للقطاعات الفلاحية المختلفة، وحدود الدور الثورى للفلاحين عموما. ولدى التطبيق على التجربة الفيتنامية يدرس المبحث الثانى وضع الفلاحين كقوة ثورية فى فيتنام عن طريق استعراض المشكلة الزراعية وطولها قبل عام ١٩٥٤ وبرامج حكومة نجودين ديم للإصلاح الزراعى، وتحديد السمات المشتركة بين التجربة الفيتنامية والتجارب الفلاحية الاخرى، ثم تستعرض الدراسة الدور الثورى للقوى الاخرى فى فيتنام ابتداء من البرجوازية الوطنية، الى الفئات المتوسطة وخاصة العسكر بين الطلبة والشباب والبوذيين، ثم العمال.

اما الباب الثانى من الدراسة، فهو يتناول ما يسمى بـ «مقومات» الحرب الثورية، اى تلك العناصر الاساسية التى ابرزتها الخبرة التاريخية، واجمعت عليها الغالبية من الدراسات باعتبارها مقومات تنقل الموقف الثورى الى مرحلة الثورة الفعلية. وتفترض الدراسة ان العناصر الاكثر أصالة والتى تشكل القاسم المشترك الاعظم بين خبرات الحرب الثورية، انما تتمثل فى ثلاثة عناصر، هى التنظيم

والايدولوجية والدعم الخارجى، تدرس في ثلاثة فصول على التوالى.

يعرض الفصل الاول فى المبحث الاول منه مفهوم التنظيم الثورى باعتباره احد الملامح الرئيسية للظاهرة الثورية فى العصر الحديث، حيث هو أداة تحقيق مؤسساتية الثورة. ويركز فى هذا الاطار على تحليل العناصر الهيكلية للتنظيم، والعمليات المؤسسية للتنظيم (أى التعبئة والانماج والاستمرارية)، ثم وظيفة التنظيم من حيث تهيئة العنصر البشرى ومن حيث تركيز الجهود. أما المبحث الثانى فيعرض التنظيم الثورى فى التجربة الفيتنامية الذى تمثل فى جبهة التحرير الوطنى الفيتنامية، من خلال القوى المكونة للجبهة والمستويات التنظيمية لها.

أما الفصل الثانى عن الايدولوجية، فيعرض - فى المبحث الاول - الايدولوجية كعنصر فى الحرب الثورية، ويتحدث - فى هذا الاطار - عن موقع الايدولوجية فى الحرب الثورية، وعناصر الايدولوجية، وخصائصها، وكذلك محتوى الايدولوجية كما ظهرت فى الحروب الثورية المعاصرة، مع التركيز على التأثير الصينى فى هذا المجال. ويعرض المبحث الثانى العامل الايدولوجى فى الحرب الثورية الفيتنامية والدور المحورى الذى لعبه فيها، مع تحليل لكل من البعد القومى والبعد الماركسى لتلك الايدولوجية.

و يدرس الفصل الثالث الدعم الخارجى للحرب الثورية من زاوية محددة وهى اثر ذلك العامل فى دعم وتقوية الحركة الثورية مادياً ومعنوياً. ويعالج المبحث الاول منه أشكال الدعم الخارجى وابعاده، وقياس الدعم الخارجى، والدعم الخارجى كأداة للسياسة الخارجية، وينتهى المبحث الى تحديد موقع الدعم الخارجى من الحرب الثورية، وإلى تأكيد أولوية العناصر الداخلية على الخارجية فى الحرب الثورية. أما المبحث الثانى فيركز على الدعم الخارجى فى الحرب الثورية الفيتنامية و يعرض أهمية ذلك العنصر، وتطوره، ونوعيته.

أما الباب الثالث فيتناول «أساليب الحرب الثورية»، أو الكيفية التى تمارس بها تلك الحرب ومع ان كلمة حرب تعنى مباشرة القتال المسلح، إلا أن الحرب الثورية تعنى أيضاً - و بنفس الدرجة من الأهمية - الكفاح السياسى غير المسلح، كما ان الكفاح المسلح فيها له سماته الخاصة، التى تفرقه عن الكفاح المسلح النظامى أو التقليدى. وبناء على ذلك، تقسم الدراسة أساليب الحرب الثورية فى هذا الباب الى ثلاثة، تعرض فى فصول ثلاثة متتالية: الدعاية والنضال السياسى، الارهاب الثورى، حرب العصابات.

في الفصل الاول عن الدعاية والنضال السياسي، يتحدث المبحث الاول عن الدعاية بمعناها الواسع في الحرب الثورية وكيف انها عملية ذات ابعاد ثلاثة، تتمثل في كسب الجماهير بالدعاية، ومهاجمة العدو بالحرب النفسية، والمحافظة على الثقة بالنفس بالتلقين السياسي. اما النضال السياسي او النضال الجماهيري فهو المقابل - في الحرب الثورية - للنضال العسكري او للسلاح، كما انه - من ناحية اخرى - يقع خارج حدود الشرعية او المؤسسات القائمة ووسائل الاعلام الرسمية، وتتمثل الاشكال الاكثر شيوعا له في الاضرابات والمظاهرات والتجمعات الجماهيرية واعمال الشغب. ثم يستعرض المبحث الثاني الدعاية والنضال السياسي كما تبلورا في الحرب الفيتنامية، وتوضح الدراسة كيف ان الوسيلة الرئيسية للاعلام لدى جبهة التحرير كانت الاتصال المباشر من خلال التنظيم و بوساطة كوادر الدعاية والتحرير، الى جانب استخدام كافة وسائل الاتصال الاخرى. اما النضال السياسي في التجربة الفيتنامية، فهو يعرض من خلال تحديد اشكاله المختلفة، وتكنيك حركة النضال السياسي واهدافها.

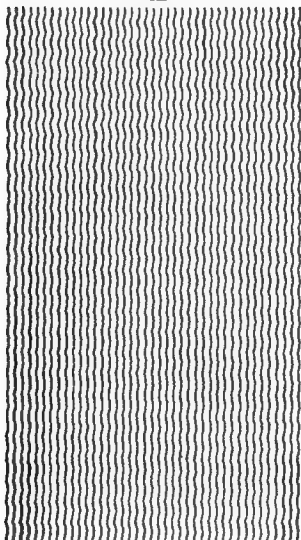
و يدرس الفصل الثاني الارهاب كأسلوب للحرب الثورية. و بعد استعراض مختلف تعريفات الارهاب يحدد المبحث الاول الارهاب بأنه «عمل رمزي، يعد للتأثير على السلوك السياسي، بوسائل غير عادية، مستلزما استخدام العنف او التهديد به» وتحدد النواحي التكتيكية له بأنها: موضوع الارهاب، والاستجابة الحادثة عنه، ودرجة عدم التمييز فيه. أما اهداف الارهاب ففي مقدمتها دعم البناء المعنوي للشوار، والاعلان عن حركتهم، واربك القوى المعارضة والحد من فعاليتها. ويخلص المبحث الى التأكيد على محدودية دور الارهاب في الحرب الثورية، وخطورة التصادم فيه. اما المبحث الثاني عن الارهاب في الحرب الثورية الفيتنامية فيوضح حدود الدور الذي لعبه الارهاب في تلك الحربه و يستعرض موقع الارهاب في تطور الحرب الفيتنامية، وكيف انه ظهر بالاسس مراحلها الاولى، ثم يعرض اشكال الارهاب واهدافه في فيتنام.

و يحاول الفصل الثالث والاخير من هذا الباب عرض مفهوم حرب العصابات وأهم النواحي التي يتضمنها. وفي ضوء ذلك يتحدث المبحث الاول عن كل من انشاء القواعد في حرب العصابات، والتعاون مع الحرب النظامية والتحول للحرب المتحركة، والتخطيط والمرونة والمبادرة، والعلاقة الصحيحة بين القيادات والجنود، وأهمية المخابرات والمعلومات في حرب العصابات، والاعتماد على النفس في تسليح العصابات، وموقف الطيران من حرب العصابات. و يعالج المبحث الثاني تطبيق هذه النواحي على فيتنام، و يبرز درجة المهارة العالية التي مارس بها الفيتناميون حرب

العصليات في كافة النواحي المشار إليها. وينتهي المبحث باستعراض المعارك الكبرى التي خاضها الثوار الفيتناميون بأسلوب الحرب المتحركة وشبه النظامية.

وبناء على هذه المحاولة في دراسة الحرب الثورية، يستخلص المبحث عدداً من السمات الأساسية لها. فالحرب الثورية - أولاً - حقيقة كلية: إنها حرب كل الشعب، بالمعنى الدقيق للكلمة. وهي تشن على كل الجبهات، وبكل الأساليب. والحرب الثورية ثانياً طويلة الأمد وهي - على الأقل - تفترض طول الأمد، نتيجة الضعف النسبي مادياً لقوى الثوار أزاء القوى المضادة. ثم إن الحرب الثورية - ثالثاً - من حيث مضمونها، حقيقة هجومية، وتطرح - في جميع الحالات - حتمية الاستجابة لكافة الظروف المتغيرة.

ملخصات



دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة واهداف صانعي القرارات

ج . هاريس
سليم حريق

هذه الدراسة تطبيق لسياسات التسعير في المشروعات العامة (القطاع العام). على اقتصاد ثمانية من الاقطار الآسيوية. وتتعرض الدراسة كذلك الى بحث الاهداف التى ترمى اليها حكومات بعض الدول أمثال الصين، الهند، العراق، وتايلاند وغيرها.

واتضح ان هناك تشابه بين سياسات التسعير والاهداف المالية في كل من الصين والهند. والكاتب يوافق بعض الكتاب في أن النمو في الصين كان شاملا أكثر منه في الهند مع ان مستويات المعيشة كانت متقاربة في البلدين .

وفي النتيجة يقرر الباحث ان الاختلافات في السياسات يعود اساسا الى اختلاف الايديولوجيات الاقتصادية بشكل واضح في هذه البلدان.

و يتمنى البحث أن تتاح فرصة أخرى لنشر ابحاث أكثر عمقاً يمكن تطبيقها على بلدان أخرى مثل الفلبين، وسنغافورة ودول نامية أخرى.

الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الاسيوية

د. عبدالرسول الموسى

تتعرض الكويت للهجرة منذ ان بدأ استغلال عائدات النفط، بطرح مشاريع التنمية في بداية الخمسينيات التي غيرت مورفولوجية البلاد بشكل جذري، فكانت المشكلة التي واجهت ومازالت تواجه الكويت في عملية التنمية هو عدم قدرة العنصر البشري الكويتي للقيام بهذا العبء الذي يفوق طاقته سواء من ناحية الكم او الكيف، فكان ان فتحت البلاد حدودها مشرعة الابواب للهجرة بدون ضوابط في بداية الامر، حتى اصبح السكان المحليون يشكلون اقل من ٥٠% من مجموع السكان في البلاد، كما ان العمالة المحلية لا تشكل اكثر من ٣٠% من جملة العمالة.

ان القضية كلها مطروحة وراء هذين الرقمين، ان دراسة الهجرة الى الكويت يحتاج الى عناية كبيرة وبحث في جوانبها المتعددة، لقد تعرضت الهجرة الى الكويت لدراسات لكنها كانت دراسات مسحية، تعرض جوانب الهجرة عرضاً، كما ان هذه الدراسات لم تتعرض الى عنصر هام في هذه الهجرة مع ضالة حجم الهجرة، ولكنه بدأ يلعب دوراً حيوياً فيها، وبدأ يزداد دوره اهمية، هذا العنصر هو الهجرة الاجنبية، ونقصد بها الهجرة غير العربية، ولقد اخترت ثلاث جنسيات بررنا اختيارها في هذه الدراسة لتعطي نموذجاً للهجرة الاجنبية، وهي الايرانية والهندية والباكستانية التي تمثل الجزء الاكبر من الهجرة الاسيوية، ان الهجرة الاسيوية تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية، اذ انها تسيطر على عنصر مهم في عملية التنمية وهو قطاع البناء والتشييد، كما انهم يشكلون حوالي ربع العمالة في كل من قطاع الخدمات وقطاع البيع، واهمية الهجرة الاجنبية، ان نسبتها في حجم العمالة اكثر من نسبتها في حجم السكان، وهذا امر في غاية الاهمية في الكويت والذي يعني فيما يعني ان الكويت ستظل تعتمد على العمالة المهاجرة لمدة طويلة .

ومن ناحية اخرى فان للمهاجر بين الاجانب خصائص تختلف عن خصائص المهاجرين العرب، وهذه لها انعكاسات على التركيب الاجتماعي والاقتصادي من جهة، وعلى عملية التنمية في البلاد من جهة اخرى، وهذا يحتاج الى معالجة خاصة للهجرة الاجنبية فنسبة النوع وحجم الاسرة والتركيب العمري والنشاط الاقتصادي،

يوضح ان الهجرة الاجنبية تتميز عن الهجرة العربية في هذه الخصائص، كما ان اللغة تلعب دورا كبيرا في التكيف الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، وهذا ينعكس على مدى الاستقرار والذي يتمثل بفتترات الاقامة وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعي بين المهاجرين وبينهم وبين السكان المحليين وكذلك انعكاساته على الانتاج واستمراريته.

لذا استعرض البحث للهجرة الاجنبية من نواح مختلفة وقام بمقارنتها مع الهجرة العربية، بعد ان قام بمقارنة عامة بين المهاجر بين ككل وبين السكان المحليين ليعطي صورة متكاملة عن الدور الذي تلعبه الهجرة بشكل عام، والهجرة الاجنبية بشكل خاص، وهي موضوع الدراسة، وفي ختام البحث تبين ان الكويت سوف تظل تعتمد على العمالة المهاجرة، سواء الاجنبية او العربية، وبالتالي فان الهجرة الاجنبية سوف تستمر و يظل دورها بارزا .

مفهوم «الشخصية القومية العربية» : دراسة تحليلية

د. فريد صفري

لمفهوم «الشخصية القومية» علاقة مباشرة بفكرة القومية أو مجرد الانتماء لاية جماعة معينة ان كانت قبيلة أو طائفة أو دولة أو مجموعة من الدول. حاول بعض علماء الاجتماع المعاصرين استعمال هذا المفهوم في سبيل تفهم السلوك الفردي أو الجماعي عن طريق اكتشاف بعض الصفات المميزة لتلك الجماعة التي يودون دراستها.

يقدم هذا المقال في جزئه الأول تحليلًا موجزًا لتطور فكرة القومية والتي تنبثق في أساسها من النزاعات القائمة بين جماعة وأخرى. وهي فكرة تلعب دوراً مهماً كأيديولوجية سياسية تساعد على توحيد صف شعب معين بالرغم من الفروقات الطبقية (أو الطائفية أو القبلية)، أو في حالات أخرى قد تساعد فئة معينة في انسلاخها عن فئات أخرى. الغاية هي دائماً الوصول الى الشعور بالانتماء الجماعي لدى الأفراد.

تتولد فكرة «الشخصية القومية» من النزاعات السياسية بحيث ان كل جماعة تواجه أعداءها ترسم لهؤلاء صورة سلبية مثالية بينما ترسم لنفسها صورة ايجابية مثالية. وهذا التناقض بين «شخصية قومية» ننتمي لها وأخرى عدوة نحاربها يساعد عادة على تحرير صراع قائم والتفاني في سبيل النصر ضد عدو مشترك. يجري ترسيخ هذه الصور المثالية المتناقضة بإيحاء من القادة السياسيين عند الطرفين. ففكرة «الشخصية القومية» فكرة سياسية ولا يمكن تنقيتها من التحيز والذاتية.

يقدم المقال في جزئه الثاني مؤلفاً معاصراً نال شهرة وانتشاراً في الغرب تحت عنوان «العقل العربي» لعالم أنثروبولوجيا صهيوني يدعى رافائيل باتاي. وهو يقدم بحثه وكأنه حقائق علمية ثابتة، لكنه في الواقع انعكاس واضح للعداء العميق القائم بين الصهيونية والعرب. يمثل هذا المؤلف تجسيدا لكثير من العيوب التي

يمكن أن يقع فيها العالم الاجتماعي عندما يحاول تخبأة ميوله السياسية وراء النظائر العلمية.

من أهم الصفات للميزة التي يرسمها كتاب «العقل العربي» هذا للعرب والتي يناقشها المقال هي التالية : ١ - اللجوء الى الكلام بدلا من الفعل ، ٢ - اعتبار المرأة كمجرد سلعة جنسية ، ٣ - عدم التقدير لقيمة الوقت ، ٤ - للعرب ميل غريزي للمحاربة فيما بينهم ، ٥ - للعرب كراهية للعمل اليدوي واعتباره مشينا ، ٦ - للعرب نظرة استقطابية للعالم ورؤية كل شيء بالأسود والأبيض ، ٧ - العرب مغرمون بالغرب ولكنهم يعبرون عن عدائية عميقة له .

لا يأخذ المقال موقفا دفاعيا، لكنه يبين بالتحليل انه لا يمكن أخذ تلك الأقاويل مأخذ الجدية، و يكشف عن التدجيل العلمي بتركيزه على سطحية وأسطورة الشروح التي يقدمها ذلك الكاتب. ومما بينه المقال مثلا ان باتاني قد يأخذ دراسة عن جماعة صغيرة في بقعة معينة من المجتمع العربي الواسع ثم يعمم تلك الصفات المكتشفة على كل العرب، أو قد يأخذ بعض الصفات الفارقة والتي تعكس الأوضاع المادية للشعوب الفقيرة في العالم الثالث على وجه العموم ثم يحصرها في العالم العربي.

يستخلص المقال في جزئه الأخير ان مفهوم «الشخصية القومية» أو «العقل القومي» لا يمكن تنفيته من الافتراضات الخاطئة والتحيزة حتى في حالة استعماله لدى كتاب حياديين. أما عندما يستعمله كاتب يمثل نزعة عدائية عنصرية، فما نحصل عليه ليس سوى صورة كار يكاتورية مشوهة لا تمثل مادة الدراسة بل تعكس عقدة الكراهية والتعصب التي يشكو منها الكاتب نفسه .

The Concept of Attitude in the Psychological and Social Sciences

M.S. Adam

"Attitude" is one of the basic concepts in behavioural sciences; especially in psychology and sociology. This paper tries not only to determine a theoretical and operational framework for this concept but to apply it in an empirical study on the "Liberalism - Conservatism Attitude" among some groups of Egyptian workers and farmers.

The article surveys the historical background of the concept, discussing the well-known definitions, and the author proposes the following global definition:

'Attitude is a psycho-social concept. It is one of the hypothetical constructs, or mediating variables which are never directly observed in behaviour; but can be inferred through the consistency of personal responses, favourable or unfavourable, towards the psychosocial debatable issues or statements. Thus, the matter of attitude is necessary in situations demanding determined personal, social and ideological choices from the individual, and denotes the wholly affectional, cognitional and conational experience of the individual.

Crime Patterns in the Egyptian Press: A Sociological Study

A. Abdulrahman

The article attempts to measure trends in crime reporting in four Egyptian daily newspapers: Al Ahrām, Al Akhbar, Al Jumhuria and Al Massa. It seeks to determine the types of crimes that are allowed to be reported and compares the findings for the 1960's and 1970's.

The Psychology of Environment: A New Field of Psychological Studies

T. Mansour

In recent years, interest in the relationship between environment and behavior has been steadily growing. A rather broadly defined field of environmental psychology, which takes as its subject matter the entire range of psychological phenomena in direct relationship to the large-scale environment, is gradually developing.

Environmental psychology is concerned with studying environmental issues by drawing upon the knowledge and techniques of many areas within psychology, and as such it serves as a meaningful focus for these areas.

Clearly environmental psychology represents a very broad sphere of inquiry, and, in fact, the character of this new field is continuing to evolve. This evolving area of applied psychology is concerned with the interrelationship between behavior and the built-in and natural environments. Because environmental psychology evolved in response to serious societal concerns, it tends to focus on socially relevant problems, to emphasize the applicability of its research findings, and to maintain a modal or holistic level of analysis.

The Mother's Attitude Toward Child Care and its Effects on the Development of the Child

H. El-Feky

The primary concerns of this study are three: first, the effect of the mother's personality characteristics on the different aspects of the child's development, second, the effects of the type of mother care on psychological, social, and emotional development and third, the different outcomes of the different socialization processes used.

The study deals mainly with the negative outcomes of the mother's carelessness toward the child needs. Carelessness on the part of the mother is apt to cause considerable harm to the child especially in his social and emotional development. Disturbed mothers were found to have maladjusted children. Some of the problems that those maladjusted children suffer from are: slow language development, stuttering, poor interpersonal relations, poor and negative self-concept. The paper considers the ignorance of the mother's role and responsibility as the main factors in the physical, mental and psychological retardation as well as in many cases the cause of death among the newborn children. Many of the relationships between the mother's role and the child's welfare were expressed in correlational terms.

صدر حديثاً عن

مطبعة الانتفاخ العربية المصدرة للبترول

اللفظ	نفس الترخف		اسم انمليسونوع
	دولار	د. ن.	
انجليزى / عربى	٤٠	١٠	الصفاة في الوطن العربى (٣ احرار)
عربى / انجليزى / فرنسى	١٦	٤	مصدرنا: انتفاخات الطاقة
انجليزى	١٢	٣	انطاقة الشمسية في الوطن العربى
عربى / انجليزى	٤	١	تطورات الطاقة , استهلاك , سياسات , مصادر
عربى / انجليزى	١٠	٢.٥	مبادرات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية
انجليزى	٦	١.٥	التداعيات المترتبة لانفاج البترول
انجليزى	١٠	٢.٥	مصادر انتمسية العربية ومشكلاتها
<p>— نشرة منظمة الاقفاار العربية المصدرة للبترول (شهرية بالعربية والانجليزىة)</p> <p>لإشتراك سنوى ١٦ ٤</p> <p>.. مجلة "النقد :التعاون العربى" (فصلية — بالعربية , مع ملخصات بالانجليزىة)</p> <p>الإشتراك السنوى للأفراد ١٢ ٣</p> <p>للحرس سنات ١٠ ١٠</p>			

• تحفظ من ادارة الامام . خذمة الاقفاار العربية المصدرة للبترول . صرب ٢٠٥٠١ . الصفاة .
امديت .

قواعد وأسس النشر بالمجلة

١ - الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التى يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.

أما الأبحاث التى تعدد لاقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبلتالي بعد أن تعدد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها.

٢ - وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:

أ - اعتماد الاصول العلمية في إعداد وكتابة البحث.
ب - ألا يكون قد سبق نشره.

ج - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.

د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمي اليه . و يرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.

٣ - ترسل الابحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية التجارة- جامعة الكويت، الكويت، ص ب / ٥٤٨٦ .

٤ - و بعد ان تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سرى - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ - وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

- ١ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين.
- ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.
- ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك.
- د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا.
- ٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها.
- ٧ - يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة بأبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، على ان يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
- ٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.
- ٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التالية:
- ١ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة.
- ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
- ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.
- ١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.
- ١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٧٥) ديناراً كويتياً.

ب - مراجعة الكتب :

وبالإضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التى تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

- ١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .
 - ٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.
 - ٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .
 - ٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .
 - ٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وشمه ان امكن . وفي حال نشر الكتاب في الاصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.
 - ٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) ديناراً كويتياً، علاوة على نستختين مجانيتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.
- ج - ندوة العدد :

وايماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحوار وتعارض الآراء والاجتهادات، وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٦٠) ديناراً كويتياً.

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئاً فشيئاً، نحو توحيد هذه المصطلحات.

ع - مناقشات :

وأخيراً، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابتداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

- b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
- c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. 180 \$ U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
- d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

- 1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.
- 4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5- The renumeration for a book review is 20 KD. (\$ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for



THE SEARCH

Journal for Arab and Islamic Studies

Editor: Samir A. Rabbo

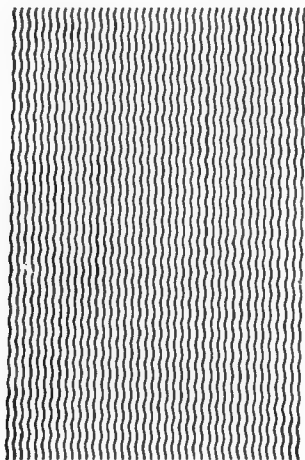
- The Search is an academic forum which deals with Arab and Islamic affairs.
- The Search is published quarterly by the Center for Arabs and Islamic Studies, an independent, non-profit institution.
- The Search is distributed World Wide.
- All academic articles, literary and art works that deal with Arab and Islamic affairs are welcome.
- Subscription to The Search, \$12.00 for students; \$15.00 for individuals; \$25.00 for institutions. Overseas subscription is \$6.00 extra for postage.

All correspondence should be directed to:

THE SEARCH

P.O. Box 249044 • Miami, Florida 33124

بیلیوغرافیَا



التنمية الإدارية

نسليم حسن الداهود *

ادارة الانتاج

ابراهيم هميمي . «النظام الانتاجي في المنشأة الصناعية». التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥: ٥٦-٥٩.

حسن على سليمان . «الانتاجية : مفاهيمها، طرق حساباتها وتطبيقاتها» التنمية الادارية، ع ٧، نيسان ١٩٧٧: ١٤ - ٣١.

شوقي حسين عبدالله. «ادارة الانتاج. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١. ٣١٠ ص.

طارق الريح. «المفهوم الحديث لادارة الانتاج». المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ٢٣-٣٦.

عاطف محمد عبيد. «التنظيم الصناعي وادارة الانتاج». بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١. ٦٤٦ ص.

عبد الغفور يونس. «اقتصاديات الصناعة وادارة الانتاج». الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦. ٤٧٧ ص.

لطفى راشد محمد. «ادارة الانتاج على اساس المبادأة الفردية». القادة الاداريين، س ١، ع ٥، اكتوبر ١٩٧٢: ٤١-٤٤.

محمد محمد احمد ابراهيم «تطوير المنتجات باستخدام اسلوب تحليل قيمة المنتج». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٨-١٠.

محمد سعيد عبدالفتاح . ادارة التسويق: تحليل، تخطيط رقابة، ط ٢. الاسكندرية، للكتب المصرى الحديث، ١٩٧٤. ٦١٤ ص.

محمد عدنان النجار. «ادارة الانتاج بين الماضي والحاضر والمستقبل». المجلة العربية للادارة، س ١، ع ١، يناير ١٩٧٧: ١٧-٢٢.

محمد عزت سعد محمود. «التخطيط لمنتجات جديدة». المدير العربي، ع ٦٢، ابريل ١٩٧٨: ٤١-٤٣.

: اختصاصي المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العلمية بالرياض

محمود عساف. «نظام الحوافز وربط الأجر بالانتاج». المجلة العربية
للإدارة، س ١، ع ١، يناير ١٩٧٧: ٣٢ - ٣٩.

برمجة الميزانية

ابراهيم عبدالله المنيف. «ميزانية التخطيط والبرامج: تطبيق لمفهوم مدخل
النظم الحديثة لميزانية الدولة». الادارة العامة، ع ١٦، ربيع الثاني ١٣٩٤: ٢٢ -
٤٢.

احمد حسين حسني. كيف تصبح الموازنات التخطيطية أكثر فاعلية».
القاهرة، المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٧٠. ٥٤ ص. (سلسلة الدراسات - ٤٢).

احمد عبدالسلام زكي. «الميزانية التقديرية كاداة من أدوات التخطيط
والرقابة وتقييم الادارة». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٢٩ - ٤٤.

أحمد عيد. «الاستخدام الإداري للميزانيات التقديرية». المدير العربي، ع
٣٧، يناير ١٩٧٢: ٧٠ - ٧٤.

برهان رمضان. «بعض مؤشرات خطة التنمية القومية ونظام الميزانيات
المبرمجة». التنمية الإدارية، ع ٩، مايو ١٩٧٨: ١٥ - ١٨.

حسين محمد السيد «المبادئ العامة لقانون الميزانية» الادارة العامة، ع ٤،
شوال ١٣٨٤: ٣٨ - ٤٤.

حمدي السقا. «التحليل المالي ومناقشة الميزانية». ط ٤. دمشق، مطبعة خالد
بن الوليد، ١٩٧٣. ٥٥٧ ص.

خالد، ر. ع. «التخطيط وعمليات الميزانية» التمويل والتنمية: ملحق الاهرام
الاقتصادي - ١٣، ع ١، ٥٥١، أغسطس ١٩٧٨: ٥٥ - ٦٥.

خالد الحاني ادارة الميزانية في المملكة العربية السعودية. الرياض، معهد الاداره
العامه، ١٣٩٣. ٤١ ص. (ادارة البحوث والاستشارات - ٢٧).

خيرت ضيف. الميزانيات التقديرية. بيروت، د. ن. ١٩٧١. ٥٦٦ ص.

عاطف السيد. «الميزانية وتخطيط التنمية الاقتصادية». التنمية الادارية،
س ١، ع ٢، نيسان ١٩٧٤: ٣٦ - ٤٠.

عبد اللطيف ابو السعود. «البرمجة الخطية والادارة». الادارة، مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨ : ٣٢ - ٣٩.

علي محروس شاوى. تطبيقات في الموازنة التخطيطية. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥، ٦٣ ص.

فكرى ابو الخير. المرجع في احكام اللانحة المالية للموازنة والحسابات. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ٢ ج.

فؤاد يونس. «ميزانية البرامج والأداء». القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ٤٧، ١٩٧٠، ٨٢ ص.

مبارك حجير. الميزانيات الحكومية العربية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادي. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١، ١٨٤ ص.

محمد حامد ابراهيم . برمجة الموازنة العامة للدولة . القاهرة. المنظمة العربية للعلوم الادارية، نيسان ١٩٧٧. ١٤٣ ص . (سلسلة الفكر الادارى المعاصر - ٢).

محمد شاكر عصفور. «الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية الأداء» الادارة، ع ٣، يناير ١٩٧٣ : ٦٣ - ٧١.

محمد شاكر عصفور. «الاتجاهات الحديثة في الميزانية : ميزانية البرامج». الرياض، معهد الادارة العامة، ١٩٧٢، ٤٦ ص .

«ميزانية البرامج وامكانية تطبيقها في البلدان النامية». الادارة العامة، ع ٨، رجب ١٣٨٨ : ١٨٥.

محمد سعيد احمد (مترجم) . نظام التخطيط والبرمجة والموازنة. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، تموز ١٩٧٦. ١١٩ ص. (سلسلة الفكر الادارى المعاصر - ٤).

محمد محمد الجزار. الموازنة : تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات . القاهرة، مطابع سجل العرب ١٩٧٠، ٢٣٦ ص .

معهد الادارة العامة . انظمة التخطيط والبرامج والميزانية. الرياض، د. ت. ١٥ ص.

المنظمة العربية للعلوم الادارية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية :
الخدوة المشتركة حول أساليب التخطيط والبرمجة والمتابعة في المؤسسات
العامّة: التقرير الفني، برلين، ٦- ٢٨ أغسطس ١٩٧٧. ص ١٢٧.

نزار عبد يونس. « البرمجة المتعددة الاهداف». التنمية الادارية، ع ٩، مايو
١٩٧٨: ٧-١٤.

سياسات التنمية الادارية

ابراهيم سعد الدين . «السياسات الادارية للمشروعات في ضوء التطور
الاقتصادي - الاجتماعي». القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١. ص ٣١٥.

احمد حاج حسين . «الاصلاح الادارى في السودان». مجلة السودان للادارة
والتنمية، مج ١٢، ١٩٧٨: ٧-١٨.

احمد صبرى محمود. اسس الشراء الحكومي في المملكة العربية السعودية.
الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٥. ص ٢٣٧.

احمد الصباب. «التخطيط للاجتماعات». التجارة - جدة. جمادى الاولى ١٣٩٨:
٦٢-٦٨.

أنستي، ي. «تقرير الكفاية والتنمية الادارية». الادارة العامة، ع ١٥ ربيع
الاول ١٣٩٢: ٨٣-٩٠.

حسين رمزى كاظم. «نحو استراتيجية متكاملة لتطوير العمل الادارى».
الادارة، مج ١٠، ع ٢، يناير ١٩٧٨: ٤٠-٤٣.

«نحو بناء استراتيجية متكاملة لتطوير العمل
الادارى». المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ٥-٧.

حسين محمد علي. المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة.
القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦. ص ٣١٩.

حمدى حسين عفيفي. «نحو برنامج متطور للتنمية الادارية في القطاع
العام». المدير العربي، ع ٥٩، ابريل ١٩٧٧: ٢٩-٣٣.

زكي محمود هاشم. تخطيط ومراقبة الإنتاج في الاعمال المكتبية. القاهرة
المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣. ٥٣ ص.

عاصم الأعرجي. « استراتيحية اسلوب التخطيط للتطوير الادارى بالدول
النامية». المجلة العربية للادارة، س ١، ع ٢، يوليو ١٩٧٧: ٣١-٤٣.

علي رفاعة الأنصاري. استراتيحية المشروعات : سياسات ادارية. القاهرة
مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦. ٣٠٤ ص.

علي السلمي، ولـ. نهرت. سياسات واستراتيحيات الادارة في الدول النامية.
القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢. ٤٤٧ ص.

محمد جمال الدين نصوحى، ومحمد مختار منصور، ونبيل اسماعيل رسلان. «نحو
استراتيحية قومية لخطة التنمية الادارية». القادة الاداريون، س ٤، ع ١٤
١٥-، يناير-ابريل ١٩٧٥: ١٧-٦٥.

محمد الخليفة. «التخطيط الادارى : مفهومه ومقوماته». الادارة العامة، ع
١٤، جمادى الاول ١٣٩٢: ٧٦-٨٠.

محمد سعيد احمد. «نحو آفاق جديدة لاستراتيحيات التنمية الادارية».
المدير العربي، ع ٥١، ابريل ١٩٧٥: ٣٧-٤١.

محمد طلعت عيسى. العلاقات العامة كأداة للتنمية. ط ٤. القاهرة، دار
المعارف، ١٩٧٠. ٤٠٠ ص.

محمد عبدالفتاح القصاص، واسامة امين الخولي. «العلم والتنمية في الوطن
العربي». الثقافة العربية، ع ٥، ١٩٧٧: ١١٥-١٣٤.

محمد فؤاد مهنا. «سياسات الاصلاح الادارى في ضوء مبادئ علم التنظيم
والادارة». مجلة العلوم الادارية، س ١٨، ع ٣، ديسمبر ١٩٧٦: ٧-٤٩.

منصور احمد منصور. «نحو استراتيحية قومية لتنمية الموارد البشرية
بدولة الكويت». المجلة العربية للادارة، س ١، ع ٤، ١٩٧٧: ٥٤-٥٩.

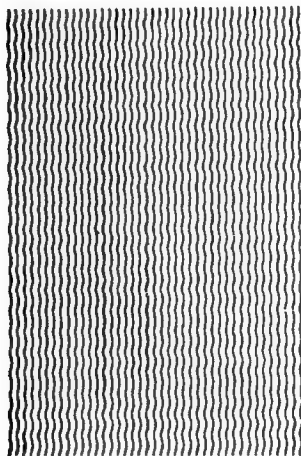
نادر احمد ابو شيخة. سياسات الافراد في المشروعات العامة بين التوحيد
والتعدد. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، نيسان ١٩٧٨. ٥ ص. (بنك
الحالات الواقعية - ٨٢).

نزار العيسى . «الاعتبارات الموضوعية في تخطيط الاستهلاك الكلي». التنمية
الادارية، ع ٩، مايو ١٩٧٨ : ٢٧- ٣٢.

يوسف خلوصي . مؤتمر الاصلاح الادارى في الدول النامية . القاهرة، المنظمة
العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣ . ٦١ ص .



فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا: المقالات العربية:

- د.اسكندر النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد الاول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ص ٥٣ - ٧٠ .
- د. توفيق فرح، د. فيصل الحسالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان، العدد الاول/السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٢٨ - ٥٢
- د. ربحي محمد الحسن، العلاقات الانسانية في العمل، العدد الاول/السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .
- د. عنان النجار، العنصر الانساني واهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦، ص ١٠ - ٣١ .
- د. منذر عبد السلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري، العدد الاول/السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٧١ - ٩٠ .
- د. عاصم الاعرجي، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ص ٦٦ - ٨٠ .
- د. عبد الله ابو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية، الكويت، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ص ٤٥ - ٦٥ .
- د. عبد الحميد الغزالي، نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦، ص ٨١ - ٩١ .
- د. صديق عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية، العدد الثالث/السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ ص ٤٠ - ٥٤ .
- د. عباس أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي، العدد الثالث/السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ ص ٦ - ٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، العدد الثالث/السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦، ص ٢٣ - ٣٩ .
- د. اسماعيل صبري مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، الاطار النظري العام، العدد الرابع/السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧، ص ١٠٤ - ١٢٦

- د. حسين حريم، القيادة الادارية: مفهومها وأنماطها، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ٢١ - ٤٠
- د. سمير تنانغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٦٩ - ١٠٢.
- د. عاطف أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ٧ - ٢٠
- د. عمار بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي، العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧ - ص ٤١ - ٦٨.
- د. محمد عيسى برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن، العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٧ - ٣٦
- د. حميد القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة، العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٦٢
- د. اسعد عبد الرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق، العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٦٣ - ٧٨.
- د. محمد العوض جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، العدد الاول/ السنة الخامسة، ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٩ - ٧٠٢.
- د. محمود محمد الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون، العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٧
- د. علي السلمي، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت، العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨ - ٥٢.
- د. صالح الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الاردني، العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٥٣ - ٦٨.
- د. عبد الرسول سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية، العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩ - ٨٢.
- د. عبد الله النغيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي، العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٦.

- د. عاطف احمد فؤاد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ، العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٢٤ .
- د. علي عبد الرحيم، تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقائية - العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٥ - ٤٥ .
- د. سليمان عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية، العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧ - ٨٨ .
- د. محي الدين توفق/ التكنولوجيا وتطور نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري، العدد الرابع/ السنة الخامسة يناير ١٩٧٨، ص ٦ - ٢٦ .
- د. هناء خير الدين، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨، ص ٢٧ - ٥٧ .
- د. اسحق القطب استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ص ٥٨ - ٧١ .
- د. صقر احمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ٧٢ - ١٠٤ .
- د. عرفان شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها واهدافها، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧ - ٣٨ .
- د. فرح المسطوبولي، الاحياء القصديرية في المدن الشمال - افريقية، العدد الاول/ السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨، ص ٣٩ - ٥٨ .
- د. ناهد رمزي، المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٥٩ - ٧٤ .
- د. محمد عدنان النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٧٥ - ٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٧ - ٢٦ .
- د. اسكندر النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٢٧ - ٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقي، حول مواقع وبؤات السلوك الانساني، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٤٥ - ٦٢ .

- د. يحيى حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية، العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٦٦٣ - ٨٢
- د. عبد الله النفيسي، الجماعة في دولة الاسلام، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٧ - ٢٤.
- د. صفوت فرج، الابداع والفصام، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٥ - ٥٠.
- د. اسماعيل يلغي، العراق والقضية الفلسطينية، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٥١ - ١٠١.
- د. محمد يوسف علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٠٢ - ١٢٨.
- د. عبد الله ابو عياش، تطور النظرية الجغرافية، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٢٩ - ١٤٤.
- د. كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٧ - ٢٨.
- د. أحمد عبد الباسط، حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربوية من خلال منظور التنمية الشاملة، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٢٩ - ٤٣.
- د. حامد الفقي، د. تيسير ناصر، جميل عبده، تقويم واقعي لوضع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٦٧.
- د. سبع ابولبدة، مص الاصابع، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٦٩ - ٨٤.
- د. محمد الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٨٥ - ٩٩.
- د. حميد القيسي، نحو سياسة بقرولية عربية مشتركة، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٧ - ٣٦.
- د. عبد الستار ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٦١.
- د. عاطف احمد فزاد، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٦٢ - ٨٢.

- د. نسامي خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٨٣ - ٩٤.
- د. أمين محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ - ٣١.
- د. سمير نعيم احمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٢٣ - ٤٤.
- د. بدرية العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٦٢.
- د. عماد الجواهري، الحريم السلطاني وبوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٣ - ٨٠.
- د. عبدالله الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجاتها لبعض النزاعات الدولية، العدد الثالث / السنة السابعة - تشرين اول / أكتوبر ١٩٧٩.
- د. اسكندر الخجار، نحو نظام نقدي دولي جديد، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٨٤.
- د. فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة. العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ - ١٢٣.
- د. محمد السيد ابو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٧ - ٢٦.
- د. داود عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٢٧ - ٤٠.
- د. عواطف عبدالرحمن، الخليج وقضاياها في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، ص ٤١ - ٥٥.

- عبد ضمد الركابي، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية، العدد الرابع/السنة السابعة — كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ — ٧٦.
- عبد الغفار رشاد، تبقرط العملية السياسية، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ — ص ٦ — ٣٢.
- د. سلطان ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني، العدد الاول/السنة الثامنة — ابريل ١٩٨٠ — ص ٣٥ — ٧٤.
- د. فتحي عبد الرحيم، دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠، ص ٧٥ — ١٠٢.
- د. سهير بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة، العدد الاول / السنة الثامنة — ابريل ١٩٨٠ — ص ١٠٣ — ١١٩.
- د. رمزي زكي، الازمة الراهنة في الفكر القنوي: العدد الثاني/السنة الثامنة — يوليو ١٩٨٠ — ص ٧ — ٦٩.
- د. عبد الرحمن الاحمد، د. صالح جاسم، التربية العملية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة واثار تلك في اعداد معلمى المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت — العدد الثاني/السنة الثامنة — يوليو ١٩٨٠ — ص ٧١ — ٩٧.
- د. رابع تركى، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة، العدد الثاني/السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٩٩ — ١٣٠.
- د. أحمد الخطيب، التربية المستمرة: سياستها، برامجها، وأساليب تنفيذها، العدد الثاني، السنة الثامنة — يوليو ١٩٨٠، ص ١٣١ — ١٥٦.
- د. فهد الثاقب جوزيف سكوت موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب، العدد الثالث/السنة الثامنة — اكتوبر ١٩٨٠.
- د. محى الدين توق — المستوى الاقتصادى الاجتماعى والترتيب الولادى وتأثيرهما على النمو الخلقى عند عينة من الأطفال الاربيين : دراسة تجريبية، العدد الثالث/السنة الثامنة — اكتوبر ١٩٨٠.

- د. عاطف احمد فؤاد علم الاجتماع : التحديات الابدولوجية،
ومحاولات البحث عن الموضوعية، للعدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر
١٩٨٠.

- د. فيصل السلام، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة
أولية: العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠.

ثانيا: ندوات

- ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم
الاجتماعية في الغرب، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحري)، العدد
الاول/السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٩١ - ١٠٩ ط.

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي، د. اسكندر الدجار
(تنظيم وتحري)، العدد الثاني/السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٩٢ - ١٢٤.

- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية
لظروف البيئة العربية، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحري)، العدد
الثالث/السنة الرابعة، اكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٥ - ٧١.

- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية، د. محمد يوسف
علوان (تنظيم وتحري) العدد الرابع/السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٢٨ -
١٥٢.

- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، د. فهمي الصدي (تنظيم
وتحري)، العدد الاول/السنة الخامسة، ابريل ١٩٧٧، ص ١٠٢ - ١٢٢.

- الصراع حول البحر الاحمر، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحري) العدد
الثاني/السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ - ١٠٩.

- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي، د. عبد الله ابو عياش (تنظيم
وتحري)، العدد الثالث/السنة الخامسة، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١ - ١٠٦.

- ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية، د. محمد عدنان النجار
(تنظيم وتحري)، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ١٠٧ -
١٣٤.

- ابعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن
العربي، د. اسحق القطب (تنظيم وتحري)، العدد الاول/السنة السادسة،
ابريل ١٩٧٨، ص ٩٥ - ١٣٠.

- مشكلة التخلف في الوطن العربي، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحري)،
العدد الثاني/السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ - ٩٨.

- التربوية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية، د. محي الدين توك (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/ السنة السادسة - اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤٨ - ١٦١.
- التعاون الاقتصادي الخليجي، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة السادسة - يناير ١٩٧٩، ص ١٠٤ - ١١٧.
- التغيير الاجتماعي في الوطن العربي، د. كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/ السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩، ص ١١٩ - ١٣٤.
- دول العالم الثالث، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩.
- التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ - ١٧٠.
- دور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦.
- التنمية الشاملة ... ما هي ومن اين تبدأ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير)، العدد الاول - السنة الثامنة/ ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ - ١٤٩.
- قضية الامن الخليجي، المفهوم والتحديت، د. وليد مبارك (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني - السنة الثامنة/ يوليو ١٩٨٠ - ص ١٥٩ - ١٧٧.
- الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الثامنة، اكتوبر ١٩٨٠.

A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement*, No. 2, Vol. 8 July, 1980, pp. 1 - 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 16 - 28

N. Eid, *The Kuwait Capital Market*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 29 - 44

- H. Ayyesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.
- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.
 - J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.
 - A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.
 - S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950-1976*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.
 - M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.
 - S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.
 - H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.
 - M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.
 - F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.
 - E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

H. Faris & J. Galtney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, NO. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. E, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol. I, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.

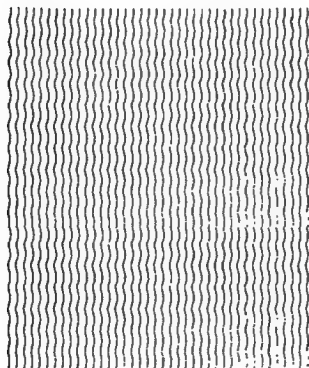
G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.
- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 235-249.
- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.
- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 177-202.
- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 203-223.
- B. & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 257-276.
- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256.
- E. A. Early, *The Emergence of an Urban Za'im: A Social Network Analysis*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 1-25.
- G. Elghazawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 26-42.

INDEX OF THE JOURNAL



We May Step on your Toes

The *Journal of Arab Affairs* is a journal of informed commentary published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG), a California corporation. The first issue is scheduled for publication in October 1981.

The articles which will appear in the Journal will not represent any consensus of beliefs and they will not be identified with any one school of thought. The Journal will be hospitable to many divergent and unconventional analyses of Arab affairs.



Many of our readers including members of the Journal's editorial board will flatly disagree with some opinions and views expressed in some articles. However, we are determined to provide a forum for the unconventional and the daring.

The editor invites contributions on all aspects of contemporary Arab affairs. Address articles to the Editor, *Journal of Arab Affairs*, 2811 North Fresno Street, Fresno, California 93703, U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the journal.

International Editorial Board

Tawfik Fasih

Editor

Yahya Abu-Laban

University of Alberta

Fouad Ajami

School of Advanced International Studies

Yale University

Yehuda D. Zeev

Qatar University

Hassan Al-Shawarbi

Kennett University

Rafik Al-Malki

Kennett University

Fahad Al-Saleh

Kennett University

Michael Baita

Kennett University

James Bill

University of Texas, Austin

Abdel Wahab Soukhthi

Texas University

Mohammad Bawala

Mohammed VI University, Rabat

Hadi Cherout

Massachusetts Institute of Technology

Peter Hopkins

Kneller & Kogan Press Books Ltd

Michael Hailam

Georgetown University

Adnan Iskander

American University of Beirut

Abdo Karam

Al-Ghaili and Graham and Jones

Melvin Katz

University of California, Los Angeles

Samuel Winitz

Center for Archaeological and Social Research, Cairo

Youssef Kerdah

University of Hawaii

Mansour Saegheh

The Arab Studies

at Stanford

University of Guyana, Georgetown

Thomas Sorensen

Capital Group, Inc.

Michael Suleiman

Kansas State University

Edward Szymanski

Center for Studies on Neo-Soviet Countries of the

Polish Academy of Sciences

Subscription Form

Name _____

Address _____

Individuals \$12.00 per year ☐ \$27.00 3 years ☐

Institutions \$25.00 per year ☐ \$67.00 3 years ☐

Foreign subscriptions add \$5.00 annually for

postage and handling

All orders prepaid in

United States Dollars

2811 N. Fresno Street,

Fresno, California 93703, U.S.A.

- **G.T. Brown, Korean Pricing Policies and Economic Development in the 1960's**, Johns Hopkins Press, Baltimore, 1973.
- **A. Koutsoyiannis, Modern Microeconomics**, London: MacMillan Press, 1975.
- **World Bank, Turkey: Prospects and Problems of an Expanding Economy**, (1975).
- **Liu Jung-Chao, "Wages and Profits of Selected Industries in China", Economic Development and Cultural Change**, Vol. 26, No. 4, 1978.
- **Ker Sin Tze, "Public Enterprises in ASEAN: An Introductory Survey"**, Institute of South East Asian Studies, Field Report No. 14, 1978.



CONCLUSION

Having reviewed markup rate data in public enterprise in eight Asian economies, we came to a strong conclusion about the objectives of policy makers in China and Thailand, and to some degree, in Iraq, with the aid of some received microeconomic theory. A tentative hypothesis was also ventured regarding policy makers' preferences in India, and in view of the obvious similarities between China and India, this hypothesis may be a very reasonable one. An extension to Korea and Turkey is tempting but less advisable. Lui Jung-Chao reached a very similar conclusion when he noted, with the aid of the same data, that growth in China had been more impressive than that in India, though living standards in the two countries were roughly similar. Our analysis, which focuses on the pricing decision of policy makers in a rather more formal format suggest that these differences may have emerged as a result of planning philosophies in high places. We are tempted to extend this conclusion to Thailand, but are unable to extend it further. Further research in this area might provide some interesting insights into what goes on in board rooms in Manila, Singapore, and for that matter, in a host of other developing nations.

Reference

- William J. Baumol, **Business Behaviour, Value, and Growth**, New York: Macmillan and Company, 1959.
- Garfield & Lovejoy, **Public Utility Economics**, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1964.
- K. Haseeb, **The National Income of Iraq**, Oxford University Press, London, 1964.
- H. E. Leland, "The Dynamics of the Revenue Maximizing Firm", **International Economic Review**, Vol. 13, 1972a.
- H.E. Leland, "Why Profit Maximization May Be a Better Assumption Than You Think," Institute for Mathematical Studies in the Social Sciences, Stanford University, Report No. 80, 1972b.
- O.E. Williamson, **Corporate Control and Business Behaviour**, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1970.

respect to other countries. These completely controlled industries are Electricity and Water, Railways, and Mining and Quarrying.

On a country to country basis, we offer these observations:

The Philippine data indicate no preference on the part of the policy makers to abandon an intergenerational target for the other targets: growth, profits, sales, output, capacity, and income per worker. However, the Philippine practice of turning public enterprise over to the private sector may alter this conclusion. On the other hand, we have no support for the alternative hypothesis - that the policy makers abandoned growth targets for an equity target.

The data for India offers no support for the same hypothesis. Markup rates for Indian, Turkish and Korean enterprises are too low to reveal much about policy makers' preferences. The data for China, Thailand and Iraq, however, feature markup rates sufficiently high to warrant support for one hypothesis - that policy makers in these three countries abandoned intergenerational equity for long term growth objectives. There are numerous instances in Tables I, III, and to a certain extent VIII, where the choice was made of a markup rate at least fifty percent over cost. For China, these occur in the printing paper (2.39), electrical machinery (2.06), electricity (1.99), cables and wires (1.92), machine tools (1.76), gasoline (1.74), tools (1.70), iron and steel (1.66), machine building (1.64), ammonium sulfate (1.60), cotton cloth (1.52), and diesel engine (1.50) industries. For Thailand, these occur for the Rice Account Unit (1.706), Telephone Organization (1.712), Forest Industry (1.715), Fuel (1.905), Port Authority (1.531), and Sugar Refining (1.546) organizations. For Iraq, these occur in Manufacturing (1.64), Transport and Communications (1.5), Trade (1.71), and Banking and Insurance (1.79).

It appears, then, that long term growth objectives are preferred to intergenerational equity targets in China, Thailand and Iraq. Data does not support the same conclusion for India, the Philippines, and of course, for Singapore, Korea and Turkey. Better data for Singapore might alter this conclusion. It should also be noted that the other hypothesis - that long term targets are abandoned for intergenerational equity targets - is not generally testable without extraneous cost and demand data. To illustrate, if it were correct to assume that India and China, being at such similar stages of development, had essentially the same demand structures and technologies, we could defend the hypothesis that India's policy makers revealed preferred equity targets to long term growth targets, having chosen 0 of 1.170 when a 0 of 1.375 was available.

the statutory board operating surpluses in Table X. These surpluses range from a high of S\$133.0 million for the Port of Singapore Authority to a loss of S\$59 million for the Housing Development Board. The Public Utilities Board surplus, at S\$89.9 million, appears rather small when compared to the ability of PSA and TAS to generate surpluses.

The mean markup for the Philippine public enterprises, at 1.379, essentially matches those for China, Thailand and Iraq. When the markup figure for the Oil Industry Commission is deleted, however, the mean drops to 1.084, which would have been the lowest in the group of five countries. The markup rates for the Philippines include several below cost: The National Railway, at 0.948, and Metropolitan Waterworks, at 0.840. As Ker points out, the philosophy of public enterprise in the Philippines has been to turn the enterprises over to the private sector when possible, and this may account for the low mean markup for Table VI.

Korea has the third lowest markup of the group of countries considered. The markup ranges from 1.396 on telephone service to a negative markup on rice. The government subsidizes the sale of rice since it is a very important item in the Korean diet. Coal sales have a negative markup but no figures were found, and hence could not be included in Table VI. If coal were included, the average markup would have been lower than 1.207. The government controlled the price of coal briquets because until 1966 coal was Korea's only heating and cooking fuel. In 1964, Korea started its first oil refinery which increased domestic refining of petroleum and relieved some of the demand pressure on coal.

The Turkish data refer to the public enterprise portion of each sector considered. The data show an extremely low markup rate for public enterprise. Most of the subsidies go into the transportation and communications sector. Even if that sector is not considered, Turkey would still have an average markup rate of 1.166 which would qualify it for the second lowest markup rate.

Unfortunately, the most recent data on Iraq is from the sixties. Nevertheless we still get an idea of government policies with respect to public enterprise since the socialist government took over King Faisal's regime in 1958. The data suggest that Iraq merits first place among the countries considered and compared to Thailand and China. The data also suggest that the industries which are completely controlled by the government have the lowest markup rates but are still relatively high with

Table IX
Mean Markup Rates and Standard
Deviation of Selected Countries

Country	Crude Average Markup	Deviation
Iraq	1.379	.3082
Thailand	1.377	.3327
China	1.375	.5239
Singapore	1.229	.2560
Korea	1.207	.2121
India	1.170	.1061
Turkey	1.098	.1549
Philippines	1.084*	.7125

Source: Tables I - IX

*deletes oil industry commission

Table X
Operating Surplus of Statutory
Boards of Singapore

Board	Surplus (\$ million)
Housing Development Board (1977)	-59.0
Port of Singapore Authority (1976)	133.0
Public Utilities Board (1976)	89.8
Telecommunications Authority of Singapore (1976)	118.2
Jurong Town Corporation (1976)	52.9
Post Office Savings Bank (1976)	7.2

Source: Ker (1978)

Table VIII
Markup Rates:
Selected Iraqi Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Manufacturing	1.64
Oil Refining	1.45
Construction	1.28
Electricity and Water	1.25
Transport and Communications	1.50
Railways	.862
Trade (Wholesale and Retail)	1.71
Banking and Insurance	1.79
Mining and Quarrying	1.175
Other Services*	1.41

Source: Haseeb, K., (1964)

*includes: Health, Recreation, Hotels, Restaurants, Entertainment, etc.

Data refer to the public portion of each sector cited.

Table VI
Markup Rates:
Selected Korean Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Korea National Railroad	1.186
Korea Electric Company	1.333
Korean Telephone Service	1.396
Korean Rice Administration	.914

Source: Brown, G.T., (1973)

Table VII
Markup Rates: Selected
Turkish Enterprises

Enterprise	Markup Rate
Agricultural Enterprise	1.200
Mining and Power	1.210
Coal, Petroleum, Steel	1.112
Manufacturing	1.143
Transport and Communications	.823

Source: World Bank, Turkey: Prospects and Problems of an Expanding Economy, 1975 pp. 376-80.

Data refer to the public portion of each sector cited.

Table V
Markup Rates of Selected Public
Enterprises in the Philippines

Enterprise	Markup Rate
Philippine National Railways	0.948
National Power Corporation	1.274
Manila Gas Corporation	1.096
Metropolitan Waterworks and Sewage Communications and Electricity Development Authority	0.840
Bureau of Fisheries	1.185
Abaca and Other Fibres Development Board	1.381
Police Commission	1.272
Oil Industry Commission	1.645
Atomic Energy Commission	3.546
Philippine National Bank	1.139
Development Bank of the Philippines	1.089
	1.138

Source: **Philippine Journal of Public Administration**, Vol. 18, 1974
(Reprinted in Ker (1978)).

Table IV
Approximate Markup Rates, Selected
Public Enterprises in Singapore

Company	Approximate Markup Over Paid Up Capital
Jurong Abattoir	1.022
Primary Industries Enterprises	1.261
Singapore National Printers	1.505
Keppel Shipyard	1.663
Neptune Orient Lines	0.920
Singamarrex	0.992
Sembawang Holdings	1.319
Insurance Corporation of Singapore	1.440
DBS Finance	1.140
Singapore Factory Development	1.187
SIA	1.654
Singapore Cable Cars	1.551
Container Warehousing and Transport	0.966
National Engineering Services	0.921
Development Resources	0.948
International Development and Construction	1.466
DBS Realty	1.008
Intraco*	1.244
DBS*	1.070

* Semi-state companies

Source: Lee Sheng-Yi, "Public Enterprises and Development in Singapore," *Malayan Economic Review*, October 1976 (Reprinted in Ker (1978)0. Data are from 1974.

Table III
Markup Rates — Selected Public
Enterprises in Thailand

Enterprise	Markup Rate
Rice Account Unit	1.706
Thailand Tobacco Company	1.300
Government Warehouse Organization	1.307
Electricity Generating Authority of Thailand	1.247
Telephone Organization of Thailand	1.712
Forest Industry Organization	1.715
Fuel Organization	1.905
Metropolitan Electricity Authority	1.076
Port Authority of Thailand	1.531
Sugar Refining Plants	1.546
State Railways of Thailand	0.953
Chemical Fertilizer Company	0.958
Aeronautical Radio of Thailand	0.942

Source: Issara Suwanabol, "Theories of Public Enterprises: Lessons From Thailand," August 1977, Dept. Political Science, ANU (reprinted in Ker Sin Tze, "Public Enterprises in ASEAN — An Introductory Survey," ISEAS, 1978). Given $p/TR = p$, we have $\theta = p/ATC = (1-p)^{-1}$, presented above. Data are from 1976.

Table II
Markup Rates — Selected
Chinese Commodities and Their
Relationship to the Indian Rankings

Commodity	China	India	Indian Ranking
Printing Paper	2.39	1.28	11
Electrical Machinery	2.06	1.25	15
Electricity	1.99	1.25	15
Cables and Wires	1.92	1.28	11
Machine Tools	1.76	1.40	1
Gasoline	1.74	1.37	4
Tools	1.70	1.35	7
Iron and Steel	1.66	1.29	10
Machine Building	1.64	1.02	32
Ammonium Sulfate	1.60	1.39	2
Cotton Cloth	1.52	1.10	25
Diesel Engines	1.50	1.16	22
Plate Glass	1.49	1.17	20
Heavy Machinery	1.40	1.03	31
Locomotives Wagons	1.34	1.07	29
Bricks	1.33	1.38	3
Combine Harvester	1.25	0.87	33
Coal	1.24	1.35	7
Farm Machinery	1.20	1.36	5
Trucks	1.20	1.08	28

Source: Liu (1978)

Table I
Markup Rates — Selected Chinese
and Indian Enterprises

Commodity	China	India
All Industries	1.375	1.170
Iron and Steel	1.666	1.299
Electricity	1.991	1.247
Coal	1.237	1.350
Machine Building	1.644	1.025
Textiles	1.190	1.111
Paper	1.208	1.278
Ceramics	1.975	1.381
Plate Glass	1.488	1.169
Leather	1.103	1.139
Writing Paper	1.027	1.261
Reed pulp	1.236	1.236
Paper board	1.250	1.364

Source: Liu Jung-Chao, "Wages and Profits of Selected Industries in China," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 26., No. 4, July, 1978. Most data are from the years 1957 to 1960. Liu employs the profit-cost ratio, π/TC . The markup rate is given by $\pi p / ATC = 1 + a$.

China and Turkey, nearly all the enterprises are public enterprises, while in the Philippines the opposite is true. In each of the cases listed, however, it is possible to view the pricing alternative chosen by a policy maker. The crude average markups and standard deviations are listed in Table IX. Chinese markups ranged from 1.20 for truck production to 2.39 for writing paper. Generally, Chinese pricing patterns emerged with highest markups on producer goods. The markup rates on Indian enterprises was lower across the board. The Indian data exhibit not only lower markups but less variability. Of all the industrial categories listed in Tables I and II, India's markup is higher than China's in only three of 20 instances—for farm machinery, bricks and coal. All of this suggests a willingness of Chinese policy makers to price the output of public enterprises substantially above cost in selected industries, while their Indian counterparts were either (a) unwilling to employ a high markup rate, or (b) unable to do much better than to recover unit production costs. It should be kept in mind that Chinese policy makers had another instrument at their disposal, wage rates, which furnished them another degree of freedom in the selection of markup rates. However, this power makes the choice of high markup rates even more revealing. We note also, from Table II, that although the Chinese planners set their highest markup rate on producer goods, no discernable pattern emerges from the Indian markup ranking, again suggesting that the Chinese markup practice is quite discretionary.

The scope of public enterprises in Thailand is much narrower, of course. Table III nevertheless suggests a willingness on the part of the Thai policy makers to markup public enterprises which very nearly matches the Chinese (the means are, respectively, 1.317, and 1.275). The Thai data exhibit less variability, however. Markup rates varied from 1.905 for the Fuel Organization to 0.942 for Aeronautical Radio of Thailand, which is below cost. The markup on electricity, 1.247 for the Electricity Generating Authority of Thailand and 1.076 for the Metropolitan Authority, compares 1.99, for China and 1.247 for India.

Unfortunately, the Singapore data is not quite comparable, since the markup rate available is unit price divided by unit paid up capital. But the mean for Singapore, at 1.229, is the fourth lowest markup average for the countries considered here. Unfortunately, statutory board markups (electricity, communications and others) were unavailable, and are omitted from Table IV. We nevertheless noted

unattainable, given cost and demand structures, reveals nothing about the policy maker's objectives.

Therefore, if θ_1 RP θ_2 , and if $\theta_1, \theta_2, \theta_3$ is a "high" markup rate. If θ_1 RP θ_2 , and if $\theta_1, \theta_2, \theta_3$ is a "low" markup rate. In practice, we may have only one observation, say θ^* . But it is clear that θ^* is RP to any $\theta > \theta^*$. At the same time, if there is only one observation, we can never infer that θ^* is RP to any $\theta < \theta^*$, since we have no proof that θ is attainable (as indeed it may not be). Therefore,

2. An observed markup rate, θ^* , is always RP to a $\theta > \theta^*$, but never RP to a $\theta < \theta^*$, assuming θ^* is the only markup rate observable.

We will thus occasionally find ourselves in a position where we can conclude that the policy maker has abandoned a target associated with a low markup rate for one associated with a higher markup rate. But we are unlikely to find ourselves in a position where we can infer the opposite: that the policy maker has abandoned a target associated with a high markup rate for one associated with a low markup rate. Bearing in mind that profits have a relationship to 0 (which is not one to one), we may observe policy makers abandoning inter-generational equity objectives for any of several others: long term growth in output, long term income per worker, long term sales revenues from output, long term additions to capacity, and of course, long term profits. Some of these objectives are quite consistent with those presumably associated with planners in developing economies, though the use of market power in the pricing of public enterprise is not conventionally taken as a planning device. It is, nevertheless, an option which may have been open to planners and policy makers in several Asian economies for which some data are available, and it is to these data that we now turn.

Tables I through IX list markup rates for various enterprises in China (Tables I, II), India (Tables I, II), Thailand (Table III), Singapore (Table IV), the Philippines (Table V), Korea (Table VI), Turkey (Table VII), and Iraq (Table VIII). In each case, except that for Singapore, Iraq and Turkey, the markup rate is the ratio of unit price to average total (variable and fixed) cost. The Singapore, Iraq and Turkey data are not fully comparable, giving the ratio of revenue to paid up capital or profits to value added, but are employed for lack of a better alternative. Among these economies listed is a wide variety of institutional landscapes. In

The notion of cost itself is very far from being unambiguous, and firms can gain by padding their costs through the use of various accounting methods, especially in the depreciation expense. The problem reduces to which is the relevant cost of production—the 'original cost' or the 'reproduction cost'. Governments and regulatory commissions prefer the use of the original cost because of its simplicity and because it is usually lower than reproduction cost. This definition tends to be misleading because of changes in the value of the currency which, in periods of inflation would result in a declining rate of return.

Firms prefer the use of the 'reproduction cost new,' and Garfield and Lovejoy (1964) suggest a simple approach to its valuation; the 'trended original cost.' This is done by multiplying the recorded actual cost of each property unit or class by the ratio of the appropriate index number of prices for the current year to that of the year in which the property unit was installed. The main objection to this 'cost' is that it measures the cost of duplicating a partially obsolete plant which would not be built again.

Even with an acceptable definition of cost several difficulties are immediately apparent. Firstly, θ does not bear a one-to-one correspondence to profits. That is, one markup rate can be associated with two (or more) profit figures. Unfortunately, given the results of Section Ib, above, it is profits which form an intermediate target for the policy maker with long term objectives of growth and capacity, rather than the markup rate. Maximizing profits does not, generally, mean maximizing θ , and the maximal θ available to the policy maker necessarily occurs at a lower level of output than does maximal profits. Nevertheless, a "high" θ does indicate a willingness to use market power for whatever objective the policy maker has in mind.

The second problem concerns the operational definition of a 'high' or 'low' θ . When θ approximates unity, it is not at all clear whether (a) the policy maker had market power which would have made a higher value of θ attainable, but chose a low value, anyway, or (b) the policy maker is faced with a demand and cost structure which puts a strict upper bound on the markup rate employed. Accordingly, we adopt a revealed preference approach, as follows:

1. Consider two markup rates, θ_1 and θ_2 . θ_1 is revealed preferred (RP) to θ_2 if θ_1 is chosen when θ_2 could have been. θ_2 is RP to θ_1 if it is chosen when θ_1 could have been. The choice of any when the other is

economy's financial structure is incomplete, and sometimes proves to be channeling funds in the wrong direction. The true social cost of foregone profits consequently must include an allowance for the fact that the funds channeled to the public enterprise could have been successfully employed elsewhere, given other sectors' rates of return. So the static costs of profit maximization are misstated in another way, as well, to the extent that the luxury of an equitable or statically efficient pricing scheme denies resources to other growing sectors, straining a financial system which already copes poorly. A profit maximizing program entails no such financial drag, of course.

We have, then, an entire set of targets to consider, both static and dynamic, superimposed on an institutionally incomplete economy, for which marginal social costs and marginal social benefits can be expected to be misstated. Pricing schemes for the public enterprise which appear statically efficient in simulating a competitive price may be (a) statically inefficient in misstating the social cost of foregone profits, and (b) dynamically inefficient in denying legitimate allowance for consequences felt beyond one time period. So the consequence of apparently statically efficient, or equitable, pricing schemes is dynamic inefficiency. The consequence of dynamically efficient pricing schemes is likely to be a loss of equity across generations. We next ask whether or not an observed set of public enterprise prices reveals anything about policy maker's preferences along these lines and the consequences they are willing to endure, ex-post.

II. OBSERVED PRICING PROGRAMS AND THE PREFERENCES OF POLICY MAKERS

Consider now a public enterprise for which unit price, p , is observable, along with unit production cost, ATC . The observations presumably are produced by some unobservable demand function and cost structure which the policy maker has confronted at a given point of time. We thus have

$$\Theta = P / ATC$$

as the observed markup rate, and we wish to draw some conclusions about the policy maker's objectives from an observation of Θ , even though the demand and cost structures which produced it elude us.

The matter of intergenerational equity is easily considered. We can employ the Rawls criterion by imagining that the planner makes decisions for an arbitrary class of consumers (the public), who have the same preferences, are risk-averse, and can only reveal their preference regarding a given pricing scheme objectively when they do not know their own return from the pricing scheme. A pricing scheme which has differential returns from different generations can only be judged objectively when the public does not know which generation it is to be a part of. We employ the maximum principle, and suggest that the optimal program, $x(t)$, is one that solves the following problem:

$$\max_{\{x(t)\}} \min_t \left(\int_0^t \{x(t) p(x(t)) dx - x(t) p(x(t))\} \right)$$

Here, t represents a generation. The output program is then one which yields the greatest consumer surplus for the generation which is worst off. There is always the possibility, after all, that an arbitrary generation which does not yet know its place in the sequence could end up in the worst off position. The Rawls criterion at least ensures that such a generation's position is as comfortable as possible.

Without exploring the properties of the solution to the output and pricing program which is equity-optimal, it is nevertheless clear that the growth maximizing program cannot also be an equity-optimal program, since the first generation pays a consumers' surplus penalty when the profit maximizing combination (p_1, x_1) is approximated. Equity goals are thus inconsistent with long term growth targets, and, given Leland's results with long term revenue, output, capacity, and income per worker targets.

(c) The Social Cost of the Enterprise's Foregone Profits

In the developing economy context, as suggested above, one cost of foregone profits for the public enterprise is the infringement of its growth. But there may be further social costs to foregone profits which make the equity targets even less tenable.

Presumably, in the short run, additions to capacity not financeable through profits genuinely available are financed by funds produced by other sectors (which comprise the enterprise's debts). We could normally rely on a set of financial institutions to raise and channel funds to the highest return in preference to less efficient uses, but the developing

and therefore for further capital accumulation. Thus, the enterprise which seeks to maximize the discounted stream of sales revenues should not maximize sales revenues in every time period (1972a). Put differently, the enterprise which maximizes a stream of sales revenues borrows more than one which maximizes profits. The connection between the two is provided by a capital accumulation constraint which binds both programs as the horizon of the planners recedes.

It is possible to consider a very general class of long run targets. Leland (1972b) employs the same analytics in dealing with the enterprise which seeks to maximize a discounted stream of (a) profits, (b) sales revenues, (c) output, (d) a utility function defined on profits and sales revenues, and (e) profit per worker. A turnpike approach established that as the horizon of the planner recedes, the optimal price and output program gets closer to one which would have maximized static profits in each case. That being the case, the enterprise which adopts an alternative arbitrary target, must, for the most part, maximize profits anyway. One ought not observe enterprises straying from static profit maximization chronically, therefore, even if profit maximization is not their true objective.

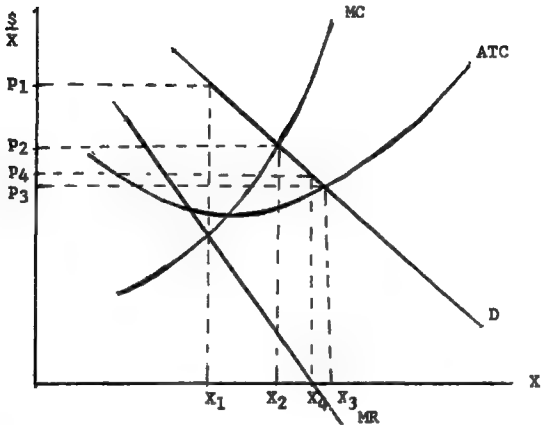
Leland's result is a very powerful one. It implies that the central authority which, as in Figure One, chooses to simulate the workings of a purely competitive market by opting for a marginal cost or an average cost pricing rule does so at the expense not only of current profits for the enterprise, but at the expense of the enterprise's long run ability to produce output, income per worker, capacity, and sales revenue. Consequently, the public enterprise which includes in its objectives the long term goal of enlarged capacity and the ability to supply output to purchasers, but employs a competitive pricing rule, will fall chronically short of its target. Figure One therefore deletes a marginal social benefit for a variety of cases.

It may be argued, however, that the abandonment of a competitive pricing rule will shift the benefits to be derived from the consumption of the enterprise's output from the current generation to subsequent generations. It is obvious from Figure One, and is well known generally, that the profit (growth) maximizing pricing scheme entails a loss of current consumers surplus. Consumer surplus is defined as

$$(\int_0^x p(x)dx) - xp(x)$$

for any level of current production, x , given the inverse demand function, $p(x)$.

FIGURE ONE



(b) Dynamic Programs

Over time, the distinctions between the schemes outlined above may turn out to be meaningless in any case. Static schemes necessarily ignore dynamic consequences, the most important of which is that of profit's contribution to capital accumulation and growth. The enterprise, public or private, which is eventually liable for its debts cannot stray from profit maximization indefinitely without suffering permanently damaged growth, even with access to credit.

The most general description of the mechanics behind an entire family of assertions in this general area is provided by Leland (1972a, 1972b), who considers the optimal pricing schemes associated with a rather general class of long term targets. Leland's point of departure from the static pricing framework turns on the question of financing additions to capital stock which form the basis for sales revenues in subsequent time periods,

Section I reviews optimal pricing schemes associated with various static and dynamic objectives. It is concerned with the consequences of various dynamic pricing schemes, and includes some special considerations which are likely to apply to the developing economy landscape. Section II asks what certain pricing choices may reveal about policy maker's targets, and examines data from enterprises in China, India, Singapore, Thailand, the Philippines, Korea, Turkey and Iraq. A conclusion follows.

I. THE CONSEQUENCES OF PRICING PROGRAMS

(a) Static Programs

For reference, Figure One denotes the static pricing scheme suggested by various targets when the supplier has monopoly supply rights. The literature most often identifies two targets available to private management-ownership: maximim profits and maximum revenue (the latter suggested by Baumol (1959)). Williamson (1970) proposed a combination of the two. The interested reader is directed to Koutsoyiannis (1975) for an excellent review. The former is accomplished by price-quantity combination (p_1, x_1) , where marginal revenue has fallen to equality with marginal cost, and the latter is accomplished by combination (p_4, x_4) , where marginal revenue has fallen to zero.

Central authorities may identify other objectives, of course. Given an institution which makes pricing a public choice (public ownership, regulation), central authorities may seek to avoid the static dead weight loss associated with (p_1, x_1) in favor of either a marginal cost or an average cost pricing rule. The marginal cost rule simulates pure competition by operation at (p_2, x_2) , where marginal cost equals unit price.

The average cost rule (which may include a "normal" rate of return) yields combination (p_3, x_3) . There is some doubt about which program best simulates a purely competitive market, however, and because entry is barred to new suppliers, and the monopoly supplier has market power, there is no reason to expect the two schemes to yield the same answer. Thus (p_2, x_2) could require a subsidy, or furnish "super-normal" returns.

DYNAMIC CONSIDERATIONS IN THE PRICING OF PUBLIC ENTERPRISE AND THE POLICY MAKER'S OBJECTIVES BY REVEALED PREFERENCE: AN APPLICATION TO SELECTED ASIAN ECONOMIES

J. Harris *

S. Harik **

The conceptual problems involved in the pricing of public goods have received considerable academic attention. A good deal of literature has been directed to the "markets" for public goods for which no price rationing is directly possible (for example, national defence), but for which preferences of individual agents nevertheless produce signals (for example, voting). The target of this paper, however, is the pricing over time of public enterprises for which price rationing is possible, and for which central authorities have monopoly supply rights (for example, electricity). Our attention is confined to the developing economy, the market mechanisms of which do not, for one reason or another, produce modern growth as a natural outcome of the economy's day to day operation. Further, we will eschew the static consequences of these pricing decisions for the longer run implications they may have for growth in an economy which is otherwise backward. In fact, it will be suggested below that the attainment of various long run objectives is very likely inconsistent with static targets, like allocative efficiency, in the developing economy context. Predictably, lessons are provided by received microeconomic theory, though by a different branch of it than public goods theorists normally employ.

** Lecturer in Economics and Statistics at the University of Singapore
Assistant Professor of Economics at Western Michigan University. (This paper extends a framework developed by Dr. Harris in a public finance symposium in Singapore in March, 1979.)*

29. See, for example, Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations**, (New York: Alfred A Knopf, 1964), pp. 126-133, where it is claimed, based on some reports of some American minister in Russia in the 19th century, that the Russian National Character is secretive and suspicious of strangers, traits which agree very well with the image of the Russian, as portrayed by the Cold War propaganda machine. Thus it is concluded that such a character of the Russian is a permanent one.
30. Alex Inkeles, *op. cit.*, p. 41.
31. For example, when Terhune, *op. cit.*, p. 258, fails to discover, after a grueling attempt, any reliable method by which the "national character" concept may be used to understand or predict national behavior, this researcher decides, like many others, that there is still need for further research since "whether national character has potential for predicting international political behavior is yet to be demonstrated".
32. *Ibid.*, p. 237.

16. **Ibid**, pp. 274 - 282.
17. **Ibid**, p. 1.
18. **Ibid**, pp. 156 - 163.
19. **Ibid**, p. 157, 160.
20. **the Crisis of German Ideology, Intellectual Origins of the Third Reich**, p. 4, 5.
21. **The Arab Mind**, p. 157.
22. **Ibid**, pp. 290-306.
23. **Ibid**, p. 164.
24. **Ibid**, p. 311.
25. **Ibid**, pp. 278 - 295.
26. **Ibid**, p. 280.
27. See, for example, Talcott Parsons, **Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives** (Englewood-Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966).
 See also Seymour Martin Lipset, **The First New Nation**, Anchor Books (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1967). In this work, Lipset presents a historical analysis of the U.S. based on the permanency of two American cultural values within whose contours all changes in American history have had to take place.
28. For example, see Kenneth W. Terhune, "From National Character to National Behavior: A Reformulation", **Journal of Conflict Resolution**, XIV (April, 1970) 203 - 263, particularly see p. 259. On the changeability and boundary problem, see p. 238, 239. Nevertheless, Terhune, like several others, after expressing serious doubts about the "national character" concept, goes ahead and attempts to use it as the tool of his analysis, and (unsuccessfully) explores its potential in understanding and predicting national behavior.

5. Raphael Patai, **The Arab Mind** (New York: Charles Scribner's Sons 1976).
 For a mild critique and a review of the literature dealing with the socio-cultural aspects of the Arab-Israeli conflict, prior to Patai's book, see
 Benjamin Beit - Hallami, "Some Psychosocial and Cultural Factors in the Arab-Israeli Conflict: A Review of the Literature." **Journal of Conflict Resolution**, XVI (April. 1972), 269-280.

6. **The Arab Mind**, p. 18, 19.
 Related to this relation between the "modal personality" and the "national character, see:
 Lenon Melikian, "The Modal Personality of Saudi College Students: A Study in National Character." in **Psychological Dimensions of Near-Eastern Studies**, ed. by L. Carl Brown and Norman Iskonitz (Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1977), pp. 166-207.
 This study is based on "sentence completion tests" given to 125 college students in Saudi Arabia, only 83 of them being Saudis, the rest naturalized Saudis from other Arab Countries. It is hard to see how such a test composed of 42 sentences to be completed is capable of detecting a "modal personality" even of the Saudi Arab student of that particular college, let alone the "national Character" of the Saudi Arab, as it is interpreted.

7. **The Arab Mind**, p. 20.

8. **Ibid**, p. 31, 32, 213, pp. 59-65.

9. **Ibid**, p. 60.

10. Refer to any introduction to psychology text-book.

11. **The Arab Mind**, pp. IX - XIII.

12. **Ibid**, p. 32, 33.

13. **Ibid**, pp. 65-72.

14. **Ibid**, pp. 204 - 227.

15. **Ibid**, pp. 113 - 117.

NOTES

1. Hans Kohn, **The Idea of Nationalism**, Collier Books (New York: The Macmillan Company, 1967), P. 3.
For other words on the subject of nationalism, refer to the following:

Karl W. Deutsch, **Nationalism and Social Communication** (Cambridge, Mass: The MIT Press, 1967).
Anthony D. Smith, **Theories of Nationalism**, Harper Torchbooks (New York: Harper & Row, 1972).
Barbara Ward, **Nationalism and Ideology**, College edition (New York: W.W. Norton & Company, 1966).
2. For a detailed study of the nationalistic German ideology, see George L. Mosse, **The Crisis of German Ideology, Intellectual Origins of the Third Reich**, The Universal Library (New York: Grosset & Dunlap, 1964).
3. Alex Inkeles, "National Character" in **Comparative Politics, Notes and Readings**, ed. by Roy C. Macridis & Bernard E. Brown (Homewood, Ill: The Dorsey Press, 1968), P.P. 36-44.
For other sources on the concept of "National Character", refer to the following:
Ralph Linton, "The Concept of National Character" in **Personality and Political Crisis**, ed. by Alfred H. Stanton & Elliot Aronson (New York: The Free Press, 1951).
Alex Inkeles and Daniel Levinson: "National Character: The Study of Modal Personality and Socio Cultural System" in **Handbook of Social Psychology**, ed. by Gardner Lindzey and Elliot Aronson (New York: Addison-Wesley, 1969).
4. That the "democratic personality" is ideal rather than concrete is not usually denied by the promoters of such a personality themselves. For example, Inkeles writes: "The problem of defining anything as broad as the 'democratic character' may be much like the problem of locating the Manchester economists' 'economic man' who Unamono somewhere described as 'a man neither of here nor there, neither of this age nor another, who has neither sex nor country, who is in brief merely an idea - that is to say a 'no-man'". *Ibid*, p. 38, 39.

When minds are looked at as pure souls in this manner, it is no wonder that the barriers between them become "psychological", and their conflicts become clashes between contradictory "cultures". One group clashes with another because, somehow its "character" was printed in such a way so as to repulse the other. Even a conflict as obviously material as the Arab-Israeli conflict is portrayed as a clash between two opposing "cultures", between "modernity" and "traditionalism". But it can be easily seen that there is much more in common culturally between the Arab and the Eastern Jew than between the Eastern Jew and the European, and yet the alignment of forces does not correspond to the cultural affinity.

Once we realize that barriers between two peoples are not set up as a result of a natural repulsion between two pure finalized "minds", it must become clear that Arabs, like Persians, other Asians, Africans, or Latin Americans, are not afraid or jealous of "Western culture" per se. They would like to obtain many of the material comforts and adopt many of the ideas and efficiencies of all advanced countries. The fact that they send thousands of their children to Western institutions for study every year shows this to be the case. What they (Arabs and others) are hostile to is the way some Western powers literally rob them of their natural and human resources, impose oppressive and backward rulers on them, support settlers to occupy their land by force, discriminate against their people, and use ultra-modern weapons for mass murder, instill beliefs in their heads that they are members of inferior races (of course this word is no longer fashionable) or culture, and that it is in the nature of things that they should be dominated by a superior race or culture, all this while preaching democracy, human rights, freedom, and the right to self-determination. A hostility to this Western face is not a product of a "national character", but a natural biological human reaction.

"With very few exceptions, the available studies of modal or group personality unfortunately suffer from several defects which make them poor evidence in support of any systematic proposition. As a rule they are not designed to test any theory or validate any model."³⁰

Even analyses using the concept of the "modal personality" which is supposed to detect the most frequent patterns in a statistical distribution of certain personality aspects within a group do not usually explain how the frequency of such aspects discovered through the application of the few traditional psychological tests (i.e., T.A.T., Rorschach, the sentence completion test, etc.) are necessarily typical of the group studied, let alone the whole nation or region. And yet, some of these studies assume a scientific stance to the degree that the tests carried out on human beings sound much like studies done on viruses or electrons, things we cannot see, hear or touch, but which we can study only through the phenomena they exhibit in laboratory tests. It has become traditional in this type of study, when the analysis fails to achieve any tangible results, to call for further research, and to claim that the whole idea of carrying out the study had been to "stimulate further research." It is as if we will eventually find something that does not exist if we only keep looking hard enough.³¹

Often, and particularly in those studies emphasizing the psychological personality make-up, the concept may become so static and abstract that it examines the mind in a vacuum, i.e., in isolation from its social and physical environment. Even when it is admitted that the "national character" is bound to change over time, it is claimed that such a change is too slow to be discernible.³² This usually means that the analysis must go on as if such a change is not taking place. Since we are looking at the mind as an abstraction without examining its interactions with its environment, how would it ever be possible to explain changes occurring within it when we do not really understand its internal processes? When it is assumed that certain basic values that are supposed to have been entrenched deep in the national psyche for hundreds of years, it is no wonder that it becomes mysterious when it is discovered that changes do occur. Even when the mind is seen as having been affected by certain environmental situations, the emphasis is usually on the early childhood experiences. Quite often it appears as if all interaction with the outside world and all further human learning and development has ceased since then. Thus the character of millions of people, it apparently seems, is mass produced, like pages in a printing press, by the way they were raised and handled at that early stage in their life.

Conclusions:

The above essay has attempted to focus on the most common weaknesses in the application of the "national character" concept to the scientific study of social behavior. While not all such studies may contain exactly the same defects encountered in our illustrative case, they usually cannot escape a number of them, since they are all based on the same false premises.

It can be concluded that the concept is unscientific, and it is usually described, even by those who adopt it, as "elusive", "protean", and "pre-scientific."²⁸ Description of nationality traits is usually based on superficial limited observations, often by strangers not familiar with, or knowledgeable of the culture or language of the people they are portraying.²⁹ Such portrayals become even more inaccurate and mixed with prejudicial fantasies when offered by members of any enemy group. Aside from the inaccuracies of the collective personality type offered, such traits are treated as permanent attributes, as independent variables to be used as explanations of other social behavior, even on the international scene, as was illustrated in the case of Arab behavior towards Israel. The mystical belief in peculiar national traits, even when these are empirically present, prevents the search for the scientific theory of why they are present. The scientist is usually satisfied by simply identifying them, or giving a one-step cause-effect explanation, blinding himself to the fact that such traits may not necessarily be peculiar to one group or nation, and that they would result whenever similar experiences are met by any other group. A "national character" approach may thus stand as a barrier, an easy way out of the exploration and deep understanding of the complex processes of man's continuous interactions with the human and non-human universe, and how the latter affects the former and vice versa. The approach may easily ignore, for example, how the physical environment, the climate, the wealth or poverty of the national resources, the way people are forced to earn a living, their contact or isolation from the outside world, their stage of technological development, the power configurations and relations within the society, the kind of ideology propagated by the more powerful groups, the status of dependence or independence, peace or war, the historical experiences with other forces, etc., all complex processes that affect the personalities within groups as **human beings**, regardless of their nationality or race. The "national character" approach, in other words, stands as a barrier to the development of a social science that strives towards the objective understanding of social phenomena. Even a social scientist who, himself, has contributed a great deal to studies based on the "national character" concept writes the following:

conflict into a Western-Arab conflict, this is a static view of human societies. It fails to conceive of societies as passing through various stages of development. Western societies have not completely moved out of a traditional stage, nor are all Arab societies as traditional as the author seems to think. While it is true that Arab societies are still more dominated by religious or pseudoreligious creeds, Western societies are still far from being secular and scientific. While Arab societies can generally be described as familist, so can the rest of the underdeveloped world, including large parts of the West itself (i.e. Greece, Spain, Southern Italy, large parts of the Southern United States, etc.)

The so-called traditional values of any society, have never prevented its acceptance of innovations that would improve the quality of life. Not many years ago, many communities in Saudi Arabia and other Gulf states thought of the radio as the work of the devil. Now these same communities not only run their own radio and television stations, but they have built thousands of modern schools for their children, universities, hospitals, and scientific research institutions. Some of their young women who were veiled only a few years ago are now getting university education, and are being sent on government fellowships to universities abroad. These societies have not suddenly become as modern as Western societies, but it can be said that they have accomplished within about thirty years what has taken the West several hundred. (This statement should not be taken as a glorification of any particular people. At this stage of human development, this is to be expected from any society that gains the opportunity, since the material developmental ingredients are already available).

Patai should be given credit for not believing that the East is "immovable" as some earlier Bible scholars used to think, when they tried to show how Arabs were still living in the same ways as in the days of David and Jesus. He does admit that changes have occurred, but adds that these have been minor. Every innovation that occurs, we are told, "is only in the direction of return to the original pure perfect state of religion."²⁶ This way Patai does not score much higher than the Bible scholars.

Such an image of societies belongs to the idealistic Weberian-Parsonian school of social science, where permanent cultural values are supposed to be at the helm, and at the top of the hierarchy of social controls.²⁷ In order for the society to be innovative, it is emphasized, it must possess "innovation-oriented values". Those societies with "traditionally-oriented" values will reject any innovations that conflict with their basic values, and to Patai, the Arabs are one of those unfortunate people. .

"the Arab's infatuation with ideal forms" to the point that he confuses between the real and the ideal.²³ "Arab thought," the author adds, "tends more to move on an ideal level divorced from the Procrustean bed of reality. Arab speech likewise tends to express ideal thoughts and to represent that which is desired or hoped for as if it were an actual fact in evidence..."²⁴

It is true that Arab thought may not always be realistic, but this is true about all underdeveloped societies. Underdevelopment itself is symptomatic of the lack of a scientific outlook. Even the so-called Western culture is still far from ridding itself of pre-scientific concepts (the "national mind" being only one of them). Trying to blame Arab hostility to the West on the odd structure of an abstract mind, while blinding oneself to the objective disadvantageous position of the weak nations in their relations with the greater powers does not really hit "the Procrustean bed of reality".

Placing Arab culture (traditional) on an opposite pole from the Western (Israel, we presume, being its outpost in an Arab wasteland) does not differ at all from the supposedly polarized mind of the Arab. To Patai, the West seems to have a monopoly on science, technology, literacy, scholarship, basic individual freedoms, nationalism, democracy and the welfare state, while Arab culture represents stagnation, ignorance, familism, religiosity, superstition, etc., an antithesis to everything good the West represents. The problem does not stop there. It is envisaged that the Arab mind is so dominated by these traditional values that it will be prevented from acquiring many of those desirable "Western" qualities. The Arab is pictured in that awkward position where every step he takes toward progress, even by trying to obtain literacy, he is forced to take from its sole possessor, the West, and one can imagine what this would do to Arab pride. The Arab may be able, according to this hypothesis, to accept some of those Western innovations that do not interfere with his basic values. So, while some changes are possible, others are out of the question.

The author is of the opinion that the Arab culture is closer to that of the East than that of the West, and that the two cultures are "characterized by widely divergent positions"²⁵, and we can conclude that "never the two shall meet."

Aside from the fact that this is a parroting of the colonialist ideology of another era, and apart from its attempt at converting the Arab-Israeli

Proposition: The Arabs are fascinated by the West, and yet they express great hostility towards it: They accuse the West of sinister selfish imperialist aims in its dealings with the Arabs. They want to adopt many of the things that typically belong to the Western culture, i.e., literacy, technology, science, scholarship, the welfare state, luxuries of all kinds, etc., and yet some intellectuals accuse the West of sinister cultural designs to lull the Arabs into a "spiritual torpor" in order to keep them dependent on Western science and know-how.

Explanation: There are several explanations for this, the most important of which may be the following: the polarized mind of the Arab that we have just explained above, the Arab cultural "inferiority complex", the Arab "proclivity to exaggeration", the Arab's proclivity to blame others for his own faults, the Arab's sense of marginality (the intellectual Arab is unable to detach himself from his culture and unable to ignore Western culture), the Arab's extreme sense of honor, etc.²² In other words, it is the Arab mind's multiple complexes that cause this hostility to the West; it has nothing to do with conflicting interests in the actual relationships between the Arabs and the West. Apparently, all these conflicting interests do not really exist, but they are part of the hallucinative nature of the Arab mind.

To show how unrealistic Arabs are, Patai observes that Arabs do not hate the Turks even though the latter had ruled them for 400 years. But they hate the West even though it only ruled them altogether for about a hundred years.

One reason for this is "undoubtedly" religious identity, for the Turks are Muslim and the West Christian. Besides, Arabs feel that the West was their inferior in the past, and now it is psychologically bothersome to change positions with it. The Turks, on the other hand, proved their superiority in battle from the very beginning. (Presumably, this has nothing to do with the fact that the Ottoman Turkish empire had collapsed by the beginning of this century, and that now the Arabs have very little relationship with Turkey).

Of course, all this Arab hostility to the West must have something to do with some of the other mental ailments that were mentioned before, such as the Arab's lack of time sense, (in this case, not knowing that 400 years is more than 100 years), or what another (Western) social scientist has called

people of primary colours, or rather of black and white, who saw the world always in contours their thoughts were at ease only in extremes" Now this could easily be interpreted as a racist anti-Semitic statement, but apparently it does not bother the author, for it is well known that Lawrence of Arabia was speaking about Arabs, and not about other Semitic people. So, we presume, there is nothing objectionable to that.

Another notable Western scholar, Leon Gauthier, the French colonialist professor at Algiers University at the turn of this century, and who specialized in contrasting the Western spirit with that of the Eastern (mainly Arab) spirit, also wrote statements close to those of Lawrence about the polarity of the Arab mind.

Scholar Patai himself, who, (like these other two gentlemen), has always had a life-long romantic attachment to Araby,¹⁷ as he tells us in his preface, can corroborate the observations of these two gentlemen through repeated empirical experiments of his own: After an Arab theatrical or play, scientist Patai would stretch his ears and overhear the comments of the audience as they converged in the aisles. "Almost invariably", Patai reports, these comments were expressed in black and white; the play was judged either excellent, magnificent, great, or terrible, disgusting, stupid, without qualifications, or anything in between. This is an experimental proof that Arabs can only see in black and white.

These extremes in the Arab national character, we are informed, express themselves in several other forms: calmness and sudden outbursts of temper, unity and divisiveness, shame and honor, aggression and submission, vengefulness and forgiveness, competitiveness and mutual help, prevarication and honesty, etc.¹⁸

Patai does not offer any scientific explanation in this case. This will remain a tantalizing question, he says. He does not reject Gauthier's explanation (which he quotes at length, and later in the discussion tries to imitate) of how the soul of a race reflects the landscape it inhabits. The Arab soul is affected by the Arabian desert where "a torrid summer is followed by a rigorous winter ... an icy night comes after a burning day..¹⁹ Such a mystical explanation reminds us of some of the Volkish racist theories where the Jews, being a desert people, were viewed as shallow, arid, dry people, while the Germans, living in the dark, mist-shrouded forests, were deep, mysterious, and profound.²⁰ Patai, however, objects to the word "race", for today, he says, we prefer the term "people".²¹

This is why, Patai tells us, to the Arab, "work is a curse." This is the diametrical opposite, we are told, of the western Protestant work ethic. But something odd and mysterious must have happened in this case, for the word of prophecy must have hit the wrong people. The Koran, telling the story of Adam and Eve does not contain the "work curse". But, somehow, it turned out that those whose holy book is the Koran ended up with the "work curse", while those whose holy book is the Bible ended up with the Protestant ethic.

There is another explanation for this same Arab trait. This is to be found (again) in the Bedouin ethos. There is a contempt among Bedouins for all physical labor" with the exception of the tending of the livestock and raiding". Bedouins despise agricultural work, Patai says.¹⁵ (The obvious material fact that Bedouins, forced to live in the desert, must live off their livestock and raiding, and that agriculture in the desert cannot be very rewarding, does not seem to occur to Patai who is searching for reasons lying deep in men's souls.) But here again, something must have gone wrong in the historical process, for the Bedouin ethos seems to have hit hardest those most remote from nomadic life: the middle and upper strata of urban people, while the closer people to the desert, the millions of peasants and manual workers have continued to "dirty their hands", working very hard to earn a living under severe and unrewarding conditions, regardless of their supposed ethos, and without any Protestant ethic. (Some surveys may have shown that some Arab peasants do not love their work (who would ?), but they do it all the same.)

This ethos that can make industrialization very difficult, Patai explains in another section, is not restricted to the Arabs. Only the national character of the Western people has been imbued with what Max Weber termed the Protestant ethic. Very few other people have been blessed with such a national character. The Arabs undoubtedly belong to this majority of the world whose national character does not provide a fertile soil for industrialization, and which is not innovation-oriented.¹⁶ However, Arabs must appreciate it in this case, since, at least they are not alone, even if they do belong to a less fortunate type of humanity.

Proposition: Arabs take a polarized view of the world. They see everything in extreme contrasts, with no gradations in between.

Explanation: Several Western scholars have noticed this same mental peculiarity. Lawrence of Arabia, for example, wrote this: "Semites had no half-tones in their register of vision. They were

While medieval Ibn Khaldun had explained these tribal conflicts in terms of a struggle for survival, a conflict over scarce resources, to our twentieth century social scientist, an explanation must be sought in all-controlling cultural values.

According to this view, what had been a tribal code in response to a certain physical situation becomes an eternal curse, even centuries after the situation had changed. Accordingly, such internal wars, as the Yemeni civil war or the conflict between the Palestinian guerrillas and the Jordanian army are not seen as resulting from a present conflict of interests, or a present struggle for power, just like any other civil war anywhere else, but as manifestations of the fratricidal tendencies deep in the Arab psyche.

When some Arab analysts try to explain why Arabs fail to achieve unity, and mention several factors such as foreign power interference, diversity of political aims, economic and social disparity, dynastic rivalries, etc., the author calls the entire approach "ahistorical", for the divisive elements are sought in contemporary development, and these Arab analysts are told that they should have searched for the roots of Arab disunity in the "historic subsoil of pre-Islamic and early Islamic Arab life ..."¹⁴

It must be recalled that it is the Arabs who are supposed to confuse their past with their present.

Proposition: Arabs have an aversion to manual labor, particularly that which involves "dirtying one's hands."

Explanation: It must first be remembered that millions of Arabs do work with their hands, and the ones who refuse to are those who consider themselves upper class. The fact that this has always been the case in all pre-industrial class societies, (including Greece, Rome, India, and all of Europe before industrialization) does not provide the author with any clues. But then, how would the Arabs be any different from the rest of the world ?

So, out of all places, Patai finds one answer to this Arabian symptom in the Bible itself, in the Book of Genesis where God is reported to have told Adam: "Cursed is the ground for thy sake; in toil shalt thou eat of it all the days of thy life in the sweat of thy brow shalt thou eat bread ..."

whether in the written language, or in any of the various spoken colloquials, and any Arabic speaking person, even the illiterate, uses them with precision.)

Patai deduces from the above, that to people using such a language, "time cannot have the same definite, ordered and sequential connotations."

Another reason for Arab unawareness of time, the author informs us, must be found in Koranic "ahistoricity", for in the Koran, the past is an undifferentiated entity, and past events are not arranged in the right sequential order. So now since Arabs are Muslim, it is only natural that the Koran must have left its mark on their mental make-up, and it is no wonder they cannot until now, differentiate their present from their past.

Even their historians, Patai informs us, saw the past in "batches" of events without any definite timing. Even "that greatest of all Arab historians, Ibn Khaldun defined history this way: "History refers to events which are peculiar to a particular age or race." " You notice, he did not mention time !

Patai observes that the Hebrew language was also confused in its verb tenses in the past, but now it has been modernized, and the old ambiguities have been corrected. He suggests that the Arabs now must also modernize their language so that their tenses follow "the standard Average European."¹³ But since the Arabs are proud and satisfied with their language, and since they are not willing to change their Koran, we must presume they will never learn how to be punctual. It is a hopeless case.

Proposition: Arabs have a great propensity for feuding and fighting among themselves. There is now a call for Arab unity, but nothing can overcome Arab divisiveness.

Explanation: This time Patai discovers the root of the evil in the Arab "ethos". It goes back all the way to pre-Islamic heritage, and somehow, in this case, it merges with the other Near Eastern civilization, for example, the biblical "An eye for an eye" must have had something to do with it. The Arabs, however, have their own sayings to the same effect: "Blood demands blood." On Arab divisiveness based on lineage, this famous popular saying expresses it best: "I against my brother; I and my brother against my cousin; I and my cousin against the world."

Explanation: Here again a Freudian explanation is a handy one. This Arab trait is connected with the relationship between the child and the females in the house. A female infant, we are told, is left to cry without evoking attention. A male infant, however, is immediately picked up, petted, and pampered by the mother and all other females. Among the peasants of Upper Egypt, the comforting and soothing may include the handling of the genitals to make the child smile (and this is based on an anthropological study in a village in Upper Egypt).¹² Now this may be a local custom, it is true, but since the village in Upper Egypt is Arab, we can conclude that the Arab child associates the mother, and hence women in general, with erotic pleasure, and this is how the Arab adult gets to stereotype women as sex objects who cannot resist sexual temptation.

Proposition: Arabs have no sense of time. They cannot be punctual.

Explanation: This must be a different case from all other people in a pre-industrial stage, where there is no shortage of time, or where people may not even possess watches. And even in the newly rich countries, where modern technologies have been introduced, and where watches are sold, we cannot expect people to change all their old ways overnight. They do begin to learn to become aware of time, but they cannot be expected to use it with perfect efficiency immediately. Unlearning and relearning is a lengthy process.

But, no, such explanations which would apply to all human beings do not agree with Patai's purpose, where the root of the problem must be typically Arab.

In this case, the culprit turns out to be the Arabic language itself! The Arabic verbs, the author tells us, have no tenses like the English where the past tense corresponds to past action, present tense to present action, etc., for in Arabic, the tenses are confused, where the perfect form can refer to the future, the imperfect can refer to the past, the past may refer to the present and so on... (Actually, the confusion here is the author's own, for though he pretends to be knowledgeable of the Arabic language, his knowledge obviously is very superficial, but this is beyond our concern here. Though the Arabic tenses may not correspond in their forms to the English tenses, the Arabic verbs are precise in as far as time sequences,

explained however, how the women developed this same trait as the men, for much importance is given to the fact that baby girls are raised differently and breast-fed for only a few months. We are then justified in asking: if it was the length of the lactation period that made the men develop such a quality, what was it then that made the women develop that same quality, though they were treated differently at that early formative stage ?

Whatever the case may be, the author, having penetrated into the very core of the Arab mind, decides that his finding would explain why the Arab leaders keep threatening Israel without ever taking any real action.⁹ We presume that since Arab kings, presidents, and heads of states of all kinds must have all been breast-fed till the age of two or three, they must still be under the illusion of obtaining their pleasurable object (in this case the destruction of Israel) by the sheer uttering of words.

But is this really an Arab or a universal human (and animal) trait ? All people will substitute words for action when faced with a stronger force than their own. As far as I know, there are blasphemies, profanities, and obscenities in every language. Psychologists have even given some professional labels to such behavior: defense mechanisms, displaced aggression, compensation, etc.¹⁰ Frustrated people everywhere have been seen threatening, uttering obscenities, kicking walls, breaking vases etc., when they could not get at the source of their frustration.

But the Arabs did take action against Israel in October, 1973, just a few months after Patai published his book. In the preface to the second edition (1975) he says that the arguments of the critics on this issue were not well taken, for he had never said that the Arabs would **never** carry out a threat, but that they had a proclivity for substituting words for action. The author further reminds his readers that he had also mentioned another "counter-motivation" of the Arabs: they must restore their damaged honor. Revenge is something they have inherited from as long ago as pre-Islamic days."¹¹ So then the Arabs fight just to restore their honor, and not to regain their lost land. This way, whether the Arabs do take action, or they do not, it can all be explained by the quirks of their personality, inflicted by two drives contradicting each other, and thus our scientist's predictions must always be right.

Proposition: Arab men consider women as sex objects. The Arab male self-image is that he should take advantage of any woman who strikes his fancy.

of them. Even a general Khaldunian principle about how the vanquished try to imitate the victor in customs, manners, style of dress, etc., a phenomenon that was meant to apply to all people, becomes to Patai another typical trait of the Arabs after they succumbed to European domination.

In the following paragraphs, I shall try to briefly give some representative examples of the observations offered by Patai as representing certain traits of the "Arab Mind", followed by the explanations offered by the author as to how these traits have come to be what they are. What will be disputed is not the existence or non-existence of these traits. There can be no doubt that some of these may exist within some strata or localities in the Arab world. Our quarrel will be with the non-scientific generalizations that follow the one-step circular cause-effect explanations, picked from any source, discipline, saying, or fantasy that can be found. Let us examine some of the peculiarities of this "Mind":

Proposition: Arabs believe in talk and often substitute words for action. They give verbal threats without carrying them out. They believe in the power of words.

Explanation: In this case, mass Freudian psychoanalysis satisfies the purpose. We are informed that in Arab society the male is breast-fed for two to three years. To the child, the breast means a pleasurable gratifying experience. This pleasure object in the Arab world is at the boy's disposal, and wherever the mother goes, she carries the boy with her. All the boy has to do is ask, and his demand shall be fulfilled. According to this theory, such an early experience cannot but leave its permanent mark on the Arab personality: hence, the uttering of words vehemently is a satisfying act. The author does not explain how, after the child is weaned, the uttering of words continues to be satisfying, without the breast. I suppose we must assume that after the second or third year, experiences, even frustrating ones, can no longer affect the personality.

There is another explanation:

In Arab society, mothers often issue vehement verbal threats without carrying them out.* Presumably, children raised this way will grow up following the same type of behaviour. It is not

own people to change their backward outlook and habits in order to solve some of their social problems, and improve their way of life. Sometimes, Patai uses psychological or anthropological studies carried out in very small Arab localities, and often by Arab social scientists. Other times, Patai depends on some casual observations made by visitors and colonialists (and occasionally some Arab "Uncle Ahmeds" who think of themselves as having "evolved", and therefore justified to parrot what the colonialists have taught them about the natural inferiority of their own people). But what might have been tentatively suggested as true for a certain time and place, to Patai becomes a permanent Arab feature. Even the Arab folk proverbs and sayings, not one of which does not have its exact opposite, are taken as expressive of the twists and turns of this permanent anatomic mind.

It is of revealing interest that Patai uses some often quoted statements about the "Arabs" from the famous *Muqaddimah* (Introduction) of Ibn Khaldun, the fourteenth century Arab scholar as his first rough sketch of the "overall Arab national character".

Patai quotes Ibn Khaldun as describing Arabs as a savage nation, and stating that they are people who plunder and wipe out civilization, and that "savagery has become their character and nature", that they need religious coloring to obtain authority because they are unwilling to subordinate themselves to each other; they are "rude, proud, ambitious, and eager to be the leader". Patai dutifully mentions that Ibn Khaldun writes that about the Bedouins (the desert nomads), but nevertheless, he (Patai) goes on to describe these statements as "the Khaldunian view of the Arab national character", for "he (Ibn Khaldun) was not entirely free of the universal tendency of intellectuals to fault rather than praise their countrymen."

But any student of Ibn Khaldun knows well that this was not at all what Ibn Khaldun was doing. He was not painting a morphological frozen picture of his countrymen; and when he used the word "nation" ("Umma" in Arabic), he did not mean it in the same sense it is used in modern times. Actually, Ibn Khaldun was speaking about people under certain particular material conditions, having to eke out a living from a hostile desert. "Arabs" in this sense did not even have to be Arab in ethnicity, for Ibn Khaldun calls other ethnic groups living under the same conditions by the same name, and describes vividly the contradictions and conflicts between these Arabs and the other settled and urban Arabs living under "royal authority". But to our modern scientist, an Arab is an Arab, all 140 million

Patai set the boundaries for such a "mind" ? He explains that "human beings who grow up in a common environment, exhibit beyond their individual differences, a strong common factor in their personality." He also suggests that since the "modal personality" is the trait most frequently found in a group studied, the national character would be "the sum total of the motives, traits, beliefs, and values shared by the plurality in a national population." Since the "modal personality", Patai continues, should be applied to more narrowly delimited groups and the "national character" should be applied to a larger one, "the national character consists of the sum total of the modal personality structures found in the national population". But how was it decided that all Arabs grew up in a common environment ? If we assume that the Arab societies are capable of producing a great number of "modal personalities" (which Patai mentions but never clearly identifies), how was it decided that out of these "modal personalities" there should emerge one national character for all the Arab countries combined ? For example, if Islam is a powerful influence, then why stop at the border of the Arab countries ? If, on the other hand, each political regime tries to produce loyalties for itself, how did a national character of the whole emerge ? It is true that a great number of Arabs, particularly the politically conscious among them, have aspired for unity, but is such aspiration enough to describe them as possessors of one group "mind" ? Even those who express such a desire do not think so.

It soon becomes obvious, after reading Patai, that he is more politically motivated than scientifically, and that his whole work is inspired by the Arab-Israeli conflict, and that the "mind" he is talking about is nothing more than the abstract "character" Israel would like to think she is engaged in conflict against. Since Israel is fighting "Arabs" and not just Palestinians or Syrians, this calls for identifying the one enemy, the Arab, and, as in all such conflicts, both facts and fiction must be used in order to sharpen the differences between the warring parties. Working for such an aim, we cannot but admit that Patai has succeeded in producing quite an engaging, and often amusing piece of literature, and it should come as no surprise that his book has been popular. People have always enjoyed the well-drawn caricatures of their avowed enemies. Perhaps the classic tale of David versus Goliath stands out as an imaginative model of this kind for all time.

We cannot dispute that some of the traits mentioned by Patai may exist to some degree at least in some sections within Arab society. Actually, quite often Patai relies on some observations made by some Arab intellectuals (occasionally quoting them out of context), exhorting their

major conflict of our time. But in this case, instead of stating such a conflict in terms of capitalism versus socialism, it becomes a "democratic personality" versus an "authoritarian personality", which is a clever ideological strategy.

Since capitalists are a small minority, their cause may not be the cause of the masses. By creating the ideal "democratic personality", not only would the masses be involved in the struggle against their opposites, "the authoritarians", but it is also implied that if capitalists possess some extra political power, they do so by the consent of all the people.⁴

Ideology is not necessarily all mythical, illusory, or metaphysical. Actually, there is no reason why it may not be scientific. What distinguishes ideology, however, is that it is used to justify either a political structure or a political action. And since its primary motivation is political, there is always the danger of its mixing science and fiction.

It must be emphasized, however, that "national character" and related concepts (modal personality, mind, national values, national culture, etc.) is not in all cases consciously used as ideology, and even when used as such, this is not what makes it unscientific. Rather, what makes it so is that it accepts unquestionably the boundaries of a population that have been determined by political conflict, then takes whatever attributes it can find among individuals or groups within such a population and arbitrarily considers such attributes as typical of such a population, distinguishing it from the rest of humanity.

Hopefully, all these points will be clarified in the following case study:

Portraying the "Arab Mind":

Anthropologist Raphael Patai's book, *The Arab Mind*⁵, may be considered as an embodiment of all the aspects, methodologies, and weaknesses of using the "national character" and related concepts in order to portray a collective "mind" of millions of people. There are some 140 million Arabs, living under more than twenty diverse regimes. Some are tribal and nomadic, some rural, some urban, some rich, some poverty-stricken, some highly educated, some illiterate and ignorant, some deeply religious, some secular and modern, some conservative, some revolutionary. They constitute a whole range of people distributed all the way between the Arabian Peninsula to the far west of North Africa. And yet, to Patai, they are all the possessors of one "national mind". How did

conflict is between families, tribes, villages, cities, nations, or groups of nations, something like the "Us" and "Them" syndrome must occur. The longer the conflict, the more severe and lasting the syndrome. Even when the two conflicting parties are more or less of the same stock, stage of development, culture, and religion, etc., some fictitious opposing traits, ancestry, or symbols, are usually invented.

The boundaries between the "Us" and the "Them" are determined by the boundaries of the conflicting parties. In the age of European colonialism, the boundaries were much enlarged, and the stage of development, race, and force itself, became the main criteria for distinguishing between the "Us" and the "Them". The differences among the otherwise conflicting nationalities of Western Europe were minimized, and they all merged into the one superior entity of the "White Man", the "Western mind", "Western civilization", etc., as opposed to the "Eastern mind", the "coloured races", the "barbarian", "savage", or "inferior" races, etc. It must be recalled that in earlier centuries, such as during the Crusades, the confrontation between East and West was expressed in religious symbols. Christianity then became a great unifying force among the Western peoples in their confrontation with the Muslims, the "heathens" as they were called. A few centuries earlier, a great number of conflicting Arabian tribes were unified under the banner of Islam to confront the "heretic" world of Persia, Byzantium, North Africa, and others.

It is of interest that in our own time, particularly at the height of the Cold War, even in literature that was supposed to be about the "national character", we find that the analysis loses sight of the nation-state, and focuses rather on the "democratic personality" as opposed to the "authoritarian personality". The fact that the "national character" is no longer national in this case shows clearly the change in the nature of the conflict from that between nations to that between two camps of nations. The search is no longer for contradictory national traits, but for common traits, a "modal personality" that typifies man in Western democracies as opposed to man in the "totalitarian" states. According to Inkeles, the "democratic character" believes in the worth and dignity of the self, with warmth and trust toward other people based on a belief in the perfectibility of man, with a stress on personal autonomy, a distance from, and distrust of, authority, all this with a love for variety and encouragement of differences of interest and achievement, etc. As can be seen, and as the author himself states, "the democratic character emerges at the opposite pole from the authoritarian personality syndrome."³ It should be obvious that the conceptualization in this kind of literature reflects the nature of the

The nationalism of France became an aggressive force that threatened other regimes, and disturbed the stability of the rest of Europe. It triggered other nationalisms in neighboring countries, for these had to search for unifying common identities, even at a time when they were still suffering from political divisions. The nation-state became the ultimate model to achieve, and loyalty to it was to supersede all other loyalties.

Common traits had to be discovered even when differences were more dominant. What is a nation ? This became the burning question, and the answers to it were as varied as the situations and purposes of the political forces behind them. A common language, history, customs, culture, land, religion, and other criteria were used as determinants of nationality. When none of these factors was present, or when the one that was present was not enough to incite passion, the "uniqueness", "peculiarity", or "superiority" of particular races or cultures was emphasized. When the objective physical world failed to provide the "peculiarity" required, some nationalist ideologues "discovered" a national or Folkish spirit, a "geist" which tied the human soul to that of other souls within the nation, which in turn was tied to the national landscape, and to the cosmos as a whole.² States that had already been in existence discovered that an intensified nationalist ideology strengthened their internal structure, mollified and obscured their class conflicts, and created solidarity against external forces in spite of all the internal divisions. Political forces that could obtain power only through the establishment of a new state sought "self-determination" through a nationalistic ideology that emphasized the differences between them and those from whom they wanted to secede. Other political forces that sought unification of various existing states tried to discover some common denominator, real or imagined, that could serve as a rallying cry for mass mobilization of the various groups. With such a diversity of purposes served by a nationalistic ideology, it is no wonder that no definite agreement has been reached as to what constitutes a nationality.

But nationalism is only one form of setting the boundaries of a group. Since man has always had to live in groups, the extent of such boundaries has varied with the stage of social development of such groups, and the type of conflict in which they were involved. We must emphasize the role of conflict in the determining of the boundaries between the "Us" and the "Them", for without conflict, there is no call for sharpening and exaggerating the differences between the two parties. In severe bloody conflict, "Us" must not only be different from "Them" but must be its direct opposite. Otherwise, how would our killing them be justified ? When

The Arab National Character : A Critique

F. Sakri

The aim of this article is to expose some of the pitfalls that an unscientific concept such as that of the "national character" can lead to when used in what is supposed to be a scientific study of a particular people.

In the first part, I present a brief sketch on the origins of the concept. In the second part, by taking Patai's comprehensive study, *The Arab Mind* as a representative sample of this genre of literature, I illustrate how, by using such a concept as a tool of social analysis, fiction and fantasy may sometimes be substituted for scientific explanation. In the conclusion, I state briefly the main faults and contradictions that are contained within the assumptions of such a method of analysis.

Highlights On The Origins of the Concept:

The concept of "national character" is a residue from prescientific ages. It is directly connected with the idea of nationalism, though it may be traced back to any form of individual identity with a group.

Some analysts place the birth of modern nationalism as no earlier than the second half of the eighteenth century, with the French Revolution being its first great manifestation.¹

Such "modern nationalism" usually marks the rise to power of the new bourgeois class who imaginatively used an intensive nationalistic ideology in order to unite behind itself the great masses of people until then dominated by the narrow localism of feudal society. The new class, to promote this kind of new nationalism, used all the symbolic props of the nation-state: flags, marches, march music, and song. To instill identity with, and love of the new state, art, literature, philosophy, history, myth, and all kinds of folklore were used. The nation-state, with its symbols, the traditions of its masses, its land, rivers, lakes, forests, and mountains, was romanticized, idealized, and worshipped. Nationalism was the new ideology that served to unify multiple groups otherwise separated by many differences in culture, stages of development, class interests, etc.

* Associate Professor of Political Science at Kuwait University

References

- (1) Ministry of Oil, **Kuwait Oil, Facts and Figures 1979**, table No. 38.
- (2) Shankland and Partners, **Master Plan Review Outline Report**, 1977, table 2.7.
- (3) Al-Qudsi, S., "Housing Market Situation in Kuwait, Segregation Housing, Expenditure and Distribution of Income and Wealth," July 1979, PP 1-12 unpublished paper.
- (4) **The Statistical Year Book**, table 16, 1977, enumerated.
- (5) **Ibid**, table 36, enumerated.
- (6) Al-Akhras, M.S., "Feature and Factors of Foreign Labour Force Stability in Kuwait," unpublished Paper 1978, page 3.
- (7) Javdawi A. **Housing in Kuwait**, Kazma Company, Kuwait, 1978, P. 47.
- (8) **Annual Report of KUWAIT Municipality**.
- (9) Al-Akhras, M.S., "Features and Factors ...," Page 11.
- (10) Abu-Hakima, A., **History of Eastern Arabia**, (Beirut: Kayat, 1965) p. 49.
- (11) **Iran Economic Service**, No. 6, p. 11.
- (12) "Report of the Ministry of Works and Social Affairs on employment activities and the main features of foreign labours," 1977-1978.
- (13) Ministry of Social Affairs and Labour, **Annual Report**, 1978.
- (14) Central Statistical Administration, **Report on Employment in the Government Sector**. (Kuwait, Feb., 1978)

**TOTAL DEMAND ON KUWAITI AND NON-KUWAITI LABOUR
FORCE IN THE PERIOD
1976 - 2000**

Table 17.

Year	Kuwaitis	%	Migrants	%	Total
80-76	122.6	31	274.6	69	397.2
85-81	155.7	32	328.6	68	484.3
86-90	210.9	34	392.9	66	594.8
91-95	249.6	36	440.7	64	960.3
96-2000	316.4	40	475.5	60	791.9

* In thousands

Source: Cox Shankland and partners, Master plan Review outline final report 1977, Table 207.

**ACTUAL LABOUR FORCE AMONG POPULATION ACCORDING TO
NATIONALITY
1970 - 1975**

Table 14.

Nationality	Labour		Population		%	
	1970	Force 1975	1970	1975	1970	1975
Iranians	33383	28933	39129	20842	85.3	70.8
Indians	10338	21475	17336	32105	59.6	66.9
Pakistanis	6659	11038	14712	23016	45.3	47.9
Non-Arab Migrants	53719	64726	78417	103562	68.5	62.5

Source: Statistic 1970 and 1975

**PERCENTAGE SHARE OF KUWAITIS AND NON-KUWAITIS
IN YEARS
65 - 70 - 1975**

Table 16.

Year	Kuwaitis**	%	Migrants**	%	Total
1965	43.18	23.3	141279	76.7	184297
1970	65369	27.-	176828	73.-	242197
*1975	91844	30.1	212738	69.9	304582

Source: Statistical Group 1977, Table 71

* age 15 years and more

** In thousands

POPULATION UNDER STUDY ACCORDING TO REASON OF
STAY
1975

Table 13.

Nationality	Governmental work	Private work	Diplomatic boards	Accompanied	Education	Treatment	Tourists & visas	Total
Iran	1988	26948	27	11663	18	1	197	4,342
%	4.8	66.-	0.07	28.6	0.04	-	0.5	100.0
India	2776	18613	40	10446	7	1	222	321.05
%	8.6	58.-	0.1	32.5	-	-	0.7	100.0
Pakistan	1989	9993	19	11887	9	2	117	230.6
%	8.6	39.-	0.08	51.6	0.04	-	0.5	100.0
Total migrants	6693	54554	86	33996	34	4	536	95963
%	7.-	56.8	0.09	35.4	0.03	-	0.6	100.0

Source: Census 1975, Part two, Table 98.

NUMER AND PERCENTAGE OF NON-ARAB MIGRANTS
DISTRIBUTED ACCORDING TO NATIONALITY AND
EDUCATION IN THE YEAR 1970

	Ignorant	Read	Read and Write	Primary	Intermediate	Secondary	Under the University	First University and graduate	Un-identified	Total
Non-Arab migrants excluding educated society	277	5	916	317	432	2018	101	1523	202	5761
?	4.8	0.08	13.9	5.3	7.5	33.0	1.7	26.5	3.5	100.0
Iranians	25276	377	8625	1133	366	166	6	52	51	30052
?	70.1	1.0	23.9	3.1	1.0	0.5	0.02	0.1	0.1	100.0
Indians	1954	104	5170	658	796	3753	63	903	130	13531
?	14.4	0.8	28.2	4.8	5.9	21.7	0.5	6.7	0.9	100.0
Pakistanis	2733	155	4795	753	712	950	12	343	13	10266
?	26.4	1.5	46.3	7.3	6.8	9.2	0.1	2.3	0.1	100.0
Total	30240	641	19476	2861	2306	6687	187	2721	396	65710
?	46.0	0.190	29.6	4.3	3.5	10.5	0.3	4.1	0.6	100.0

Source: Statistical 1971, Table 48

PERCENTAGE SHARE OF MIGRANTS IN TOTAL POPULATION
ACCORDING TO NATIONALITY

Table 11

Census	1957	1961	1965	1970	1975
Nationality	No.	No.	No.	No.	No.
r_1^*	r_1^*	r_1^*	r_1^*	r_1^*	r_1^*
Arab migrants	62650	121591	187923	312849	419187
Non-arab mi- grants exclu- ding studying	30.3	37.7	40.2	42.6	42.1
society					
Iranians	3529	5099	5131	7240	7599
Indians	19919	18248	30790	39129	40842
Pakistanis	4122	7569	11699	17136	32105
Non-arab mi- grants total	2631	7205	11735	14712	23016
Kuwaitis	30201	38121	59557	78417	103563
Total	113622	161909	220059	347396	472388
	206473	321621	467339	738662	994837
	55.1	50.4	47.1	47.1	47.5
					100.0

Source: Dr. Amal Al-Sabah - Immigration to Kuwait - Kuwait University - Kuwait
1978, Table 39.

MIGRANTS ACCORDING TO RESIDENCY PERIOD 1975.

Table 18.

Residency Period Nationality	0 - 4	5 - 9	10 - 14	15 - more	Total	0 - 4 %	5 - 9 %	10 - 14 %	15 - more %	Total %
Arab-migrants	165567	126858	73160	52951	419187	39.5	30.3	17.6	12.6	100
Non-Arab migrants exclu- ding studying society	5774	550	410	44	6778	85.2	8.1	6-	0.6	100
Indians	17267	7765	3389	2880	32105	53.8	24.2	10.5	11.4	100
Iranians	20607	9834	4861	6290	40642	50.4	24-	11.9	13.4	100
Pakistanis	11230	5186	3164	4393	22016	48.8	22.5	13.7	15.2	100
Non-Arab migrants	54678	23335	11828	13507	102741	53.4	22.7	11.5	13.1	100

Source: Statistical Group 1977, Table 53.

TABLE 9
DISTRIBUTION OF PROFESSIONS ACCORDING TO
NATIONALITIES

Nationality	Scientific and Technical Sec.	Administration Managers	Clerical and executive employes.	Selling Sections	Service Sections	Agriculture raising animals and hunting sectors	Production labours and common labours	Total of Professionals
Total	41836	2854	38018	24093	78300	7702	105608	248415
Arab-migrants	27147	1286	16043	12282	28576	3244	58140	146718
Non-arab Migrants in- cluding educated society	14950	523	4122	5626	16924	561	32120	64726
Iranis	246	23	334	3394	4308	464	20114	28933
Indians	2602	177	2672	1729	10546	6	740	21475
Pakistanis	730	68	762	380	1781	61	7250	11038
Kuwaitis	9639	1045	17853	6185	32900	3897	15345	84971

Source: Statistical Abstract, 1977, Table 78.

DISTRIBUTION OF PROFESSIONS ACCORDING TO NATIONALITIES
Table 8
1976

Nationality	Scientific and Technical Sec. %	Administration Managers %	Clerical and executive employs %	Selling Sectors %	Service Sectors %	Agriculture raising animals hunting sectors %	Production labour and common labour %	Unidentified %	Total of professionals %
Total	25622 100	1780 100.0	28204 100	21093 100	57737 100	3943 100.0	96966 100.0	2410 100.0	237752 100.0
Arab-migrants	17978 70.2	785 44.1	13431 47.6	10607 50.3	24670 42.7	2216 56.2	51827 53.4	463 19.2	121977 51.3
Non-Arab migrants excluding educated									
society	1769 6.9	258 14.5	310 1.1	112 0.4	1769 6.9	258 14.5	310 1.1	112 0.4	3576 14.1
Iranians	200 0.8	10 0.6	280 1.0	284 1.3	4499 7.8	764 19.4	2494 25.7	31 1.3	10408 4.4
Indians	1477 5.7	91 5.1	2208 7.8	779 3.8	3950 6.8	20 0.5	1894 1.6	17 0.7	6706 2.8
Pakistanis	463 1.8	25 1.4	499 1.8	196 0.9	1143 1.9	11 0.3	4349 4.5	20 0.8	61682 25.9
Kuwaitis	3734 14.6	611 40.3	11474 40.7	6346 40	23216 40.2	893 22.6	13385 13.8	1821 75.5	

Source: Mohammed Safah Al-Akhra, Population and Labour Force in Kuwait unpublished Research.
The Arab planning Institute 1976. Table No. 14.

SHARE OF MIGRANTS IN LABOUR FORCE 1976.

Table 7.

Nationality	No. of Population	Labour Force	Unemployment	% of Population	% of Labour Force	% of Unemployment
Migrants Total	391266	174740	2332	1000	1000	1000
Arab-migrants	312249	120787	1867	19.9	69.8	80.1
Non-Arab migrants	78341	52517	463	20.-	30.-	19.8
Iranians	39129	33372	227	10.-	18.7	11.9
Indians	17256	10353	103	3.4	5.8	4.5
Pakistanis	14712	6653	106	3.7	3.8	4.5

Source: Mohammed Safah al 'Akhras, Population and Labour Force in Kuwait - unpublished Research, The Arab Planning Institute 1976.

Table no. 14.

**DEPENDENCY RATES AMONG DIFFERENT NATIONALS
(YEAR 1975)**

Table 6.

NATIONALITY	RATE
Kuwaitis	442
Migrants	147
Non-Arabs migrant	60
Indians	49
Iranians	41
Pakistanis	108
Population Total	233

Source: Statistical Year book 1977.

Table 71,27.

**COMPOSITION OF ARAB AND NON-ARAB MIGRANTS
BY SEX 57-1975.**

Table 4.

	1975			1961			1965			1970			1975	
	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female	Sex %	Male	Female
Arab Migrants	47349	15218	311	85761	35828	239	126364	61559	205	284729	128120	144	237425	18176
Non-Arab Migrants excluding educated society	2298	1314	174	3356	1745	192	2986	2147	139	4141	3023	136	4609	2990
Iranians	18378	1541	1193	16681	1567	1065	29025	1765	1645	35498	3631	978	33359	7483
Indians	2980	1142	261	5153	2416	213	7735	3964	195	10501	6826	154	16779	15326
Pakistanis	1899	732	259	5295	1910	277	7633	4102	186	9438	5274	179	14996	8020
TOTAL	72904	19947	365	16246	43466	267	173743	73737	236	244368	146898	166	307168	215581

Source: Amal Al-Sabah - Immigration to Kuwait
Kuwait University - Kuwait 1978 - Table 98.

** Statistic 1975

POPULATION OF KUWAIT IN DIFFERENT CENSUS.

Table 1.

YEAR	KUWAITIS	%	MIGRANTS	%	TOTAL
1957	113.622	55	92.851	45	206.473
1961	161.909	50.4	159.712	46.6	321.621
1965	220.059	47.1	247.280	52.9	467.339
1970	347.396	47.0	391.266	53.0	738.662
1975	472.088	47.5	522.749	52.5	994.837

Source: Annual Statistical Group, 1977, Table 16.

CHANGE IN THE SHARE OF FOREIGN LABOUR IN TOTAL LABOUR FORCE.

Table 2.

YEAR	KUWAITIS	%	MIGRANTS	%	TOTAL
1957	23.924	30.4	54.960	69.6	78.884
1965	40.150	22.4	138.953	77.6	179.103
1970	595448	25.5	174.496	74.5	234.044
1975	86971	29.2	211.444	70.8	298.415

Source: Annual Statistical Group 1977 Table 71.

PERCENTAGE INCREASE OF ARAB AND NON-ARAB LABOUR IN DIFFERENT CENSUS.

Table 3.

YEAR	Arab		Non-Arab	
	NO. OF POPULATION	INCREASING PERCENTAGE	NO. OF POPULATION	INCREASING PERCENTAGE
1957	30201	62650
1961	38121	26.2	121591	94
1965	59357	35.8	187923	35.3
1970	78417	24.3	312849	66.5
1975	103562	32.0	419187	34.0

Source: Population Census.

existing local and foreign labour markets conditions. These considerations are especially recommended in the case of Arab immigrants for national, cultural and economic reasons.

Lastly, it is clear that migration will continue to play a major role in supplying the country with its demand for a labour force, which is especially relevant in case of the non-Arab immigrants, for a long time, and that Kuwait will continue to be characterised by its large foreign stock.

state. However, the prevailing socio-economic differences between the Kuwaiti native population and foreign stock, who constitute the majority of population in the country, has oriented the mode of physical planning of Kuwait's metropolitan area into a unique one. Extensive housing construction has been fostered by economic growth and a national programme to provide both Kuwaitis and foreigners with adequate housing in separate localities with each settlement having its own characteristics and nature. The recent increase in foreign migration has given an additional impetus to housing construction activities in forms of multi-apartment buildings to meet the additional demand on houses and to reduce monthly rents. From this, one expects that any decline in immigration will affect the housing industry which is the major investment field for the private sector, and will partly affect the commercial and trading sector which is mainly oriented to satisfying the foreign demand for goods and services. This is equally true for the non-Arab immigrants who have different socio-economic characteristics compared to those of Kuwaitis and thus play a considerable role in the economy.

Seventh, to safeguard against the social impact of the immigrants who have higher sex ratios, wide middle-age groups, different traditions and habits, special plans are needed to provide them with housing and public services, such as clubs, cinemas, gardens, youth centres, libraries and so forth. This is very important to safeguard against the hazards and bad effects of the development boom, since the Kuwaiti community is a conservative Islamic one.

Eighth, the increasing dependency of the Kuwait economy on foreign labour, both at present and in the foreseeable future, necessitates wise labour policies to avoid any shortage in supply. Another point is that the proportion of the non-Arab immigrants spending less than 5 years in Kuwait amounted to 50 percent which is an insufficient time for these labourers to develop the necessary experience or skill and to adapt themselves to the country's economic needs. However, the solution to this problem can be envisaged by adopting sound population policies, improving immigration laws (objection certificates, entry and exit visa) and regulations. In this respect, the organization of non-Arab immigration is highly advisable since they play a major role in the private sector. This can also be envisaged by programming their supply according to the demands of the development projects and encouraging the private sector to supply the needs of these labourers, providing them with houses and good working conditions. This leads to an emphasis on gearing development planning activities and their implementation periods to the

Second, different censuses illustrate that non-Arab immigration is still active and is rapidly increasing except for the Iranian immigration whose proportion is declining because of reduction in their migration due to the recent pull effects of economic opportunities in their home country (Iran) which is now satisfying its demand for labour from foreign sources.

Third, Arab and non-Arab immigrants have different socio-economic structures, which should be taken into consideration when preparing the development plans.

Fourth, although the foreign stock of Kuwait is moving toward stability, one notices that the country is passing through the later stages of demographic transition. This is apparent in the high sex ratio and the wide middle-age group which outnumbered that of the Kuwaitis.

Fifth, demand for labour is the major determinant and the backbone of foreign migration to the country. This is particularly true in the case of our study population. In this respect the proportion of foreign labour force amounted to 70 percent of the total labour force in the country. Pakistanis and Indians together contributed 60 percent of their total population to the labour force while 90 percent of the Iranians were in the labour force. Also, in 1975 the percentage share of the study population in the total labour force amounted to 21 percent which is similar to the percentage share of Kuwaitis (29 percent) in the total labour force for the same period. It is also worth mentioning that the non-Arab labourers satisfy the demands of certain branches of the economy where Kuwaiti labourers are very few and insufficient to meet these needs; and they are not expected to do so in the near future. Also it is apparent that the non-Arab immigrants, beside meeting the high demand for unskilled labours, contribute with other nationals of the country to satisfying different demands for labour generated by the development plans; and consequently any unplanned shortage in this category of immigrants will deeply hamper the development plans since the recent decline in Iranian immigrants is an early indication to be offset by suitable plans and studies to safeguard against any future decline in immigration or change in the push or pull factor.

Sixth, the current metropolitan development in Kuwait is greatly associated with the flow of foreign immigrants to the country in response to the economic opportunities which transformed the central city of Kuwait into a centre from which it has expanded to cover almost the entire

As for the foreign labour, the projection indicates that their total number will be around 274,000 labourers representing 69 percent of the total labour force for the period 1981-1985. Kuwaitis will be around 155,000 representing 32 percent of the total labourers while foreign labour will comprise 328,000 representing 68 percent of the total. For the periods 1986-1990, 1991-1995 and 1996-2000, Kuwaiti labour will constitute, respectively, 210,000, 249,000 and 316,000 representing 34 to 36 and 40 percent of the total labour force (table 17).

This indicates that, according to the national plan of Kuwait till the year 2000, Kuwait labour will be unable to meet the high labour demand generated in the country and that demand for labour will increase while labour supply will depend on the immigration situation in other sending countries, something which is very difficult to forecast.

Also, it is clear that non-Arab labour will constitute a significant portion of the foreign stock and will comprise not less than 25 percent of the total immigrating labour. The percentage share of non-Arab labour constituted 30.7 percent in 1970 and 31 percent in 1975. If this trend continues, as happened during 1977 and 1978, then these non-Arab labourers will comprise one-third of the total labour force by the year 2000. This is especially true if we know that these categories of labourers will constitute, in one of the major sectors, namely housing and construction, 93 percent of the total labour force by the year 2000.

As established in the previous discussion with employment being the major determinant of foreign inflow in Kuwait, foreign immigrants will continue to constitute 50 percent of the country's population.

Conclusion

From the previous review of migration to Kuwait and comparison of the characteristics of the study population with that of the foreign stock, it can be summed up as follows:

First, migratory movement to Kuwait is of a unique nature in respect to its size, composition and diversity of national origin. It outnumbered the native Kuwaitis in a relatively short period, deeply affecting the population structure and the country's socio-economic set-up.

Employment in the Government Sector

The government is the major employer in Kuwait; and it constitutes 116,451 persons, of which 69,682 persons are immigrants, representing 60 percent of the total force in the government sector. However, non-Arabs immigrants employed in the government sector constituted 7,778 persons, representing 11.3 percent of the total.

Among the non-Arab immigrants, the study population comprised 83.8 percent of the immigrants. Among the study population, the Indian constituted 3,888 persons, representing 4.1 percent of the total foreign labourers in the government sector; while the Iranians constitute 2.9 percent and the Pakistanis 2.2 percent of the total foreign labourers. As for the duration of employment in the government, the Iranians scored an average 9.5 years, which comprised the longest period among the nationals of the study population. Pakistanis and Indians ranked second and third and comprised 9.2 and 7.4 years respectively ¹⁴.

Future Demand on Foreign Labour

From the previous discussion of the social and economical conditions which have led to a large inflow of immigrants to Kuwait and the unique socio-economic structure created in the country, one can say that employment has been the major determinant of foreign immigration to Kuwait.

Also comparing the sizes of foreign and local labour, it is observed that foreign labour will play a major role in satisfying the local demand for labour, and that the local labour market will be insufficient to meet these demands which are due in part to the small population of Kuwait and expansion of the development programmes. According to the previous census, Kuwaiti labour will still play a minimum role and consequently have a small share in the total labour force.

In this connection, Kuwaiti labour represented 23 percent of the total labour force in 1965, and it increased slightly to 27 percent in 1970 and to 30 percent in 1975 (table 16). However, the projection of the Kuwaiti labour force for the period 1975-1980 indicates that the Kuwaiti share in the labour force will be around 31 percent with a total size of 122,000 labourers.

In this connection, the Ministry of Labour and Social Affairs granted 48,270 work admissions to foreign immigrants in 1978, out of which 30,604 were granted to non-Arab immigrants. This represented 63.4 percent of the total work admissions in that year. The rest of the 17,666 work admissions were granted to Arab immigrants, which represented only 36.6 percent of the total. Among the non-Arabs, Indian immigrants accounted for 9,056 work admissions, which comprised 18.8 percent of the total for foreigners and 30 percent of those granted to non-Arab immigrants. Coming next, the Pakistanis comprised 4,677 work admissions, representing 9.7 percent of the total granted to foreigners and 15.3 percent of those among non-Arabs. Coming third, the Iranians constituted 2,592 work admissions in that year, representing 4.4 of the general total and 8.5 of the non-Arab immigrants.

From this, it is clear that Iranian immigration was decreasing relatively and that the number of labourers engaged in housing and construction was more than in other sectors, indicating the high demand on labour generated in this sector; and the proportion of labour entering this sector accounted for 64.4 percent of the total labour force entering the labour market of Kuwait. This is also true for the other national groups in our study population.

This sector accounted for 60 percent of the total Iranian labour force for 1978, 76 percent of the Indians and 61 percent of the Pakistanis.

The wholesale and retail trade, restaurants and hotel sector comes next to housing and construction in importance due to the recent increase in activities engendered by economic development. This sector has accounted for the majority of the labour among the 3 national groups in the study population; and from the new labourers engaged in this sector, Iranians amounted to 22.3 percent of their total labour force, Indians 13 percent and Pakistanis 15.2 percent ¹³.

From this, one can say that the Pakistanis and Indians are alike in their occupational structure in relation to the Iranians due to linguistic, educational and industrial similarity between these two countries in contrast with Iran. Furthermore the immigration conditions in Iran do not encourage the educated and skilled labours to immigrate from Iran; and although the immigration laws and regulations favour Arab immigrants, the Indian and Pakistani immigrants face little difficulty in relation to those faced by the Iranians. This has forced the Iranians to follow illegal methods in entering Kuwait.

laboratory, technical, automotive and electronic occupations as they supply the clerical needs of these occupations with their knowledge of English and ease in dealing with companies and foreign agencies. However, few Indian workers are in the agriculture and hunting sectors; and they constituted only 2 persons in 1970, which increased to 9 persons in 1975.

From this, it is clear that educational attainment, skill and qualification have made the Indians over-represented in technical and clerical work.

The Pakistanis

The proportion of Pakistanis found as production process and unskilled workers constitute the majority of its labour force. In this respect their proportion engaged in this sector constituted 4,349 workers in 1970, representing 32.5. They increased to 7,256 in 1975, representing 65.7 percent of their total labour force. This increase was, however, a response to the high demand for labour generated in the housing and construction sector. As for the service sector, which is the second major industry for the Pakistanis, their total number increased from 1,143 workers in 1970 to 1781 in 1975, constituting 16 percent of their labour force; and their percentage share in the total labour force of these sectors constituted 4.5 and 6.8 percent, and 6.8 and 2 percent respectively.

As for the rest of the occupational structure, the Pakistanis come next to the Indians, especially in technical, professional and scientific (with 463 workers in 1970 and 499 in 1975) and administrative occupations, 730 workers in 1970 and 762 in 1975. As for their percentage share in technical and scientific work, it is estimated to be 1.8 percent in 1970 with a slight change to 1.7 percent in 1975. In clerical and administrative work, their percentage amounted to 1.7 percent in 1970 and increased slightly to 2 percent in 1975. Here, again the percentage of Pakistanis in agriculture and hunting was very small, and their numbers do not exceed 11 in 1970 and 61 in 1975 (tables 8 and 9).

In order to know the trends in occupational structure among the study population it is important to analyse the employment composition of labourers entering the labour market according to the 1978 statistics.

15.3 percent of the total labour force. However, in absolute numbers this change was very limited from 4,349 workers in 1970 to 4,308 in 1975.

The Iranian percentage share in the total force of Kuwait, in these two occupations, decreased from 25 percent in 1970 to 19 percent in 1975. In the service sector, their percentage share also decreased from 8 percent in 1970 to 5.5 percent in 1975. The proportion of Iranians in other sectors was, however, very low, with the exception of the sales sector where they amounted to 2,848 sales workers in 1970 and 3,394 sales workers in 1975, constituting 13 and 14 percent respectively of the total labour force in this sector. On the other hand, the percentage of Iranians found as service workers constituted 8.5 and 11.7 percent of their total labour force.

The smallest share of the Iranians was observed in administrative, executive and managerial occupations and amounted to 10 workers in 1970, increasing in 1975 to only 23 workers, which is due however to the linguistic barriers.

From this review, it is clear that the Iranians are concentrated in the housing and construction sector apart from a small proportion in retail work.

The Indians

Indians are found extensively as service and production process workers. In 1970, the proportion of Indians in the service sector amounted to 3,950 service workers, constituting 38 percent of the total labour force in this sector. This increased in 1975 to 50 percent, raising the absolute number to 10,546 workers. Unskilled workers also increased from 1,884 in 1970 to 3,740 workers in 1975, comprising respectively, 1.9, and 3.5 percent of the total unskilled labour in the country. The proportion of Indians found in scientific, technical, professional and administrative sectors exceeded that of both the Iranians and Pakistanis; and they constituted 1,477 workers of these sectors in 1970 and then increased in 1975 to 2,602 workers, representing 5.7 and 6.4 percent of the total labour in these sectors.

In 1970, 2,208 of the Indians were employed as clerical workers and this increased to 2,672 in 1975. However, the percentage change was the same and amounted to 7 percent of the total labour force in this sector. The explanation for this is that the Indians are extensively found in medical,

and car drivers are not registered in the Ministry of Labour and Social Affairs but in the Ministry of the Interior.

The Pakistanis, who have the lowest share of work admissions, are observed to have 2,100 in 1977 representing a percent of the total which then increased to 4,160 in 1976, representing 13 percent of the total, which is the highest percentage scored among them ¹².

In comparing the study population with the rest of the foreign stock, one observes that work admissions granted for each national group in the study population exceeds those granted for different national groups of the foreign stock, with the exception of the Egyptians whose work admissions were around 17,665 in 1977. In 1978, work admissions granted for Indians, and Pakistanis exceeded the rest of the foreign nationals with the exception of Egyptians whose work admission was around 1,085 and the Koreans whose work admissions amounted to 7,442. The previous figures indicate that the inflow of immigrant labour among the study population in these years exceeded that among the foreign stock in Kuwait.

Occupational Composition and Trends Among the Study Population

In this part, discussion will concentrate on the occupational structure of the immigrants. Then an attempt will be made to assess the trend of change in this structure in 1970 and 1975. This can be derived by studying the size and kinds of employment created by the labour markets in each year for the first time as revealed in the 1978 statistics.

The occupational distribution of the labour force among the study population is highly influenced by their educational attainment.

In this respect, Indians, Iranians, and Pakistanis are over-represented in 1970 and 1975 among the main occupations, namely services and production process workers. However, a wide variation is observed in the degree of concentration of each of these national groups among the two occupations. For example, the Iranians are extensively found in production processes and among unskilled labour; and the proportion engaged in these two occupations amounted to 24,944 workers, representing 72.5 percent out of a total of 33,596 workers in 1970; then decreasing to 20,114 workers out of a total of 28,933 workers in 1975, representing 69.5 percent of the total. In the service sector, the percentage share increased from an enumerated 13.4 percent in 1970 to an estimated

Coming next to Iranians, the Indian share in the total foreign labour force reached 5.8 percent in 1970 and then increased to 10 percent in 1975. The Pakistani share in the labour force increased from 3.8 percent in 1970 to 5.2 percent in 1975. (table 15).

Table 15

Labour Force among the Nationals of the Study Population as a Percentage of Total Foreign Labour.*

Nationality	Labour Force	%
Total foreign labour	212,444	100.0
Iranians	28,933	13.6
Indians	21,475	10.0
Pakistanis	11,038	5.2

Work Admission

Numbers of work admissions registered in the Ministry of Labour & Social Affairs can be used as an indicator on the extent of annual employment opportunities created in Kuwait. However, these work admissions do not reveal the actual employment situation in Kuwait because they do not include government employees, house servants, and private car drivers, and therefore gives an incomplete picture of the employment situation. Nevertheless it can give a good idea of a considerable portion of the immigrating labour force.

Work admission granted to the Iranians between 1972 and 1976, showed a wide variation, reaching its maximum of 4,311 work admissions in 1973 and a minimum of 2,990 at 1976.

In percentages, these figures accounted for 18.3 percent of the total work admissions, granted to foreign immigrants, 9.7 percent respectively.

For the Indians these work admissions reached 3,401 in 1972, representing 15 percent of the total work admissions granted to foreign workers, and then increased to 10,000 work admissions in 1976, representing 19 percent of the total. The minimum work admissions among the Indians were observed in 1974 and accounted for 13.7 percent of the total. This low percentage share of the Indians, in contrast to what would be expected is due to the fact that those employed as house servants

reasons of employment while 32 percent constitute their dependants. Among the Pakistanis the percentage decreases to 84 percent of their total while 51 percent represent their dependants, which explains why a large percentage of the Pakistani immigrants (37 percent) were under the working age group. The rest of the Pakistani immigrants (0.06 percent) are residing in Kuwait for educational, medical and tourism reasons.

In comparing these percentages with those of the total foreign population in Kuwait, one observes that employment, though it is low, still plays the major role in migration. In this connection, the employment factor among the foreign stock comprised 32 percent while that of the dependants increased to 58 percent and for other reasons 1 percent.

Employment Among the Study Population

After the previous discussion of age and sex structure, education attainment and residency periods of the study population, one can say that the labour force constitutes the majority although the percentage of the labour force among the study population showed wide fluctuations, especially in the 1970 and 1975 census. It still represents the highest percentage in comparison to both foreign stock and the Arab immigrants in Kuwait.

On the other hand, the percentage of the labour force among the Iranian immigrants comprised the highest among the national groups of the study population, constituting 85 percent in 1975, then decreasing to 70 percent in 1975. The labour force among the Indians increased from 45 percent in 1970 to 67 percent of the total Indian immigrants. The Pakistani labour force, with their low percentage share in the total labour force, showed a slight increase, from 45 percent in 1970 to 48 percent in 1975.

Generally the total labour force among the study population constituted 68 percent in 1970, then decreased to 62 percent in 1975 (table 14).

In comparing the employment situations of the three national groups under study with that of the total foreign stock, we observe that in 1970 the actual labour force to that of the total foreign stock amounted to 29 percent, then showed a slight increase in 1975 to 30 percent. Among the study population, the Iranians scored the highest percentage in 1970, which amounted to 18 percent of the total labour force among the foreign stock, which decreased to 14 percent in 1975.

The longer residency periods observed among the Arab immigrants is due to the fact that this group, unlike others, does not find the same difficulties with immigration laws and regulations in Kuwait.

Also, if we examine the residency periods of immigrants among the nationals of the study population and those among the Arab immigrants, one notices that the same situation prevails among Arabs, Pakistanis and Iranians with the exception of the Indians. In this connection, the average residency period among the Iranis amounted to 7.2 years and the same period for the Pakistanis (7.2 years) while it shows a slight increase among the Arabs (7.5 years). As for the Indians, this period decreases to 6.3 years, which represents the lowest average residency period among the nationals of the study population.

The average residency period among the study population and Arab immigrants is represented as follows:

Nationality	Average period for each person (years)
Iranians	7.2
Indians	6.3
Pakistanis	7.2
Arab-Immigrants	7.5

Immigrant stability and residency periods is highly determined by the market demand on labour. According to the 1975 census, (table 13), employment seekers constitute the majority of the immigrants, representing 63.8 percent of the total immigrants, while only 35 percent comprise their dependants. Those who came for reasons other than work, like education, health and tourism, constitute less than 1 percent of the total.

Among the study population, the percentage of Iranians residing in Kuwait for reasons of employment amount to 71 percent of their total while 28 percent constitute their dependants, and 0.06 percent for education and tourism. This situation is, however, expected among the Iranians, who are known to have a high sex ratio and age structure and consequently have a large number of its male immigrants in the working age group. As for the Indians who have more balanced age groups, it is apparent from the table that 66 percent of their migrants live in Kuwait for

As for the education attainment among the nationals of the first study population, Iranians have the highest rate of illiteracy, which amounts to 70 percent, while it decreases among the Indians to 14 percent, and among Pakistanis, 26 percent of the total population. Although there are few statistics on different national groups in the study population, one can say that the labour productivity among these is influenced by the level of education and illiteracy rates among them (table 12).

Degree of Stability Among the Study Population

The degree of stability among the study population can be examined by the residency periods among its nationals, according to the 1975 census.

In this respect we can consider a 5 year residency period or more in Kuwait as sufficient for these immigrants to get acquainted with the local social habits and traditions and to overcome other social barriers. However, a lesser period than this will indicate unstable conditions of these immigrants.

The importance of studying the residency periods stems from the fact that it effects the stability of the immigrant labour among the study population and consequently their willingness and ability to participate in the country's development efforts.

In the case of foreign stock, table 10 reveals that more than 50 percent of these have spent less than 5 years in Kuwait, while about 25 percent have spent a period ranging from 5-9 years. 11 percent have spent between 10-14 years and the rest around 13.1 percent have spent more than 15 years.

From this we can conclude that less than the half of the foreign stock (47 percent) have a tendency to stay in Kuwait to provide stability in the labour supply. However, 53 percent of the foreign stock spent less than 5 years in Kuwait and this no doubt leads to an unstable labour supply.

The same situation is found among the study population, where 50 percent leave the country in less than 5 years while 24 percent stay for 5 to 9 years and 12 percent and 14 percent spend from 10 to 14 years and more than 15 years respectively. In comparing the residency periods of the study population with that of the Arab immigrants, the last group have longer residency periods than the study population. In this respect, 39 percent of the total Arab immigrants have spent less than 5 years; in other words more than 60 percent of these remained for periods exceeding 5 years.

percent of the total population in this category, while the age group over 60 years represented 26 percent of the total population in this category.

The Indians

The proportion of Indians in the age category 15-59 years is approximately equal to the Iranians in the same working age category, and their percentage amounted to 79 percent of the total Indian immigrants in 1975. The difference between the working age groups of these two nationals is mainly attributed to the higher percentage share of Indian females in the age category, which amounted to 47.4 percent, while that of the Iranian females comprised only 11 percent. This reflects the fact that the number of married Pakistani females contributing to the labour force is larger than that of the Iranians in the same category. Indians in the age group before 15 years, constitute 21 percent of the total population. The majority of the Indian females are found in the 15-59 years age category, constituting 78 percent of the total Indian females; and the rest is divided among the age category under 15 years of age and the age category over 60. From this one can see that the dominant age group among the Indians is that of the working age group, and that the Indian females in this age group play a greater role than that of the Iranian and Pakistani females.

Level of Education Among the Study Population

Education attainment is another major social aspect of population studies, especially among immigrant labour. Labour productivity, skills, and efficiency are greatly related to education as attainment among the labour force. Although there is a high demand for foreign labour in Kuwait, which can be satisfied by different types of skilled and unskilled labour, there is no doubt that educated labourers are preferable to illiterate ones, and that a minimum education is required for participation in all aspects of an increasingly complex society like Kuwait.

A quick review of the foreign migrants from this point of view reveals that 50 percent of this population in the age category over 10 years is illiterate, while those who have finished university in this category comprise only 4.1 percent. However, 75 percent of the age group over 10 years are not educated. This same situation is observed among the study population whose illiterates or those without any scientific qualification amounted to 82 percent while those having a university education are not more than 2 percent of the total study population.

The proportion of the population in the working age group 15-59 years constitutes the majority among all nationalities in the study population; while those under 15 years and over 55 represent the minority among the nationalities in the study population.

The Iranians

According to the 1975 census, the size of the Iranian population in the age group 15-59 years reached 32,577 persons representing 80 percent of their total, while those under 15 years of age and over 65 years of age reached, respectively, 87,52 and 413 representing 19 and 1 percent of the total Iranian population.

Because of this, one expects the labour force to be the major feature in the Iranian population and consequently a major factor and determinant for migration to Kuwait.

However, the role of Iranian females in the labour force is very limited; and their proportion in the working age group 15-59 amounted to 3,534 representing 11 percent of a total population of 32,577 persons, while their percentage in the age groups under 15 and over 65 years comprised 49 and 29 percent of the population in these two categories respectively.

The Pakistanis

The working age group among the Pakistanis comprised 60 percent of its population, representing 13,984 persons out of 23,016 persons in 1979. However, the proportion of the age group under 15 years amounted to 8,725 persons representing about 40 percent of the total population.

The age group over 60, whose numbers do not exceed 307 persons, represents 1.3 percent of the total population. This indicates that although the working age group among the Pakistanis is lower than among the Iranians, the Pakistanis in this age group represent the majority of their total population.

However, the working age group among the Pakistani females is greater than among the Iranians and comprises 22 percent of the total Pakistani immigrants of working age. In terms of numbers, they constituted 3,122 females out of 13,984 at this age. Among the proportion of population under 15 years, the females predominated over males constituting 55

females. Also the proportion of immigrants in the age category 1-14 is very small since Iranians enter Kuwait as adults rather than as new-born infants. However, after this weak base comprising the young age group, the pyramid starts to swell from one side (the male side), while the female side shows a slight swell which disappears after the age group 65 and over. The swelled side of the males, who represent the medium age group, starts an observed decrease from the age category 45-49 and vanishes after age category 65 and over.

The Pakistani Age Pyramid

As mentioned before, there is a similarity between the Iranian and Pakistani age pyramids, especially in the middle age group of the males. However, one notices that the age pyramid for the Pakistanis has a wider base which represents the age group 0-14 with equal size of males and females. After this, the pyramid starts to swell towards the male side and become apparent in the age category 20-24 till the age group 50-54; then this swelling disappears towards higher age groups for both males and females. Nevertheless, the Pakistani age pyramid is characterised by a wide base representing the age group 1-19 for both males and females, and afterwards the pyramid becomes unbalanced yet dominated by males.

The Indian Age Pyramid

This age pyramid suggests a more balanced shape, between males and females at all age groups. However, the base starts with a medium width at the age group 5-9 years; then it narrows between 10-14 and 15-19 years of age. The pyramid then swells at 35-39 years of age on both sides and gradually narrows at the age group 50-54 and reaches its minimum width over 65 years of age.

Thus, the Indian age pyramid reveals a balanced shape with a clear working age category between age groups 20-24 and 50-54 years, for both sexes, while the female role in this pyramid is more significant than it is among the Iranians or Pakistanis.

It will be important here to review some aspects of the 3 major age groups in order to have an idea of the economically active group which includes the labour forces so that one can examine the effects of the combined population under 15 years and over 60 years on persons aged 15-59.

Kuwait city can give an idea of the size of the house-maid population in Kuwait.

Among the study population, the Iranians have the highest sex ratio followed by the Pakistanis and Indians; and their sex ratio was 978 males per 100 females in 1970. Among Pakistanis and Indians, the ratio was 179 and 154 males per 100 females for the same year respectively. As for 1975, a considerable change occurred in the sex ratio of both the Iranians and Indians. During this year, the sex ratio among Iranians decreased to 445 males per 100 females, and it also decreased among Indians to 109 males per 100 females. The two sex ratios were, however, nearly similar to that among Kuwaitis, which reached 50 males per 100 females. As for the Pakistanis, this ratio increased to 186 males per 100 females for 1975.

This high sex ratio among the study population reflects the instability of the non-Arab migrants and represents a community with a different nature from that of the local one. On the other hand, these high rates reflect the rate of increase in labour force to meet the demand of the development projects.

Age Structure

Age structure is regarded as one of the major aspects of population which can be used as an indicator of present and future population changes. This can be useful in adopting proper labour policies in development planning and the study of population structure, with its social characteristics.

A general look at the age pyramids of the national groups comprising the study population, reveals that a slight similarity exists between the Iranian and the Pakistani age pyramids, while that of the Indians shows a great difference from the others.

Note * After 1977 the immigrants among these three national groups became similar to the study population in their sex ratio.

The Iranian Age Pyramid

The age structure of the Iranis typifies that of immigrants. It is characterized by a large proportion of males and a small proportion of

percentage decreased to 4.4 percent in the period 1970-1975.

This percentage decrease among the Iranians is due to two factors. reasons:

First, the ambitious development plans which started recently in Iran demanded large numbers of foreign labour especially from Korea. According to the 1975 estimates, the shortage in the Iranian labour force amounted to 700,000 workers including 280,000 unskilled workers which constituted 40 percent of the total labour force needed. This shortage was envisaged to be imported from foreign sources and particularly from Korea.¹¹

Second, there were the recent restrictions on entry and residence visas besides the increase in cost of living, especially for expenditures on house which the Iranian labourers, with their low wages, couldn't afford. This decrease in the Iranian immigrants is also observed in relation to the total immigrants in the country. In this respect, their percentage share in the net foreign stock decreased from 21 to 12, and from 10 and 7 percent in 1957, 1965, 1970, and 1975 respectively.

In relation to the total population, their percentage share decreased from 9 percent in 1957 to 5 percent in 1961. Then the percentage increased to 6.6 percent in 1965, but it decreased again to 5 and 4 percent in 1970 and 1975 respectively.

As for the Indians, their percentage share in both net foreign migration and total population showed a slight increase in relation to net foreign migration. Their share was, respectively, 4.5, 4.7, 4.4, and 6.1 for the periods 1957 to 1961 to 1970 and 1975. However, their percentage share in total population was much lower and amounted to 1.3, 2.2, 2.2 and 2.3 percent for the periods 1957 to 1961 to 1965 to 1970 and 1975 respectively. (tables 11 and 6).

Social Characteristics of the Study Population

Sex Structure

The sex structure of the study population was distinguished from that of the foreign stock, (with the exception of the Korean*, Phillipine and Bangladeshi immigrants), by a higher percentage of males among its population. However, the low sex ratio among the Indians is not due to their greater tendency to form families but to the recent increase in the female labour force who work as house maids. In general, one finds on Indian maid in every Kuwaiti house; and one Sunday visit to the church of

other hand, a lot of Indian, Pakistani, and Iranian families lived in Kuwait and intermarried with the Kuwaitis. Thus, the psychological barrier was reduced and one finds a lot of Indian, and Iranian words being used by Kuwaitis, beside the Indian food and currency which was used until the early fifties.

Changes in the Study Population

Immigrants comprising the study population predominate among the non-Arab immigrants and their percentage share in non-Arab immigration during all census periods was observed to be not less than 86 percent. Their percentage increase during 1957-1975 was 260 percent representing an increase from 26,672 in 1957 to 95,963 in 1975. However, one observes that the percentage share of the study population in total foreign stock and total population show a decreasing trend. In this respect, they constituted 29 and 18 percent of the total foreign stock in 1957 and 1975 respectively, and 12.9 and 9.5 percent of the total population for the same period.

The national origins of the study population have changed since 1957 with the Iranians now predominating. In terms of numbers, the Iranians increased from 19,919 persons in 1957 to 40,842 persons in 1975. The Indians, who come next, amounted to 4,122 in 1957, and increased to 32,105 in 1975, (as compared to 23,016 in 1975.)

Comparing the percentage increase of these national groups in the different census periods, one notices that the Indians came first, followed by the Pakistanis, while the Iranians lagged behind. The percentage increase among the Indians was 83 percent during the 1957-1961 census which then decreased to 54 percent in the 1961-1965 census. It decreased again to 48 percent in the 1965-1975 census, then rapidly increased to 85 percent. This fluctuation also occurred among the Pakistanis whose percentage was 173 percent in the 1957-1961 census, which is the highest score among the study population for all census periods. However, this percentage decreased to 62.9 percent in the 1961-1965 census, and again decreased to 25.4 percent for the period 1965-1970, and rapidly increased to 56 percent in the period 1970-75.

Although the Iranians dominated the two other national groups in terms of size, their percentage increase during the period 1957-1961 was only 8.4 percent. It apparently increased to 68.7 percent in the period 1961-1965 and then decreased to 27 percent in the period 1965-1970. Finally, the

more than 5 years, and 40 percent spent less than this period. However 70 percent of them are observed to have spent more than 9 years, which is due to the inflow of Arab immigrants after the 1967 war.

As for the non-Arab migration, 25 percent, representing 25,335 immigrants out of 103,741 foreigners, have spent more than 10 years in Kuwait, which is a sufficient time to make them a considerable proportion of the community supplying the country's demand for labour for a longer time.

The Population Study.

As has been mentioned earlier in this paper, the Indian, Iranian and Pakistani immigrants constitute the majority of the non-Arab migration and were the first immigrants to the country for several reasons. Some of these are:

The Geographical Factor

Iran and its natural geographic extension, namely India and Pakistan, is the nearest non-Arab area to Kuwait, only separated by the Arabian Gulf which has never been a barrier to interaction ¹⁰ and migration activities among these nations. Thus, Kuwait became easily accessible to these three nations with large populations and low per capita income. Consequently one expects a long tradition of migration from this sub-continent to Kuwait.

The Economic Factor

The ship building, pearling and trading activities of the Kuwaitis put them into early contact with these countries. The Kuwaitis had played middled-men between these nations and East Africa, carrying different goods between them. These economic relations later encouraged migration from these areas to Kuwait. However, migration from Iran was the biggest and the most effective one. These early migratory movements from Iran greatly enabled these immigrants to adapt themselves to the country's tradition.

The Social Factor

Due to the previously mentioned geographical factor and the early commercial and trading activities with Indian, Pakistan and Iran very close social relations were established between these nations and Kuwait. The Kuwaitis spent up to six months each year in these countries. On the

Because of this, the Iranian labour force with its high illiteracy rate constitutes the majority of the foreign labour in this sector. Generally, foreign non-Arab immigrants constituted 32 percent of the total labour force in this sector in 1970 and 30 percent in 1975, which was not a substantial change. In sales activity, which is the second major industry for the foreign labour, 18.6 percent of the total labour force was of foreign origin in 1970, and that increased to 23.3 percent in 1975. In the service sector, which comes third in importance, foreign labour scored 17 percent of the total labour force in 1970 and increased to 21.5 in 1975. In the administrative, managerial and executive sectors, which is the fourth in importance, the percentage of foreign labour was 21 percent in 1970 and decreased to 18 percent in 1975. However, the percentage share of foreign labour was very low in those economic sectors which needed technical and scientific or clerical workers. This was due to the linguistic and cultural barriers, and their percentage share in the first sector was 15 percent in 1970, which decreased to 11 percent in 1975, while in the second sector their share decreased from 11 percent to 10 percent during the same period. In general, non-Arab labour comes third to Kuwaiti and Arab labour in all economic sectors except in housing, construction and services where they come next to the Arab immigrants; and no doubt this situation is due to the low share of the Kuwaiti workers in this sector. (tables 8 and 9).

Residency Period in Kuwait.

This indicator reflects the extent of stability among foreign immigrants and their residency periods in Kuwait. These residency periods, in turn, reflect the extent of immigration laws and regulations in meeting the country's demand for foreign labour. No doubt the longer residency periods will enable foreign labour to adapt themselves to the social and economic needs of the country and to raise their skills which will be reflected in their productivity.

It is clear (from table 10) that less than 50 percent of the non-Arab immigrants have spent 5 years or more in Kuwait while the rest have spend less. If we consider the 5 year period as enough for the immigrants to learn enough of the country's habits⁹ and traditions, then we can say that 50 percent of these immigrants, who spent less than 5 years were not sure to spend more time in the country and that this may possibly reflect some of the difficulties they face which may be related to immigration and visa laws. The Arab immigrants are characterised by their longer residency periods; and from table 10 we can observe that 60 percent of them spent

unemployment among the non-Arabs was relatively less and amounted to less than 1 percent, while among the Arabs it reached 1.5 percent in the 1970 census.(table 6)

Dependency Ratio

This indicator shows the relation between economically active persons and the rest of the population and reflects the dependency burden on the working age group. It thus reflects the standard of living of the population.

This indicator also shows the contribution of the population in various economic activities which in turn depends on the age and sex structure as well as on education level, school enrolment and other factors.

As we may observe from the previous discussion, the percentage of the working age group is generally high while the proportion of the population in this group is low. Consequently, one expects the dependency burdens to be low. However, dependency burdens among the Arab immigrants is higher than that among the non-Arabs and amounted, in 1975, to 147; while among the non-Arabs it reached 60 males per 100 females. If we compare these dependency ratios with those among Kuwaitis and the total population, this ratio was 442 among Kuwaitis and 233 for the total population for the same year. This variation in dependency ratio among the different nationals gives the migratory movement in Kuwait a unique dimension in comparison with other countries which have a proportion of foreign stock among its population. However, this low dependency burden among the non-Arab immigrants doesn't reflect the true picture because a considerable proportion of those support their families in their home countries, and thus the true ratio is different from that found in Kuwait (tables 7 and 9).

Distribution of Foreign Labour.

The distribution of foreign labour by industries shows that it is concentrated in certain industries. For instance, industries that do not need certain skilled labour, such as services, housing, construction and mining, are dominated by foreign labour, particularly non-Arabs.

This however, reflects two things: First, illiteracy is comparatively high among non-Arab immigrants. Second, the demand for labour in housing and construction is high which can be met by the non-Arab immigrants.

Age Structure among the Arab and the non-Arab Immigrants 1970

Table 5.

Age group	Number of persons	% Arab immigrants	% non-Arab immigrants	Number of persons
0 - 14	129,690	41.4%	26.6%	20,881
15 - 59	178,343	57 %	72.7%	56,610
60 & More	48	1.5%	1. %	850

Age Structure

This is another indicator which reflects the difference among the Arab and non-Arab immigrants and is highly determined by the sex structure. The age structure among the foreign stock of Kuwait was affected by the demand on labour more than any other factor. In this respect, the working age group (15-59) among the non-Arabs amounted to 73 percent in 1970, while the younger age group (under 15) and the older age group (over 60) amounted to 26 and 1% respectively. The situation, however, is different among the Arab immigrants; and there is a balance between the working and the younger age groups. Among these categories of immigrants, the working age group (15-59) reached 57 percent while the younger age group (under 25) amounted to 41.4 percent, and that of the older one constituted 1.5 percent. (table 5.).

The labour force plays a dynamic role in determining the magnitude of migration, as it moves from areas of lesser demand on labour to those areas with a higher one. In this connection, the inflow of foreign labour started in Kuwait from the early period of oil discovery when the oil companies used foreign labour, particularly Indian and Pakistani.

Due to this, non-Arab immigrants constituted one-third of total foreign labour while their total number in the country constituted 20 percent of the net foreign stock in the 1970 census. This means that the share of the non-Arab immigrants in the labour force is higher than their share in net foreign population. Also, the non-Arab's share in unemployment amounted to 20 percent of total unemployment among the foreign stock. In comparing unemployment among these two categories, we observe that

then increased to 35% in the period 1961-1965. Then it showed a decrease to 24% in the third period, 1965-1970; and again increased to 32 percent in the fourth period, 1970-1975. Comparing this with the percentage increase in the Arab migration during the same periods, one notices a fluctuating decrease which amounted to 94,35,66 and 34 percent during the same period respectively. This however does not mean that the absolute figures are decreasing; on the contrary, they are increasing.

Sex Ratio

Another difference in the social composition of the two categories of migration demonstrates itself in the sex structure (number of the males per 100 females). In this respect, the non-Arab immigrants show a relatively higher sex ratio. However, a gradual decrease in this ratio is observed among both Arab and non-Arab immigrants, especially after 1957. With linguistic and cultural barriers as well as other problems like types of jobs available and expensive housing, one notices that non-Arab immigrants have little tendency to bring their families with them or to establish one in Kuwait. This situation is markedly observed among the Iranians whose sex ratio is comparatively high and amounted to 1200 males/100 females. Among the non-Arabs, this ratio amounted to 540 in 1957, which decreased to 399, 308 and 206 in 1961, 1970 and 1975 respectively. This simultaneous decrease in sex ratio is attributed to the change in sex structure among the Indian immigrants, which showed a considerable decrease in 1975 and amounted to 109 males per 100 females. This is due to the increase in the proportion of females among the Indian population. However, this decrease in sex ratio among Indians does not reflect any change in the social structure of the Indian families but reflects the recent increase in the female labour force which became the major source of house maids.

Among the Arab immigrants, the sex ratio was observed to be relatively low, amounting respectively to 311, 239, 205, 144 and lastly 142 males per 100 females for the same period ⁴

amounted to 312,808 then to 2,191,926,000 in 1967/68 and 1975/76 respectively.

This increase in oil revenues was accompanied by a rapid increase in government expenditure from 415,710,000 K.D. in 1972/75 to 1,095,845,000 in 1975/76. There is also a relation between oil revenues and migration; between 1953 and 1975 oil revenues increased from 60 million K.D. to 2170 million K.D., between 1957 and 1975, immigrants increased from 92,851 to 522,749 persons ⁷.

During these periods starting from 1957 to 1978 the country witnessed significant activity in the field of physical planning which was reflected in the construction sector, which absorbed the majority of these migrants.⁸

Social Characteristics of Foreign Stock in Kuwait.

The social characteristics of any population can be derived from the age and sex structure, population size and composition. These characteristics affect, and are affected by labour force magnitude, dependency burden occupations and levels of education.

In this connection, one can draw a broad outline of the social characteristics of the foreign population in Kuwait and the main differences between the Arab and non-Arab immigrant changes in foreign stock.

The size and volume of net migration to Kuwait indicate variation from year to year. Such variation may show longer term trends as well as random changes, and therefore it should be interpreted with caution.

The two components of the foreign stock in Kuwait, namely the Arab and non-Arab immigrants, have shown a rapid increase during the last 18 years. During this period the non-Arab migration increased to 243 percent which is less than one half of the total increase in Arab migration, which amounted to 570 percent during the same period. In terms of absolute figures, this increase between 1957 and 1975 ranged from 30,000 persons to 103,500 persons among the non-Arabs, and from 63,600 to 319,187 persons among the Arab immigrants for the same period.

Following the path of change in the two categories of migration during different census periods, one notices that the non-Arab migration shows a fluctuating increase which reached 26 percent during the period 1957-1961,

local socio-economic structure and becoming a part of the Kuwaiti community.

Regarding age structure, the proportion of foreigners in age group 0-15 years is far less if compared with the working age 15-59. At the same time, foreigners over 60 years were very few.

Comparing these characteristics with those of Kuwaiti nationals in the 1965 and 1975 census, one observes that Kuwaitis in the age group 0-14 constituted approximately 50 percent of the Kuwaiti national in both the 1965 and 1975 census while immigrants in the same age group constituted 28 and 40 percent in both census.

On the other hand, the working age population (15-59) among Kuwaitis amounted to 46 percent in the two census periods, while among immigrants, it constituted 70 and 59 percent in the two census periods-1965 and 1975 respectively. However, the older age group, 60 years and over, which represents an economic burden on the working group, is higher among Kuwaitis and constituted 4.8 percent in 1965; then decreased to 3.8 percent in 1975. Among the foreigners, the older age group amounted to 1.3 and 1.6 percent in the two census periods⁵. This age structure among the immigrants is expected because it is natural that adults in age group 15-59 migrate while the population in age groups 0-14 and 60 and over have little tendency to leave their home countries and thus contribute little to net migration.

The high sex ratio among foreigners is also very natural, especially in a conservative community like Kuwait, where the role played by females has been very limited. The ratio, however, is continuously decreasing due to the rapid modernization of Kuwait, the change in the country's socio-economic structure, and the continuous improvement in the living standard. These changes in the Kuwaiti community are clearly reflected in residency periods, family size, sex ratio, and age structure.⁶

Among the major determinants of migration to Kuwait is the increase in oil revenues after 1973. OPEC prices created new economic opportunities which in turn attracted a lot of migrants within a relatively short period.

The oil boom has had two results; one has been an increase in government revenues, and the second has been the increase in government expenditure and development investments.

In this respect, the oil share of the total government revenues increased to 84 percent in 1967/68 and to 98 percent in 1975/76 which

Definition of Terms

In this paper, foreign stock is defined as non-Kuwaiti. Study population is defined as the three national groups under study; namely, the Pakistanis, Indians and Iranians. Migratory movement is defined as the inflow of foreign migrants to Kuwait.

Foreign Stock of Kuwait

One of the major aspects of foreign immigrants to Kuwait is that they represent a diversity of ethnic groups with different socio-economic structures. In spite of this, social interaction with the local community is limited; and the Kuwaitis outnumbered by these foreigners have been most inclined to preserve their identity and social character in a sort of dualism in the country's socio-economic structure.

As is the case in the Gulf city states, migrants in Kuwait constitute the majority of the population, while the portion engaged in economic activity outnumber the nationals. Arab migrants predominate among the total foreign stock of Kuwait, while non-Arabs amounted to 100,000 out of a total population of 522,000 immigrants in 1975, and contributed significantly to the country's labour force especially in the housing and construction sectors. Due to the language and literacy barriers most of the non-Arab migrants are concentrated in this sector, where the demand is high and no special skill is needed. In terms of numbers, the Iranians represented 20 percent of the labour force in this sector, while in the service sector which comes next, foreign migrants represented 22 percent of the total labour force in 1975. The government is the major employer; and the labour engaged in different parts of the public sector amounted to 42 percent of the total actual labour force. Foreign labour in the public sector constitutes 49 percent of the total. In 1957 total foreign labour constituted 59 percent, which is nearly two-thirds of the total labour force in 1975.

The immigrants contribution to the labour force is greatly determined by the age structure and sex ratio of the foreign stock of Kuwait. In this respect, the sex ratio among the foreign stock is greater than that of the Kuwaitis. In 1965 the sex ratio among immigrants was 236 males for every 100 females, which decreased to 166 and 142 in 1970 and 1975 respectively. Among Kuwaitis, the ratio was 105, 102 and 100 females, which decreased to 166 and 142 in 1970 and 1975 respectively. Thus, this increase in sex ratio among the foreigners indicates their high contribution to the labour force. On the other hand, the decreasing trend shows that the foreign stock is continuously adapting itself to the

These migratory movements however, were unorganized and unplanned due to lack of efficient administrative and organizational systems. These immigrants represented different Arab and non-Arab nationals with different cultures and traditions. Although they satisfied the country's demand for labour, they generated a new socio-economic impact on the Kuwaiti community and in turn were significantly affected by the local socio-economic structure.

Reasons for this Research

Although much research has been conducted on foreign migration to Kuwait, little attention was given to the non-Arab part of it which still plays a significant role in the country's economy, especially after 1978 when the policy of importing these groups of immigrants began to assume a regular basis.

The aim of this paper is to highlight the importance of these immigrants, their impact, contribution to the labour force, and future trends, since it has been estimated that they will play a significant role in the economy till the year 2000 and will constitute about 60 percent of the total labour force in the country by that time. ¹

Further more, due to the unique nature of the migrations to Kuwait, regarding their numbers, nationalities and consequently the ranging impact they exert on the community, the objective is to analyse the role of different national groups in migration. In this context, the paper discusses the role of the non-Arab portion in the migratory movements, concentrating on the Iranian, Pakistani and Indian immigrants, their socio-economic characteristics, share in net migration and contribution to the labour force.

In this connection, the first part of this paper presents a general outline of net foreign stock in the country and its non-Arab element.

The second part concentrates, in detail, on the role played by the three previously mentioned national groups.

It is worth mentioning here that this sample, represented by the three national groups - namely, the Iranians, Pakistanis and Indians has been chosen for three reasons: first, they constitute 90 percent of the total non-Arab immigrant population, second, their residency periods in Kuwait are relatively longer (the average residency period among the Pakistanis reaches 6.5 years), and third, they are known to have earlier contacts with the Kuwaitis and are geographically nearer.

Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants

A. Al-Moosa*

Migration as a demographic phenomenon indicates different socio-economic and political features created at both the sending areas, as expressed by the push factors, and the receiving ones, as expressed by the pull factors. These factors have been discussed in many economic and population studies and it seems unnecessary to review them here. In this research, which focuses on the migratory movement of some non-Arab immigrants to Kuwait, it will be necessary to limit the discussion to certain aspects of these movements, the major pull effects causing them, as well as to highlight some of their socio-economic impacts.

Starting from the second half of this century, Kuwait witnessed a quick economic growth resulting from the sudden and continuous increase in oil revenues from K.D. 75,000 in 1946 to K.D. 25,86,515,000 in 1974¹. This led to a large increase in public expenditures and extended credit facilities to cover different branches of the private sector; it also raised the standard of living in the country to a first class level among all other Gulf city states and other countries of the world.

Prior to the discovery of oil, the economy of Kuwait represented persistent commercial and trading activity between big towns, as well as some fishing, ship-building and pearling activities. These activities used to be carried out by the indigenous population as a result of the experience they developed over hundreds of years.

After the oil boom and the increase in its revenues, the government started ambitious social and economic development programmes which needed a large labour force ranging from technical to administrative skills to execute these programmes. However, the indigenous population, with its small size, limited level of education, couldn't meet the needs for professionals, technicians and labourers. As a consequence, the government emphasized importation of skilled foreign labourers to conduct its programmes. Less skilled foreign labourers were also needed to meet long and short term demands in both the public and private sectors.

This urgent need for foreign labourers attracted large numbers of foreign immigrants especially after the increase in OPEC oil prices in 1973.

* Lecturer, Department of Geography at Kuwait University

SPECIAL SYMPOSIUM:

TOPIC: Alienation

Participants: H. Darweesh,

N. Al-Falah.

Moderator and Editor: Halim Bishay

T. Mansour

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

- 1- E. From, Psychoanalysis and Religion.

Reviewed by: F. Faraj

- 2- S. Abu-I ebdah, The Principles of Psychometrics and Educational Evaluation for Arab College Students and Teachers.

Reviewed by: H. Dahmash.

SPECIAL REPORTS:

- 1- A Method Called Enquiry

C.W. Pipper.

- 2- Managers and Leaders: Are They Different ?

Translated by: H. Ayesha.

GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:

Revolutionary War: Its Concept and its Contemporary Evolution

O. Gh. Harb

ABSTRACTS

BIBLIOGRAPHY:

Administration Development

N. Dahoud.

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

INDEX

CONTENTS

VOL. 8

NO. 4

DECEMBER 1980

ARTICLES IN ENGLISH:

- 1- **Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies.**

J. Harris & S. Harik

- 2- **The Arab National Character: A Critique**

F. Sakri

- 3- **Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants.**

A. Al-Moosa

ARTICLES IN ARABIC:

- 1- **The Concept of Attitude in the Psychological and Social Sciences**

M.S. Adam

- 2- **The Mother's Attitude Toward Child Care and its Effects on the Development of the Child.**

H. El-Feky

- 3- **Crime Patterns in the Egyptian Press: A Sociological Study.**

A. Abdulrahman

- 4- **The Psychology of Environment: A New Field of Psychological Studies**

T. Mansour

New Publications on the Arab World

Arab Studies Quarterly

With articles written from the perspective of Middle Easterners, this journal presents critical works on Arab society, politics, economy and history with the aim of combating entrenched misconceptions and distortions. *Subscriptions: \$16.00 for one year; \$30.00 for two years.*

Palestinian Dilemma: University Education and Radical Change Among Palestinians in Israel, by Khalil Nakhleh

An anthropological study of the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel, exploring dynamics of conflict and change in Palestinian educational patterns and systems. *134 pages; \$5.00 in paper.*

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghreain

The human dimensions of the Palestinian tragedy are vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein. The volume includes recollections by people such as Uri Averbach, Sami Jayousi, I.F. Stone, Mahmoud Darwish and Edward Said. *208 pages; \$6.50 in paper.*

Also Available:

South Lebanon: Special Report No. 2. Focusing on the history and geopolitics of southern Lebanon. *38 pages; \$3.50 in paper.*

Camp David: A New Balfour Declaration; Special Report No. 3. Includes a comprehensive collection of articles and documents. *90 pages; \$3.50 in paper.*

Reaction and Counterrevolution in the Contemporary Arab World. *55 pages; \$4.00 in paper.*

**Write To: Assoc. of Arab-American University Graduates,
P.O. Box 456, Turnpike Station, Shrewsbury, MA 01545.**



*Add \$1.40 for each book for postage and handling.
Catalogue of publications available upon request.*

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM
A. ABDUL RAHMAN
H. SHARABI
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
E. ZURIEK
I. ZABRI

Chairman
Chief Editor

A.F. MASRI
Assistant Editor

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8

NO. 4

January 1981

